

شرح البرقاة

لشَّيْخِ الْعُلَمَاءِ رَئِيسِ الْفُضَلَاءِ أَسَاطِذِ الْمَنَاطِقَةِ
الْمَوْلَوِي مُحَمَّدَ عَبْدَ الْحَقِّ الْعَمْرِي الْخَيْرَابَادِي
طَابَ اللَّهُ ثَرَاهُ وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ
وَيْلِيهِ

رسالة في الوجود الرابطي

لِلْعَلَّامَةِ الْفَيْلَسُوفِ السَّيِّدِ ابْنِ مُحَمَّدٍ بَرَكَاتِ أَحْمَدَ الْبَهَارِي
نَوَّرَ اللَّهُ مَرْقَدَهُ
اهْتَمَّ بِالطَّبْعِ

خَادِمِ الْعُلُومِ الشَّرِيفَةِ وَجَاهِدٍ فِي أَحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَلِيَّةِ
مُحَمَّدَ رِضَاءِ الْحَسَنِ الْقَادِرِي
حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ كُلِّ شَرٍّ

مُؤَسَّس

دار الإسلام

دكان نمبرہ ۰ بیسمنٹ جیلانی سنٹر ۰ احاطہ شاہد ریاں ۰ اردو بازار لاہور



لا حول ولا قوة الا بالله

المجربه الذي زين الانسان بالنفوس الناطقة وفور بنور التصديقات
الصباقة على الطبع

سنة ١٢٨٠
مرتبين قارون

مع سنة

سنة ١٢٨١
سنة ١٢٨٢

حساب وتصميم للمولى السعيد الشين البهائي سلمه الله تعالى
نصطاع ارق الخواجه علي راجه

ولا حول ولا قوة الا بالله

ترجمة الفاضل العلامة مولانا فضل امام قدس سره

تولد استاذ العلماء العلامة فضل امام بن شيخ محمد ارشد ببلدة خيرآباد. اخذ جميع العلوم عن علامة الدهر السيد عبد الواحد (م ١٢١٨ هـ) الخیر آبادی قدس سره و فاز في العلوم العقلية و النقلية و بعد الفراغ رحل الى الديلي و صار مفتيا ثم تعين صدرا الصدور ببلدة دلي و بايع على يد ائمة صلاح الدين الصفوي رحمه الله تعالى و انتقل الى الدار الآخرة خاسر ذمي القعدة سنة اربع و اربعين بعد الالف و المائتين من هجرة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم. قد استفاد منه خلق كثير العلوم العقلية و النقلية و كان مشفعا على تلامذته نذكر بعض من اشتر من تلامذته غاية الاشتمار :

- ١- خلفه الرشيد المعلم الرابع المجاهد الكبير مولانا محمد فضل حق الخیر آبادی قدس سره العزيز (م ١٢٨٨ صفر ١٢٤٨ هـ) قائد تحريك الحرية الاسلامية بالهند (١٨٥٤ الميلادية)
 - ٢- قدوة السالكين مولانا ائمة غوث على قلندر پاني تتي قدس سره (م ١٢٩٤ هـ / ١٨٨٠ م)
 - ٣- صدر الصدور مولانا المفتي صدر الدين الديلي قدس سره (م ١٢٨٥ هـ / ١٨٦٨ م)
- وله تصانيف جليلة و هي هذه :

- ١- الحاشية الجلية على ميرزا محمد
 - ٢- الحاشية المفيدة على ملا جلال
 - ٣- مرآة المنطق (شرح شرح مرقاة بين ايديكم)
 - ٤- آمدنامه (في قواعد الفارسية)
- وغيرها من الرسائل المفيدة .

وفن قدس سره في احاطة روضة شيخ سعد الدين خیر آباد. قال الميرزا اسد الله خان غالب

تاريخ وصاله الشريف (الشعر الاخير) هـ

گفتم اندر سايه لطف نبی
٢٥٤

باد آرايش گه فضل امام
١٢٢٢ هـ - ١٢٢٣ هـ

شاه محمد ابيشتي السيلوي القصوي عفي عنه

ترجمة الشارح العلامة مولانا محمد عبد الحق الخیر آبادی رحمہ اللہ

ولد رضی اللہ عنہ ببلدة شاجھان آباد المعروف بدہلی سنة اربع واربعين بعد
الالف والمائتين من هجرة سيدنا خاتم النبیین صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم قال بعض الفضلاء
الذی قد شهد مولده انه قد فتح اللہ علی ابیہ رضی اللہ عنہ فی تلك ایوم الف الف درہم من عاقبة
المسلمین والبنادک من سكان الدہلی اطهار فرحة مولده الشريف واشتتران الولد ذو بركة
عظيمة حتى رأيت العوام من سكان خیر آباد حرسها اللہ عن الفتنه والفساد یرون السلال فی
وجهه الشريف لیبارک اللہ علیہم الشہر ویوسع فی ارزاقہم ویخرج فی مرامہم وكان ابوہ رضی
اللہ عنہ فی تلك البلدة ماموراً بالحکومة علی اطہار وكان ذوا جاہتہ ورفاہتہ وبنایتہ ولیعزہ
الرؤساء والسلاطین وتعود لہ عمائد السلطنة والاساطین رزقہ اللہ من الاقیال والجلاد و
الصافات من الجیاد ولنعم ما قال رضی اللہ عنہ فی القصیدۃ الحمزیة ۛ

كانت لفضل الحق فضل مثانی منها علی الامثال لی استعلاء

ووجاہتہ بین الوجوہ وجاہتہ ہمار

وبراعة ورفاعة ورفاہتہ و طہار

وقد اقام ابوہ رضی اللہ عنہ ہناک حتی صار رضی اللہ عنہ ابن سبعة عشر سنة -

تلمذ العلوم الدریسیة والفنون العقلیة والنقلیة علی ابیہ شیخ العلماء الامام الہمام
ابحر الططام مرجع افاض العرب والعجم فخر المتکلمین وحکماء العالم الاستاذ المطلق مولانا الحافظ
محمد فضل الحق العمری الحنفی الحششی الخیر آبادی تنعہ اللہ بالایادی وفرغ من
العلوم الدریسیة وغیر الدریسیة وہو ابن ستة عشر و دخل فی السلسلة المحشیة النظامیة علی یدایم الطريقة سالک
سالک الشریعة شیخ مشائخ العصر شاہ النجش حنفی خواجہ محمد سلیمان علیہما الرحمة
والرضوان وكان جینزہ فی الدہلی مع ابیہ قدس سرہ ثم رحل مولانا المعظم ابوہ قدس سرہ الشریف

الى سهار نفور واقام هناك سنين وشره ملك الهند بالخدمة الجليلة والمنصب السنية ثم رحل
الى ابلدة المعروفة بالدر واكمه واليه وعظمه غاية العظمة والاستاذ قدس سره كان مع ابيه
ملكاً في عمائد سلطنة حتى صار فتنه الهند ثم رحل الى الدلهي وصار هناك وزير سلطنة الهند
حتى وقع ما كان امر الله مقدوراً ثم اقام الاستاذ قدس سره بعد رحلته ابيه قدس سره الى
الجزيرة في بلدة خيرآباد ثم رحل الى ابلدة المعروفة بالتونك واقام فيه سنتين فعظمه واليه
اغتنم صحبته ثم رحل الى دار المملكة كلكمة وجعله الحاكم مدرساً في المدرسة العالية حتى استفاض
منه جم غفير منهم الفاضل الجليل مولانا محمد اسماعيل غفره الله الجليل والفاضل الكامل مولانا
محمد ولايت حسين

ثم بعد عدة سنين رحل الى ابلدة رامفور في عهد سلطنة النواب كلب علي خان بهادر
واقام هناك دهرًا وعظمه الرئيس كعظمة الملك تيمور للعلامة التفاتاً في وتلمذ عليه وصبر على
شدائده وغيطه وجعل نفسه مروساً مع كونه رئيساً حتى انتهى رياسة النواب المحترم ثم رحل
الى وطنه الشريف واقام هناك حتى طلبه النظام آصف جاه امير حيدرآباد وقرره له وظيفة
وعظمه واستقبله بحبيرة الشريف الامراء والردسار والعسكر ثم رحل الى وطنه المنيف
واقام هناك ثلاثة سنين ثم طلبه النواب حامد علي خان بهادر رئيس رامفور واقام هناك
سنة ثم رحل الى وطنه وخدم الدين المتين الى اناته اليقين.

كان رحمه الله تعالى ذا عقائد صحيحة متوسطة متجنباً عن طريق التوسب والبدعة
محباً لقلبه للاولياء حتى اذا ذكره وليا من الاولياء زرفت عيانه وابتل ثوبه وكان متصلباً
في الدين وحمية الاسلام لم يكن احد في عصره مثله في غزارة العلم وتسن البيان ما نأظرو احد
الا فحبه واما عارضه احد الا اسكتة والحق ان الدهر لم ير مثله ولنعم ما قيل

لا عزوان جبد السفاه به ومن في قلبه دار العن وعباء
ماضر عين الشمس ان جمدت به عين الضرب ومقلة عبياء

وكان ذا واجهة وحسن وشوكة وحشمة حتى من رآه فحمت به اباه وابنتي في محبة من لاقاه
 وكان متنفرا عن الدنيا وما فيها ومتزهدا عن الهوا وذو ميما ما كان الدرهم والدنيا رعيته اعز
 من الخرف ولا يعلم لابل الرياسة والامارة الاخرى وكان يؤثر على نفسه لو كان بهجة
 وكان متوكلا على ربه في كل حالة -

وفي آخر عمره الشريف مرض في ورم الكبد والاستسقاء وضيق النفس حتى طال عليه
 المرض وكان في مرضه متوجها الى الله تعالى راغبا الى الدار مستنكفا عن الدوا ذاكرا للقلب
 ولسانه ونعم ما قيل -

وعاش زمانا بذكرو درس و مات وفي الله قلب هين

ولما علم ولده وفلذة كبده الفاضل البليغ والكمال الامعي مولانا محمد اسد الحق قدس سره
 ان الاجل قريب وان الداهية سيصيب آل ان يوصيه فقال :

” لا تحب الدنيا واجتنب عن الدرهم والدنانير فان حبة راس كل خطيئة

واعلم ان المال لا يلبق ان تحبه

فلما مضى شطر من الليل قبض روحه فاطلم الدنيا بغروب شمس العلماء في مغرب ووقع المصيبة والداهية
 على اهل بيته لابل على سائر اهل بلده لابل على سائر اهل الارض حتى اذا بلغ صيت نقله من دار
 الدنيا الى الدار الآخرة ترحم عليه ملك الروم خليفة الله في المسلمين اوقع التعطيل في الدراسة
 الاخرية اسبوعا كاملا وتأسف عليه جرائد الهند وغيره - ثم دفن رحمه الله تعالى في تلك
 البلدة في خانقاه سيد العارفين سند الكاملين راس الاولياء امام الاتقياء مولانا ومقتدانا
 ومشرنا المخدم الشيخ سعد الخير آبادي قدس سره العزيز قدس العلم باند فانه وادرج الفضل في
 اكفانه وذلك في ثلث وعشرين من شهر اشوال سنة ست عشرة بعد الف وثلثمائة من هجرة
 سيدنا رسول الثقلين صلى الله تعالى عليه وسلم ولنعم ما قال رئيس الشعراء فني امير احمد امير
 المينائي في تاريخ وفاته في الفارسية -

شمس العلماء ز ظلمتِ دہر چوں تیر ز ابر تیرہ برجست
 بر لوحِ مزالہ امیر بنو لیس آہام گہ امام وقت است
 و تلمذ علیہ کثیر من العرب و العجم نذکر بعضاً منهم :-

- ۱- الفاضل الکامل الاکمل الفائق فی الذکار و التتمیز مولانا السید عبدالعزیز السہارنفوری۔
 - ۲- الفاضل باناد و العالم الماہر مولانا محمد نادر الدین۔
 - ۳- الفاضل الامجد و العالم الاوحد مولانا ماجد علی الجونفوری۔
 - ۴- الفاضل الاسعد مولانا الحکیم محمد بركات احمد البہاری المیرنگری۔
 - ۵- خلفہ الرشید مولانا محمد اسد الحق الخیر آبادی۔
 - ۶- علامۃ الزمن مولانا محمد ظہور الحسن الرامفوری۔
 - ۷- الفاضل الجلیل الابرار محمد علی خان بہادر من رؤساء رامفوری۔
 - ۸- الفاضل الشہیر مولانا محمد طیب المکی
 - ۹- العلامة السامی مولانا السید علی البکرامی
 - ۱۰- مولانا سید احمد البخاری۔
- ولہ تصانیف کثیرة منها ہذہ :-

- ۱- حاشیہ قاضی مبارک
- ۲- حاشیہ غلام یحییٰ
- ۳- حاشیہ حمد اللہ
- ۴- حاشیہ میرزا ابدامور عامہ
- ۵- شرح بدایۃ الحکمتہ
- ۱۱- شرح مرقاة
- ۶- شرح مسلم الثبوت
- ۷- شرح کافیه (تسمیل الکافیه)
- ۸- شرح سلاسل الکلام
- ۹- جواہر غالیہ
- ۱۰- رسالہ تحقیق تلازم

(حسرة العلماء بظلمۃ شمس العلماء مرثیاً)

مَنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

تألیف و تالیف مولوی عبدالرحمان صاحب بہاری سلمۃ اللہ الباری

شرح مرقا

وہم خابای انا محمد عبد الواحد غفر لہ اللہ الماحد ماہ ربیع الآخر ۱۳۳۵ھ

مطبعہ المصطفیٰ بیروت

فهرست مضامین کتاب

خطبة الكتاب	١	البحث الاول في حد العرض	٨٤	تحقيق القضية السالبة الجمول	١٣٣
المقدمة	٢	البحث الثاني في العرض شخص بموضوع	٨٥	بحث في الجملة	١٣٤
مبحث العلم	٣	البحث الثالث في العرض بقضية موضوعاً	٨٦	بيان القضايا الموهمة البسيطة	١٣٥
توفيق العلم	٤	البحث الرابع في العرض على العرض	٨٩	بيان القضايا المركبة	١٣٦
تقسيم العلم	٥	بيان المقولات التسعة للعرض الكلي	٩٠	بيان القضية الشرطية واقسامها	١٣٨
توزيع التصور والتصديق	٦	الكيفية الامانة	٩١	تحقيق اللازم من الشئيين	١٣٩
تقسيم تصور	٧	الآيين - والملك - والفعل	٩٢	فصل في التناقض	١٤٨
تقسيم التصديق	٨	والانفعال - الشئ - الوضع	٩٣	فصل في العكس المستوي	١٤٥
فصل في اثبات الاحتياج الى المنطق	٩	فمصل في الفصل	٩٤	فصل في عكس النقيض	١٤٦
فصل في موضوع المنطق	١٠	مبحث اللازم وتقسيمه	٩٥	مباحث المحجة	١٤٧
فصل في وجوب ابحاث الدلالة في اركان المنطق	١١	فصل في المعرفة	٩٨	فصل في القياس واقسامه	١٤٨
مبحث الدلالة	١٢	التصديقات	٩٩	الاشكال الاربعة	١٤٩
تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية	١٣	تقسيم القضية وتقسيمها	١٠٠	الشكل الاول	١٤٩
تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب	١٤	بيان اجزاء القضية محللية	١٠١	الشكل الثاني	١٥١
مبحث المفرد	١٥	البحث الاول في اجزاء القضية ثمانية	١٠٢	الشكل الثالث	١٥٣
مبحث المركب	١٦	البحث الثاني في الوجوه الاربعة	١٠٣	بيان الاستقراء	١٥٤
تقسيم المفرد	١٧	البحث الثالث في اجابة في عدم الوجود	١٠٤	بيان التمثيل	١٥٩
فصل في تقسيم الآخر للمفرد	١٨	البحث الرابع في القضية عبارة	١٠٥	فصل في البرهان	١٥٩
مبحث التشكيك	١٩	عن الموضوع الجمول كونه الشئ بالذات	١٠٦	اقسام البراهين	١٦٠
فصل في تقسيم المركب	٢٠	البحث الخامس في اجزاء القضية ثمانية	١٠٧	اثالث المقدمات	١٦١
فصل في المفهوم وتوزيع الجزئي والكلي	٢١	تقسيم القضية باعتبار الموضوع	١٠٨	الاربعة المشاهدات	١٦٢
فصل في اقسام الكلي	٢٢	بيان الاعتبار الميتة	١٠٩	بيان الحواس الظاهرة	١٦٣
فصل في النسبة بين الكليتين	٢٣	البحث ثبوت شئ شئ فرع ثبوت	١١٠	الباهرة - السامعة	١٦٤
فصل في الكليات الخمس	٢٤	المثبت	١١١	والثامنة - الدائرة - الاستمعة	١٦٥
توزيع الجنس	٢٥	فصل في الحل	١١٢	بيان الجواهر الباطنة	١٦٦
فصل في النوع	٢٦	تقسيم اخر للقضية المحللية في الحقيقة	١١٣	الحس المشترك - الخيال	١٦٧
فصل في بيان الاجناس العالية	٢٧	المباحث	١١٤	الوهم - الهلوسة المنصرفة	١٦٨
البحث الاول في حصر الاجناس العالية في العشرة	٢٨	البحث الاول في ثبوت الجمول للموضوع	١١٥	فصل في تقدير البرهان الى الان والزم	١٦٩
البحث الثاني في بيان ان فرقاً لوجوه العرض خمس	٢٩	البحث الثاني في ان البتية وغير البتية	١١٦	فصل في قياس الجدلي	١٧٠
البحث الثالث في شئ من مخرج في المقولات	٣٠	دافع للاشكال المشهور	١١٧	فصل في القياس الخطابي واشغري	١٧١
البحث الرابع في توفيق لبعض المقولات اربع	٣١	البحث الثالث في السالبة للاثبات	١١٨	فصل في القياس المنطقي	١٧٢
المباحث المتعلقة بالعرض	٣٢	وجود الموضوع	١١٩	بيان اسباب الخطأ	١٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تعالمت عن التجدد ذاتية الاعدية الصمدية ولقدست عن التبدد صفاته الازلية الابدية والصلوة والسلام
على رسوله الذي ارسل بدلائل حج وانزل عليه قرآن عزى غير ذى عوج وعلى آله الاطهار وخلفاء الاختان منهم والاصحاب
وعلى سائر المهاجرين والانصار وتجدد كما كانت الرسالة الموسومة بالمرقات صحيحة لطيفة قيمة بأن يثيق بها الملايرى على
صفاق البابا ربابا نعم والتميز ثم تهاشرا عصى ان يرضيه الاعلام المبررة والمعلقون السحرة وان لم يستعذبه الافلام الملقاة
والاصلام العسوفة وجعلته تحفة محفزة من همد ما دامن والاحسان على قبائل الانسان وفتح ابواب الابدان والى النعم على
ارباب العلوم والحكم وضرب المطاب دولته على السبع الشداد وقام بامر الملك على بنج الاستقامة والسداد بابل منلخ مطايا
الامال جنابه قال صاحب الكمال سجد سدة السنية حياه النحاليين وتجدد لغز العلية شفاه الاسافل والعالمين الامير ابن الامير
ابن الامير نواب محمد كلب علي خان بهادر ادم الله دولته واقباله ما خوى نجم طالع وهو كوكب سلطع ولما كان حالى
تقصد لى عن اهدا تحفة دنيا وية تذكرت قال ابو الطيب شعر لاخل عندك تديما ولال بئلى سعد النطق بان لم يسعد الحال
فاهريت + ماعلة مع قلب كاد + وطبع فايد + وفكر جابد + بحضرة كيقى متوشحا + باسمه النشر لفت بجاء الدهور + ولا يغنى لفتنا
الاعوام والشهور + فان هبت عليه قبول القبول فهو غاية المامول وبانا انا شرح فى المقصود متوكلا على دلى الخير والوجود
فاقول قال المصنف العلامة قدس سره مقدمة اعلم ان العلم المرامو العلم العلم الذى هو المقسم للتصور والتقدير
قد اجمعوا على ان المنقسم الى التصور والتقدير انما هو العلم محصولى واختلفوا فى كون العلم محصولى القديم تصور او
تقدير فافهم من توهم ان العلم القديم لا يكون تصورا ولا تصديقا فجعل المقسم للتصور والتقدير العلم محصولى الشارح
واستدل على بائس هبل ليه بوجه كنهنا انه لو كان العلم القديم تصورا وتصديقا كان بديها ونظريا ايضا لا اختصاصا للتصور

والتصديق البديهي والنظري وفيه نظر ظاهر اذا اختصا بالتصور والتصديق البديهي والنظري لم يجز ان يوجد تصور
والتصديق من غير القضاة البديهية والنظرية وتنهاه لو كان كذلك لكان القسم بالتصور والتصديق مطلقا محصورا
حادثا كان او قدرا فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى عند تقسيم العلم والتصور والتصديق الى البديهي والنظري وفيه ان
لا شاعرة في التخصيص مرتين اصلا لا سيما عند قيام البرهان على عدم اختصاص التصور والتصديق بالعلم المحصور في الحادث
وامتناع القضاة العلم القديم بالبديهية والنظرية ولتنته ان الانقسام الى البديهية والنظرية لا يجري الا في العلم
المحصور في الحادث فلا بد من تخصيص القسم به والالام بكون التقسيم حاصرا قال المحقق الذواني الانقسام يجري في المطلق
ان لم يجري في كل نوع منه فلا حاجة الى التخصيص مع ان التعميم انسب بقواعد الفتن وانت تعلم ان الانقسام لا يجري
في المطلق الا باعتبار تحققه في صنفين الفرد الخاص فالانقسام والاختصار بالذات ليسا للخاص واما المطلق فلا يثبت
له ذاك الا بالعرض فلا يصح انقسامه الا بعد التخصيص فلا يسمي الا بحسب اللفظ ولا يحققون منهم ذهبوا الى ان التقسيم الى
التصور والتصديق انما هو العلم المحصور مطلقا حادثا كان او قدريا واما الى البديهي والنظري فانما هو الحادث
منه اما الاول فلان القدم والحديث في العلم من ذنابات القدم والحديث في موضوعه فان لموضوع ان كان
غير مسبوق بالعدم متعاليا عن السبق كحل على علمه كان العلم قديما والا كان حادثا فلا يتصف العلم بالقدم والحديث
الا من قبل النسبة الى موضوعه فالنسبة الى الموضوع ليست بمقومة بحقيقة العرض وهيئة فالقدم والحديث ليسا
الفضول المقومة بحقيقة العلم بل من العوارض للاحققة لهما واختلاف العوارض لا يوجب اختلاف الحقائق فكيف يوجب
اختلاف العلم بالقدم والحديث ان لا يكون العلم القديم تصورا وتصديقا واما الثاني فلان البديهية والنظرية
متقابلان تقابلا اصطلاحيا وهو منحصر في اربعة اقسام الايجاب والسلب التضاييف والتضاد والعدم والمملكة و
ليس بينهما تقابل لايجاب والسلب ومن استعمل ارتفاع المتقابلين بالايجاب والسلب عن شئ والموجودات
الاعيانية خالية عنها ولا تقابل التضاييف لا يمكن تعقل احد بما يدور الاخر فاما متضادان وهذا على تقدير
كون البديهية وجودية كالنظرية او متقابلان بالعدم والمملكة ان كان احدهما وهي النظرية وجوديا والاخر عيني
ابديهية عدميا ولا يمكن ان تصاف العلم القديم بالنظرية لاقتضاها بالحديث وسبق العلم واذا لم يتصف بالنظرية فلا
التضاد بالبديهية اما على الاول فلان الاقتصاف باحد الضدين مشروط بامكان الاقتصاف بالضد الآخر واما
على الثاني فلان المتصف بالعدم يجب صلوه للاقتصاف بالمملكة واذا لم يصلح للاقتصاف بالمملكة لم يصلح للاقتصاف
بالعدم فالبديهية والنظرية من خواص العلم المحصور في الحادث وهما كلام طويل قد استوفينا في حواشينا على حاشي

شرح الرسالة القطبية قوله يطلق على معان الخ اعلم اننا اذا علمنا شيئا تحقق امور الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل
وحصول تلك الصورة في العقل وقبول النفس لتلك الصورة والاضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم فبعد الاتفاق
على ان العلم الذي هو منشأ الانكشاف حقيقة ما يكون تصورا وتقدرا بدسيا ونظريا وكاسيا وكتسابيا من الحدس والبرهان
ومتصفا بالمطابقة مع المعلوم واللامطابقة معه تختلف في ان ما هذا شأنه بل هي الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل
او حصولها وقبول النفس لها والاضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم والى كل ذهاب ذهاب العالم الذي هو منشأ الانكشاف
يطلق على معان بناء على اختلاف المذاهب وليس اطلاق العلم على المعاني المذكورة مبنيا على اختلاف عباراتهم كما نطن
وبهذا ظهر ان النزاع ليس لفظي بل معنوي من قبيل النزاع في كون المكان هو السطح او البعد فلما انهم عرفوا المكان اولا
بامارات مسلمة فيما بينهم مثل نسبة الجسم اليه بكلمة في وصية يقال الجسم منه واليه وغير ذلك ثم اختلفوا في ان ما هذا شأنه بل هو
السطح الباطن من الجسم الحادى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى او البعد المجرد او غير ذلك كما هو موضح في موضعه
كك عرفوا العلم اولا بامارات مسلمة فيما بينهم ثم اختلفوا في حقيقة قوله احد حصول صورة الشئ في العقل اطلاق العلم الذي
هو منشأ الانكشاف على هذا المعنى لا يخلو عن الخطأ ما او افلان العلم حقيقة واقعية محصلة واحصول معنى اعتبارى النزاعى
كونه نسبة بين الصورة والعقل والانتزاعات لاحظ لها من الوجود بل لا نزاع الا بانها شيئا فيكون منشأ الانكشاف
حقيقة منشأ الانتزاع اعماد الاليزم كون العلم امرا انتزاعيا اعتباريا متوقفا على انتزاع المنتزع واعتبارا للغير واما ثانيا
فلما قيل ان الحصول معنى مصدرى والمعاني المصدرية ليست لها افراد سوى المخصص وهي تكون متفقة بالحقيقة
اذا الحقيقة لها سوى المعنى المصدرى الذي هي حصص له فلو كان العلم عبارة عن حصول الصورة ليزم كون التصور
والتصديق الذين هما فردا متفقين نوعا وهو باطل كما سينظر انشاء الله تعالى واما ثالثا فلانه يلزم على هذا ان يكون العلم حادى
عن المقولات لان الحصول كالوجود من الامور العامة وهي لكونها بساطة ذهنية خارجة عن المقولات وان كانت
اعراضا كما سيحج تحقيقه انشاء الله تعالى وبهذا ظهر سخافة ما اشتبه ان العلم على تقدير كونه عبارة عن حصول صورة الشئ
في العقل من مقولته الاضافة واما رابعا فلان الحصول صفة للصورة فيلزم على تقدير كونه علما ان تكون الصورة عالمة لا
العالم هو الموصوف بالعلم واجاب عنه العلامة التقناز انى بان المعرفة المجموع اعنى حصول الصورة في العقل لا مجموع
الحصول والعالم كما يتصف بالعلم كذلك يتصف بحصول الصورة في عقله الا انه لتركبه لا يمكن اشتقاق الفاعل منه بخلاف
العلم وهذا الكلام لا يدرى محصله لانه ان اراد بكون المعرفة المجموع وكونه صفة للعالم ان العلم عبارة عن هذا المركب
التقديرى اعنى حصول صورة الشئ في العقل فلا يخفى سخافة لان هذا المركب التقيدى لكونه امرا اعتباريا انتزاعيا ناهيا عن

بعد تحقق العلم بقيامه بالعالم فلا يمكن ان يكون منشأه للاكتشاف وصفه للعالم حقيقة وان اراد ان يحصل لما كان نسبه
 بين الصورة والعقل فهو وصفه للعالم بقيامه بالتبيين فيه انه كما انه وصفه للعالم كصفه للصورة ايضا اذ لا يخرج
 على الآخر على هذا التقدير فلا يندفع الاشكال بل يلزم قيام عرض واحد تحليلي وتجويز قيام عرض واحد تحليلي وان كان
 مفهوما من كلام العلامة التقاضي في بعض كتبه لكنه باطل قطعا كما سيظهر ان شاء الله تعالى وان اراد ان يحصل صورته
 في العقل وصفه للعالم على قياس الصفة بحال المتعلق فيه وعليه ان الصفة بحال المتعلق ليست صفة حقيقة بل صفة اعتبارية
 تحصل للموصوف بسبب متعلقة وهي ههنا ليست علما ولا منشأ ولا اكتشاف كما لا يخفى على المتأمل وان اراد ان يلزم
 بحصول الصورة منشأه انما اعني الصورة الخاصة فهو تسليم لا يراد الاجاب عنه كما لا يخفى على اولى الناس قوله وثانها
 الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل المتحد مع ذي الصورة بحسب المهيئة المغايرة لها بحسب الشخص فالحاصل في الذهن
 والمتحقق في الخارج متحدان مهية ومتغايران شخصالا لواحدهما بالعدد ولا يتعد دوده والآلهة يتوحد واحد بالعدد ولان
 الهوية العينية بآهي ككتفة بالعوازل الخارجية فلو كانت هي عينها موجودة في الذهن لم يكن يلزم سوجودة وجود على الترتيب على الآثار
 موجودة بوجود أصلي ترتب هي عليه ان قيل ينسلخ الوجود الخارجي عنها حين حصولها في الذهن فيكون الشخص الخارجي ايضا منسلخا عنها فوجود
 ان الوجود والشخص متساوقان انما قالوا ان الحاصل في الذهن في الموجود في الخارج متحدان مهية وهما متهمان الشيء بمباين لذي
 الشئ والمباين لا يكون كاشفا للمباين الاخر وانما تعلم يدل على امتناع اكتشاف المباين بالمباين مطلقا دليل بعد بل اذا
 كان بين المباينين علاقة كالمحاكاة مثلا فلا مضالقة في الاكتشاف وهذا المعنى يتحقق بين شئ وذو شئ على انه قد ذهب
 لسان الوجه كيون كاشفا لذي الوجه مع كونه مباينا فلم لا يجوز ان يكون شئ الشيء الحاصل في الذهن كاشفا له مع
 كونه مباينا معه وربما تشبوا بديل لوجوده في ذاته فانه على تقدير تمامه لفيضه ان الحاصل في الذهن نفس الشيء لا شئ ذاته
 انما حكم على المعدومات الخارجية باحكام ايجابية صادقة والربط الالجابي يستدعي وجود الموصوف واوليس له وجود
 في الخارج فهو في الذهن وهذا يقتضي ان يحصل نفس الشيء في الذهن لان الشئ مغاير له بالحقيقة فكيف يتعدى الحكم منه اليه
 اذ وجوده المغاير لا يخفى في صدق الاحكام وتفيد ان الوجه كفي الحكم على ذي الوجه مع كونه مغاير له باحتمال فمخرج ان يكون
 الحكم على الشئ كما فيا للتعدى الى ذي الشئ مع كونه مغاير له والحسن ان الشئ علاقة مع ذي الشئ وهي المحاكاة وهذه الحالة
 كافية للحكم والاكتشاف ولا حاجة الى القول بحصول نفس الشيء في الذهن بل على القول بحصول نفس الشيء في الذهن
 يلزم مفاسد لا تحصى وقبايح لا تاكل وتستقصي ثم ان العلم حقيقة واحدة محصلة وليس من الحقائق الاعتبارية كما يشهد
 به الضرورة العقلية والصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لا يمكن ان تكون حقيقة واحدة لان الصور حقائق متخالفات

مندرجه تحت مقولات متبائنه وبتفريق الحقائق وان كان حسيراً لكن كونه حقيقة واحدة ملحة من لفظيات مع ان افلا
 ايضا صرح ان العلم جنس تحت نوعان على ان الصورة لو كانت علماً لكان المعلوم اما هي نفسها او غير بالاسم الى الاول
 لانها ان تكون علماً ومعلوماً باعتبارين كماله يقولون الصورة من حيث قيامها بالذهن والكتاها بالعوارض الذهنية علم
 من حيث هي هي معلوم فيكون تحقق العلم تابعاً لاعتبار المعبر وبوجه الطبع السليم او باعتبار واحد فليزم اجتماع المتضايفين
 ولا الى الثاني اذ المعلوم يجب ان يكون حاضراً عند المدرك قيمة لديه ولا شئ غير الصورة لك وبهذا ظهر ان ما اشتم
 في افواه القوم ان الحاصل في الذهن من حيث انه قائم به وكتنف بالعوارض الذهنية علم ومن حيث هو معلوم قولنا
 وذلك لان الموجود في الذهن بلا اعتبار المعبر وبما لا حظ صورة واحدة بشهادة الضرورة وليس هناك موجودان
 المهيئة وشخص ثم بعض من يخلط بينهما الى المهيئة وشخص فاما تحقيق التفاضل الحاطي بينهما فيحقق ذلك شئ فلا يصح
 ان يكون هو العلم والمعلوم لان المتضايفين يجب ان يكون مصداق احدهما مغايراً لمصداق الآخر وما قيل ان الصورة المعروضة
 للعوارض الذهنية معلوم ومجموع المعروض والعوارض علم غفلة غفلة عن بيان لان المجموع المركب من المعروض والعوارض
 حقيقة اعتبارية غير مندرجه تحت مقولاته من المقولات والعلم ليس لك واستدل على كون العلم عبارة عن الصورة الحاصلة
 بوجهين الاول ان المطابقة مع المعلوم والامطابقة معه من شأن العلم ولا يصلح للاتصاف بها الا الصورة الحاصلة
 وفيه ان اريد المطابقة مع المعلوم والامطابقة مع اتحاد العلم مع المعلوم وعدمه فلا نسلم ان المطابقة والامطابقة
 بهذا المعنى من شأن العلم ودعوى الضرورة في محل النزاع غير صحيحة وان اريد بها الانكشاف الواقعي للمعلوم وعدمه
 فنسلم ان المطابقة والامطابقة بهذا المعنى من شأن العلم لكن لا نسلم ان ذلك مطابق والامطابق هي الصورة الحاصلة
 بل يجوز ان يكون حالة اخرى مغايرة للصورة كما هو التحقيق الثاني ان دلائل الوجود والذهني على تقدير قيامها قاضية
 الى الحاصل في الذهن هو العلم وفيه ان دلائل الوجود والذهني على تقدير قيامها انما تقتضي على حصول المعلوم في الذهن
 تلحق العلم به واما دلائلها على ان الحاصل في الذهن هو العلم وكلاً واعلم ان القائمين بكون العلم عبارة عن الصورة
 الحاصلة مع القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن لما قالوا العلم من مقولات الكيف اذ رويهم ان العلم على هذا التقدير
 لما كان متحد مع المعلوم فلا يكون كيفاً مطلقاً بل يرم اندراج حقيقة واحدة تحت مقولتين اعني الجوهر والكيف مثلاً
 اجاب عنه المحقق الدواني في جوابه القدرية على شرح التجريد بان عدم العلم كيفاً على سبيل المسامحة وتشبيه الامور الذهنية
 بالامور العينية وفيه انهم قد صرحوا ان العلم من مقولات الكيف وحين قسموا الكيف الى انواعه عدوا العلم من انواع الكيف النفساني
 فلا يصلح ما قال توجيهها كلامهم واجاب لبعض بان الكيف يطلق على معنيين الاول المقولة ومعناها ماهية اذا وجدت

في الخارج كانت في موضوع ولا يكون فيها اقتضاء القسمة والنسبة والثاني ما هو اعم من المقولة ومعناه عرض موجود
 في الموضوع بحيث لا يقتضي القسمة والنسبة والعلم كيف بهذا المعنى وهو عرض عام يعرض لجميع المقولات في الذهن
 وأورد عليه بان إطلاق الكيفية على مضمين لم يعهد في كلامهم ولو سلم فيشكل بالصورة التجريدية الحاصلة من الاضافة المخصوصة
 المقدار المخصص فان الادلة مقتضية للنسبة والثانية للقسمة فلا يصدق عليها الكيفية اصلا لا بمعنى المقولة ولا بهذا المعنى
 المخرج على انهم قد صرحوا ان العلم من مقولة الكيفية واجاب لصدور الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني بانه اذا حصل الشيء
 في الذهن ينقلب الى العرضية والتجريد من مقولة الكيفية بناء على تقدم مرتبة الوجود وعلى مرتبة المهية وورده لمحقق الدواني
 في حاشيته الجديدة على شرح التجريد بكلام مبسوط موصول ان انقلابا لمهية غير معقول انما المعقول من الانقلاب ان انقلاب
 المادة من صورة الى صورة اخرى او المعروض من صفة الى اخرى وتقدم الموجودية على المهية غير بين ولا بين وعلى
 عرض التسليم لا يوجب جواز الانقلاب بل العوارض متقدمة كانت او متأخرة لا تغير حقيقة المعروض فانما انما تعرض تلك
 الحقيقة فلا بد من تعاقبها معها وأورد عليه بعض المقتضين بان هذا القائل انما يقول بانها افعال مجردة وتباعد على الاول
 يرجح قوله هذا الى القول بحصول الشئ والمثال وعلى الثاني يعود الاشكال وهذا ليس بشئ لان اصحاب الشئ والمثال لا
 يريدون انقلاب الحقيقة بل يقولون ان الشيء لا يحصل في الذهن نفسه انما يحصل من جهة المفارقة للمهية وهذا المذهب يتوهم
 ان الشيء بعد حصوله في الذهن ينقلب الى حقيقة اخرى فتقوله هذا لا يرجع الى القول بحصول الشئ والمثال نعم قوله هذا
 يبطل القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن واجاب العلامة القواسمي في شرح التجريد بان مضمون الحيوان مثلا اذا
 حصل في الذهن فيقوم بالذهن كقضية نفسانية هو العلم بهذا المضمون وهو عرض جزئي لكونه قائما بنفس شخصيته و
 متشخصا بصفات ذهنية وموجود في الخارج واما الموجود في الذهن فهو مفهوم الحيوان وهو كلي وهو معلوم و
 اورد عليه كل من نظر في كلامه بان هذا جمع بين المذهبين لان القائم بالذهن من شئ معلوم ومثاله والحاصل فيه عين
 للمعلوم ونفسه ولا يخفى مخالفة لان هذا القائم بالذهن صفة نفسانية كالشجاعة والسفاوة وغيرهما كما صرح به معاصر المعلوم
 ليس شجاعة فان شئ عبارة عن مثاله الحاكى اياه وبالمجمل شئ عبارة عما يولد عنه وهذا القائم غير مأخوذ عن
 ذي الصورة فهذا الاشكال ساقط عن اصله الا انه يرد عليه انه ذهب الى الفرق بين الحصول في الذهن والقيام به
 حيث قال ان حصول شئ في الذهن لا يوجب تصاف الذهن به كما ان حصول شئ في المكان لا يوجب تصاف المكان
 به انما الموجب لتصاف شئ بشئ هو قيامه به لا حصوله فيه وانما ذهب الى هذا عن لزوم كون الذهن حارا ديارا
 عند حصول الحرارة والبرودة وكذا كونه مستقيما وموجبا عند حصول الاستقامة والاعوجاج الى غير ذلك من الصفات المتضادة

المتنفة عنه بالضرورة فيلزم كون الصور العرضية قائمة بانفسها في الازمان اذا اوجد ان السلام لا يفرق بين حصول الاعراض
 في الذهن وبين حصول الجواهر فيه بان يكون حصول الاعراض فيه على نحو وجودها في الموضوعات وحصول الجواهر فيه على
 نحو آخر على انه لا يقيام الحرارة والبرودة وغيرهما من الاعراض بالذهن فيلزم قيام هذه الاعراض بانفسها في الازمان
 لزوم جوهريته الصور العرضية ليس يكون من لزوم عرضية الصور الجوهريته بل انشع منه فهذا من قبل العرب عن المطر والوقوف
 تحت الميزاب وقيل انهم استدلوا على بساطة النفس بانها تقطع البسيط الذي لا يحجز له كالموحدة والنقطة فيجب ان لا
 تكون منقسمة والاکرم القسام ما هو حاصل فيما ضرورة استلزام القسام لمحل القسام الحال فلو لم يكن الحصول في الذهن
 عبارة عن الحصول فيه لما لزم من الاقسام القسام ما هو حاصل فيه فيفقد هذا الاستدلال غير تام عند العلامة القوي شحبي
 كما صح به في محث النفس من شرح التجريد فاذا ذكر على تقدير تامله من جهة عليه وقال بعض المتقين العلم حالة ادراكه يتحقق عند
 حصول الشيء في الذهن وذلك لانه اذا حصل شيء في الذهن يحصل له وصف ومحل وذلك لوصف عليه فيقال له صورة
 علمية وهذا المحل ليس نفس الموضوع والا لكان محمولا عليه حال كونه في الخارج ضرورة ان الذات والذاتي لا يتخالفان
 باختلاف الوجود وهذا المحل من قبيل محل الكاتب على الانسان فالعرضي من مقولة الكيف سواء كان معروضه من هذه المقولة
 او من مقولة اخرى هذا كلامه ولا يخفى فان الحالة الادراكية القائمة بالصورة فيلزم كونها عالمة لان العالم ما قام به العلم
 او قائمة بالنفس فاما كون عرضية للصورة لا يقال للصورة والحالة حالان في محل واحد يحصل الشئيين في ثمانية
 يستلزم محل بينهما كالمشاهد المتعجب الحالين في الانسان لانا نقول بوضوح ما ذكر لزوم حال الحالة على سائر صفات النفس العنصرية
 ويصح محل التعجب على الصلوك المتعجب غير محمول على مفهوم الضاحك بل على ازواجه والحال مع المتعجب ثالث هو مفهوم فهمها
 على ان حلول الصورة والحالة في محل واحد ليس كليا فكيف يجعل حلولها في ثالث مناط المحل بينهما وتحقيق النقام ان العلم
 صفة نفسانية منضمة الى العالم كالتشاعة والسخاوة وغيرهما اذ لو كان صفة انتزاعية فلا تكون منشأ ولا لاكتشاف الا
 بمعنى ان منشأ انتزاعها منشأ للاكتشاف والمنشأ والا فلو امكن ان يكون هي الصورة الحاصلة فيلزم ان يكون العلم
 عبارة عن الصورة الحاصلة وقد وضع بطلانه واما ان يكون صفة انضمامية اخرى فيكون العلم عبارة عن تلك
 الصفة الانضمامية ثم ان تلك الصفة منغائرة للصورة تغاير ذاتيا وليست عبارة عن الشئ الحاصل في الذهن
 لكونها حقيقة واحدة بخلاف الشئ فانه ليس حقيقة واحدة بل شئ كل شئ عبارة عن مثاله الحاصل في الذهن لمغايرة
 له بحسب الحقيقة مع ما قال بعض الاعلام المراد بالشئ الحالة الادراكية لا يدري محصله اذ العلم صفة ذات اضافية فيتمتع
 يستند على تحقق ما يضاف اليه احسن المعلوم وليس هو الموجود في الخارج والا لانتفى العلم بانتفاء مع انه قد يعدم المعلوم

مع بقا العلم فالمعلوم هي الصورة الحاصلة في الذهن ليست اقوال الصورة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي مع قطع
 عن الانكشاف بالعواضيل من حيثية كما هو المشهور اذ لا وجود للصورة بهذا الاعتبار الا في لحاظ العقل فعلى تقدير يكون الصورة لما توافر
 بهذا الاعتبار متعلق العلم كرم انتفاء العلم اذ لم تلاحظ الصورة بخصوص تلك الملاحظة وطلانه يظهر من ان كفى على من الفهم سليم
 فخال في هذا المقام فانه من راحض اقسام الاعلام قوله وثانها الحاضر عند المدرك به التعريف المنطقي للادراك شامل للمحصول
 المحصولي بجميع انحاء من العلم بالوجه بالكنه وبينه تفصيلا الى الحاضر عند المدرك ان كان نفس الشيء بالاقوسط الصورة فهو علم
 المحصور في دهر عين المعلوم واذ اعتبر الالانما يكون محصور في المعلوم عند العالم والحاضر انما هي نفس الذات لا الذات لما توافر
 مع الحيثية آية حيثية كانت لانها انما تحضر عند المدرك اذ اخلت مع تلك الحيثية فيكون العلم المتعلق بها حصوليا لا حضورا
 واما القول بان ذات الماخوذة مع الحيثية امر اعتباري كما صدر عن بعض المقتضين فغير ظاهر وبالحاجة المعلوم في العلم المحصور
 نفس الذات وهي العلم بالانوار اصالا فالعقل المعقول بعقل في علم الشيء بنفسه واحده محض بحسب المصدق وان كانت مقابلهما
 متفارقة وتظهر من كلام محقق الدواني في حاشية القديمية ان بين مصداق لعقل في علم الشيء بنفسه تفارعا بالاعتبار كما
 في العلج والمعالج وقد شفع عليه الناظر دن تشييعا ليلغا وقد فرغنا عن استقصاء هذا البحث في حاشيتنا على حاشية شرح الراسخين
 القطبية وان كان الحاضر عنده صورة الشيء فهو علم المحصولي وحي لا يخلو انا ان يكون الحاضر عنده صورة نفس الشيء
 فهو العلم بكنه الشيء او يكون الحاضر ذاتيات ذلك الشيء بحيث تكون مرآة للملاحظة فهو علم الشيء بالكنه او يكون الحاضر وجها من
 وجوهه وعرضيا من عرضياته بان يكون للاتفات بالذات الى ذلك الشيء وبالعرض الى وجهه الذي هو مرآة للملاحظة فهو
 علم الشيء بالوجه والتحقيق انه لا فرق بين العلم بالكنه وبالكنه للشيء في تحال الادراك حتى يعد تسماء علمية والقول بان الحاصل
 في العلم بالكنه ذاتيات الشيء بحيث تكون مرآة للملاحظة من دون ان يحصل نفس الشيء بنفسه اذ يزعم على هذا ان لا
 يفيد الكسب علما للاتفات والملاحظة فقط فالصواب ان يقال العلم على نحوين الاول العلم بالكنه سواء حصل بعرض
 العلم بذاتيات الشيء او حصل بدونه والثاني العلم بالوجه ونفس المقتضين قدر ربع القسمة وقال الصورة العلمية من الشيء
 قد تكون مرآة للملاحظة وهي تنقسم الى المقصور بالكنه والمقصور بالوجه فان المرآة والمرآة ان كانا متحدين بالذات و
 متفارين بالاعتبار فالنصور بالكنه وان كانا بالعكس فالنصور بالوجه وقد لا يكون مرآة للملاحظة وهي تنقسم الى العلم
 بالكنه للشيء والعلم بالوجه للشيء فان تعلق العلم بالشيء من حيث هو فالعلم بكنه الشيء وان تعلق بوجهه من وجوهه فالعلم بوجه الشيء
 وفيه ما فاعوا بعض الاكابر قدس سره ان المقصود من لوجه في العلم بوجه الشيء اذ هو الوجه فهو من قبل علم الشيء بالوجه وبوجه
 وجه المعلوم اما الوجه فقط فهو كنه الوجه فهو من قبل العلم بكنه الشيء والوجه وذا الوجه كلاهما بهما وجه البطلان لان ذا الوجه

ليس بحاصل في هذا النوع من العلم ولا هو ملتفت اليه وكونه من المعلومات من دون ان يحصل وليتفت اليه باطل قطعاً على ان
 اعتبار العلم المتعلق بجملة شئ من غير التفات الى ذي الوجه من اقسام العلم بل شئ وعدم اعتبار العلم المتعلق بالحد من غير التفات
 الى الحد وكم من متبع اذ احرى بالاعتبار انكم يجب ان لا ينحصر على المتفطن قوله وبما يقول التعلق بصورة العلم ان المشهور
 ان العلم بهذا المعنى من مقولة الافعال ويرد عليه بان افاذا الاستاذ العلامة في قدس سره ان مقولة الافعال عبارة عن انشأ
 التجددي اي يقول لا تيسر ايسر اولذا قال الشيخ الاول في تعليقه مقولة الافعال ان يقال مقولة ان تفعل ليكون اول
 على التجدد تلك المقولة هي نفس الحركة كما حقق الشيخ في طبيعيات الشفاء وقول النفس للصورة ليس من هذا الباب وتعل
 منشأ الاشتباه ان شئ كلفه القبول بين مطلق الانصاف شئ وبين الانصاف على سبيل التدرج ثم العلم على هذا التفسير كون
 معنى اعتبار ايراد هو خلاف ما يشهد به الضرورة العقلية قوله وفاسمها الاضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم هذا المذهب
 يعبري الى جمهور المتكلمين وآورد عليه بوجهين هما ان الكلام في العلم الذي هو منشأ الاكتشاف حقيقة والاضافة امر متدرج
 لا يصح كونهما منشأ الاكتشاف الا بمعنى ان منشأ انشأهما منشأ الاكتشاف اذ لا تحقق الا انشأحيات الابلنا شيها منبدا
 الاكتشاف حقيقة منشأ انشأهما ومنها ان حدوث الاضافة بين الشئ وبين الموجودين قبل الاضافة من دون تجددام في
 احد الجانبين متبع اذا الاضافة ليست من الامور للتاصلة الوجود فلا بد في علمنا بالاشياء بعد علم تعلمها من حدوث انشأ
 غير الاضافة ولا يكفي ايضا في علمنا بالاشياء المتعددة بما هي متعددة امر واحد بل يجب ان يكون الامر الذي يقع لنا انشأ
 العالمية بالاشياء واحداً عند وحدة المعلوم متعدد وعند تعدد المعلومات متميز حسب تميز ضرورة ان علمنا به غير
 علمنا به ولا ينبغي احد العلمين من الآخر فكل معلوم صورة تطابقه وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ومنها ان الاضافة لا تفعل
 الا بين شيئين والمعلوم قد يكون معدوماً في الاعيان فيلزم ان لا يتعلق به العلم ومنها ان العلم يكون عبارة عن معدوم
 محض ولا شئ يجب ومنها ان العلم لو كان اضافة لتوقف على تحقق الشئ مع اننا نذكر ان ليس بوجوده في الخارج ولا بد له
 من وجوده اذ ليس في الخارج فهو في الذهن وآورد عليه باننا سلم ان ذلك الشئ يجب ان يكون موجوداً في الذهن لم
 لا يجوز ان يكون صورة قائمة ببعض الاجرام العلوية والعقول العالية اذ التفت انفس لهما اوارتفع المحاببة بينهما
 وبين انفس تعلمها وهاهنا كونه غير متعلق بالتشكيل ليس شئ فان القول باننا عالمون بالصورة القائمة بالاجرام العلوية
 والعقول العالية بسفطة واما القول بان هذا النوع من تحقق ليس كافياً لاننا نعلم براهمة ان علمنا بالاشياء المدركة لنا
 لا يتغير وان فرض انتفاء الاجرام العلوية والعقول العالية ليس شئ لانها مع انها من الصور العلمية على تحقق الصور
 الخارجية والذهنية فعلى تقدير انتفاءها يلزم انتفاء علمنا قطعاً واعلم ان المتكلمين من المتكلمين ذهبوا الى ان العلم صفة

ذات اضافية ومناط انكشاف المعلوم تعلق هذه الصفة به وبهذا الحقيقة قول يكون العلم عبارة عن الحالة الادراكية وقد
 عرفت انه الحق لكن يلزم عليهم تعلق العلم بالمعدوم لمحض ذلك ان المعلوم معوما في الاعيان لانكارهم الوجود الذهني و
 التزام هذا الشكل جدا قوله وهو ان العلم الذي هو المقسم سواء كان حصوليا او حاديا مائة قوله فيقسم انقسام اوليا تحقيقيا
 قوله الى اثنين متباينين بحسب المصدق لا بحسب المتحقق ضرورة اجتماع التخييل والادعان في القضية المذعنة قوله هذا
 يقال له التصور هو علم غير الادعان تعلق بكل شئ اذ لا جرمية فيتعلق بكثرة التصديق ايضا اذ حقيقة امكانية لا جرمية في التباين
 ولا يلزم ان يكون متحد امعة ثم تشكل الامر على من قال باتحاد العلم والمعلوم كما يجب عليه انشاء الله تعالى ثم التصور لا يخلو
 اما ان يتعلق بالمفرد والنسبة والاول ان كان بحسب لظاهر فاحساس فهو بالبرهان ثم اذ ذوق الحس وبمع والافاناما
 ان يتعلق بالصورة المحررة في الخيال فتقبل او بالمعاني الجرمية فتوهم او بالكليات فتعقل والثاني ان كان من غير تجوز احد
 الجانبين فتقبل وان كان ترددا فيها فتشك وان كان ادراكا مجردا فتوهم وان كان تكديما لها فانكار وفيظهر من
 كلام السيد المحقق قدس سره في حواشي شرح المطالع ان التكذيب بالنسبة الايجابية هو التصديق بالنسبة السلبية واورد
 عليه بان تكذيب النسبة الايجابية عبارة ان يحصل في الذهن انها غير مطابقة والتصديق بالنسبة السلبية هو ان يحصل
 في الذهن ان تلك النسبة واقعة او مطابقة الا ان يقال عرضة ان بين تصديق احد النسبتين وتكذيب الاخر تلازم لا يعلم
 ان التصور نوع اضافي ثم هذه الانواع فلا يرد ما قاله فاضل نحو ان ساري في حواشي الحاشية القديمة ان اشك الوهم
 وتخييل النوع متخالفة فالوجه في جعل الجميع نوعا واحدا والتصديق نوعا آخر ولا حاجة الى ما اعترض عنه بان اختلافا ليس
 في مرتبة اختلاف التصديق فتقبل نوعا واحدا لا شتر كما في طرق الكسب التصديق نوعا آخر لعدم اشتراكه معهما ولا الـ
 ما قاله البعض المقتدين ان المراد يكون التصديق نوعا مخالفا للتصديق عدم اتحاده مع التصديق نوعا قوله وثانيهما يعتبر
 بالتصديق التصديق لا يخلو اما ان يكون مطابقا للواقع اولا والاو لا يخلو اما ان يقبل الزوال فهو التخليد والافاناميين
 والثاني ايجل المركب وغير الجازم الظن وهو عبارة عن العلم الراجح والمرجوح لانه يتعلق بقضية واحدة والنسبة الواحدة
 يستعمل ان تكون راجحة وموجودة واعلم ان المص العلامة قدس سره جعل التصديق قسما من العلم والادراك لا كما زعم البعض
 ان التصديق كيفية غير ادراكية ثم عقيب الادراك واستدل عليه بوجوب الاول انا اذ استمكن في قضية ثم حصل لنا التصديق
 بها لا يتغير الاتفاقات الاول فعلم انه ليس باوراك واجوبان بالنسبة معين كونها مشكوك او مدعنة معلومة متجوز من
 الادراك الاول التخييل والثاني الاشك والادعان والاو لا يتبدل بتبدل الثاني فهو باق في حالته اشك والادعان
 وبقي لا يتغير الاتفاقات فان قلت يلزم على هذا ان يكون للنسبة الجرمية صورتان متخالفتان بالنوع في الذهن وهو

محال في الصورة المتحدة مع ذي الصورة بالذات فقلت قد عرفت فيما سبق ان العلم ليس عبارة عن الصورة المحاصلة
 في الذهن المتحدة مع ذي الصورة الثاني انما كثير انا من عن القضايا اثرنا شك فيها فلا يزيد على ادراكنا المحاصلة
 ان حين الشك وادراك آخرين الاذعان بل حالة اخرى يعبر عنها بالتصديق وفيه انه يزيد الادراك التام بالنسبة
 ويزول الادراك المزدوي نعم لا يزيد صورة اخرى فأتقن ان التصديق كيفية ادراكية كالصور وسمته العلم الى التصور
 والتصديق مقسمة حقيقية لا مجازية كما اشترنا اليه بل التصديق اقوى انما والاكتشاف والتصوير من اضعفها فكيف
 يذهب وهم عاقل الى انه ليس يعلم وادراك على انه قد صرح المحققون ان التصديق المنطقي هو بعينه التصديق المنطقي
 والى اللغة فاطية يعبرون عن معنى الاذعان والقبول الذي هو المعنى بالتصديق بالعلم حيث يقولون علمت زيدا
 قائما وظاهرا نعم لا يريدون بالعلم المتعدي الى المفعولين الا التصديق والاذعان ثم ان العلم عند العقلاء ارجل الكلمات
 الباقية بقاء العقل لا الطقة ولا شك ان التصديقات اليقينية اثرت من التصورات فاذا انحصر العلم في التصورات
 يزعم ان يكون غير العلم منى في كماله وهذا بطل قطعا قد صرح في تبارك الفصل الاول من المقالة الاولى من الفن الخامس من الشفا
 يكون التصديق علما وكونه متفاوتا بالشد والضعف بحدوث الاكتشاف التام او امكن اجمال مقبضته وعلية كما يظهر بالمرحبة
 ما قال في الاشارات في قد علم تصور اساءة مثل علمنا بالثلاث وعلم تصور اساءة تصديق مثل علمنا بان كل مثلث فان واداه
 مساوية لقائمتين فمنها ان من المعلوم ان علم تصور اساءة جازها علمنا بالتصور والتصديق هي افضل بالمصدقة وان لم يتغير في الشرح لتقسيم
 العلم في الاشارات فلعلم انما تعرض لثمة وان العلم مقسم الى التصور والتصديق ومخيرة فيها وخبره فيها ان العلوم لا تلحق بالتصديق الا مع التصور
 والتصور قد يتعلق به برونه ايضا ثم انه قال في النجاة كل معرفة وادراك فالصور والتصديق وهذا نص على كون
 التصديق علما قوله ايقاعا وانه احاط العلم ان لفظ الايجاب والسلب والالتزام والاسا وكل واحد منها قد
 يطلق على النسبة التامة محلية كانت او شرطية اتصالية او انفصالية وقد يطلق على ادراك تلك النسبة على وجه الاذعان
 ولما كان هذه الالفاظ موهمة بحسب اللغة ان للنفس بعد تصور النسبة فعلا صادرا عنها زعم اكثر المتأخرين ان الحكم
 فعل من افعال النفس واتقن ما قال شارح المظالم ان الحكم واليقاع النسبة والاسا وكلها اجابات والفاظ والحقيق انه
 ليس للنفس ههنا تأثير في كل اذعان وقبول للنسبة وهو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فهو من مقولة كيف
 كيف لا وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست موجودة للثبات بل هي محركات النفس لقبول صورها العقلية عن ارباب
 الصور وتولا ان الحكم صورة ادراكية لما صرح ذلك قوله وقد قيل الحكم بوقوع النسبة اولاد ووقوعها ظاهر هذا التفسير لا يصح
 الا على سلك المتأخرين فمنذرة ان وقوع النسبة يثار النسبة نفسها وهم قد قالوا بالنسبة التقيدية التي هي مورد الوقوع

والا وقوع وسموها النسبة بين من وسجى تقريرهم مع ما فيه انشاء الله تعالى ولا يمكن ان يرد وقوع النسبة نفس الوقوع
الذي هي النسبة القائمة بالجزئية ثم ان النسبة القائمة بالجزئية من حيث انها متحققة بين الطرفين مع قطع النظر عن حصولها
في الذهن من تمى بالوقوع والا وقوع ومن حيث انها حاصلة في الذهن من تمى بالابتناء والانتزاع فالتعارف بينهما اعتبارا
كما نض عليه العلامة التفاضل في بعض كتبه قوله والما التصديق فهو على قول الحكماء عبارة عن الحكم المقارن للتصورات
هذا هو التحقيق الحقيقي بالقبول لانه لا ريب ان التصديق حقيقة واقعية محصلة وليس من الصحايق الاعتبارية فهو ليس لاشياء
واحد المجموع اشياء والمجموع المركب من التصورات الثلاثة والاربعة لا شك في كونه امر اعتباريا اذ هذه التصورات
ليست بعضها محتاجا الى البعض حتى يكون التصديق مركبا منها تركيبا خارجيا حقيقيا ولا بعضها متحد مع البعض حتى يكون التركيب
مركبا منها تركيبا ذاتيا واما قال بعض الاعلام ان جميع اجزاء التصديق موجودة فلا وجه لكونه من الاعتباريات فنفية نظر
لان كون المركب اعتباريا لا يتوقف على كون اجزائه اعتبارية بل المركب اعتباريا عبارة عما لا يكون بين اجزائه اعتباريا
وان كان كل جزء منهما موجودا في الخارج اذ لا يكون وحدته حقيقية بل مجرد اعتبار العقل كالعسكر من الافراد والعشرة
من الاحاد وكل ما ذكره هذا البعض يلزم ان يكون المجموع الموضح بحسب الانسان مركبا حقيقيا لكونه جزءا منه موجودا
في الخارج فثابل ولا تنزل قال السيد محقق قدس سره تقسيم العلم الى جزئين اثنين انما هو لتمييز كل واحد منهما عن
الآخر بطريق خاص يحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم يفر بطريق خاص يصل اليه وهو الجهة المنقسمة الى قسامها و
ما هذا الادراك بطريق واحد يصل اليه وهو القول الاشراج فتصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة
الحكمية يشارك سائر التصورات في الاستحصا بالقول الاشراج فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا
من العلم المسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فمن لاحظ مقصود العن اعني بيان الطرق الموصلة
الى العلم المنقسم عليه ان الواجب في تقسيمه ملاحظة التمييز في الطرق فيكون الحكم احد قسميه المسمى بالتصديق لكنه
مشروط في وجوده الى ضم امور متعددة من افراد القسم الآخر كما قال في التصورات الثلثة ثم واعلم ان التصديق
على هذا التقدير نوع من العلم مبني على التصورات بالذات لا بحسب المتعلق فقط كما زعم السافرون اما ولا فلان لوازم
التصور والتصديق مختلفة واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات والقول بان يجوز ان يكون اللوازم
لوازم اصف او الوجود لا يلحقون الحكم واما قيل ان اللوازم معلولة للملزومات واختلاف المعلول يستلزم
اختلاف علتها لا متناع صدور الكثير عن الواحد فنفية انه يكفي لصدور الكثير كثرة الجهات والحيثيات فغاية الزم
من اختلاف اللوازم اختلاف الملزومات ولو بالاعتبار وهذا غير محذور المقصود اثبات التعارض النوعي واما ما

فلان التصديق ينقسم الى الشديد والضعيف وهما مختلفان نوعا واذا كان قسام التصديق مختلفا فالصور والتصديق مختلفان بالصور والطريق الاولى والتاخرى لهما قوا ابتغاها كسب المتعلق واتحادهما كسب الحقيقة وتاخره عليهم ان اختلاف المتعلق يوجب اختلاف اللوازم واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات وبان اتحاد العلم بوجوب اتحاد العلم وفيه ان اتحاد العلم كما يوجب اتحاد العلم كاتحاد العلوم يوجب اتحاد العلم ايضا واتحق ان هذه الفلسفة انما تفرم من القول باتحاد العلم والمعلوم ثم ان ههنا اشكالا مشهورا لتقريره ان التصور يتعلق بالتصديق وقد قرر عند ههنا العلم عين المعلوم انما التغاير بينهما بالا اعتبار فيلزم اتحاد التصور والتصديق بالذات والمفرد ضمن انهما وان قبا نانا وقد عرفت بانها اذا تعلق التصور والتصديق معا شئ واحد يلزم اتحادهما نوعا والا يلزم كون الشئ الواحد نوعين مختلفين واجيب عنه بوجه منها ان تعلق التصور بكل شئ لا يستلزم تعلقه بكل وجه فيجوز ان يكون تعلق التصور بكنية التصديق محالا وهذا ليس بشئ لما اشترنا اليه سابقا من ان منع امكان تصور حقيقة امكانية مكابرة محضه وباقيل حاصل الاشكال لزوم صدق شرطيتين متنافيتين ولا يجيب صدق الشرطية صدق المقدم ففيه ان تنافي تاليهما مسلم لكنه لا يستلزم تنافيهما الا ترى انهم جوزوا التسليم المقدم المحال للنفيتين فيجوز ان يكون تعلق التصور بالتصديق محالا والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر فالتنافية منها ان اتحاد العلم والمعلوم مخصوص العلم التصوري وفيه انه لما جوز انكشاف المباني بالمباني في نحو من العلم فعدم تجويزه في النحو الآخر حكيم قال بعض المصليين لو كان التصور والتصديق عندهم نفس العلم بمعنى الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل الذي هو متحد مع المعلوم لورد الاشكال لكنهم جعلوا اياهما نوعين من العلم ولا يلزم من اتحاد الجنس مع الشئ اتحاد النوع معه لاشتمالهما على فصول زائدة والجنس وان وجب حمله على الفصل لكنه يكون عرضا عاما له فلا يلزم من اتحادهما اتحاد نوعيات تعلم ان اتحاد العلم مع المعلوم لا يمكن للمابان متعلق به تعلقا وقوعيا ولا يمكن تعلقه بالعلوم المتعلقة بحدود نوعيه به وتعلق احد نوعيه اعني التصور مثلا بالمعلوم مستلزم لاتحاد ذلك النوع مع النوع الآخر على تقدير كونه معلوما على انه اما ان يمكن تقيده التصديق او المصدق به او لا يمكن والثاني باطل بالبداهة الغير المكذوبة والا يطل قواهم التصور لاجزائه فيتعلق بكل شئ وعلى الاول لا يخلو اما ان يكون التصور المتعلق بالتصديق مثلا علما ولا يكون والثاني باطل بالبداهة وعلى الاول يلزم اتحاد العلم الذي هو التصور مع التصديق او المصدق به فيلزم الاشكال واما قوله ولا يلزم من اتحاد الجنس لم فظا يخفى سخا لان الجنس كذا في الكلام ههنا اعني العلم اتحاد مع المعلوم مستلزم لاتحاد احد نوعيه معه قطعيا فيلزم اتحاد احد نوعيه مع النوع الآخر كما عرفت انفا وقوله والجنس وان وجب حمله لم في غايته اسقوط لانه لما قيل لو كان الجنس متحدا مع الشئ مع قطع النظر عن تحققه في ضمن النوع واما لو كان متحدا معه بعد تحصيله بالفصل فيلزم من اتحادهما اتحادهما كما لا يخفى على من له

درانية سليمة قوله والامام الرازي يقول الخ ظاهره مبنى على ترجيح اجزاء القضية وقال محمد بن داود الامام الرازي يزعم ان القضية
 على تليث اجزائها يمكن ان يقال المراد بتصورات الاطراف تصور الطرفين اعني تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به كما يدل
 عليه قوله فاذا قلت الخ وبالحكمة التصديق عند الامام مجموع تصورات اجزاء القضية كما يفهم من كلامه في المحقق فكل تقدير
 يشليها مجموع تصور المحكوم عليه وبه والحكم على تقدير سبعا مجموع تصور المحكوم عليه وبالنسبة الحكمية والحكم واعلم انه يظهر
 من قوله وتصورات الاطراف ان المعبر في التصديق جزءا عند الامام هو تصور السانج المقابل للتصديق وتصورات الاطراف
 تصورات ساذجة متعاقبة كما زعم العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق تبعا لشرح التلويحات ان المعبر في التصديق نظر
 او شرط هو تصور المطلق المراد العلم للكل لا يتم تقوم الشيء بنقصه وانتم اظهروا ان ليس شيء من تصورات الاطراف او اركان
 مطلقا بل كل منها ادراك مخصوص في نفسه والصدق على باقي التصورات ايضا والرضا بالتصور على تقدير كونه
 جزءا للتصديق جزء خارجي فلا يمكن ان يكون المطلق بيا هو كل جزءا منه ويكون تخصيصه بانضمام الحكم تخصيص
 الحيوان بالنطاق فالتصديق على تقدير تركبه من التصورات مركب خارجي والتصورات الثلاثة او الاربعة اجزاء خارجية
 له وهي متباعدة ومباعدة للكل كما جزاء السريان كل واحد مع قطع خشب ليس يسير ولا يزعم منه تقوم شيء بنقصه
 واما عدم الحكم فهو صفة عارضة للتصور السانج خارجة عنه كما صح بالسيد محقق قدس سره والمعبر في التصديق ذاته فهو
 ليس بمعبر الان في مفهومه ومفهومه ليس بمعبر في التصديق اذ كم من مصدق لا يعرف مفهوم التصور مفهومه ليس بمعبر في
 مفهومه ولا في مصداقه بل مصداقه معتبرا صدق عليه التصديق بالجزئية او الشرطية ولو لم يجر ان يكون بالصدق عليه
 احد المتقابلين جزءا للمقابل لاخر لا يمنع ان يكون الشيء جزءا لغيره قال الصدر الشيرازي في حاشي شرح حكمة الاشراق
 ان التصور والتصديق من الامور الذهنية وكل ما اعتبر فيها من المحصلات الفصلية لما يجوز تحصيلها من الامور العدمية
 فمطلق حضور الذهني بمنزلة جنس التصور والتصديق وقيد عدم الحكم والحكم بمنزلة فصلها والنوع البسيط اذا كان مقبولا
 شيء مباني او شرط له كان تباهمه كذلك ولا يجوز اخذ جنسه بدون فصله في تقويمه او شرطه وليس فصل الشيء كالصفة
 العارضة الخارجية عن ذاته وانت تعلم ما فيه من الوهن والسخافة اما اول فلان قوله التصور والتصديق له آخره
 صريح في ان التصور والتصديق من الامور الاعتبارية التي تحصيلها بمحض الاعتبار والالا معنى لكون كل اعتبار فيها من
 المحصلات الفصلية لها ولا تحصيلها من الامور العدمية او الحقائق المتصلة الواقعية لا يمكن ان يحصل وتقوم
 من الامور العدمية اعلى تقدير وجود الكلي الطبيعي في الخارج فظاهر واما على تقدير كونه غير موجود فيه فلان الامر
 انما ثبت الشيء بالقياس الى ملكته وكل ما ثبت للشيء بالقياس الى غيره لا يكون ذاتيا وايضا الامر العدمي لا يمكن ان

يكون منتزعا عن نفس لذات اذ لا شك ان للملاحظة الملكة دخلا في انتزاعه واما ثانيا فلان كون عدم الحكم فصلا للتصور
 الساذج يستلزم كونه امرأ عديماً او مصداق لفصل نفس هية النوع بل عدم الحكم تغيير عن الفصل وكثيرا ما يعبرون عن
 الفصول الحقيقية بالامور العددية فيحقق ان عدم الحكم ليس ذاتيا للتصور الساذج واذا لم يكن ذاتيا فلا اشكال في عارض
 الجزاء او الشرط لا يكون جزاء او شرطا واما ثالثا فلان النوع البسيط لا يمكن ان يكون جزءا ذهيبا لشيء اصلا بل انما يكون
 جزءا خارجيا فلا يلزم من اعتبارها في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه ضرورة ان هذين الجزاء الخارجيين وكذا فصله لا يجب
 ان يكون معتبرا في الكل فلا يلزم بالزوم لكل كلامه وجباست احصيه قوله ويقال لهذا المعنى الرابطة الحكم تارة اعلم
 ان النسبة التامة الجزئية رابطة بين الموضوع والمحمول وحكاية عن مرادهم ايضا ففي صورة الشك في الوجه والتمثيل
 يتصور تلك النسبة من حيث انها الرابطة بين الموضوع والمحمول وفي صورة التصديق والاذعان يلزم من حيث انها حكاية عن
 امر واقعي فلكل النسبة من حيث انها الرابطة تسمى النسبة حكمية ومن حيث انها حكاية عن امر واقعي تسمى حكما فتهتف في القضية
 نسبتان متغايرتان بالاعتبار واما دعم المتأخرون من تحقق النسبتين المتغايرتين بالذات فيستظهر بطلان انشاء الشرط
 وقد يقال ان النسبة الواحدة باعتبار تعلق الادراك بها بدون الاذعان من المعلومات التصورية وتسمى بالنسبة الحكمية وباقتبا
 تعلق الاذعان بها من المعلومات التصديقية وتسمى بالحكم ورو عليه بان يلزم على هذا ان يكون متعلق التصديق بعينه متعلق
 التصور وذلك خلاف ما تقر عندهم مع ان القضية من حيث هي هي مع قطع النظر عن ان يكون مصدقا بها مشككة
 على الحكم في النسبة التامة الجزئية التي هي مناط الحكاية عن امر واقعي قوله ليس الادراك المعنى الرابطة من حيث انه حكاية عن
 امر واقعي وقد عر عنه المتأخرون بادراك وقوع النسبة اولا وقوعا بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والظاهر
 بالادراك في قولهم ادراك وقوع النسبة الاذعان وكانهم اصطحا على انهم يعبرون عن الاذعان بادراك وقوع النسبة اولا
 وقوعا فلا يرو ما قال المحقق الدواني انه يلزم عليهم دخول التخييل لانه ايضا ادراك وقوع النسبة اولا وقوعا وقد يقال قولهم
 ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يقتل على المحكوم عليه به ونسبة بينهما فهنا تصديق وحكم آخر وهو ان تدرك
 النفس ان النسبة بين تلك النسبة وبين واقعة واقعة فيلزم هناك تصديق ثالث وهكذا فيلزم ان يتوقف حصول
 حكم واحد على احكام غير متناهية واجاب عنه السيد المحقق قدس سره في حاشية شرح المطالع بان المدرك بعد ادراك النسبة
 بين الطرفين امر اجالي اذا عجزنا عنه بالتفصيل نظير تصديق آخر وثبت عليه صاحبنا في المبين تشبيها بلفظا حيث
 قال من المقلدة من لم يفرق بين ما يلزم من شيء وبين ما يخل هو اليه ولم يبال عن ان يجعل الجزئي اذهواله در البطة بين
 الحاشيتين محكوما عليه بدلتا فترغم ان متعلق التصديق ليس لالنسبة المحوطة بالعرض على معنى ان هناك امر محجلا

مفصلة العقل الى نسبة كل عليها بالوقوع وسلبه الى النسبة واقعة وليست بواقعة وارجح البياض عرضا وليس الى
 البياض عرضا مطابقا للواقع وليس البياض عرضا مطابقا للواقع وفيه زيغ عن الحق وجودا عن اصناعته فكيف يمكن على
 ما يلحظ بالذات ادخال الشيء الى ما هو خارج عنه لازم لا متيقن ولا متيقن ان عرض السيد محقق قدس سره ان النسبة انما هي البسيط
 يعبر عنها بهذه العبارة التفصيلية معنى الى النسبة واقعة وليست بواقعة فزاده بالاجمال البساطة وتفصيل التعبير
 بالعبارة التفصيلية وليس العرض ان النسبة حين كونها رابطتين بين الطرفين تكونت عليها بالوقوع وسلبه ولا ان النسبة
 تحمل حقيقة الى هذه القضية اعني قولنا النسبة واقعة وليست بواقعة نعم لو لاحظنا المعنى الربطي من حيث انه معنى من
 المعاني يصير امر مستقلا عما لا يمكن عليه وبه ثم ان كلام صاحب المافق المبين صريح في ان هذه القضية اعني قولنا
 النسبة واقعة او ليست بواقعة لازم قولنا البياض عرض مثلا فنقد لازم كون المعنى الربطي اذ هو اقله رابطته محكما عليه
 بالوقوع وسلبه والامكانية الاعتدال بان المعنى الربطي مستقل في هذه الملاحظة الاصره في كونه على الى المعنى الغير مستقل
 لا يمكن ان يكون مستقلا بما ي اعتبار اخذ امتناع السلاخ الشيء عما هو ذاتي نعم صيرورة المعنى الواحد مستقل غير مستقل
 باختلاف الملاحظة لكن عند السيد محقق وغيره من المحققين فيمكنه مثل هذا الاعتدال ايضا على تقدير لزوم هذه القضية
 ليرحم حق قضايها غير مناهضة ضرورة امتناع السلاخ اللازم من اللزوم ثم ان قوله ليس لا بادر الى المعنى الربطي نص على
 ان متعلق التصديق ليس الا النسبة الحاكية لكونها معلومة بالذات فان قلت النسبة من المعاني المحرمة التي لا تلاحظ
 بالاستقلال انما هي اقله ملاحظة حال الطرفين متعلق التصديق يجب ان يكون امرا مستقلا بالمضمومية فانما متعلق تصديق
 بالامر الجاهل الملحوظ بالخطا الاستقلال الذي هو مفاد البينة الحكيمة قلت ذلك الامر الجاهل الذي هو مفاد البينة الحكيمة
 اما متعلق النسبة الحاكية الغير المستقلة بما هي كك فلو ليس بمثل كل نفس القضية المفصلة او غير متعلق على النسبة الحاكية
 الغير المستقلة فهو مخير في سلك المفردات والحقائق التصورية لا يمكن ان يتعلق بالتصديق على الاكثر انما عن القضية
 ولا يخفى باننا الامر الجاهل اصلا واستقلال متعلق التصديق ليس ضروريا ولا مبررنا عليه وانما ان التصديق لا يتعلق
 الا بالنسبة الحاكية من حيث هي كك واما الحكمي عنه فهو وان كان في بعض الصور متعلقا بالذات كما اذا تحققت الحكاية
 بعد التصديق لكن متعلق التصديق ليس حكما لاننا لا اكثر معلوم بالعرض بواسطة الحكاية وهي عنوان له ومرة الملاحظة
 فهو متعلق بالعرض كونه مقصودا بالذات لا يستلزم متعلق التصديق به فان مدار متعلق التصديق ليس لا كون الشيء
 معلوما بالذات لا كونه مقصودا لك على انه لا يمكن القول بمتعلق التصديق بالحكمي عنه في الكواذيل وليس لما حكى منها
 والالم تبقى كاذب وتلك متعلق بما ذكرنا ان قال بعض المتقنين بجواز الصدق الشيرازي المعاصر الدواني ان التصديق

يتعلق والابا هو حكاية والموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما ليس شيء لان التصديق لا يصلح لان يتعلق
الابا هو حكاية والموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما ليس حكاية معنى شيء أصلاً بل الحكاية ليست إلا النسبة
النامية الجزئية بما هي كك في متعلق التصديق بالذات قوله والامام الرازي يزعم ان هذا صحيح في ان الحكم عند الامام ادراك
النسبة الحكمية مع انه نقل عنه فعل من افعال النفس واما قال بعض المقتدين ان الحكم عنده من قبيل العلم والادراك
تركيب التصديق الذي هو العلم من العلم وغيره واما شتر عنه فلهذا نشأ من اشتراك لفظ الاسناد ونحوه بين المعنى اللغوي و
الاصطلاحي فتوجيه القول بالا لا يخلى به فائدة وأعلم انه قد اعترض على من ذهب للامام بوجه منها اما قال بعض المقتدين ان جزءاً
التصديق يجب ان يكون علواً لتصوريته لان العلم منحصر في التصور والتصديق وجزء التصديق لا يمكن ان يكون شيئاً
غير العلم واعلمنا تصديقاً ولا شك ان التصورات كلها بدئية عند الامام ومن الضروريات ان اذا حصل جميع اجزاء الشيء
بالبدئية يكون الكل ايضا بدسياً فيلزم ان يكون جميع التصديقات بدئية مع انه لا يقول بذلك يرد عليه ما قال بعض
الاعلام انه يجوز ان يكون جميع اجزاء الشيء بدئية ويكون الكل نظرياً حاصلًا بجميع الاجزاء بالحركة وترتيبها وايضا يلزم علم
هذا ان لا يكون شيء من التصورات مكتسباً بالحد بل بمراد في الكلام في اجزاء الحد بانها بدئية وانظر على الاول يلزم من
بدئية اجزائه الكل ضرورة ان بدئية جميع اجزاء الشيء يستلزم بدئية الكل وعلى الثاني الكلام في اجزاء الكلام فاما
ان تبسّل وينتج الى اجزاء بدئية فيلزم بدئية المركب منها ثم بدئية المركب من اجزائه لا ان يقال ما ذكره المورد
مع الامام حيث زعم ان بدئية جميع اجزاء الشيء يستلزم بدئية الكل حيث قال التعريف بالاجزاء تحصيلها حاصل وتيقار
بدئية جميع الاجزاء الخارجية للشيء يستلزم بدئية المركب لان وجود المركب بعينه وجودات الاجزاء اما الفرق بينهما باقتضا
عروض الوحدة وعدم عرضها فتصوّل الاجزاء بعينه حصول المركب لا يربط التصديق على تقدير تركيبه من التصور
مركباً خارجي كما واما اليه ومنها انه يستلزم ان يكون التصديق مكتسباً من القول شارح والتصوير من الحجّة اما الاول
فلان الحكم اذا كان غنياً عن اكتساب ويكون تصورا حاداً فية كسبياً كان التصديق كسبياً فيكون اكتساباً من القول
الشارح واما الثاني فلان الحكم لا بد وان يكون عنده تصورا مع اكتساب عن الحجّة واجب باننا لا نسلم ان تصورا احد
الطرفين كسبي عنده لان التصورات كلها بدئية عنده ولو سلم انه ان يلزم على من ذهب كون بعض التصورات كالحكم
مكتسباً عن الحجّة ومنها ان التصديق هو المكتسب عن الحجّة وليس المكتسب عنها مجموع التصورات والحكم فذلك المجمل ليس
بتصديق ومنها ما ذكرنا سابقاً ومنها ان لا دركات الثلاثة او الاربعة علوم متعددة فلا يندرج تحت العلم الواحد
الذي جعل مقسماً واجاب عنه بعض المقتدين بان لوجود الوحدة متساوقان اذا من موجود والاولة وحدة فالتصديق

وإن كان عنده علوما متعددة لكن لما كان له نحو من لوجه دكونه من الكيفيات النفسانية يجب أن يكون له نحو من الوحدة
 على أن التصديق عنده مركب كما صح به في المخصص التركيب بدون اعتبار الوحدة متمنع وأنت تعلم أن العلم حقيقة واحدة
 محصلة بخلاف التصديق على تقدير كونه مركبا من التصورات الثلاثة أو الأربعة أو عدة على هذا التقدير اعتبارية محضة
 فكيف يندرج تحت العلم الذي وعدته حقيقة وكون التصديق من الكيفيات النفسانية وإن كان صحيحا في الواقع لكنه
 لا يصح على ما ذهب إليه الأمام أو فلا فلا أن الحكم عنده فعل التصديق عنده مركب من الفعل وغيره والمركب من الفعل
 وغيره لا يكون كيفاً وأما ثانياً فلا أنه لو سلم أن الحكم عنده ليس بفعل فلا يرب أن التصديق عنده مركب من عدة أمور فلا
 من أمور متعددة لا يمكن أن يكون كيفاً وكون التركيب متمنعا بدون اعتبار الوحدة مسلم لكنه لا يستلزم كون المركب واحدا
 حقيقيا حتى يندرج تحت العلم هذا يظهر الآن ولعل لا يحدث بعد ذلك ما أقوله فصل التصور قسمان العلم اعلم أنهم
 قالوا ليس كل واحد من التصور والتصديق بربما ولا نظرا لأنه لو كان الكل من منهما بربما لما احتجنا في تحصيل شيء
 من العلوم إلى نظره وفكره ولو كان الكل نظرا لزم الدور والتسلسل كما لا بد من العلم الأول فلا بد من توقف الشيء على
 نفسه بمرتين أو لمرات أو الثاني فلا بد من استحضار أمور غير متناهية عند قصد تحصيل المطلوب فبعض من كل منها بربما
 والبعض الآخر نظري ومنها كلام من وجهين الأول أن هذا دليل موقوف على حدوث النفس أو على تقدير حدوثها
 يمكن أن يحصل علوم غير متناهية في الزمان غير المتناهي وحصيل المطلوب من مبادي القرية فإن قلت لا بد من قصد
 تحصيل المطلوب من الاتفاقات إلى مبادي فيلزم الاستحالة قطعا قلت حصول المبادي تفصيلا غير لازم كيف والكلام
 من المعدات لا يجب اجتماعها مع المعلول قال المحقق الدواني في حاشي شرح المشيئة الاستدلال على تقدير قدم النفس
 أيضا تام أو على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب شيء من الأشياء بالكلية وإذا لم يحصل شيء من الأشياء بالكلية لم يحصل شيء
 من الأشياء بالوجه أما الملازمة الثانية فظاهرة ضرورة أن ما هو وجه الشيء فهو كونه شيء آخر فإذا لم يحصل كنهه لم يحصل وجهه
 ما أما الملازمة الأولى فلا بد من حصول كل شيء كنهه مسبق بحصوله بوجهه والشيء الملم يعلم أو لا بالوجه لا يمكن اكتسابه وحصوله
 بالوجه على تقدير نظرية الكل موقوف على صرف الزمان من لا زل إلى حد معين منه في الكسب وأما تصور الشرع
 في كسب كنهه من ذلك الحد من الزمان وذلك الحد زمان متناه فلا يمكن اكتسابه فيه وتفصيلا فافضنا أن كنه شيء مثلا
 حصل للنفس من لا زل إلى الآن فنقول هذا محال لأن اكتساب كنهه لما يتصور بعد معرفة بوجهه وذلك الوجه و
 مبادي الغير المتناهية نظرية على ذلك التقدير فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من لا زل إلى حد معين منه
 في اكتسابه ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لأنه زمان متناه من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه و

قد فرضناه حاصلها هتف وهذا يجري في كل كنهه يفرض حصوله واذا لم يحصل شيء من الاشياء ولكنه لم يحصل شيء من الاشياء
بالوجه لان كل كنهه شيء وآور عليه ولا بان ما ذكرنا ما يجري في التصورات واما في التصديقات فكلا واجب بانه
على تقدير نظرية الكل لا يحصل تصور الشيء ولكنه لا يزم منه ان يحصل تصور الشيء بالوجه ايضا واذا لم يحصل التصور
مطلقا لم يحصل التصديق ضرورة ابتناء التصديق على التصور وفيه ما يفيد ان هتافا غويين لا توقف لاحدهما على
الآخر فلو فرض نظرية التصديقات باسرها مع كون بعض التصورات ضرورية فالبيان في التصديقات يتوقف على حدوث
الغرض في ثانيا بان الوجه في تصور الشيء بالوجه واكثته في تصور الشيء ولكنه مقصودان بالعرض وتصوران بالذات على
عكس من كان لکنه وذی الوجه فلو كان الوجه في تصور الشيء بالوجه متصورا بالوجه او بالکنه لکان المقصود بالعرض مقصودا
بالذات والتصور بالذات متصورا بالعرض في قصد واحد وتصور واحد فتصور الوجه في تصور الشيء بالوجه ليس
تصورا بالکنه حتى يسبقه تصور الوجه بالوجه ونقل الكلام الى الوجه الثاني وكذا فيلزم ان لا يحصل التصورات باسرها بل
تصور الوجه في تصور الشيء بالوجه تصور كنهه الوجه بحيث يكون مرآة للملاحظة ذلك الشيء فله تقدير نظرية الكل يحصل ذلك
التصور بصرف الزمان من الازل الى حد معين منه في حصول مبادي التي هي عرضيات لذلك الشيء وبالجملة الكلام في
اتساع التصور بالکنه سلم وفي اتساع التصور بالوجه سلم وهذا الوجه قد افاده بعض المدققين وفيه نظر لانه ان راوتمثل كنهه الوجه
يكون كنهه حاصل من دون سبق طلب كسب فهو محض بايديها ولا يمكن على تقدير نظرية الكل صلا وان راو حصول
بعد طلب كسب كما يدل عليه قوله فله تقدير نظرية الكل لم فيلزم سبق المعرفة بالوجه فيكون هذا التصور مقصودا واما
مرآة للملاحظة فالثاني بان يجوز ان يكون مبادي الكنه والوجه مشتركة واجيب بان مرآة والمرئ في تصور الشيء بالکنه
متحدان بالذات ومتحدان بالعرض في تصور الشيء بالوجه متحدان بالذات ومتحدان بالعرض فكيف تصور ان يكون
مبادي واحد مشترك بينهما فضلا عن مبادي غير متماهية وفيه ما قيل ان الوجه قد يكون مركبا من جزاء الشيء فمفاتيحها مباد
الوجه مبادي الكنه ايضا كما اذا كان الوجه رساما ولم يدل دليل على تنوع حصول الكنه من الرسم وايضا يجوز ان يكون
الوجه حاصل من وجه وهو من وجه ودخل الوجه يكون حد الذي لوجه قتال وتحقيق انه على تقدير نظرية الكل لا يمكن
حصول شيء بالکنه ولا الوجه الا لا يمكن حصول شيء على هذا التقدير الا بالطلب والكسب بل كان طلب المجهول المطلق محالا
فلا يمكن ان لا بعد ان يعلم المطلوب بوجه من لوجه وهذا لا يمكن الا بعد العلم لوجه سابق والكلام في الكلام فلا يكون شيء معلوما
انما الثاني ان تمام الدليل موقوف على تنوع اكتساب التصديق من التصور ولا جاز ان يكون جميع التصديقات
تتوقف على بعض التصورات ضرورية وكيفية التصديقات النظرية من التصورات الضرورية واما قال الشيخ في فصل الموضع

من منطق اشغال ليس يمكن ان يتصل بالذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شئ فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه
 حكما واحدا في الیقاع ذلك التصديق فانه ان كان التصديق يقع سواء فرضل لمعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى دخل
 في الیقاع ذلك التصديق بوجه فان موقع التصديق علة له وليس يجوز ان يكون الشئ علة لشئ في حالتي وجوده وعدمه
 فلا يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده او عدمه في ذاته او في حاله فلا يكون موديا الى التصديق بغير شئ واذا افترق
 بالمعنى وجودا او معدوما فقد اضعفت اليه معنى آخر فليس بواجب ان غاية الازم منه ان لا يكون الشئ علة لشئ في حالتي الوجود و
 عدمه بل لا بد من الافتراض باحدهما والازم منه ان لا يقع بالمفرد كفاية لجواز ان يكون المعنى علة حالة الوجود فقط من غير
 ان يؤخذ الوجود جزاء من العلة قال المحقق الدواني الاحالة الى البداهة اسلم من تكلف الاستدلال على هذا الدعوى لانه
 مع افيه من التوقف على اتساع اكتساب التصديق من التصور ثم على حدود النفس على ما هو المشهور لا يتم الابدعوى التبرير
 في مقدمات الدليل وان اطرافا ذلك كاف في نفى كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل عليه ثم لا بد من دعوى البداهة في ثبوت
 الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه دعوى البداهة في عدم البداهة لكل فظهر ان الاستدلال لا خرة يؤا الى دعوى البداهة
 في المطلوب فليكتف باولافيه نظر لما قيل انه لو لم يدل على عدم صحته استدلال ما اذ لا بد في كل استدلال من دعوى
 البداهة في مقدماته واطرافه فليكتف باولاه على ان البداهة المقدمات والاطراف لا يوجب البداهة المطلوب حتى يتقضى بوجوه
 البداهة في المطلوب لان دعوى البداهة في مقدمات هذا الدليل واطرافها لا يتلزم دعوى بداهة المطلوب بل في قوة دعوى
 ان بعض التصورات والتصديقات ضرورية كما لا يخفى ولا يلزم هذا في كل دليل بل ان البداهة والنظريتين مختلفان باختلاف
 العنوان فدعوى بداهة المقدمات والاطراف لا يتلزم دعوى بداهة بعض التصورات والتصديقات والحق ان المدعى
 برمي غير محتاج الى البيان فضلا عن التبيان والدليل المذكور على هذا الدعوى من التنبهات الخفية عن نفس المدعى
 كما لا يخفى لا ولى النهى قوله فاما محتاجون الخ اما احتاج الى هذا التنبية لان الامام الرازي ذهب الى بداهة جميع التصورات
 فانقسام التصور الى البدعي والنظري في حيز الخفاء عنده قوله والتصديق ايضا قسمان فانقسام التصديق الى التمييز
 ضروري لا شرة فيه قوله وثانها نظري المفقرا اليه الخ اعلم ان المشهور ان البدعي لا يتوقف حصوله على النظرى و
 النظرى لا يتوقف حصوله عليه وادور عليه بان من علم الا يمكن ان يحصل بغير النظر والفكر لان صاحب لقوة القدسية
 يعلم الطالب كلما بالحدس فلم يتوقف حصول شئ من العلوم على النظر اذا التوقف ان لا يمكن حصول شئ الا بعد حصول
 شئ آخر واجاب عنه المحقق الدواني باننا لا نسلم ان التوقف اذكر تم فانهم جوزوا تعدد العلل المسئلة للمحلول لو اوجد شخص
 على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان ان يمكن حصول المحلول بكل منهما لو حصل تبادلا ثم اذا وجد احدى العليتين

لا يمكن حصوله بالعلم الاخرى ولا ريب انه يمكن حصول المعلول بدون كل واحد منهما لا مكان وجه والاخرى فلو كان التوقف
ما ذكرتم لم يكن شئ منها علته اذ العلة هي ما يتوقف عليه شئ ههنا بل التوقف هو الامر الصحيح لدخول لقائه ولا شك انه لصحيح
في الصورة المذكورة ان يقال تحقق تلك العلة فتتحقق المعلول وكذا اذا حصل العلم بالكسب لصحيح ان يقال وجد
الكسب فحصل العلم وان امكن حصول ذلك العلم بغير هذا الطريق وادور عليه بعض المدققين بان هذا الجواب مبني على جواز
تعدد العلل المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام والحق ما ذهب اليه المحققون من انه لا يجوز فان خصوصية العلتين لمقاة
في التوقف والترتب والموقوف عليه في الحقيقة انما هو القدر المشترك بينهما اذ المعلول لا يترتب الا على شئ ممتنع حصوله
بدونه وهذا مبني على توهم كون النظر والحدس علميتين مستقلتين بحصول شئ بمعنى الموقوف عليه التام والحق ان النظر والحدس
يسا علميتين المستقلتين لحصول شئ بمعنى الموقوف عليه التام بل الموقوف عليه التام هو مجموع علل حصول شئ والنظر
انما هو من اجزائه ونتمماته فتجوز استناد الشئ اليها ليس تجوز استناد شئ واحد الى علمتين مستقلتين ولو سلم كونهما علميتين
فلا ريب ان العلوم عبارة عن شئ من حيث هو وهو حاصلات متعددة متغايرة ولا باس باستناد الواحد بالعموم الى العلل
المستقلة فظهر ان هذا الجواب غير مبني على جواز تعدد العلل المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام بل مناطه على ان للتوقف معينين
احدهما التوقف الحقيقي والثاني العلاقة المصححة لدخول لقائه والمأخوذ في التعريف التوقف بالمعنى الثاني وآية واحدة
تجوز تعدد العلل المستقلة على معلول واحد شخصه استشهاده على كون التوقف في كلامهم مستقلا ببعض الترتب فخالق قد يجاب بان
المراو بالحصول في تعريف النظرى مطلق الحصول وفي تعريف البديهي الحصول المطلق فانظري ما يتوقف مطلق حصوله
على النظر وهو بان يتوقف فرد من افراد حصوله على النظر والبديهي ما لا يتوقف حصوله المطلق عليه وهو بان لا يتوقف
جميع افراد حصوله عليه ولا يخفى ان هذا الاصلح توجيها لكلام القوم اذ على هذا لا يتم استدلالهم على البطلان نظرية الكل
والضابط قولهم مبادئ البرهان يجب ان تكون ضرورية او منتهية اليها ومصادرات الهندسية ضرورية والحق ان المبادئ
والنظرية صفتان للعلم بالذات والعلوم بالعرض كما سيجي تحقيقه انشا الله تعالى فالعلم الحاصل بالنظر موقوف عليه وهو
غير العلم الحاصل بدون الشخص فليس علم واحد يمكن حصوله تارة بالنظر واخرى بغيره ثم انه لا فرق بين التوقف والاعتناء
والاقتناء اصلا اذ قد يطلق هذه الالفاظ ويراد بها المعاني الحقيقية لها وقد يطلق ويراد بها العلاقة المصححة لدخول لقائه
فقال المحقق الدواعي ان من عرف البديهي والنظرى بما لا يحتاج في تحصيله الى نظر وفكر وما يحتاج في تحصيله اليها فالامر
عليه هو ان فان فاقد القوة القدسية من حيث هو فاقد يصدق عليه نه يحتاج في تحصيل المطالب اليه الفكر قطعاً لا يدرك
محصله وغاية التوجيه قال بعض المدققين ان منشأ البداية والنظرية على التعريف الاول حال العلم اي الحصول في الترتب

وهو لا يختلف باختلاف العالم فانه في نفسه لا يتوقف على النظر ولا يتوقف عليه وعلى التعريف الثاني حال التعليم الى التحصيل و
هو يختلف باختلاف العالم فيجوز ان يكون تحصيل علم واحد متوقفا على النظر وغير متوقف عليه باعتبار العالمين فيحصل لفاقد
للقوة القدسية موقوف على النظر بخلاف تحصيل صاحب القوة القدسية فهو نظري فيحصل للمفاد بربحي فيحصل صاحب القوة
القدسية ولا يخفى ان تحصيل العالم المعين للمعلوم المعين كما يمكن بالنظر يمكن بغير النظر ايضا لاجزاء وحدوث القوة القدسية
فلا معنى لتوقف التحصيل على النظر اللهم الا ان يؤخذ الضرورة بشرط الوصف قوله مفتقرة الى نظر فكل اشارته الى تردادها
وقال المحقق الطوسي هاهنا كالمترادين ولعل جوابه ان ملاحظة تافهة الحركة معتبرة في النظر دون الفكر والشهور ان الفكرة
عن الانتقال التدريجي والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الانتقال وعلى هذا ما استغائر ان بالذات
قوله عبارة عن ترتيب امور عادية المراد بالامور بانواعها فان المجموع الواقعة في تعاريف الفهم يراو بها ذلك قوله
ليتبادى ذلك لترتيب في تحصيل المجهول ودر عليه بانه يخرج عنه التعريف بالمفرد كما التعريف بالفصل وحده والخاصة وحدها
واجب عنه تارة بان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشقات وهي مركبة لاشتمالها على الذات والصفة وفيها الفصل ليس
مشتقا بل المشتق تعبيرة عنه فالتعريف به وحده انما يكون تعريفيا بالمشتق على انه لا ترتيب بين الذات والصفة او المشتق انما
يل عليه معرفة واحدة تارة بان التعريف بالمفرد لا يضيظ الضباط التعريف بالمركب ولا يوجد فيه الحركة الثانية لان المعاني
المفردة لما استحضرت في الذهن فليس في الذهن بعد استحضارها حركة تعقل ولهذا لم يفتقر اليه ونحوه النظر بما هو معتبر فيه ومن
ثم قال الشيخ التعريف بالمفرد بغير خروج اى قليل ناقص واعلم ان المطلوب لا بد وان يكون محلو الطالب بوجبه ما لا يلزم
طلب المجهول المطلق فاذا اراد تحصيل مجهول توجهت النفس الى ما قصدت علم المطلوب به سواء كان من جوهرية او
عنسية او لم يكن شيئا منها وينقل في الصور الخارجية وتغنى بما لا يراه مناسباً لتركه وبما يراه مناسباً تاخذه الى ان يجد
مبادى المطلوب وهذا هو الحركة الاولى ثم تنتقل منها بان يرتبها ترتيباً مودياً الى المطلوب وهذا هو الحركة الثانية وتلقاها
نسبة تقابل الحركة الصاعدة والهابطة ثم ان تدقيق النفس تكون مستشعرة للمطلوب بوجه من الوجوه ثم تنقل الى المبادى
فقد تم ترتيبها الى المطلوب فيتحقق الحركة الثانية منقط دون الاولى وقد تفرقت انما تحرك من المطلوب الى المبادى وتنقل منها
اليه وقد فيتحقق الاولى فقط وقد تفرقت انما تنقل الى المبادى تدريجاً ثم منها الى المطلوب كالتجسس قد يكون الانتقال لا
دفعياً والثاني تدريجياً وقد يكون بالعكس قد يكونان فصين وقد يكونان تدريجين قد هب لهما الى ان الفكر عبارة
عن مجموع الحركتين فاذا انفقت احدهما يتحقق البداية عند عدم اذ مناط النظرية على تحقيقها وانما لم يبد هذا القسم من القسام
لانه الشذوذة فاعلم انه لا ترتيب لازم للحركة الثانية وآورد عليه لم يرد الواسطة او

الاول بدون الثانية لانها بالترتيب عدم اندراج تحت قسم من اقسام البدهي واما قيل البعض في الاقسام المشهورة استقرار
 وهذا ايضا يري لصدق تعريفه عليه واما لم يعده من اللندرة ليس يشبه اولو كان يرميها لارتفع الامان عن البدهيات ولكان
 البدهي كثيرا غلط اذ كثيرا يقع الخطا في الحركة الاولى وايضا يفتوت فائدة التقسيم وان ريد مجر الاصل على
 تسمية بدهي فلا يجدي نفعاً وذهب قوم الى ان عبارة عن الحركة الاولى فقط ورد بانها اذا تحققت الثانية بدون الاولى
 يلزم الجمع بين البداهة والنظرية ولعل الحق ان الفكر عبارة عن الحركة في المعقولات لتحصيل المحمول سواء تحقق محمولها
 او احد محموليها فالنظرية على تحقق الحركة ومدار الضرورة على انشائها باساساً بالجملة مدار النظرية على تحقق الواسطة في العلم
 فاذا تحقق احد محموليها تحققت الواسطة في العلم فيحقق لنظرها والتبني فمواصلة في الالتفات دون العلم ثم ان طلاق الحركة
 على الفكر كما شاع مسامحة تزيلا للمعقول منزلة المحسوس لان الحركة يعقده ان يكون للتحرك في كل ان فرض من زمان الحركة
 فرد من المقولة التي فيها الحركة لا يكون ذلكا فرد في الآن لسابق ولا في مكان لللاحق للتحقق والانات المفروضة غير متناهية
 فلذلك افراد وليست جميعها موجودة بالفعل لانتاج انحصار الغير المتناهي بين الحاضرين والابعضها موجودة وبعضها
 معدومة للزوم الترجيح من غير مرجح فهي ليست موجودة الا بالقوة مع ان العلوم المتحققة في الفكر متناهية موجودة بالفعل
 لا سيما في الانتقال من المبادئ الى المطالب واما قال البعض لمقتضى ان الالتفات والملاحظة عبارة عن حصول
 الصورة التي حصلت في الخزانة في المدركة تبعاً بما زالت عن المدركة فافيه الحركة ههنا هذه الصورة بهذا الاعتبار
 وهي مرتبة ولها افراد غير متناهية بالقوة وان كانت من حيث انها حاصلة في الخزانة امر اثباتاً ولها افراد متناهية
 فالقول بنفي الحركة ههنا نشأ من قلة الفكر كيف وفي الفكر انتقال من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ الى المطالب
 على سبيل الترتيب فيعلم ان المعلومات التي تقع فيها الانتقالات لما كانت متناهية فلا حظاتها ايضا متناهية وعلى ما ذكر
 هذا البعض يكون ما فيه الحركة الملاحظة وافراد متناهية حسب تنامي المعلومات المتحركة وانه ايضا الصور الغير المتناهية
 ان كيف وجودها الفرضي لانتشار المعلومات فيلزم لها طمرارة الاليتا في زمان متناه اولاً كيف فلا يكون للمعلوم ملاحظة
 زمان الفكر على ان صور المعلومات متخالفه فكيف يحصل منها فرد واحد متصل منطبق على اجزاء الزمان كما ثبت ان المتصل
 الواحد لا ينحل الى اجزاء متخالفه بالحقيقة فكل من المعلومات موجودة بالفعل فكل من متناهية بالتحقيق ان ليس ههنا
 حقيقة بل تدريج يشاهد الحركة واما قوله كيف وفي الفكر الخ فان اراد بان الفكر يقع في الزمان فنسلم لكن غير متناهية بل
 وان اراد ان فيه تدريجاً منطبقاً على متصل غير متناهية مسلم بل فيه انتقالات وفيات ما بين كل انتقالين منها زمان فلو
 فصل ما بين كل انتقالين الخ قال الحق الطوسي في شرح الانشادات صواباً بالترتيب في القول لاشاج ان يضع المجلس ولا ثم

يقيد بفصل صوابها بان يحصل للجزء صورة وحدانية يطابق بها صورة المطلوب صوابا لترتيب في مقدمات القياس ان يكون الجزء
 في الوضع واكمل على ما ينبغي وصواب الحياة ان يكون المراد بينهما في الكم والكيف والجهة على ما ينبغي وصوابا لترتيب في القياس ان يكون
 المقدمات في على ما ينبغي وصواب الحياة ان يكون من ضرب منتج والفساد في البابين ان يكون بخلاف ذلك ثم قال انما اسند
 الاصابة الى الصور وحدها دون المواد لان المواد الاولى لجميع المطالب هي التصورات والتصورات الساذجة لا تنسب
 الى الصواب الخطا، اكم يقارن حكما واستعمال المواد التي لا تناسب لمطلوب لا ينفك عن سوء ترتيب حياة البتة اما
 بقياس بعض الاجزاء الى بعض واما بقياسها الى المطلوب فاما المواد القريبة للاقيسة التي هي المقدمات فقد يقع الغشا
 فيما انفصلها دون الهيئة والترتيب لا يحقن بها وذلك لما فيها من الترتيب بالحياة بالنسبة الى الافراد الاولى في الكلام و
 فيه كلام متطلع عليه نشاء الله تعالى قوله مع انه قد وقع وقوعه لا يمكن انكاره بل لانسان الواحد يناقض نفسه في قتيونه
 لانا اذا فتننا عن احوالنا نجد من انفسنا اننا نعقد امورنا مخالفة متناقضة بحسب وقاات مختلفة وذلك وقاات الخلق
 انما هي للفكر والاشيا فتشغل على اتجاها والزمان المعبر في التناقض كما صح بالسيل المحقق قدس سره قوله من قال بطل
 العالم حادث الخ انما اقصر على بيان الخطا في الافكار الكاسية للتصديقات لكون نظامها مختلفا في الافكار الكاسية
 للتصورات قوله ويرى من عليه بقوله العالم مستغن عن المؤثر لان التأثير انما في حال لوجوده وتحصيل الحاصل في حال
 العدم وهو جمع للقيضين والتحقيق ان التأثير في حال لوجوده والحاصل في تلك التأثير فلا يلزم التحصيل الحاصل في تلك
 التأثير ولا قباحة فيه انما الحذر في تحصيل الحاصل بتاثير آخر وهو ليس لازم ثم هذا من باب صواب البحث والاتفاق انما في الصانع
 واما الحكماء المحققون فهم وان زعموا اقدم العالم كنهم لا يرون وجود العالم بلا سبب موجد ضرورة انه مخالف لبداهة العقل
 التي اكدت بامتناع الترجيح من غير مرجح وتفصيل الكلام في هذا المرام يستدعي خروجا عن المقام قوله فاعلم من ذلك ان
 الفطرة الانسانية غير كافية الخ اورد عليه بان نوع الخطا في الافكار انما يستلزم عدم كفاية الفطرة المخصوصة لا العلم
 كفاية مخلق الفطرة واجيب بانه اذا لم يكن الفطرة المخصوصة لم يكن الفطرة المطلقة ايضا كافية فان يلزم الطبيعة
 يلزم جميع الافراد وفيه ان لوازم الطبيعة على نحو الاول بالقيضها الطبيعية بلا شرط زائد والثاني ما يكون لازما لما
 بشرط ان لا يمنع عنه منع فالعصمة عن الخطا من لوازم الفطرة لكنها من الخوا الثاني قال المحقق لدواني الخطا في
 النظر واقع كما نشاهده منا ومن غيرنا اذ لو لاه لما تناقض النتائج التي تناوذا اليها الافكار فجات الحاجة في ذلك الخ
 قوله قانون اي قاعدة كلية يستنبط منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل تلك القاعدة كبرى لصغرى سهلة
 المحصول عاصم للذهن عن الخطا في الفكرة بين فيه طرق اكتساب المجولات عن المعلومات وهذا القانون هو المسمى بالخطا

والميزان وبذا تقرير واف لاحاجة فيه الى اثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية في التمييز بين الخطأ والصواب فرفع
الخطأ في الفكر كإثبات في استلزام الاحتياج الى العاصم وفيما ان القانون لما يصمم عن الخطأ اذا روعي ورعايته لا يمكن
الابعد خلوص الفطرة عن شوائب لوهم لئلا يتيسر الكاذب لضروري واذا حصل التمييز بين الكاذب والحق والضروري
بالفطرة فهي العاصمة والقانون ما بعد هذا التمييز ثم ان وقوع الخطأ في الافكار الجزئية لا يجوز الا الى عاصم اسواء
كان معرفة طريق جزئي او قانون كلي فلم يثبت الحاجة الى المنطق بل الى لاعلم منه وما قيل العلم اليقيني بالجزئيات لا يصلح
الامن الكليات فمعرفة الطرق الجزئية لا يمكن الا من الكليات وهي القانون ايضا لما تعم معرفة الطرق الجزئية باعينا
فلا بد من قانون فيعلمه لا يدل لاطلعه الاحتياج الى العلم بالطرق الفكرية مطلقا وخصوصية حصوله من الكليات ملغاة
في الاحتياج اليه وامتنع حصوله من الجزئيات لا يفيد استقالة بعضنا عن الاحتياج اليه ولا يلزم منه الاحتياج الى البعض
الممكن بخصومه ولو لم فلا يلزم من الاحتياج الى القانون الاحتياج الى القانون الذي هو المنطق فان
القانون لعاصم ليس بخاصة فيثبت لا يمكن ان يكون غيره واجيب بان المراد بالاحتياج الامر المصحح له خول الفاء
ولما امتنع بعض افراد المحتاج اليه وانحصرت حقيقة في القانون فقد ترتب العصمة عليه وايضا المنطق عبارة عن القانون
العاصم ولما لم يوجد قانون اخر نسب الحاجة اليه قوله ان المنطق يعرف حقائق الاشياء لم أنت تعلم ان معرفة حقائق
الاشياء ليس في قدرة البشر وانما هو شأن خالق القوي والقدرة قائل الشيخ في التعليقات نحن لا نعرف من الاشياء
الا الخواص واللوازم ولا نعرف الفصول المقومة لكل واحد منها الدالة على حقيقة بل نعرف منها اشياء لها خواص و
اعراض فاما لا نعرف حقيقة الاول لا العقل ولا النفس ولا الفلك في النار والهواء والماء والارض لا نعرف ايضا
حقائق الاعراض مثان لك لا نعرف حقيقة الجوهر لما عرفناه شيئا له هذه الخاصية وهو انه الموجود ولا في موضوع و
ليس هذا حقيقة ولا نعرف حقيقة الجسم بل نعرف شيئا له هذه الخواص وهي الطول والعرض والعمق ولا نعرف حقيقة
الحيوان بل لا نعرف شيئا له خاصية الادراك والعقل قل ان لم ندر كس حقيقة الحيوان بل خاصية اولازمه وكفه
الحقيقة لا ندر كذا ولذا يقع الخلاف في سميات الاشياء لان كل واحد ادرك لازا غير ما ادركه الاخر فكل حقيقة ذلك
اللازم ونحن انما ثبت شيئا مخصوصا عرفناه انه مخصوص من خاصية او خواص ثم عرفنا ذلك الشيء لخواص اخرى بواحدة
اعرفناه اولان ثم توصلنا الى انتمنا كالامر في النفس والنكاح وغيرهما مما ثبتنا انما متالا من ذواتها بل من انتمنا الى
اشياء عرفنا ما معرفة او من عارض لها اولان في النفس انما جسمنا يتحرك فثبتنا كذلك الحركة محركات الحركة
مخالفة لمركات سائر الاجسام فعرفنا ان محركاتها خاصا وله صفة ليست لسائر المحركين ثم تتبعنا خاصية خاصة فتوصلنا

انهما وكذلك تعرف حقيقة الاول انما تعرف منه بحجبه الوجود وما يحجب الوجود وهذا لازم من لوازه الحقيقة ونعرف بواسطه هذا اللازم لوازم اخرى
 كالوحدانية وسائر الصفات منتهى ونفص في رسالة المحدود وصعوبة الاتيان بالمحدود الغير حقيقة فضلا عن اللاتيان بالمحدود والحقيقة و
 سيجي نقل كلامه ان شاء الله تعالى قوله فلانه قسطا للعلم القسطا من الضم والكسرة الميزان او اقوم الموازين او هو ميزان
 العدل أي ميزان كان كالقسطا من هو رومي معربا في الفا موس قوله ومن ثم يقال له العلم الاتي اعلم ان بعض
 الناس قد ظنوا ان المنطق اذ هو آلة العلوم وخادمها لا يكون علما من جملة ما وبه ليس بشئ لان المنطق علم في نفسه وانه
 بالقياس الى سائر العلوم واطلاق العلم الاتي عليه جامع للاعتبارين قال المحقق الطوسي في شرح منطق الانشائي اننا
 فيه لم نعلم ام لا ليس مما يقع بين المحصيلين لانه بالاتفاق صناعة متعلقة بالنظر في المعقولات الثانية على وجه يقتضيه
 شئ مطلوب بما هو حاصل عند الناظر اوعين عليه والمعقولات الثانية هي العواضل التي تلحق المعقولات الاولى التي
 هي حقايق الموجودات فلا محالة يكون علما ما وان لم يكن واخلت تحت العلم بالمعقولات الاولى التي تعلق باعيان الموجودات
 اذ هو ايضا علم آخر خاص بمبائن الاول قال قول بانه آلة العلوم فلا يكون علما من جملة ما ليس بشئ لا لانه ليس بآلة لجمعية
 حتى الاوليات بل بعضها وكثير من العلوم تكون آلة لغيرها كالخولعة والهندسة للهيئة انشائي والاحاصل ان من ظن
 ان المنطق ليس بعلم ان راوا ان ليس بعلم واخلت تحت العلم بالمعقولات الاولى فلم يكن لا يلزم منه ان لا يكون علما مطلقا
 وان راوا ان ليس بعلم مطلقا فلا ريب في بطلانه لانه علم باحوال المعقولات الثانية من حيث يفتقده تحصيل مجبول نعم لو
 اصطلح احد على ان لا يطلق فقط العلم الا على ما يبحث فيه عن اعيان الموجودات لا يكون المنطق علما لكن لاصطلاح
 لا يجدي نفعا قوله لكونه آلة لجميع العلوم أي لسائر العلوم فلا يرد انه لو كان المنطق آلة لجميع العلوم كان كل علم
 محتاجا الى المنطق فيلزم كون المنطق محتاجا الى نفسه والى منطق آخر فيلزم الدور والتسلسل وذلك تخصيص بعض العلوم
 بالاخص حاج الى المنطق قال بعض المحققين من المنطق هو ضروري ومنه ما هو نظري لا يعرض فيه الغلط لكونه مستقفا
 كالنسب من المفومات المفردة ونقا الضماني الصدق الحمل والنسب بين القضايا في الوجود والتحقيق وكل القسمين
 مستغن عن المنطق ومنه ما هو نظري يعرض فيه الغلط فيستفاد من القسمين الاولين بلا دور ولا تسلسل قوله لا سيما
 للعلوم الحكمية اعلم انه لو كان المنطق خارجا عن اقسام الحكمية النظرية فكونه آلة للعلوم الحكمية ظاهر ولو كان واخلت
 الحكمية الالهية كما يقيم من كلام اكثر الرؤساء فيقال لما كان البحث فيه من جهة الالهيان وكان غير مقصود بالذات
 فتر عن الحكمية وجعل سبيلها قوله ولذا يقرب المعلم الاول لانه وانفع التدايم المنطقية ومخرجها من القوة الى الفعل
 الا انه اعمل القول اجال للمذنبين وفصله المتأخر من تفصيل الشارحين ولاحق السبق بفضل التمهيد كذا في الملل والنحل

قال العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشتراق وقد حافظ على شرطية المصنفين واحترز فيه عن الزيادة على ما يجب كوازم
 المتصلات والمنفصلات والاقترانات الشرطية التي لا يتفقد بها لا في الدنيا ولا في الآخرة واما لما عازا في المتأخر
 وعن النقصان عما يجب كالصناعات الخمس على انقص فيها المتأخرون بحذف البعض أصلا وراسا كالجدل الخطابة والشعر
 وإيراد البعض تبركا كالبرهان والمغالطة وأعلم ان الشيخ قد بالغ في تعظيم شأن العلم الاول وتضميم قدره حيث قال انظر
 معاشرة المعلمين كل في احد بعده نداء عليه واطهر فيه قصورا واخذ عليه ان هذا من طول لمدته وبعد العمد بل كان ما
 ذكره هو التمام الكمال والميزان الصريح والحق الصريح ثم قال محقر الشان افلاطن واما افلاطون لاني فان كانت
 بصناعتها من الحكمة ما وصل اليها من كبره فقد كانت بصناعتها من العلم مزجاة وعل الحق ما قال الشيخ المقبول
 وشرح كلامه ان العلم الاول دان كان كبر القدر عظيم الشأن بعيد الغور تام النظر لا يجوز المباشرة فيه على وجه
 يفضي الى الارزاء باستاذيه وكما ان المصنف الشيخ ابو علي يعلم ان الاصول التي بسطها ومهد بها العلم الاول خوزة عن
 افلاطون وانه ما كان عاجزا عن ذلك قوله من المنطق وتعرفه لان الشئ الذي يتجلى في المنطق يكون غائبة عنه
 ويحصل بذلك العلم بغائته وهو تصويره برسمه فحفظ التعريف على الحد تفسيره والمعاد بالحد النحوي والآفا علم من
 انه علم بقوانين الخمس رسم له بالقياس الى غائته واما رسم بهذا الاعتبار لكونه اخص تعلقا بميان الغرض قال المحقق
 الطوسي في شرح الاشارات رسوم الشئ تختلف باختلاف الاعتبارات فمنها ما يكون بحسب ذاته فقط ومنها ما يكون بحسب
 ذاته مقبلا الى غيره كلفعل او فاعله وغائته او شئ آخر مثله رسم الكوز بانه وعاء وصفري او خزفي كذا وكذا وهو رسم له
 ذاته وبانه آلة يشرب بها الماء وهو رسم له بالقياس الى غائته ولما كان المنطق علما في نفسه وآلة القياس الى غير ذلك
 العلوم فله بحسب كل واحد من الاعتبارين رسم لكن اخصها تعلقا بميان الغرض هو الذي باعتبار قياسه الى غائته ولذا
 رسم بذلك الاعتبار قوله فصل موضوع كل علم ما يبحث فيه عن العوارض لذاتية له ولنوعه ولنوع عرض له ذاتي بان
 موضوع المسئلة النفس موضوع العلم وثبت له ما هو عرض ذاتي له ونوع موضوع العلم موضوع المسئلة وثبت له
 ما هو عرض ذاتي له وما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم او يجعل نوع عرض له ذاتي موضوع المسئلة
 وثبت له ما هو عرض ذاتي له وما يعرضه لامر اعم بشرط المذكور قال الشيخ في برهان الشفا والموضوعات هي الاشياء التي
 لا يبحث في الصناعات الاعمال الاحوال المنسوبة اليها والعوارض لذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها اعراض
 ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه وعوارضه فقوله عن الاحوال المنسوبة اليها اشارة الى المحمولات التي ليست اعراضا
 ذاتية لنفس موضوع العلم بل عوارض ذاتية لانواعه والواع اعراضه كما صح بالمحقق الدواني وما قال بعض المدققين

لاختلاف واحد في ان يعرض لشيء لا مخصص عرض غريبه ولا في ان ما هو عرض غريب لموضوع العلم لا ينسب اليه
 لا يجب عندي في العلم فالاعراض الذاتية في تعريف الموضوعات هي الاحوال النسبوية وذكرها بعد البيان واما العوارض
 الذاتية في تعريف المسائل فكان المراد منها العوارض الذاتية الشاملة لافراد الموضوع المعروض على الاطلاق فان
 العارض لذاتي منه يشتمل افراد الموضوع على الاطلاق كالتي هي الجسم ومنه ما يشتمل على تقابل كالزمنية للعدد ليس
 بشيء اذ هو مخصص لهم الماعراض الغريبة لا يجب عنها في العلم ان الماعراض الغريبة لا يجب عنها ان تجعل محمولات لما
 هي اعراض غريبة بالقياس اليه كيف ولم يجر البحث في العلم من العوارض الغريبة لموضوعه مطلقا ليزم ان لا يكون
 موضوع السلسلة الا ما هو موضوع العلم دون نوعه واعضه لان الاعراض الذاتية للموضوع اعراض غريبة
 لان عرضها للنوع بواسطة الامر الاعم وقد فصل الشيء في الشفا على ان محمولات المسائل يجب ان تكون عرضا
 ذاتية لموضوعاتها واما قال بمينار في التحصيل لو كانت الاعراض الغريبة يجب عنها في العلوم كان يدخل كل علم
 في كل علم وضار النظر ليس في علم مخصوص كان العلم الجبري كليا ولما كانت العلوم متباينة فمراوده بالاعراض الغريبة
 التي علم بعدم جواز البحث عنها العوارض الغريبة لموضوع العلم وموضوعات المسائل مطلقا كيف ولا يلزم من
 تجوز البحث عن العوارض الغريبة لموضوع العلم اذا كانت اعراضا ذاتية لاناواع او انواع اعراضه لا دخول لا يحل
 المتعلقة بانواع الموضوع او انواع اعراضه والاقباض فيه فقد ظهر انه لا يجب قصر البحث في العلم على العوارض الذاتية
 لنفس موضوعه كما هو المشهور واما قال المحقق الدواني ان موضوع العلم كما قد يكون عين موضوع المسئلة
 وقد يكون غيره كالمحمول العلم يكون عين محمول المسئلة وغيره وعلى التقديرين يرجع البحث الى العوارض الذاتية
 لموضوع العلم اعلى الاول فظاهر واما على الثاني فان المحمول على ذلك التقدير هو المفهوم المردود بين محمولات
 المسائل المتقابلة اتي امره وبينها وذلك المفهوم المردود عرض ذاتي لموضوع العلم فاورد عليه وجهين الاول
 ان المفهوم المردود بين محمولات المسائل من الامور الاعتبارية والبحث لما يكون من الاحوال الحقيقية واجيب بان
 ان اريد بالامور الاعتبارية الامور الاخرية فخدم البحث في العلم عن تلك الاحوال مسلم لكن ليس المفهوم المردود
 بين محمولات المسائل من هذا القبيل لكونه منتزعا عن متشابهات صحيحة اعني محمولات المسائل وان اريد بها الماكول
 موجودة بانفسها فسلم ان المفهوم المردود من هذا القبيل لكن لا يلزم ان يكون للاحوال المجموعة عنها امور ايجابية
 والثاني انه يلزم ان لا يكون محمولات المسائل مقصودة بالذات لكونها اعراضا غريبة لموضوع العلم واجيب بان
 كون محمولات المسائل اعراضا غريبة لموضوع العلم لا يوجب ان لا تكون مقصودة في المسائل كيف وانما اعراض

ذاتية لموضوعات المسائل ما كمال الشئ في بيان اشفا والاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل المصالح الربو
 فزاده ان الاعراض الغريبة لموضوعات المسائل لا تكون مطلوبة بالبرهان وفيه ان ارتكبا القول بالمفهوم المردود مبنى
 على انه لا يجوز البحث في العلم عن العوارض الغريبة لموضوعه وان محمولات المسائل الخاصة ليست اعراضا ذاتية لموضوعه
 العلم فالقول تجوز البحث في العلم عن العوارض الغريبة لموضوعه غير صحيح على هذا التقدير والحق انه على تقدير عدم
 جواز البحث في العلم عن العوارض الغريبة لموضوعه طلقا وكونا المقصود اثبات المفهوم المردود بين محمولات المسائل
 لا تكون محمولات المسائل مقصودة بالذات وهو خلاف ما يشهد بالضرورة العقلية واعلم ان قال بعض المدققين
 من المتأخرين ان المقبر في موضوع العلم نفس الطبيعية من حيث هي لا من حيث العموم ولا من حيث الخصوص فالحق
 من حيث العموم والخصوص عرض اتي لها من حيث هي وان كان عرضا غريبا لها من حيث العموم والخصوص مثلا
 موضوع العلم الطبيعي الجسم من حيث هو لا من حيث العموم والخصوص فالحق من حيث العموم كالتحيز او من حيث
 الخصوص كالقوة اللاسعة اعراض اية طبيعية من حيث هي وان كانت اعراضا غريبة لطبيعة العلة والخاصة فالعلم
 لا مخصص ان اعتبر اتحاد ذلك للاخص مع المعروض ولو بالعرض فهو من الاعراض لذاتية وان اعتبر خصوصية الاحوال
 العارضة له من حيث الخصوصية فهو من الاعراض الغريبة وهذا لا يجري في العارض لا مخصص فان العلم بوحدة المهيمنة
 متحد مع الاخص بالذات او بالعرض الاخص ليس كذلك ويقال ان موضوع العلم هو حقيقة الجسم الطبيعي مثلا من حيث
 انسانيته في الافراد جميعها او بعضها فيبحث في العلم عما هو عرض اتي لموضوعه بهذه الحقيقة فبعض عارضة لذاتية
 حقيقة من حيث هو سائر في جميع الافراد كالجزء الطبيعي والشكل الطبيعي وبعضها حقيقة من حيث هو سائر في بعض الافراد
 كقوة المسد امتناع الحق فاطن انه عارض لا مخصص فهو ليس بعارض لا مخصص هذا كلامه وفيه كلام من وجوه
 الاول ان الطبيعية من حيث هي اعم من الطبيعية من حيث الخصوصية العارض الذي عرض للاخص بالذات عارض
 لها من حيث الخصوصية فلا يكون عارضا لها بالذات فان قلت الطبيعية من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة و
 متحدة مع الواحد والكثير وعرضه بالذات لما لعارض الواحد والكثير قلت المهيمنة من حيث هي وان لم تكن واحدة
 بالشخص ولا كثيرة بالكثر الشخصية لكنها واحدة بالطبيعة والا كانت لا شيئا محضاً والواحد بالطبيعة لا يصلح لعروض
 العوارضة العارضة للاخص من حيث هو كذلك لا بعد تخصيصه بخصوصية فلا يكون هذه العوارض اعراضا ذاتية لها الثاني
 ان ما ذكره لا يتم الا اذا كان موضوع العلم ذاتي للموضوع المسئلة واما اذا كان موضوع المسئلة نوع العارض الذي
 لموضوع العلم فالتام اصلا لان مية الموضوع ليست متحدة مع نوع عرضة لذاتية بالذات فوارضها ليست عارضة لها

بالذات الثالثة اذ جعل المحمولات في المسائل عوارض ذاتية لموضوع العلم فلا يخلو ما ان يكون جعلها محمولات للمسائل
من حيث انها عوارض ذاتية لنفس موضوع العلم فلم يكن المسائل مقصودة اذ الم يتعلق القصد بالاعرفه حال موضوع
العلم اما من حيث انها عوارض ذاتية لموضوعات المسائل من حيث هي كلك فقدم البحث عن الاعراض الغريبة لموضوع
العلم الرابع ان قد صح الشخ في الشفاء ان العوارض لذاتية لموضوع العلم لا تجلن تكون محمولة عليه بالمواطاة فكل تقدير
كون موضوع المسئلة العرض لذاتي الغير المحمول بالمواطاة على موضوع العلم او عرض عرضه لذاتي كلك محمولها عرض
لا يمتنع هذا الكلام لان هذه المحمولات ليست بعارضة لطبيعية موضوع العلم اصلاً الخاسل نه ان اراد الطبيعية السارية في
بعض الافراد الطبيعية السارية في بعض الافراد الخاصة بخصوصها فمما يعرضها بالذات ربما لا يكون عرضاً ذاتياً الا لا خسر
فقط فيكون بالقياس الى لاعم عرضاً غريباً وان اراد الطبيعية السارية في بعض الافراد هي بعض كل ان مما يعرض للاخضر
بخصوصه بالذات لا يكون عرضاً ذاتياً بالقياس الى الطبيعية المطلقة اذ لا يكون عارضا لها الا لا يعرخصها في ضمن ذلك
الاخضر لنظام ان تعريف المتأخرين حيث لم ياخذوا فيه الا الاعراض لذاتية لموضوع محمول على المسامحة اعتمادا على
ما فصل في مقامه قوله موضوع المنطق المعلومات التي تشتمل المعلومات التصورية والتقديرية فلا يلزم تعدد موضوع
المنطق واعلم ان هذا سهل المتأخرين واما القدر اذ ذهبوا الى ان موضوعه المعقولات الثانية وآور عليهم بانه قد
يبحث في الفن عن نفس المعقولات الثانية كالرأية والعرضية وغيره وقد تقرر في مقره ان الموضوع واجزائه
يكون مفروغا عنه واجيب بان للمعقولات الثانية اعتبارين الاول كونها معقولات ثانية والثاني كونها عارضة لمعقولات
ثانية اخرى فبالاعتبار الاول لا يبحث عنها في المنطق وبالاعتبار الثاني عوارض ذاتية لموضوع الذي هو المعقول
الثاني فيجوز ان يبحث عنها وتقع محمولات للمسائل وآور عليهم نظرا السلم بانه يشكل في الجحري والكللي فان قلت الكلية
والجبرية تحملان على العام والخاص والعموم والخصوص من المعقولات الثانية قلت العام والخاص ايضا يحمل محمولا
في المنطق فيلزم الخلف والجملة ارجاع المحمولات كلها الى المعقول الثاني العارض للمعقول الثاني الاخر لا يتصور في
بعضها وفي البعض يرجع الى التكلف المستغنى عنه واجاب عنه استاذنا العلامة قدس سره بان الاستدلال على
نفي كون المعقولات الثانية موضوع المنطق بان المعقولات الثانية قد تقع محمولات في المسائل المنطقية انما يتم لو ثبت
انها تقع محمولات على المعقولات الاولى في المسائل المنطقية وهذا غير معهود في المنطق اذ لم يعهد بعد مسألة منطقية يكون
موضوعها المعقول الاول ومحمولها المعقول الثاني فالمعقولات الثانية انما يبحث عنها في المنطق من حيث انها احوال
لا تقول ثمان اخر فاذا قيل في المسائل المنطقية الكل اما ذاتي او عرضي او ان المعرفة ما دونه ثم قل ليس المسئلة الحقيقية

الى الحيوان ذاتي والماشي عرضي وان الحيوان لناطق صد والحيوان لضاحك سم حتى يتوهم ان المعقولات الثانية
 عنها في المنطق من حيث انها احوال للمعقولات الاولى وتبين ان ارجاع المحولات في المنطق الى المعقولات الثانية
 العارضة للمعقولات الثانية الاخير يرجع الى السكف اما البحث من الكلية والجزئية فاما هو كونهما من عوارض المفهوم وهو
 ايضا من المعقولات الثانية والمفهوم ليس مسألة من مسائل المنطق والتحقيق ان المتأخرين لم يريدوا بقوله موضوع
 المنطق المعلومات التصورية والتصديقية ان مفهوم المعلوم التصوري والتصديقي موضوع المنطق اذ مفهومه ^{صلا} ليس
 وايضا الحق للعوارض المجردة عنها في المنطق ولا ان مصداق ذلك المفهوم موضوع له اذ المعلومات مطلقا ^{لست}
 بمجردة عن احوالها في المنطق بل مرادهم ان موضوع المنطق مصداق ذلك المفهوم من حيث انه معرض للمعقولات
 والقرينة على هذه الارادة قولهم موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لكن لا مطلقا بل من حيث انها موصلة الى
 محمول تصوري او تصديقي وكل هذا يرتفع الخلاف بينهم وبين اقدماء اذ ليس لهم قبول لم موضوع المنطق المعقولات
 الثانية ان مفاهيم المعقولات الثانية بدون عرضها للمعلومات موضوع اذ مفهوم ما يكون طرف عرض له من غير
 موصلا ولا معرضا للعوارض المجردة عنها في المنطق بل مرادهم ان الموضوع هي المعقولات الثانية العارضة للمعلومات
 من حيث ينطبق عليها ويتعدى احكامها اليها فالموضوع كل مسألة معقول ان من حيث ينطبق على معلومات هي معرفتنا
 ومحمولها معقول ثان آخر ثابت لمعرفتنا ذلك المعقول الثاني من حيث هي معرفتنا سواء كانت تلك المعلومات
 معقولات اولى او معقولات ثانية واعلم ان الحثيات المعبرة في الموضوعات ليست قيودا لاما لان المعارض للعوارض
 الذاتية اما هو ذات الموضوع لا الذات الماخوذة مع الحثية والان الحثية لو كانت قيودا للموضوع لما كانت
 بمجودة عنها في العلم مع انه قد يجبت عنها فيه ولا علما للحقوق لا عرضا لذاتية اذ الحثية ربما تكون من الاعراض لذاتية
 المجردة عنها في العلم فلو كانت عامة للحقوق لا عرضا لذاتية يلزم الدور وايضا فان كثير من الحثيات لا يصح فيها ^{تطبيق}
 الحثية الايصال مثلا فانها ليست عامة للحقوق الجنسية والفصلية لمعرفتنا فالحق ان الحثيات المعبرة في الموضوعات اما هي
 في نظر الباحث قبي اما لتعليقه للبحث اى عليه للبحث في نظر الباحث فلا يجبت الباحث الا عن العوارض التي تعرض في
 نظره من هذه الحثية وتقييده للبحث في نظر الباحث بان يكون البحث مقصورا على هذه الحثية وما يلحق لاجلها
 فتكون مقصورة للبحث على بعض العوارض قوله فصل العلم ان لكل علم وصناعة يتجمل ان يكون عطف الصناعة على العلم
 تفسير لما اطلقا الصناعة بمعنى العلم متعارف فيما بينهم ليقال صناعة الميزان وصناعة البرهان قال الشيخ في اوائل
 طبيعات النجاة العلم الطبيعي صناعة نظرية وكل صناعة نظرية فلها موضوع وتتم ان يراد بالعلم ما يتعلق بكيفية عمل

بل يكون المقصود منه نفس العلم وبالصناعة ما يتعلق بكيفية عمل ويكون المقصود منه ذلك العمل بهي بهذا المعنى على
 نحوين الأول ما يمكن حصوله بالحج والنظر والاستدلال والثاني ما لا يمكن حصوله إلا بالبرزولة الاعمال المنطقية الصناعية
 بالنحو الأول لكونه متعلقا بكيفية عمل هي والحق ان بحث المنطق ليس الا عن احوال العقولات الثابتة التي ليس جود
 بقدرتنا واختيارنا فهو يشترك سائر العلوم النظرية في الموضوع نعم تجلها في الغاية ولوان العلوم العملية في الغاية
 أو الغاية المشتركة فيها هي العمل سواء كان ذهنيًا أو خارجيًا ونجما فيها في الموضوع لان موضوعها انما الاعمال
 التي دمجها بقدرتنا واختيارنا والآولى ان يكون تمار العلوم باعتبارها موضوعات العلوم وانما الغايات
 خارجة عنها والتقسيم والتعريف باعتبار الجزاء اولى منه باعتبار الخارج كما صرح بالصدر الشيرازي في حواشي آليات
 الشفاء قوله غاية خارجية عنه مغايرة له وهي مقدمته في التصور على تحصيل ذي الغاية لان تحصيله فعل اختياري
 فلا بد من ان يكون مسبوقا بتصوير الغاية فمن حق كل طالب علم ان يعلم الغاية المرتبة عليه المقصودة منه وان يصيد
 تربه عليه والالكان طلبه اعتبارا لما فائدة والجدة في لغو الما فائدة ولما كان غايته علم الميزان الاصا في الفكر وحفظ
 الراي عن الخطا في النظر فمن اراد الشروع فيه على وجه البصيرة فلا بد من ان يعلم انه علم بقوانين تقصم رعاياتها
 عن الخطا في الفكر فان من علم بهذا الوجه فانه يعلم فائده ويصدق تربه عليه وانما العلم بان الاحتياج اليه بسبب
 هو الغاية منه تبين العلم بكونه مرتبا عليه قوله فصل لا شغل يضم الشين وسكون العين المعجزة انهما وفتح الشين وسكون
 العين او فتحا فيه اربع لغات قوله للفظ من حيث انه لفظ انما يقيد بالحيثية لان المنطق اذ كان نحويا ايضا فله شغل بالانفا
 لكن لا من حيث انه لفظ بل من حيث انه نحو كذا الفا والسيل المحقق قدس سره قوله كيف وهذا البحث بمجرع
 غرضه وقايتة اذ لا غرض للفظ الا عن القول اشرح والحجة وكيفية ترتيبها حتى يصل الى محمول تصوري او تصديقي
 وليس الوصول الى الفاعل بل معانيها قوله ومع ذلك فلا بد من الالفاظ الدالة على المعاني بالانسيبة الى نفسة لان
 العقل مشوب بالتحصيل وترتيب المعاني بدون تخيل الالفاظ عسير وبالانسيبة الى الغير لان الخطاب مع الغير لا بد وان
 يكون بلغته من اللغات ولولا ذلك لما اصبحت الى اللغة والحاصل ان تعلم هذا الفن متوقف على معرفة بحث الالفاظ
 التعلم انما يكون بالافادة والاستفادة والافادة والاستفادة موقوفة عليه ولعل تعلمه ان اراد العالم تحصيل محمول
 شخص آخر فلا بد من الالفاظ وان اراد تحصيله لنفسه احتاج اليها ليسل الامر عليه فلهذا الفن تعلمه وحصول غرضه
 يحتاج الى مباحث الالفاظ خصوصها من اللغة التي دون بها الا انها كانت مسالمة قانونية اخذوا مباحث الالفاظ
 على الوجه الكلي غير مختص بلغة دون لغة وادروا في مقدمات الشرع لئلا يكون حشيتة عن الفن بالكلية ولما احتاج

الى تغيرها واذا دون بلغة اخرى لانه قد يكون تعلمه بلغة واستعماله لتحصيل المجهولات بلغة اخرى كذا قال السيد المحقق قدس
 سره قوله ولذا لك تقدم بحث الدلالة والافاظ في كتب المنطق وليس هذا البحث من ابواب هذا الفن كما يتوهم من
 كلام الشيخ في اوائل منطق الشفاء حيث قال بعد ما ذكر ان الافيلاج الى الافاظ انما هو للافادة والاستفادة
 فاضطررر صناعة المنطق الى ان يصير بعض اجزائها نظري في احوال الافاظ ولولا اقلناه لما احتاجت ايضا الى
 ان يكون له هذه الجزئية قوله في الاصطلاح كون الشيء بحيث يلزم من العلم بالعلم بشيء آخر المراد بالعالم مطلق لا ادراك
 تصور ياك ان او تصديقي يقيني او غير يقيني والاصطلاح ان لا يتغير الا بغير العلم بهناهم من المبدئي والنظري كما ان
 اعم من المقصور والتصديقي صحيح بعض المتقدمين قوله كدلالة لفظ احاح ومن الطبيعية دلالة ان يضم الحزوة ويكون
 الحار المعجمة المشددة على الوجود وتفتح الحزوة على التحسوس والدلالة اف على متفق قوله تضطررر باحداث هذا اللفظ غير
 الوجود في الصدر وطبيعة السامح ايضا تنافي الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ من غير احتياج الى اوضح قوله
 كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود الافاظ انما قيد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اما اذا السيد
 المحقق قدس سره ان الافاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحسب البصر لا بدلالة اللفظ وانما مثل لفظ ديز
 اشارة الى ان خصوصية اللفظ لغوي الدلالة العقلية بخلاف خصوصية تاني الدلالة البصينة والطبيعية واعلم ان
 حصر الدلالة اللفظية في الثلاثة استقرائي ولذا لم يورد بصورة المحصورين لانه اللفظ انما يكون بلوضع
 داخل فيما اولاد الاول لوضعية والثاني اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع فطبيعية والافظية فحين ان العقلية ما
 يكون بالعلاقة العقلية والافاظ يكون بعلاقة الوضع والطبع يجوز ان يكون بعلاقة غير العلاقة العقلية فالقسم الاخير
 من كل لكونه اخص اخرجه التزويد بين النطق والاثبات الا ان يقال المراد بامداد صورة المحصور في الامور المستقرائية
 هو الضبط وتيسر الاستقراء ثم ههنا اشكال هو ان فهم المدلول في كل من الدلالات الثلاث موقوف على العلم بالعلاقة
 بين الدال والمدلول هو موقوف على العلم بهما فيلزم الدور واجيب عنه تارة بان الموقوف على العلم بالعلاقة هو فهم
 المدلول من الدال والموقوف عليه هو العلم بالمدلول مطلقا وتارة بان العلم السابق هو التصوري والمتاخر هو
 الاتقانات او العلم التصديقي قوله واما غير اللفظية الوضعية اعلم ان السيد المحقق قدس سره انكر وجود الطبيعية
 في غير اللفظية وقال المحقق الدواني دلالة الحزوة على انفعال الصفرة على الوجهل منها بل دلالة حركة النبض على انفعال
 الخصوص ايضا منها فان قلت دلالة حركة النبض على المزاج الخصوص كدلالة الحزوة على انفعال الصفرة على المزاج
 وغيرهما انما من اضطررر الطبيعة فيكون المدلول مستلزما للدال مستلزما احتيايا فيكون له دلالة عقلية او معتبرة فيها علاقة

المذوم العقلي اعم من ان يكون له انشا عن الطبيعية وعن غير باقوت هذا جاعل بعينه في راجح ايضا فيلزم ان يكون
 هذه الدلالة ايضا عقلية واثبت ان كان له من المخصوص مستلما للصوت المعين في المراتج المخصوص للمحرك المعينة
 والكيفيات النفسانية لتلك الاوان استلزاما عقليا كانت له الدلالة عقلية ولا ينافي ذلك تحقق الدلالة الطبيعية ايضا
 فان من الاعرف لا ارتباط العقلي بين كماله والى ويدرولاهما منقل اليها مجرد وعما رسته عادة الطبيعة ولا تنكس ان هذه
 الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاء ما كانت باقية على حالها انتهى الحال
 ان لا مانع من تحقق الداليتين مع جنتين في مادة واحدة فمن جهة المذوم العقلي تحقيق الدلالة العقلية ومن جهة ممارسته
 عادة الطبيعة تحقيق الدلالة الطبيعية كذا قيل قوله فمذهبت دلالات بالاستقرار وانما اظهر ان لم ادر منه المعنى اللغوي
 كما انا وه السيد المحقق قدس سره اذ المحققين في التحصيل الجبريات بالتعدي حكما الى قسمين فانها انما يتصور برب
 تحصيل الجبريات وعرفه احكامها فليس لمادة باقيا بل لقياسه وتمثيل ذواته الى احكام الجبريات على علم كل
 قوله والمنطق انما يبحث عن الدلالة اللفظية الوضعية اعلم انهم عن الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ
 عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا الجبر والقيود من الدلالة اللفظية الطبيعية واللفظية العقلية و
 اوردوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة او وضعه لمعناه في المخرج النقص في الاستمرار وادور عليه تارة بان العلم
 بالوضع يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ كونه نسبة بين اللفظ والمعنى فلو كان فهم المعنى لا يعمل العلم
 بالوضع لزم توقف كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على الآخر وجب عنه بان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف
 على العلم السابق للوضع وذلك لعدم سابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان كما عرفت والاشتمال
 في الشك معنى دلالة اللفظ ان يكون او الرشم في المثال مسموع اسم الرشم في النفس معناه في نفس النفس ان هذه
 المسموع لهذا المفهوم فكما اوردته المحقق على النفس التفت الى معناه فالدلالة هي كون اللفظ بحيث كلما اوردته نفس
 على النفس التفت الى معناه وذلك للاتفات انما هو بسبب العلم السابق للوضع وبان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم
 التصوري للوضع والتم او بالفهم هو العلم التصديقي وتارة بان الفهم صفة للمعنى والسمع والدلالة صفة لللفظ و
 بان ان لصفان متباينان لا يجوز تعريف احدهما بالآخر وواجب عنه العلامة التفارضي باننا لا نسلم ان العلم ليس صفة
 لللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انهما المعنى منه هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية في الباب
 ان الدلالة مفردة للعلم ان شئت من صفة محل على اللفظ كالدلالة في فهم المعنى من اللفظ او انهما منه مركب لئلا يتفاد
 منه لا يربط مثل ان يقال اللفظ من فهم منه المعنى الاترسي الى صحة قولنا اللفظ متصف بالفهم المعنى منه كما انه

بالدلالة ولعل التحقيق ما فاده السيل المحقق قدس سره ان دلالة حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالاولاد القائمة باب
المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بها واما تعريفها مضافا الى الفاعل والمفعول وبانتقال ذهن من اللفظ الى المعنى
فمن المسامحات التي لا تلبس المقصود اذ لا ريب في ان دلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم او الانتقال لا في اللفظ
الفهم او الانتقال من اللفظ انما هو بسبب حاله فيه فكانه قيل هي حالة لللفظ بسببها يفهم المعنى منه وينقل منه اليه وانما
تسامحوا تنبيهنا على ان المقصود من تلك الحالة انما هو الفهم او الانتقال فكانها هو قوله فان لافادة بها لا تجلوا
عن صعوبة تحقيقه ان الانسان مدني الطبع له طبعه ليقضه النهران وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتشاكوا ويتعاونوا في
تحصيل الغذاء واللباس والسكن وغيره من حاجته وانفرد عنهم تغذ ومعيشته وحصول الاشياء المذكورة متى كان لمعونهم
فيتوقف لاحالة على ان يعلم كل واحد غير ما في ضميره والدلالة الطبيعية وكذا العقلية غير كافية لفهم المفصل والاشارات
فايضاً للدلالة غير كافية في الكتابات مشقة عظيمة فاصبح في التعليم والتعلم الى الالفاظ الموضوعات باراء في ضميرهم تعلم
ان الاقتضار انما هو الى الدلالة اللفظية الوضعية فلها الاعتبار في العلوم والمجارات ودون غيرها وبهذا ظهر ان الالفاظ
موضوعه للمعاني من حيث هي هي اذ المقصود من الوضع ليس لافادة ما في الضمير ولا يتعلق المقصد بافادة الشيء من
حيث تقييده باحد الوجوهين وايضاً على تقدير وضعها للصور الذهنية يخرج الالفاظ الدالة على المعاني التي
لا توجد في الازدان وعلى تقدير وضعها للاعيان الخارجية يتشكل بالالفاظ التي لا توجد معانيها الا في ذهنه وايضاً
وضع الالفاظ لا يجب حصوله في الذهن بل يجوز حصوله بالوجه نعم يجب ان يكون ملتقياً اليه بالذات حين الوضع
والاستعانة ان قيل يجوز ان يجعل الوجه مرة للملاحظة الصورة فقلت ظاهر ان الوجه انما يجعل مرة للملاحظة نفس
المعنى للملاحظة من حيث انما حصل في الذهن فاما وجه الالفاظ من ان الالفاظ موضوعه للصور الذهنية ما اول
بان المراد بها المعاني من حيث هي هي فان الصورة قد تطلق على الشيء من حيث هو وكما ان القول بكونه
موضوعه للاعيان الخارجية ما اول بان المراد بالامر الخارجي ما يقابل بصورة الذهنية من حيث انها قائمة بالذات
قوله على ثلثة انحاء احصر الدلالة اللفظية الوضعية في هذه الثلث حصر عقله واثنين النفس والاشياء وآورد بان
الخارج مقيد بالذات فبقي قسم رابع واجيب بان هذا الشرط خارج عن المفهوم غير معتبر في حد الدلالة الاترادية وانما هو
شرط لتحقيق دلالة قوله على تمام ما وضع ذلك اللفظ لا انما قال على تمام ما وضعه ولم يقل على جميع ما وضعه لان
التركيب بخلاف تمام فان مقابلة النقص واما الجمع فمقابل البعض في ان كل منهما مشعر بالتركيب مريحا او كناية لا يقابل
التمام النقص ومقابل جميع البعض كما ان كل مجموع يشتمل على بعض كذا كل تمام متضمن لما يوجد في الناقص والفرق

بينهما يشبه الفرق بين الجمل والمفصل فالصواب ان يقال ان دلالة اللفظ على ما وضع له مطابقة قوله كدلالة الانسان الخ
 له كدلالة لفظ الانسان على المعنى الواحد المتحصل من مجموع الحيوان الناطق فلا يرد ان لفظ الانسان موضوع
 بازاء امجول معبر عنه بالفارسية بآدمي وهذا الجمل غير مفهوم الحيوان الناطق لان كثير من يعلم ذلك الجمل لا يحيط به
 مفهوم الحيوان الناطق ويصلح اني تحتمل الاكتساب حتى يتصوره كونه ان يقال لفظ الانسان موضوع بحسب
 الاصطلاح لمجموع الحيوان والناطق فيكون دلالة عليه مطابقة له على كل من الحيوان والناطق نعمنا كما قال
 الشيخ في ادراك منطق اشفاء ان الحيوان نفسه بحسب الاصطلاح الذي لاهل هذه الصناعة انه جسم ذو نفس حاسر
 فيكون دلالة على كمال الحقيقة دلالة مطابقة وعلى اجزاء دلالة نعمنا قوله بل على معنى خارج عندنا علم ان ههنا
 اشكالاً مشهوراً تقريره انه اذا كان اللفظ موضوعاً للصفة وجزؤه يكون دلالة على الجزء ومطابقة مع كونه دلالة
 على جزء المعنى الموضوع له واذا كان موضوعاً للملزم والملازم كان دلالة على الملازم مطابقة مع آية دلالة على
 الخارج عن الموضوع له والمشهور في الجواب لقباقية واليحييات في حدود الدلالات وانهم العلامة قد سره
 لم يقيد حدود الدلالات الثلاث باليحييات الملائك لا مورا التي تختلف باختلاف الاعتبارات يراون حدودها بقود
 اليحييات ذكرت اولم تذكر وآلا ان المقصود ليس تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيد واما المقصود بالقسيم
 على طوشر التعريف فلا بأس بترك القيد واما كما في شرح التلخيص فية انه لا بد في كل قسم من قيديه عن فرد قسم
 آخر بحيث يمكن ان يؤخذ تعريف كل قسم منه واما انه لا حاجة الى اعتبارها كما قال المحقق الطوسي والعلامة الشيرازي
 بتعال الشيخ ان اللفظ ليس له دلالة لذاته على معنى والا لكان لكل لفظ معنى لا يتعداه اذ الله لذاته لا يتفك عنه فيلزم
 ان لا يوجد في الالفاظ ما هو مشترك وليس كذلك فالدلالة اللفظية تتعلق بارادة الالفاظ المجازية على قانون الموضوع حتى
 انه لو اطلق واريد بمعنى يقال انه دال عليه ولو فهم غيره فلا يقال انه دال عليه وان كان ذلك لا يغير ارادة آخر
 صالحا للدلالة عليه فاذا اطلق اللفظ المشترك بين الكل والجزء على الكل لم يدل على الجزء وعدم كونه موضوعا للجزء
 في هذا الاطلاق واذا اطلق على الجزء لم يدل عليه بالمطابقة دون ان نعمنا وكذا اذا اطلق اللفظ المشترك بين الملازم
 والملازم على الملازم فاما يدل على الملازم بالاتزام وحال اطلاقه على الملازم يدل عليه بالمطابقة ويحتمل تحقيق الكلام
 فيه ان شاء الله تعالى ان يحصل القسيم ان كدلالة اطلاق تمام ما وضع له في وضعه واما على جزاءه في هذا الوضع واما
 على الخارج فيه فلا انتفاض اصلا ولا حاجة الى التحملات التي اتركها في هذا المقام قوله لازم للموضوع له الملازم واهتليا
 بان يتنوع تصور الملازم بدون تصور اللازم عقلا او عرفيا بان يتنوع في مجرى العادة تصور الملازم بدون تصور اللازم

وذهب اللزوم ليس بمعنى امتناع الانفكاك بل تلاصق واتصال بسبب انتقال ذهن من الملزوم الى الملازم في الجملة و
 لو في بعض الاحيان كما صح لبعض ملزمة فالمراد بالامتناع في مجرى العادة الامتناع في الجملة ولو في بعض الاحيان
 ولو اعتبر اللزوم العقلي يلزم خروج اللوازم البعيدة وكذا يلزم خروج المعينات او دلالاتها على المعاني المقصودة
 منها ليست بطابقة ولا تضمن في التزامية مع انه لا لزوم عقلي هناك ايضا من انواع الدلالات لم يجرى مجازية ليست
 بطابقة او مدلولها ليس بموضوع حقيقة ولا تضمن او مدلولها ليس جزءا منه بل خارج عنه فلا بد ان تكون التزامية
 مع امتناع اللزوم العقلي واقيل في الجازات ايضا لزوم عقلي فان كل مجاز لا بد له من قرينة وقته مع القرينة
 مستلزم لفهم المعنى المجازي فبيد ان القرينة قد تكون خفية فلا يجب هناك انتقال ذهن من المعنى الى المعنى المجاز
 وهو يقال دلالات المجازية داخلية في المطابقة تبعيم الوضع من الشخص والنوع وهذا يشكل على مذمب بل الميزان
 وزعم بعض المحققين انها خارجة عن دلالة اللفظية الوضعية او هي ان يفهم المعنى من اللفظ كما سمع العلم بالوضع
 والجملة المشدودة في الدلالة الوضعية كلية الفهم وقيل ان الجازات واقعة قطعاً ولا لزوم ذهني هناك مع كون دلالات
 فيها على الخارج التزاماً قوله واللازم ما ينتقل ذهن من الموضوع الى الية في ان في لفظ المعنى مثلاً ينتقل ذهنه الى
 البصر ولا يتم الى عدم المضاد اليه من حيث هو مضاف وايضا التضاد فان التعلقان متعلقان من حيث هو متعلق
 لا حدهما على الآخر بحسب التقابل مع ان كلا منهما مدلول التزامي للآخر فالصواب ان يقال لللازم ما يتبع الالتقا
 الى الملزوم بدون الالتفات الى عقلا قوله كدلالة الانسان على قابل العلم بمنفعة الكتابة في نظر ظاهره او لا ينتقل
 الذهن من تصور الانسان الى تصورهما مع ان المعبر في الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص كما سيصرح
 فلا يصلح هذا المدلول للالتزامي الا ان يقال في مناقشة في المثال ما قال علامات التقاراني في بعض تصانيفه
 ان الملزوم بين الانسان والعلانية المذكورة اللزوم البين بالمعنى العام والتعريف المذكور للزوم البين بالمعنى الاخص
 واشترط الاخص بوجوب شرط العلم بعدم تحقق الاخص بدون العلم فيكون مضاداً للعام ايضا شرطاً وتمثيل ذلك الاخص
 وبهذا القدر يتم التمثيل لانه ان اراد بقوله ان شرط الاخص بوجوب شرط العلم ان شرط الاخص بوجوب
 شرط العلم مع قطع النظر عن تحققه في ضمن ذلك الاخص ايضا فلا يخفى بطلانه وان راد شرط الاخص بوجوب شرط
 العلم المحقق في ضمن ذلك الاخص فنسلم لكن بهذا القدر لا يتم التمثيل كما لا يخفى قوله وكذا لالة المعنى على البصر فان
 المعنى موضوع لعدم المقتد بالبصر والبصر خارج عنه فان سادته الى البصر مثل ما بدون قرينة مجازية قال شرطاً
 فانها لا تتم الا ببصاره ولكن نفى القبول متى في الصدور وقال عمت ابصارهم الى غير ذلك من انظار الشرط

والاصل للحقيقة كذا قال المحقق الدواني واعترض عليه بان ركاب التجوز والتجزؤ لازم ولو فرض خرج البصر عن
فان المعنى هو العدم المنسوب الى البصر فيلزم من اسناده اليه ثبات التكرار فركاب التجزؤ لازم واجاب عنه بعض
المحققين بان السند الى البصر هو نفس المعنى وليست النسبة داخله فيه بل فيما يعبر عنه والا لكان المعنى امر نسبياً و
قد اشتبه بينهم الفرق بين جز الشيء وجز مفهومه فالعنى صفة بسيطة قائمة بالاعمى وحقيقته عدم خاص يعبر عنه بعدم البصر
فالبصر والتقييد به واخلاق في هذا المفهوم العنواني وخارجان عن حقيقة البسيطة لما كانت اللفاظ موضوعية للتحقق
دون عنوانها كما كان دلالة المعنى على البصر دلالة على الخارج عن الموضوع له وكان سنده اليه على سبيل الحقيقة من غير
تجزؤ ومجاز وهذا ظاهر ان ما قال لفاضل اليزدي في حواشي شرح التهذيب ان حال لفظ المعنى الموضوع للعدم المقيد
بالبصر حال الانسان لموضوع الحيوان لناطق فان الصفة قيد كالمضاف اليه فلما جزم يتم بدخول يقيد هنا فان ظاهر التجزؤ
يدخل ثم سوا السبوا ليس بشيء اذ قد عرفت ان المعنى صفة بسيطة قائمة بالاعمى وحقيقته عدم خاص يعبر عنه بعدم البصر
البصر والتقييد به خارجان عن حقيقة البسيطة واما الانسان فهو موضوع للحيوان لذى ذلك الحيوان لعينه الناظر
وليس هناك امران متغايران احدهما المطلق والاخر المقيد كما صحح الشيخ في الميقات الشفاً وقياساً احدهما على الآخر
قياس مع الفارق مع ان مخالفة قوله فان الصفة قيد كالمضاف اليه على من ان يخفى واعلم انهم قالوا دلالة الالتزام
مجموذة في العلوم دون المجاورات او مدار حسن الكلام عند البنفاء على المعاني المجازية التي اكثرها كولات التزامية
واستدل عليه الامام الرازي في شرح الاشارات بان دلالة على جميع اللوازم محالة وعلى البينة منها باطله لان البين عند
شخص لا يكون ميتاً عند شخص آخر ولتعب عليه المحقق الطوسي بان هذا القيد في المطابقة تبعينه فان الوضع بالقياس
الى الاختصاص مختلف ثم قال والحق في ان الالتزام في جواب هو ما يجري مجراه لا يجوز ان يستعمل واما في سائر المواضع
فقد يعبر لولا اعتباره لم يستعمل المحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الاجناس في ما هيئات المحدود
الا التزاماً واور عليه الحكم بان الالتزام ليس مستعمل في المحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الاجناس فان لم يحد
الناقص لم يرد به مهية الحي وود كذا الرسم بالرسم الناقص لم يرد به مهية المرسوم والا لكان حدين تامين بل راو
بهما مفهومهما المطابقين وانت تعلم ان الحد الناقص الخالي عن الجنس وكذا الرسم الناقص الخالي عنه من اقسام المعرف
قطعا والمعرف ما يكون تصور سببا للتصور المعروف سواء كان التصور بحسب الحقيقة او بامر صادق عليه فالحال انما هو
الخالي عن الجنس وكذا الرسم الناقص الخالي عنه لا بد من ان يدل على المهية باحدى الدلالات اذ المقصود من التجزؤ
والترسيم ليس لان يدل على المهية كما صحح هو نفسه في بحث التعريف من المعانيات وظاهر ان هذه الدلالة ليست

بمطابقة ولا تضمن في التزامية تعلم ان لا تستلزم ليس بمحو مطلقا بل مستعمل في الحدود والرسوم الناقصة الى الية عن
 الاجناس اما قوله فان الحاد بالحد الناقص لم فأن اراد بان الحاد بالحد الناقص لم يرد بقصور رمية الحد واصلها لا
 بالكنه ولا بالوجه الذاتي او العرضي كما يدل عليه قوله بل اراد المحفوظ ففسطه اذ لو اراد الحاد بالحد الناقص كذا الرسم
 بالرسم الناقص معنوها المطابقتين لم يبق الحاد ولا الرسم رسما كما لا يخفى على من له اذني مسكة وان اراد بان الحاد
 بالحد الناقص كذا الرسم بالرسم الناقص لم يرد بهما تصورا رمية الحد ورسومه بالكنه كما يدل عليه قوله والا لكانت
 ما بين فعلي تقدير تسليمه لا يبيح فاعلا كما لا يخفى على اذني السني قوله وذلك ان الحاد لا يتصور بدون الكل وورد عليه ان الكل
 محتاج الى الحاد وجودا وتعلقا ففهم الحاد وقصوره وكذا وجوده سابق على فهم الكل وقصوره وجوده واجيب ان التقدير
 ليس عبارة عن فهم الحاد مطلقا بل فهم الحاد من اللفظ والسابق على الكل انما هو فهم الحاد مطلقا لا فهم الحاد من اللفظ
 ورد بان كما ان فهم الحاد مطلقا سابق على فهم الكل فكذلك فهم الحاد من اللفظ مقدم على فهم الكل منه ويستدرك ان السيد
 المحقق قدس سره في حواشي شرح المطالع بان حقيقة الالالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لانها موقوفة على العلم بالوضع و
 الحفاظ المعنى في النفس في اطلاق اللفظ فلا تشكل تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الحاد او لا والمعنى بتذكر الحاد
 مفصلا لا مخطرا بالبال بل تذكره مجالا في ضمن الكل العلم بقدره على تذكر الكل ضروري فيكون المطابقة تالفة تضمن لا
 يقال هذا انما يصح في تذكر الكل بالكنه لا في تذكره بوجه انما عند اطلاق اللفظ لا انما نقول كلامنا في المعنى المركب الذي
 اللفظ بازا من حيث خصوصية فهم ذلك المعنى بعينه وعلم وضع اللفظ له فاذا اطلق اللفظ تذكر ذلك المعنى بعينه وحيث فلا
 تشكل ان تذكره مثل على تذكره اجمالا في معنى مركب وضع اللفظ بازا ووجه من وجهه وتذكر ذلك بوجه عند اطلاقه
 لا تذكر شي من جزاء المركب لان المعنى الموضوع له على هذا التقدير هو ذلك الوجه لا المعنى المركب فان كان ذلك الوجه
 الخصوصي ايضا مركبا كان تذكره مسبوقا بتذكر جزئه هذا كما لا يخفى وانت تعلم انه انما يتم لو كان المدلول لفظا
 لاحد المفردين مدلولاتهما للمركب مع ان كلا من المدلولين لفظا يقتضيان المفردين انما يفهم كونه مدلول اللفظ لا كونه لفظا
 داخلا في المدلول المطابق للجمع والالايه يتم تحصيل الحاصل لانه لما تكلم بالشك بالحد الاول من مركب فهم معناه ولم
 يوجه اللفظ المركب بعد فلو فهم ثانيا في ضمن اللفظ المركب انهم تحصيل الحاصل فتذكر المعنى المركب ان توقف على تذكر
 الجزء او لا لكنه ليس لولا تضمنه للمركب بل مدلول مطابق للحد وتذكره في ضمن الكل من حيث انه مدلول تضمنه للمركب
 ليس مقفرا على تذكر المركب بل مؤخر عنه فلا يتم كون المطابقة تالفة للتضمن في هذا المعنى باقيل لانه ان تضمن فهم الجزء
 من حيث هو جزء وفيه من هذه الحيثية تابع لفهم الكل وما خرج عنه واما قال السيد المحقق قدس سره في حواشي شرح المطالع

ان التصنع فهم مصدق عليه الجبر من حيث هو لا من حيث انه موصوف بالجبرية كما ان المطابقة فهم مصدق عليه الكل من
 حيث هو لا فهم الكل من حيث هو كل والا كان فهمنا من اللفظ معاً لان الكلية والجبرية اعتنا في ان لا يعقل عدمها الا
 مع الاخرى ففهمنا لا معنى لمصدق الجبر على شئ لم يصير موصوفاً بالجبرية فكونه مصداقاً للجبر ليس الا من حيث كونه موصوفاً
 بالجبرية فتايد الامر ان هذه الحقيقة ليست بدخلة في المصدق حتى يكون امراً اعتبارياً وكذا المطابقة فهم مصدق عليه
 الكل لا يمكن صدقه على شئ لم يصير ذلك شئاً ذا اجزاء وهذا معنى كونه موصوفاً بالكلية واما قوله فيكون فهمنا من اللفظ
 معاً فغريب لان المتصانيف ليس الا من مضمون الكلية والجبرية لا من ماهو مصداق للكل الجبري والدلالة المطابقة و
 كذا التضمنية ليست الا فهم المصدق عليه الكل الجبري وهذا لا يتصور الا بعد كون الشئ موصوفاً بالكلية والجبرية لا فهمه من
 المفهومين الاعتباريين هذا ولعل الشئ يحث بعد ذلك امر قوله والتابع لا يوجد بدون المتبوع يعني ان دلالة
 التضمنية والالتزامية لا توجد ان بدون المطابقة لانها تابعة لها اذا لم يكن متصفاً اليه بالذات والجبر وكذا الالتزام
 انما يكون بالاتفاق اليها بالعرض والتبع والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع فالتضمنية والالتزامية
 لا توجد ان بدون المتبوع اعني المطابقة واما قيدنا بالحقيقة احترازاً عن لتابع الاعم فانه قد توجد بدون المتبوع
 وفي هذا البيان كلام مذكور في الكتب المشهورة والاشهر ان يقال تصنع والالتزام يتكلمان بالوضع المستلزم للمطابقة
 قياساً بينهما قطعاً واعلم ان الالزامية قالوا الدلالة مستقلة تابعة للقصود والاستعمال فان كان اللفظ مستغنياً في المدلول
 المطابقة فالدلالة مستقلة وان كان مستغنياً في المدلول للتصنع كانت تضمنية وان كان مستغنياً في المدلول للالتزام
 كانت التزامية ولا يخفى ان الاستعمال فيها لا يستلزم الاستعمال في المدلول المطابقة فاما الالتزام فاما فهمنا
 الاقتدياً بمعنى ان فهمنا معنى لو استعمل في اللفظ كان دلالة عليه مطابقة قوله ولا لازم له فليانه انما يتم لو احتج بالزوم
 العقل واما لو احتج بالزوم المعرفي ايضا فان فسر بالاستخفاف تصور اللازم من تصور للزوم عرفاً فيجوز ان يوجد معنى لا
 لازم له عرفي وان فسر بما يتقبل ذهن من لزوم مادي في الجملة ولو في بعض الاحيان فلا يتم اذا من معنى الاول والاطلاق
 مع بعض المعاني بحيث يتقبل ذهن من مادي ولو في بعض الاحيان ثم فهمنا كلام آخر وهو انه ان دعي المجاز بمعنى الاحتمال
 العقل فوقاً لكنه لا يفيد الحكم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام وان اخذ بمعنى الامكان الذي قد يحتاج الى
 بيانه وكونه الفعلية ليفيد الحكم بعدم الاستلزام فان الامكان بدون الفعلية لا يفيد فأن قلت للرد بالمجاز
 الامكان العام لمحقق في ضمن الوجوب فان الحكم بعدم استلزام المطابقة للالتزام بدعي قلت هذا انما يتم على تقدير
 اخذ للزوم العقل واقبل لو استلزم المطابقة للالتزام لازم من تصور معنى واحد تصور امر غير متناهية ففهمنا كونه

انتهاء سلسلة اللوازم الى لازم يكون لازمه بعض مزاياه فيكون بينهما لازم متساكن يكون كل منهما لازماً ذهاباً
 لاخرو لا اتمتالة في تحقق اللازمة الذميه من الطرفين كما بين المتضا كفين واعلم ان المعنى العلامة قدس سره لم تعرض
 بحال المقصود بالالتزام في الاستلزام وعدمه حاله الى فهم المتعلم لا انتقل كثير من المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع
 عوارضه ولو ازمه دلالة المعنى على البصر التزماته مع انتفاء الجزاء قوله واقوله ليس غيره فلا يصح تأليفه ان يجوز ان
 يوضع اللفظ للمعنى بسيط لاجزائه ولا لازم له لان كونه ليس غيره لازم لكل معنى من المعاني قوله فضلاً عن كونه ليس غيره
 والآخر من كل تصور تصديق وهو باطل نعم سلب الغير لازم بين بالمعنى الاعم والمعتبر في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى
 الاخص فان قيل الشعور بالية يستلزم امتيازها عن غير با وذلك يستلزم تصور الغير سلب مطلق الغير لازم بين بالمعنى الاعم
 يقال كل شعور به وان كان موجوداً في الذهن متميزاً بالذات عن غيره لكن ذلك يستلزم ادراك الامتياز به عن غيره اعني
 سلب الغير عنه قوله فصل اللفظ الموضوع للمعنى الدال عليه بالمطابقة وانما ترك هذا القيد لظهور ان النظر مختص بالدلالة
 اللفظية الوضعية وانما يريد بالدلالة الى المطابقة لان المقصد انما يكون في الدلالة المطابقة عند اهل الميزان قوله
 فالمفرد لا يقصد به الدلالة على جزء ومعناه سواء لم يكن له جزء او كان له جزء وذلك ان يكون له دلالة على المعنى او كان
 له جزء دال على المعنى لكن بدله ان لا يكون جزءاً للمعنى المقصود من الكل وكان له جزء دال على جزء بالمعنى المقصود
 من الكل لكن لا يكون دلالة مقصودة كدلالة همزة الاستفهام على معناه ودلالة زيد على سماه ودلالة معجل على
 على المعنى اعلمى ودلالة الحيوان لناطق على معناه اذ جعل على الشخص انسان واعلم انه قال الشيخ في الفصل السابق
 من ان اول منطق اشياء الموجود في التعليم الاقدم من رسم الالفاظ المفردة هو انما هي التي لا تدل جزاءها على شيء
 واستقصى فريق من اهل النظر هذا الرسم واجبه وجب ان يرا فيه انما التي لا تدل جزاءها على شيء من معنى الكل
 اذ قد تدل جزاء الالفاظ المفردة على معان فكلها لا تكون جزاء معاني الجملة وانما ارى ان هذا الاستقصاء من مقتضى
 سهو وان هذه الزيادة غير محتاجة اليها للتبسيط بل للتقريب وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل بالية ولو لا ذلك لكان لكل لفظ
 حق من المعنى لا يجاوزه كل نمايدل بارادة الالفاظ فلما ان الالفاظ يطلقه والاعلى معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون
 ذلك لانه ثم يطلقه والاعلى معنى آخر كالعين على الدنيا فيكون ذلك لانه فكل ذلك اذ خلاه في اطلاقه عن الدلالة
 بقية غير دال وعند كثير من اهل النظر غير لفظ فان لحرف والصوت فيما ظن لا يكون بحسب المتعارف عند كثير من المنطقين
 لفظاً او شئيل على دلالة واذا كان ذلك كذلك التكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزءه على جزء من معنى الكل لا
 ايضا يريد ان يدل بجزءه على معنى آخر من شأنه ان يدل به عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزءه

البنية والاعلى شئ معين هو جزء بالفعل اللهم الا بالقوة حين يجيد الاضافة المشار اليها وهي مقارنته ارادة القائل ان لا يتألف
 وبالجمل ان دل فانه يدل بلا حين يكون جزءا من اللفظ المفرد بل اذا كان لفظا كاملا بنفسه فاما هو جزء فلا يدل
 على معنى البنية انتهى وتخصيص اللفظ لا يدل بنفسه على معنى بل ارادة اللفظ حتى لو خلا عنها لا يكون والابل لا
 يكون لفظا ايضا عند جماعة فخر وعبد الله والحيوان لما طوق ليس الاعلى معنى في حال العلم بل هو بمنزلة الزا من زيد
 وبمنزلة ان من انسان واورد عليه كل من نظري كلامه بان دلالة هي فم المعنى من اللفظ للعلم بالوضع ولا خلاف
 في ان من علم وضع لفظ المعنى فكما سمع ذلك اللفظ او تخيله تعقل معناه سواء اراده اللفظ او لا وانت تعلم ان مجرد
 العلم بالوضع لا يكفي في الانتقال من سماع اللفظ الى المعنى الموضوع له بل لا بد من ان يفيض الى السمع الاتفاقات
 الى الوضع ونحن نرى من انفسنا اننا لانفهم المعاني الاصلية للمفردات عن اطلاق الاعلام المكتبة مع كوننا لمين لا وضعا
 الاصلية واما هو الاكوناذا لمين عنهما متوجعين الى المعاني المستعملة فيها وادعنا عما نتممكن من الاتفاقات الى الاصلية
 الاصلية فيقيم المعاني الاصلية عند فهم المعاني المقصودة لكنه نادرجدا واما بالدلالة فيجوز تخيل اللفظ في دلالة غير
 لفظية لا استنادها الى الصورة الخيالية من اللفظ كما صح لبعض المدققين ثم لا يخفى على من له فهم سليم ان دلالة علمية
 غائية للوضع وان الواضع انما وضع اللفظ ليقوم السامع ما اراده المتكلم لان الوضع ليس الا التعريف اني الفهم
 فهم ما هو غير مقصود والمتكلم ليس الا مصطلحة فالمراد بالمعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه صلافا للفظ الذي لا
 يراد بجزءه دلالة على جزء معناه لا يكون جزءا من اللفظ المعنى والدلالة مصطلحة وان كان جزءا من ارادة اخرى صالحة للدلالة
 عليه ويح لظهورنا لافرق بين لفظ عبد الله علما وبين لفظ ان من انسان في عدم الدلالة على معنى قال الشيخ في حواشي
 الفصل الخامس من ثمانية فاطيفو رياس الشفا ليس لفظ ومولف بحسب اللسان والمسموع لفظا ومولفا بحسب استعمال
 اهل المنطق فان عبد الله وعبد الرحمن وتابط شر واثمال هذه الالفاظ وان كانت بحسب اللغة مولفة لانهما
 لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطق اذا كان الايراد بجزءها حيث جعلت القابا واسما شخصية دلالة على المعنى
 وان كان قد تفتق ان يدل بها على معنى في موضع اخر فهو له والمركب لا يقصد بجزءه دلالة على جزء معناه الخ
 اعلم ان الوضع قد يكون شخصيا كوضع زيد لمعناه ووضع الانسان لمسماه وقد يكون نوعيا وهو على نحو الاول
 فيكون شتوت قاعدة كلية والاعلى ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فتبين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه
 بواسطة تعيينه كما يقال كل لفظ يكون على زنة فاعل فهو موضوع لذات من يقوم بالفعل كما يقال كل اسم آله
 الف او يا مضجق قبلها فمؤلفين من بدلول بالحق باخذه هذه العلامة وكل جمع عرف فهو مجزئ تلك المسببات الى

غير ذلك هذا الوضع النوعي كالوضع الشخصي والمراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة المشتمل لوضع الشخص وهذا
 انفسهم من الوضع النوعي والثاني ما يكون بثبوت قاعدة دلالة على ان كل لفظ متعين للدلالة على معنى فهو عند القرينة
 المانعة من رادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه يعلم منه بواسطة القرينة
 حتى انه لو لم ثبت من لواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي كانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بما
 وهذا القسم من الوضع النوعي لا يكون في الحقيقة بل مختص بالمجاز والمركبات وكذا آخرها من كثير الحقائق كالمشتقات وغيرها
 مما يكون دلالة على المعنى بالبيان موضوعات للمعاني بالوضع النوعي بالمعنى الاول بهذا قال علامة التفاز لانه
 في التلويح اذا عرفت هذا فلا يريد ما قيل ان لمركب ليس له وضع سوى وضع المفردات فلا يدخل في الدال المطابقة ولا
 حاجة الى ما تركب اليه المحقق قدس سره ان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك وضعاً واحداً
 او اوضاع متعددة بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كراعي المجازة مثلاً فان الجزء الاول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى
 آخر فاذا اخذ مجموع المعنيين كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى فهنا وضع اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى لا وضع
 عين اللفظ عين المعنى والمطابقة تنتم القبوليتين قوله وكلمة ان قرن معناه برنان معين من الازمنة الثلاثة فخرج
 منه لا يقترن برنان معين من الازمنة الثلاثة سواء لم يقترن برنان اصلاً ولا يقترن برنان معين غير الثلاثة والمراد
 باقران المعنى في تعريف الكلمة اقران معناه برنان معين من الازمنة الثلاثة اقراناً اولياً بحسب لوضع لئلا يقتصر
 باسماء الافعال ولا يقترن معناه بالاضمار برنان معين من الازمنة الثلاثة خصوصاً فانه يدل على السكوت المقرن بالاستقبال
 ولئلا يتوجه التقضي باسمي الفاعل والمفعول فكيف يمكن ان يقال لاجابة الى اخرج اسماء الافعال ذالاً بعد في جعلها صيغ كونها
 بمعنى الافعال كلمات واما الخاتمة فلم يعيدوا افعالاً لا امور عقلية كدخول التنوين وغيره واعلم ان المشهور ان لفظ الكلمة
 مشتق على ثلاثة اجزاء الحدث والزمان والنسبة الى فاعل فالماودة تدل على الحدث والهيئة على النسبة والزمان
 واورده عليه يانيزم على هذا كون الكلمة غير مستقلة لاشتراكها على النسبة فلا يصح جعلها قسماً من المستقل المفهومية واجب
 بانها مستقلة باعتبار المعنى المتضمن وكونها مستنداً باعتبارها وان كانت مستقلة في معناها المطابقة ويرد عليهم انهم قد صرحوا
 ان اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل بل ما يدل على معنى واحد والايـزـم تحقق قضية احادية مع ان ادنى مرتبة
 الملفوظة ان تكون ثنائية فالصواب ان قال البعض لمقتين ان معنى الكلمة معنى اجمالي مستقل بالمفهومية بخلاف تحليل
 الفصل الى الحدث والزمان والنسبة لانه مركب منها حتى يبرم عدم الاستقلال وهذا المعنى ملحوظ بالذات مستقل بالمفهومية
 فان قلت هذا يستلزم صحة كونه محكوماً عليه ايضاً قلت الفعل لما وضع لذلك المعنى ماخوذاً على انه مسند الى الفاعل لا يصح

الحكم عليه التعال لحدث والزمان والنسبة الى فاعل من الاجزاء الخارجية للفعل الاجمال الذي ذكر لا يحصل لانه
الركبات الذنوية وايضا يلزم على اذكر حل الزمان على الحدث وبالعكس لتحقق منط الحاصل لاننا نقول ان المراد الامر الواحد
الركب من الاجزاء الملحوظ بالمعنى الواحد في المتعلق بالمجموع من جهة الواحد العارضة له والامر ادا تحصيل التحليل
بحسب الملاحظة فهنا ملاحظة واحدة معدة لان يلاحظ الاجزاء بلحاظات متعددة فتأمل قوله فهو اداة في عرف
الميزانيين وحرف في اصطلاح النحاة اعلم ان من المعاني ما يلتفت اليها بالذات ويكون ملاحظة لا تتبعية الغير وهذه
المعاني صالحة لان يحكم عليها وبها ومنها ما هي نسب بين شيئين فيلاحظ بها الملاحظة الطرفين بمعنى الملاحظة
ان يلتفت اليها من حيث انها مارة بالملاحظة حال الطرفين الذي في الواقع اي مع قطع النظر عن هذه الملاحظة في
معان لا يصلح لان يحكم عليها وبها نعم يمكن للعقل ان يلتفت اليها بالذات فيكون مستقلة في هذه الملاحظة مثلا معنى من
نسبة مخصوصة بين السير والبصرة يعبر عنها بالابتداء الخاص بغيره عن شيء يلزمه ضرورة ان لا ابتداء الخاص ليس
نفس النسبة فاذا لوحظ من حيث ان حالة مخصوصة بين السير والبصرة بحيث يكون الالتفات اليها بالذات ويلتفت اليها
بالتبعية من حيث ان مارة بالملاحظة الحال الذي بين السير والبصرة مع قطع النظر عن هذه الملاحظة فتوفي هذا المعنى
غير مستقل وغير صالح للحكم عليه وبه واذا لوحظ بنفسه فتوقف صالح للحكم عليه وبه ويلزم ادراك متعلقه اجمالا وتبعافا
في الحالة الاولى توجه الى الاطراف وانما توجه اليه بالتبعية وفي الحالة الثانية توجه الى نفسه وانما توجه الى الاطراف
بالتبعية فتوقف ذلك المعنى في الحالتين موقوف على توقف الاطراف لكن الالتفات بالذات الى ذلك المعنى قد ينشأ عن
الالتفات بالذات الى الاطراف فثبت ان الاستقلال عدمه تابعان للملاحظة وظهر سر قولهم المعنى الحرفي لا يكون الا
جزئيا بخلاف المعنى الاسمي فانه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً وسقط ازعج صاحب الملاحق المبين ان المستقل غير المستقل
مختلفان حقيقة فلا يمكن ان يكون المعنى الغير المستقل مستقلاً وبالعكس فان قيل لا سيما اللازمة الاضافة ايضا متماثلة
الى المتعلق فما الفرق بينهما وبين المعاني الحرفية قلت معاني الاسماء اللازمة الاضافة مستقلة في انفسها وقد عرفت
بما اضافة غير مستقلة لانها نفس الانعكاس والنسبة بخلاف المعاني الحرفية واعلم ان الافعال الناقصة التي يسمونها
المنطقيون كلمات وجودية داخلية في الاداة فان كان الناقصة مثلاً لا تدل على الكون في نفسه بل على كون شيء
شيء لم يذكر بعد له ادام يذكر كان بخلاف كان التامة واقيل لكون في نفسه معنى مستقلة وليتقدهم الاستقلال
بالخصوصية وهذا المعنى المستقل مبدئاً كان التامة والناقصة ليس بشيء لان كان الناقصة غير مشتمل على الحدث
الذي هو مدار الاستقلال في الافعال لانها لا تدل على النسبة وبصورتها على اقرارها باحد لازمة الثلاثة

بخلاف كان التامة فانها بادتها تدل على الحدث ولصورتها على الزمان النسبة الى فاعل فلما معنى لكون
 المعنى مستقل بمبدأ الكون احد منها قوله ليس هذا الظن بصواب بل من بعض الظن وجيب الاول ان الفاعل
 الناقصة افعال عند النجاة وليست بكلمات عند اصحاب هذا الفن بل هي ادوات زمانية والثاني ما بينه بقوله
 فان الفعل اعلم من الحكمة الخ قوله بل هو مركب لانه يحتمل اصدق والكذب في كل محتمل للصدق والكذب مركب بخلاف
 القاييب فان الفاعل ليس جزءا المفهومه لا يقال المضارع القاييب ايضا يحتمل اصدق والكذب فزيدك على ان
 شيئا ما غير معين وجد المصدر كما ان التكلم مثلا يدل على ان شيئا معيناه وجد المصدر لانا نقول لا يجوز ان يكون
 معناه ان شيئا غير معين وجد المصدر اذ لو كان معناه ذلك لا تمتنع حمله على زيد مثلا فلم يصح ان يقال يد ضرب
 لان ما وضع لغير معين لا يصح اطلاقه على المقابله هذا ما افاده الشيخ وفيه ليس لم او لغير المعين ما اعتبر فيه عدم
 التعيين بل لا يعتبر فيه التعيين فالصواب ان يقال لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجد المصدر لا تمتنع حمله
 على زيد مثلا لان استناد المصدر الى الموضوع المطلق يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع المعين او
 استناده الى المعين يوجب انحصار صدقه فيه ولا تشك ان الانحصار وعدمه متباينان فكذا الاستناد وان معناه
 ان شيئا معيناني نفسه وعند الفاعل مجرور لا عند السامع وجد المصدر فلم يحتمل اصدق والكذب بل لم يصح
 به فهو في نفسه لا محتملها بل مع فاعله الذي يذكر معه قوله وضرب على معنى الحدث ولا ضرورة الى اعتبار السند
 اليه من يافيه وهو الضم المستتر كما ذهب اليه اهل العربية لا الفهم منه معنى محتمل للصدق والكذب فلا ريب في اشتماله
 على الفاعل وليس بالاعلامه المضارع وتجويز ان يكون لفظا ضرب مثلا موضوعا للمعنى المجزئي من دون ان
 يكون جزءا للفظ بازا وجزءا للمعنى لستلزم تحقق قضية احادية ثم ههنا اشكال في ان الهمزة من قولنا اضرب مثلا
 وان دلت على معنى لكن الباقى جزء ليس يدل على معنى بوجه من الوجوه وذلك لان المركب من ضا وسانة ثم
 راء ثم باء اما ان لا يكون لفظا او يكون لفظا لا يكون والا على معنى من المعاني واجاب عنه الشيخ في منطق الشفا بوجوب
 الاول ان المركب ما يدل جزءا لفظه على جزء معناه فكيف فيه دلالة جزء واحد وما دلالة الباقي على الباقي فيما لا
 يقتضيه حد المركب الثاني ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حال تركيب وهذا القدر كاف في تعيينه
 ان الحدث والنسبة الى زمان مخصوص مضمومان من اضرب وليست الهمزة دالة عليهما فتعين منهما من باقى اللفظ
 ودلالة حال التركيب كافيته في كون اللفظ مركبا فلا يضرب عدم دلالة حال التحليل قوله فصل في تقسيم المقرد تقسيم
 اخر المشهور ان المقسم الى الكلمة والمركب والمترادف والمشتك لا سم خاصة واما الى المشتك والمنقول باقائه

والحقيقة والجاز فهو مطلق المفرد اسما كان وكلمة او اداة قال سيد المحقق قدس سره انقسام اللفظ الى نكته والجرى
 النما هو بحسب اتصاف معناه بهما ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للاتصاف بهما واما الحرف فان معناه من حيث
 هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان حكمه عليه وبه واما الفعل فهو وان كان باعتبار احد جزئيه محكوما به لكنه باعتبار
 مجموع المعنى ليس محكوما به ايضا وانقسامه الى المشترك المنقول والحقيقة والجاز ليس مما يختص بالاسم فان الكلمة
 قد تكون مشتركة وقد تكون منقولة وقد تكون حقيقة ومجازا وكذا الحرف ايضا يكون مشتركا وحقيقة ومجازا ودفع
 التحقيق ان المعنى اللفظي والجرى ايضا لا يخلو عن الكليته والجزئية لان الكليتين وان لم يكونا صالحتين لان حكم عليهما
 بالكليته والجزئية لكن انتفاء الحكم انتفاء ما هو شرطه اعني الملحوظية قصد الاينافى اتصافهما بحسب لواقع بالاوصاف
 الآتية ان المعنى الحرفي يصدق عليه انه مدلول للفظه وحاصل في الذهن مع انه حكم عليه وبه عند ما يعبر عنه
 بالاسم وبالجملة عدم الاستقلال بالمفهومية الثابت للمعنى الحرفي لا يخرج عن الاتصاف بحسب لواقع بالجزئية على انهم
 عن اخرهم صرحوا ان من مثالا موضوعية لجزئيات المطلق والفعل موضوع للحدث والنسبة المعينة بينه
 وبين الفاعل المعين فمجازيان قطعاً قوله وهو ان المفرد اما ان يكون معناه واحداً بالبعد وبمعنى ان لا يكون له
 معان متعددة من حيث هو كك فلا يلزم خروج الاعلام المشتركة والاخر جرح اسم الجنس المشترك عن تعريف المتواطئ
 والمشكل قوله لم يتعينا متشخصا بحسب الوضع بحيث لو تصور نفسه يمنع هذا التصور عن صدقه على كثيرين فلا يرد
 عليه انه يخرج منه الاعلام التي معانيها غير مدركة بالجنس انما تصور باوجوه الكليته واما علم الجنس فليس علما حقيقة لانه
 موضوع للمية لا بشرطه لكان اسم الجنس موضع لها والفرق بينه وبين اسم الجنس المنكر الى الحضور الذهني معتبر فيه
 وغير معتبر في اسم الجنس بينه وبين اسم الجنس المعروف باللام انه يدل على الحضور الذهني بنفسه واسم الجنس ل
 عليه بواسطة اللام وبالجملة علم الجنس معناه كلي واما اطلاق العلم عليه بالنظر الى الاحكام اللفظية لكونه مبتدأ او ذأ
 حال وغير ذلك قوله والاولى ان يسمى هذا القسم بالجرى الحقيقة لان الضمائر واسماء الاشارات ليست باعلام
 اصطلاحاً مع انها داخلية في هذا القسم لان الوضع فيها وان كان عاماً لكن الموضوع له خاص لكونها موضوعات بوا
 واحد لكل واحد واحد من الجزئيات فهناك وضع واحد عام لعيان كثيرة شخصية لا كما توهم البعض ان الضمائر
 واسماء الاشارات موضوعات لعيان كلية الا ان الوضع شرط ان لا يستعمل الا في الجزئيات اذ يلزم على هذا مع تبادر
 الخصوصيات عند الاطلاق كوني لمجاز ثانياً بل حقيقة ثم هنا كلام وهو ان كون معنى المضمرة واحدة في ضميرى الحكم
 والمخاطب بهذا لا يقال نادوات ويراو تبكلم او مخاطب مطلقاً واما ضمير الغائب فقد يعود الى الكل ايضا ولفظ هذا

قد تشار بها الى الجنس واجاب عنه سيد المحقق قدس سره وجهين الاول ان ضمير الغائب راجع الى المذكور لفظا او معنى
 او حكما والمذكور من حيث هو مذکور ذكر اجزائيا لا تحتمل الشك والثاني ان كلمة هو موضوع للبريكات المندرجة تحت
 قولنا كل غائب مفرد مذکور كان كانت جزئيات حقيقة او اضافية والاشارة الى الجنس مبنية على جعله بمنزلة الجزئي
 المحسوس المشاهد والاولى ان يقال كونهما جزئية ليس على الاطلاق بل اذا كان مرجع والمشار اليه جزئيا حقيقيا
 قوله على سبيل الاستواء انما اعتبر الاستواء في صدق المعنى على الافراد لا في نفس المعنى للاتحاده واما الافراد فلا اعتبار
 فيها لاختلافها والامر بالصدق حل لمواطاة اذ المعبر في صدق الحكم على افرادة هذا محل والمراد بالاستواء عدم التقا
 المعبر في التشاك كما قال من غير ان يتفاوت باولية قوله كالانسان بالنسبة الى زيد وعم وقال الشيخ في منطق الاشياء
 طرق التواطؤ ان يكون الاسم لها واحد او قول الجوهري عن حد الذات او رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك لاسم واحد
 من كل جهة مثل قول الحيوان على الانسان والفرس والثور بل على زيد وعم وهذا الفرص في ذلك التوافقان جميع ذلك
 يسمى جونا فاذا اراد احدا ان يحيد ويرسم وبالجملة ان ياتي بقول الجوهري لفظا المفصل ليدل على معناه ذات فيها
 كلما كان حدا او رسما فان القول عم من كل واحد منهما وجهه واحد فيهما من كل وجه بل يكون واحدا بالمعنى و
 واحدا بالاستحقاق ولا يختلف فيما بالاولى والاخرى والتقدم والتاخر والشدة والضعف ويجب ان يكون هذه
 المواطاة في القول لذي بحسب هذا الاسم فانه اذا وجد قول آخر تخر فيه وتشارك ولم يكن بحسب هذا الاسم لم يصح
 الاسم مقولا بالتواطؤ قوله بالاولية وهي التقدم بالذات الشامل للتقدم بالطبع والعلية قوله والاشدية لم يجد لازمة
 من انحاء التشاك مع انه قد اعتبر في المتواطى عدم التفاوت بهذا الوجه ايضا وتلكه ارجا في الاشدية اذ لا فرق
 بين الشدة والضعف والزيادة والنقصان الا ان الشدة والضعف يستعملان في الكيفيات والزيادة والنقصان
 في الكميات قال المحقق الدواني في الحاشية القديمة معنى كون احد الفردين شديدا كونه بحيث ينتر عن العقل لمعونة الوهم
 امتثال الضعف ويكلم اليها بضرب من التحليل حتى ان لا يرام العامة تذهب الى ان السواد والقوى متالف من امتثال
 السواد والضعف ومنه لازمة ايضا كونه يتكلم بالحمشية الا ان الامثال المنتزعة في الاشدية ليست لجزء امتثالته في
 الوجود ولا في الوضع بخلاف المنتزعة عن الازيد فانها مبني على ما في الوجود وفي الوضع وفيها معا والحق ان الشدة
 عبارة عن كمال المية في بعض الافراد وهذا الكمال قد يعبر عنه بالشدة وقد يعبر عنه بالزيادة وقد يعبر عنه بالقوة ومرجع
 الكل الى كمال المية في بعض الافراد فلا تفاوت بينها الا في الاسامي وليس ان الشدة مخفية بالكيف والزيادة
 بالكلم والقوة بالجوهري كما هو من المشايخ قوله بالاولية وهي عبارة عن كونه في بعض الافراد متفصلة الذات دون بعض

آخر وقد يفسر حقيقة بعض الافراد للاتصاف بالكلية قوله كالوجود بالنسبة الى الواجب بل محده وبالنسبة الى الممكن
 لا ريب في كون الوجود مشككا القياس الى الواجب بل محده وبالقاس الى الممكن باعتبار التقدم والتأخر والاولوية
 وعدمها واما كونه مشككا باعتبار الشدة والضعف فحل تامل ذلك ان كان كذلك لكان المقام بالواجب نوع من الوجود هو
 اشد وبالممكن نوع منه هو اضعف لما ثبت عندهم ان الاشد والاضعف نوعان متباينان فاما ان يكون الوجود
 المطلق جنسا للنوعين فيلزم تركبهما من الجنس والفصل ويكون مضميا لهما فيكون لهما حقيقة غير الوجود والمطلق و
 بالجملة لا يتصور التفاوت في الوجود والشدة والضعف الا ان يقال لوجود حقيقة نوعية بذاتها بسيطة لا جنس
 لها ولا فصل لها وهي في جميع الاشياء بمعنى واحد ومع وحدتها متفاوتة الحصول الى اشياء التشكيك وليست ذاتا
 متخالفة لذات بل متخالفة للمراتب في التقدم والتأخر والكمال والنقص والغنى والحاجة وموجع الشدة والضعف
 ليس الا للكمال والنقصان كما هو من مذهب الاشراقية قوله وكالبياض بالنسبة الى السنج والعاج اعلم ان شدة و
 الضعف فصلان منوعان للبياض المطلق فاما خذ ان في ما همتي البياض الشديد والضعيف الا في البياض
 المطلق وهذا الاختلاف النوعي احدث تفاوتان صدق الابيض المشتق من المعنى للسنج والبياض على السنج والعاج
 لان مصداق حمل الابيض على السنج البياض الشديد وعلى العاج البياض الضعيف قوله ويسمى هذا القسم مشككا لانه
 يقع الناطق في الشك في كونه متواطيا ومشتقا من حيث تفاوت افراده وتشاركه في معناه واعلم ان الحكماء
 قد اختلفوا في جواز التشكيك في الميمات والذاتيات بمعنى انه بل يجوز ان يكون افراد مية واحدة متفاوتة
 بالاولوية والاولوية والشدة والزيادة ومتباينتين بحيث تكون المية في نحو من الوجود وكالمية من نفسها في نحو آخر
 منه من دون انضمام امر وعروض عارض لم لا تجوزها الاشراقية ومنع المشابيه قالوا التشكيك في المية الجوهري
 ولا في المية العرضية بل التشكيك في التصافات افراد المية بالعارض فلا تشكيك في الحجم ولا في السواد بل في صفة
 مفهوم الاسود المشتق من المعنى للجنس للسواد على افراده واستدل المحقق الرواني في الحاشية القديمة على انتفاء
 الاولوية والاولية في الذاتيات باستواء نسبة الذات الى جميع ما هو ذاتي له ولا يخفى انه لا يتوجه عليه النقص بالعارض
 لجواز كونه اولى بالنسبة الى البعض ان يكون مقتضى ذاته اقدم بان يكون تصادفه حلة للاتصاف بالآخر ولا يجري
 مثل ذلك في الذاتيات كيف والذاتيات غير مجعولة وادور وعليه بانهم صرحوا ان حمل العالي على السافل بواسطة
 حمله على المتوسط والمتوسط على السافل حتى صرح الشيخ ان جسمية الانسان معللة بجوهرية وقد صرح السيد المحقق
 قدس سره في بعض تصانيفه بان معنى قولهم الذاتي لا يعلى له لا يعلى بالذات ولا بما خارج عن الذات ولا مضافة

في التعليل بذاتي آخر واجب عنه تارة بان المقصود ان لذاتي لا تشكك فيه بالنسبة الى الافراد المتباعدة التي
 هو ذاتي لها والارسلان نسبة تلك الافراد اليه على السوية وما ذكر من كون الانسان جساما حيوانية مشتركة في الجميع
 وثبوت البعض لا يكون علة لثبوت البعض الاخر حتى يكون ثبوت البعض ولي من ثبوت الاخر تارة بان جعل الجنس
 هو جعل الفصل والنوع وكذا جعل النوع هو جعل الجنس والفصل فلا يعقل كون الانسان جساما حيوانية كيف ونسبة
 الذات الى ما هو ذاتي له باو جوب فلا يكون معلولا لشيء اصلا والا كان ثبوتها ممكنا وانت تعلم ان المقول بكون النسبة
 الذات الى ما هو ذاتي له باو جوب بمعنى ان ثبوت الذات لذات غير معمول صلا لا يجعل لذات ولا يجعل مستأنف
 وان اشته فجا من المتأخرين لكن ياتل قطعا والا يلزم كون الحكاية واجبة بالذات مع كون الحكمة عنها محتاجا الى العلية
 لان مصداق حمل الذاتيات نفس الذات وهي محتاجة الى الجاعل قطعا وليت شعري كيف يجوز وجوب نسبة الذات
 بين شيئين وجوبا بالذات مع كون طرفيهما ممكنين بالذات مجموعين في الواقع فالحق ان انصاف الشيء بما هو ذاتي
 لعدم كونه واجبا بالذات محتاج الى علة هو علة مصداقه الذي هو نفس الذات وكذا ثبوت الشيء لنفسه نعم الاحتياج
 الى علة مغايرة لعلة الذات والا لا يمكن جعل الانسان انسانا من دون جعله حيوانا والحاصل ان الجعل يتعلق
 اولاً بالذات بالمهية ثم العقل ثم شئ عنها كونهما هي وكونها ذاتياتها فلا يحتاج الى جعل جديد غير جعل الذات
 ولما كان جعل مصداق لذاتيات نفس الذات فجعلها جعلها ولا يلزم من كون جعل شيء وتقرره ووجوده
 عين جعل كل من ذاتياته وتقررها ووجودها ان لا يكون ثبوت الذات الاعلى لنفس الذات معلولا لذاتي المتوسط
 بين ذاتي الاعلى وبين الذات لانه قياس للوجود الرباط للشيء اعلى تقرره ووجوده في نفسه وهو فاسد فتقرر الذات
 الاعلى ووجوده وان كان عين تقرر الذات ووجودها لكن يجوز ان يكون وجوده للذات معلولا لعلة لا يكون
 هي علة تقرره ووجوده في نفسه فلا يمتنع ان يقال وجود الجسم في نفسه لما كان عين وجود الانسان ولم يكن
 معلولا للحيوان فلا يكون وجود الجسم للانسان اى يكون الانسان جساما ايض معلولا للحيوان وهذا المعنى وان اشتر
 في جميع افراده التي هو ذاتي لها لكن اذا كان بعض افراد مهية واحدة مبدء البعض خرمها فالذاتي من حيث
 تقرره في بعض الافراد مقدم على نفسه من حيث تقرره في ضمن افراد الاخر فان قلت العلية والمعلولية ههنا ليس الا
 باعتبار الوجود قلت الوجود امر اعتباري ومصدقه نفس المهية كما حقق في محله فلهذا تقرير كون افراد الذين انما
 مبدء الاخر متساو لكن في ذاتي هو بنفسه مصداق للموجود ويكون ذلك لذاتي من حيث تقرره في ضمن كبدء مقدا
 على نفسه من حيث تقرره في ضمن ذي المبدء وبهذا اظهر اندفاع اقول ان لذاتي بالقياس الى ما هو ذاتي له غير معلول

بأمر خارج عنه وذلك لا ينال كونه البعض واسطة في البعض ولا يوجب التشكيك لاتحاد الحيثية التي هي مصداق المحل
 وإن انتهت من غير تحقيق فاستمع إن قد ثبت في محله وقد حققنا نحن ايضا في حاشيتنا المتعلقة على حاشي شرح الرسالة
 القطبية ان الوجود الحقيقي الذي هو منشأ انزعاج الوجود والمصدر في نفس لمهية بلا زيادة امر وعوض عارض في الوجود
 ليس من عوارض لمهية في نفس الامر كما ان الانسانية ليس من عوارض الانسان في نفس الامر ومن ثم صار اثر
 المحل نفس لمهية من حيث هي من غير انضمام امر اليها وهي بنفسها من غير زيادة حيثية اعليها والاضيان معنى
 اليها تتعين في انحاء الوجود وتتفاوت بالكمال والنقصان اعني بان المهية الواحدة في بعض مراتب الوجود والظهور
 كالمهية بنفسها وفي بعض آخر منها ناقصة وقد يعبر عن كمال المهية ونقصانها بالشدّة والضعف كما يقال هذا السواد
 شديد وذلك السواد ضعيف وقد يعبر عنه بالزيادة والنقصان كما يقال هذا المقدار زائد وذلك ناقص وقد يعبر عنه
 بالقوة ومقابلها كما يقال الصورة جوهر اقوى والهيولى جوهر اضعف ورجع هذه الوجوه من تفاوتات الى كمال المهية
 نقصانها اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا كان بعض افراد مهية واحدة علة لبعض آخر منها مثلا اذا كان زيد علة لعمرو
 فمعلوم ان يد لاجل المفسنات عمرو ولا عارض الوجود وعمرو لان اثر العلة امر واقعي وليس لوجود في نفس الامر عارضا محض
 بل مصداق نفس ذات عمرو بلا زيادة امر اعليها واذا صار نفس ذات عمرو محجولا لزيد فكون عمرو انسانا ايضا محجولا
 لزيد لانه حكايته عن نفس ذات عمرو وجعل الحكاية بما هي حكايته عبارة عن جعل المحكي عنه ولا ريب ان نفس ذات زيد محكي عنها
 لكونها انسانا فثبت ان كون زيد انسانا علة لكون عمرو انسانا فصدق مهية الانسان على زيد وعمرو وتتفاوت بالاولوية
 ولا يمكن ان يتوهم ان تقدم زيد على عمرو وتقدم الوجود لا بالمهية لان الوجود ليس معنى زائدا على المهية عارضا لها
 بل مصداق الوجود ونفس لمهية فالتقدم بالوجود وحكاية عن التقدم بالمهية وما توهم ان نفس المهية بما هي هي اثر الفاعل
 الحقيقي والوجود اثر العلة الاخرى ليس بشيء اذا اثر العلة اية علة كانت ليس الا ما يتحقق في نفس الامر مع عوارض النظر عن
 انتزاع الذين والخطا والمحقق ليس الا نفس لمهية وليس المحقق في نفس الامر امران المهية والوجود وحتى يكون احدهما
 اثر الفاعل الحقيقي وتاثيرا اثر العلة الاخرى فان قلت قد صرح صاحب الاثر المميز ان خلط الذات والذاتيات
 لا يكون بعلّة اصلا اذا الجا على بفيض نفس مهية الانسان مثله هو بنفسه انسان وحيوان لا يجعل مؤلف فالانسان
 انسان او حيوان لا يجعل صدقه الى الجا على من حيث الخلط ليس المنظر الى المهية من حيث هي غير ممكن لانسلخ
 عن ان يكون بعينه لحاظ ذاتياتها بخلاف الوجود فان مصداق نفس مهية الموضوع المتقررة لكن لا بنفسها بل
 من حيث انها صادرة بنفس تعريها من الجا على وهو من العوارض التي لا يطابقه شيء الا باعتبار التقرر ولما كان

تقرر المكن لانفسه بل من حيث الجعل فحقيقة المصدق في الوجود يرجع الى حيثية الصدوق ولت لا يخفى على المتفطن
 ان امتناع السلب النظمي للميتة عن لحاظ ذاتياتها بل كون النظر الى الميتة هو النظر الى ذاتياتها لا يستلزم كون ميتة
 الذات لنفسها ذاتياتها اما وجبا مستغنيا عن الجعل بل انما يستلزم ان يكون حاله كحال الميتة من شأه عدم
 السلب النظمي للميتة عن لحاظ ذاتياتها انما هو كون الميتة بنفس ذاتها مصداقا لذاتياتها وهذا انما يستلزم كونها
 بمجولة بعين جعلها لا كونها غير مجولة اصلا فالحق ان ثبوت الشئ لنفسه وثبوت ذاتيات له كحكايات ذهنية و
 مصداقها نفس ذات الموضوع بلا امر زائد عليها وظاهر ان مكان الحكاية عبارة عن مكان مصداقها المحكي عنه و
 جعلها عبارة عن جعله ولما كان مصداق حل الذات على نفسها وحل اياتها عليها وكذا حمل الوجود عليها نفس
 الذات بلا زيادة مر عليها وكان مكان الذات بعينه مكان حملها على نفسها وامكان حمل الوجود عليها وكان جعلها
 جعل حملها على نفسها وحل اياتها عليها وحل الوجود عليها فاذا كانت الذات مجولة بجعلها بسيطاً كان هذا الجعل بسيطاً
 لنفس الذات والذاتيات انفسها وجعلها مؤلفاً في مرتبة الحكاية لثبوت الذات لنفسها وثبوت ذاتياتها وثبوت
 الوجود ولها المصدق هذه الحكايات مجول وجعل المصدق هو جعل الحكاية فقد ظهر انه على تقدير القول بالجعل البسيط
 لا يمكن من القول بكون الميتة مشككة بالاولية والاولية والعجب ان المحقق الدواني ومن تبعه من المتأخرين مع
 القول بان الوجود امر عقلي انتزاعي لا يتحقق له في الخارج وان مصداق نفس الميتة المستقرة من الجاعل بالجعل البسيط
 وهو الى ان ذاتيات الاشياء وما هيها تالاقبل التشكيك بالاولية اصلا ولم يفهموا ان جوهر اذا كان حلة لجوهر
 كالعقل للصورة والصورة للمادة يلزم القول بان جوهرية العلة اقدم من جوهرية المعلول ضرورة ان الوجود
 امر انتزاعي لا تأثير ولا اثر فيه اصلا فيلزم الاقرار باعنه الفرار بهذا ينبغي تحقيق المقام وتوقيع المرام بقى الكلام في
 الاشدية والازيدية والتحقيق فيه ما فاق بعض الاكابر قدس سره انه لا يشك احد في تحقق الحركة ككيفية كاشفة بالثبوت
 مثلاً فاذا تحرك الجسم من البرودة الى السخونة فاما ان يكون في زمان الحركة مستصفاً بالسخونة اولاً والثاني باطل بالضرورة
 وبشبهة المحسنتين الاول ولا بد على هذا التقدير من اتصاف المتحرك في كل ان من المرات المفروضة في زمان الحركة
 بفرد من السخونة يكون شديدة بالنسبة الى فرد كان متصفاً في الآن السابق وضعيفة بالقياس الى فرد يكون متصفاً
 في الآن اللاحق فاما ان يكون جميع تلك الافراد موجودة بالفعل ويكون بعض تلك الافراد موجودة بالفعل
 وبعضها موجودة بالقوة او لم يكن شئ من تلك الافراد موجوداً وتكون الكيفية الواحدة المتصلة التي هي متشابهة
 الانتزاع لتلك الافراد موجودة على الاول يلزم وجود امور غير متناهية بالفعل وعلى الثاني يلزم الترجيح بلا مرجح فثبت

الثالث فالكيفية الواحدة المتصلة الموجودة في زمان الحركة بنفسها شديدة ونفسها ضئيلة ولا يمكن ان يكون مراتب
الشدة والضعف من تلك الكيفية الواحدة المتصلة متغايرة في الوجود والا يلزم بالزم فالكيفية الواحدة المتصلة
التي هي نشأ لا تتراعى مراتب الشدة والضعف حقيقة واحدة موجودة بوجود واحد مستمرة على مراتب الشدة والضعف
فمراتب الشدة والضعف ليست حقايق متخالفة اذ لا معنى لوجود الحقايق المتخالفة بوجود واحد ضرورة ان الوجود
يختلف باختلاف المضاف اليه وايضا الوحدة الانصائية بين الحقايق المتباعدة تتجمل عند اتباع المشايبة ايضا
لا يقال لو كانت مراتب الشدة والضعف متحدة بالمهية يلزم اتحاد السواد مع البياض لانا اذا فرضنا جما سودا سودا
شديد ثم فرضنا انه تنزل عن هذه المرتبة الى مرتبة اخرى ادنى منها بحيث يكون هذا اللون متحد مع اللون السابق
بالنوع ثم اذا فرضنا انه تنزل عن هذه المرتبة الى مرتبة ادنى منها بحيث يكون نسبتها الى المرتبة السابقة عليها كنسبة
السابقة الى الاولى يكون هذه المرتبة الثالثة متحدة بالنوع مع المرتبة الثانية المتحدة بالنوع مع المرتبة الاولى
فيكون متحدة بالنوع مع الاولى وهكذا اذا حفظنا هذه النسبة في جميع المراتب الى ان يبلغ البياض لصرف
يكون جميع تلك المراتب متحدة بالنوع فيلزم ان يكون السواد الشديد متحد بالنوع مع البياض لقوى لانا
نقول هذا جارا في المقدار بعينه على ان التفتيش في الكيفيات لا ينتهي الى حد كما في الكميات فلا يتصور انتهيا مترا
من مراتب السواد الى البياض بالعكس والحق ان وقوع الحركة في الكيف يصادم كون الشدة والضعف مختلفين
نوعا لا يقيض وجود الافراد الآتية والقضايا وهذا هو التشكيك وليس المعنى بالا تفاوت الشدة والضعف مع
اتحاد المهية ثم ان الحظ انما يزيد على خط اخر بنفس الخطية لا بامر اخر كما انض عليه الشيخ المقول واما قال المحقق الدوا
في الحاشية القديمة ان ليس لزيادة في مهية المقدار فان صدق تلك المهية على الزائد والناقص على السواد بل
في العارض فان كونه على هذا الحد او على حد اخر امر عارض لمهية المقدار بتبعيته عارض خروجه من الماهية الى ما هو على حد اخر
بالزيادة والنقصان وايد الكلام الشيخ في قاطع غور رياس الشفا حيث قال في فصل خواص الكم بعد ما حقق ان
الاتحاد فيه ولك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تقصود ازدياد ولست اعني بهذا ان كمية لا يكون ازدياد ونقص
من كمية ولكن اعني ان كمية لا تكون اشد وازيد في انها كمية من اخرى مشاركة لها فلا تملك اشد ثلثية من ثلثة
ولا اربعة من اربعة ولا خط اشد خطية اى اشد في انه ذو بعد واحد من خط اخر وان كان من حيث المعنى
الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي ففيه ما فاو بعضا كابر الاساتذة روجه الله روجه ان نفس مهية المقدار لو
لم تكن زائدة وناقصة بل يكون المعروض في لذات الزيادة والنقصان الكم الاضافي فهذا الكم الاضافي الذي هو

مناط الاختلاف اما موجود في الخارج منضم مع المقدار الخطي الحقيقة فلا يكون الامس مقولة الكم فان غير الكم لا يكون مناط
 الاختلاف بالزيادة والنقصان فيلزم ان يكون في الخط خط آخر ثم يقل الكلام الى هذا الخط فان كان انقلبا فما
 بالزيادة والنقصان بنفس المية لزم التشكيك فيها وان كان العارض كما اضاف في آخره يقل الكلام اليه حتى يلزم ان
 في الكميات الموجودة في الخارج او امر انتزاعي فلا يكون منتزعا انتزاعا النفس الكلية الخارجية لان غير المعنى الكلي
 لا يصلح للانتزاع الزيادة والنقصان ولا دخل له فيه فيحقق ان الكلية الموجودة في الخارج هي منتزاع الزيادة والنقصان
 بنفس المية الكلية وانما حصل ان نفس مية المقدار تكون زائدة وناقصة ولو كان المعروض لذات للزيادة والنقصان
 امر اخر سوى مية المقدار فلا محالة يكون ذلك الامر الاخر من مقولة الكم بالذات اذ المعروض لذات للزيادة والنقصان
 منحصرة في الكم اتفاقا فيكون مقدارا واما قال المحقق الدواني في الحاشية القديمة ان لا شذ ولا زيادة اما ان شيئا
 على شيء ليس في الاضعف والانفصال ولا على الثاني لا يكون بينهما فرق وعلى الاول بان يكون ذلك شيء معتبرا
 في المية او لا على الاول لا يكون الاضعف والانقص من تلك المية ضرورة انتفاء المية بانتفاء جزئها وعلى الثاني
 لا يكون الاختلاف في الذاتي بل في الخارج وهو خلاف المفروض فلا يخفى سخافته اما والا فلا نه مصادرة على المطلوب
 اذ الكلام في ان التفاوت بين شيئين قد يكون بنفسه وقع فيه التوافق بينهما لا بزيادة عليه ولا بما يدخل فيه والحال
 ان المشهور ان كل متمايزين فائتا زهما وافرهما لهما تمام مية ما وبشيء داخل في نسخ مية كل منهما كما لفصل بعد الاستئصال
 في جزء آخر كما يحسن با موعضة بعد اتفاقهما في تمام الحقيقة المشتركة بينهما وهما نحو اخر من لا يتباين وهو ان يكون
 نفس المية مختلفة المراتب بالكل ان النقصان في ما ذكره من الدليل لا يفي بهذا الاحتمال الذي هو محل الخلاف واما ثانيا
 فلان هذا البيان جار عينه في تمايز الانتصا اصل ايضا لانه ان اشتمل شخص من المية على امر ليس في الاخر فهذا الامر
 اما داخل فيه فاختل هذا الشخصان حقيقة واما عارض فلم يتم تحصيل الشخص قبل ان تحصيل ضرورة تقدم المعروض
 على العارض ان لا يشتمل على امر لا يلزم عدم الفرق بين الشخصين وبالجملة هذا الدليل لا يفي من مجموع
 هذا وقد وقع نوع من اللطالة والاطناب في هذا الباب الله الموفق للعصديق والصواب قوله افضل المتكلمين
 له اللفظ الذي يتكرر معناه المستعمل فيه سواء وضع اللفظ ولم يوضع فلا يرد واما قال اصدر المعاصر للمحقق الدواني
 انه ان اريد بالمعنى هنا المعنى المطابق فقط لم يصح المحباز من هذا القسم لان المعنى المجازي لا يكون مطابقا ل
 اذ المعنى المطابق هو المعنى الذي وضع اللفظ والمعنى المجازي لم يوضع اللفظ لانه استعمال اللفظ في غير ما وضع
 له وان اريد بالمعنى عام من المطابق وغيره يخرج اللفظ الذي له معنى مطابقا ومعنى تقسم في الترامي كالا انسان على القسم

الاول دخل في هذا القسم مع انه لم تحليل بين معنييه نقل ولا يكون مشتركا ولا حاجة الى ما قيل ان اوضع المعقب في المظن
 اعم من الشخص والنوع والحقيقة وغير الحقيقة قوله في معنى مشتركا اعلم ان بعضهم اكدوا وقوع المشترك لفظة الغرض من
 الوضع لكونه محلا بالتفاهم والظن في بعض الالفاظ من الاشتراك فهو ايجازا ومتواط او غيرها وفيها ما لنا يكون محلا
 بالتفاهم وانقت القرنية واما عند وجودها فلا يكون محلا بالتفاهم اصلا والحق ان المشترك وقع ويشدل عليه بانه
 لو لم يكن واقعا لخلت اكثر التسميات عن الاسماء واللازم باطل فلللازم وجه اللزوم ان التسميات في متناهيته و
 الالفاظ متناهيته اكثر كبرها من الحروف المتناهيته يضم بعضها الى بعض مرات متناهيته فان كان وضع كل لفظ لمعنى واحدا
 كان الموضوع له متناهيها وتخلو المعاني الباقية بل لا نسبت لها الى ما وضع لعدم تناسيها وقيته ان تناهي الالفاظ
 مسلم لكن لمركب من المتناهي انما يكون متناهيها اذا كان التركيب مرات متناهيته وهو في خير المنع ضرورة ان عند ذلك
 لا يقف عند صفة ثم انه اختلف في وقوعه بين المضدين والاصح وقوعه بينهما كاللون للابيض والاسود والابيض للتقريب
 والبعد والصبر للثقل والنهار والنائل للريان والظمار وورا بمعنى خلف وامم والصابغ للمستقيث والمغيث و
 تربلغة والفيقر والخنازير للخصيان والفحول القر للحيض الطهر عسعر لاقبل او بر واعلم ان سبب وقوعه ما لا يتبادر
 والامتحان والابهام ان كان الواضع غير الله سبحانه قوله في معنى منقول اعلم ان اعتبار المعنى الاول في المنقول ليس
 لصحة اطلاقه على افراد المعنى الاول كما في الحقيقة ولا الصحة لاطاؤه على افراد المعنى الثاني كما في المجاز بل اعتبار المعنى
 الاول في المنقول لبيان المناسبة وترجيح ذلك لما سمع على غيره فان وضع لفظ الدابة لذوات لا يربح اولى ثواب
 من وضع الجدار لها لوجود معنى الذئب فيها فالمتناسب مرعى في وضع بعض الالفاظ ولا يلزم صحة اطلاقه على كل
 ما يوجد فيه ذلك تناسب وهذا معنى عدم جريان القياس في اللفظة كما قيل اعلم ان لمركب هو اللفظ الذي وضع او
 لمعظم نقل الى معنى آخر بلا مناسبة بينه وبين المعنى الاول كجعفر مثلا فانه كان موضوعا للنمر الصغير ثم جعل علما بلا
 مناسبة بينه وبين المعنى الاول في بعضهم عموما من المشترك في اشتاء عدم ملاحظة الوضع الاول لبعضهم زعموا انه من المنقول لبعضهم على
 انه خارج عنها قوله والمنقول نظر الى الناقل لان وصف المنقولية انما حصل من قبله قوله في معنى ثلثة اقسام
 قال لعلامة التقاراني في التلويح المنقول اعتبار القسام كل من وضعه في لغوى وشعرى واصطلاحى وعرفى
 ينقسم ستة عشر قسما حاصله من ضربها للربعة في الاربعة الا ان بعض الاقسام مما لا تحقق له في الوجود والمنقول للغوى
 من معنى عرفى او اصطلاحى مثلا او غير ذلك بل للغة اصل نقل عليه حتى لا يقال منقول لغوى فالوجود من
 تلك الاقسام ثلثة قوله باعتبار كون الناقل عرفا عاما المألوم والعرف العام لا يتعين ناقلة يعنى لا يختص النقل باهل

عرف واصطلاح خاص وان لم يكن الناقل فيه البعض الناس فلا يراد قيل ان كان الناقل في العرف عام جميع الناس
لزم ان يكون جميعهم متفقا على نقل لداية متشابهة من معنى الى معنى اخر وهو باطل فان كثيرا من الناس لا يعرف لغة العربية فكيف
يصح منهم التوافق على ذلك وان كان بعضهم فالناقل في العرف الخاص ايضا البعض الناس فلا فرق وما قال صدر
المعاصر للحق الدواني ان الناقل في العرف العام اهل اللغة فحجب جد قوله باعتبار كون ارباب الشعر المنقول الشعر
وان كان داخل في الاصطلاح الا انه لفضلته وشرفه افرز عنه قوله وبالنسبة الى الثاني مجازا اعلم ان المجاز لا بد فيه
من علاقة بين المعنيين فان كانت تلك العلاقة تشبيها وهو المشاركون في وصف خاص معتد به يسمى استعارة وان
كانت العلاقة غير المشابهة بين المعنيين مثل المزوم والسببية يسمى مجازا مرسل وقد حصر العلاقة المصحة للتجوز في
خمس وعشرين نوعا بالاستقراء السببية والسببية الكلية والمجرية الملزومية واللازمة لاطلاق والتقييد للعموم
والخصوص والحالية والحالية المجاورة الكون في الاول ليه لبدلية الآلية التشبيهية التضاد المتكررة في خير الالفاظ للعموم
استعمال المعروف باللام في المعهود والذهني حذف المضاف اليه حذف مطلقا الزيادة وفيه كلام مذكور في محله وخصطها
صاحبا لتوضيح في تسعة الاول الكون والاستعداد والمقابلة والجوئية والحلول السببية والشرطية والوصفية و
حصرها ابن الحاجب في اصوله في خمسة المتشاكلية والوصف والكون عليه والاول ليه والمجاورة وزعم البعض انها اربعة
والتفصيل في كتب الاصول البيان قوله يسمى مرادفا للمعبر فيه وحدة المعنى من كل وجه فالمترادفات لاسن كل وجه
كالناطق والاضيق لياسا مترادفين ولا بد من كون كل من المترادفين مستقلا في الدلالة فخرج الموكد واعلم انه قد ذهب
البعض الى ان المترادف ليس بواقع زعماء منهم ان المقصود بحصيل من لفظ واحد فلا حاجة الى لفظ آخر وما لظن
في بعض الالفاظ من مترادف فهو من باب اختلاف لذات والصفة وصفتهما والحق ان مترادف هي تكرار اللفظ
مع توحيد المعنى واقع في كلام العرب كما يشهد بالاستقراء الصحيح وقائمة وقوعا كثر الوسائل الى افادة ما في الضمير
والتوسع في محال البدل كالجائسة والسبح القلب غير ما تم اختلاف في صحة المترادف بين المفرد والمركب لاكثر من
على ان المترادف منها لا يقل لان الوضع في المفرد شخص وفي المركب نوعي لان الوضع في المفرد ايضا قد يكون عاما
كما في المشتقات بل لان المفرد لا دلالة له على معنى مركب ثم انه لا يجب قامة كل من المترادفين مقام الاخر كما زعم ابن
الحاجب واضربه فان صحة التركيب من العوارض لا يترتب من اتحاد المعنى اتحاد العوارض يقال صلي عليه ولا يقال عا
عليه عياذ بالله قوله فصل المركب فاما من جهة المركب تمام وهو ما يصح السكوت عليه لم اصبه السكوت عليه ان يكون
ذلك المركب مستعملا للفظ اخر استعاده المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس فلا يكون الخاطب من منظر اللفظ اخر كاستظهاره

للحكم به عند ذكر الحكم عليه وانتظاره الحكم عليه عند ذكر الحكم به كذا قال السيد المحقق قدس سره والاصل ان المركب
 ان كان كل جزء من اجزائه مستقلاً للدلالة بحيث يصلح للاجتماعه وبلواحد هما للخبر فقط فهو مع الاشتمال على
 الاسناد مركب ثم قوله وهو ما قصد به الحكاية عن الامر الواقع الذي هو الحكم عنه وهو في الحيليات كون الموضوع بحيث
 يصح انتزاع المحمول وسلبه عنه وهذه الحيثية تختلف باختلاف نحو المحل مثلاً في محل الذات والذاتيات والوجود وحيثية
 نفس ذات الموضوع بل اعتبار امر زاياد مصداق الوجود نفس اللمية المتقررة الامر بالقيام بها انضماماً وانتراعاً لا يكاد
 يحسن ان الحكم عنه في محل الذات والذاتيات نفس ذات الموضوع وفي محل الوجود وحيثية استناده الى الجاعل وفي محل الوجود
 الخارجية قيام مبدء المحمول في محل الاصناف المتقابلة الى امر آخر وفي محل ادبيات حيثية عدم مصاحبتها لامر
 آخر وفي المتصلة كون المقدم بحيث لا ينفارقه التالي لزوماً واتفاقاً وعدم كونه على هذه الحيثية وفي المنفصلة كون
 المقدم بحيث ينافيه التالي ادلائياً ومن ههنا ظهر ان معنى نفس الامر ان يفهم من قولنا الامر كذا في نفسه مع قطع النظر
 عن حكم الحاكم وحكاية الحاكم وذهب صاحب لافق المبين الى ان نفس الامر عبارة عن النسب للعقدية المرتبطة في
 العقول العالية وبناءً على هذا زعم ان علوم العقول لمفارقة لا تتصف بالصدق حيث قال اما النسب للعقدية
 في العقول العالية والادوار المفارقة التي هي المراتب لشاهقة المرتفعة محقق الزمان قاصر في الصدق ارفع و
 اعلى عن ذلك كله فان علم الادوار العقلية والمفارقات النورية اجل من ان يوصف بالصدق وانما هو طرح آخر
 بمعنى الواقع الذي به يقاسل الصدق لا المطابق للواقع الذي هو الصادق والمحقق انتهى وهذا الكلام فاسد بوجوه
 الاول ان لقضايا المنطبعة في العقول العالية لا تنلج عن حقائقها بايتامها فيها ومن شأن نسخ حقيقة القضية احتمال
 الصدق والكذب حتى عرفوا بما يتحمل لصدق والكذب فكيف يرتفع الصدق عن العقود المخزونة في العقول العالية
 الثاني انه قال قبيل هذا الكلام عن نسب العقود باسرها مستحق في القوى المفارقة وناشئاً بالقياس الى الكواذب
 مجرد الحفظ على سبيل الاختزان وبالنسبة الى الصواب والحفظ والتصديق جميعاً فله قول هذا القائل يرمي صدق
 الكواذب ان صدق العقيد ورعي مطابقة لمصادقه وجوداً وعدماً فالعقد الكاذب لم يترسم في الذهن بالمقابل مطالب
 نفس الامر من حيث ارتسامه في الازمان العالية فان قال ان نفس الامر عبارة عن العقود المرتبطة في العقول العالية
 بالادراك المقصد ليقى اي العقود التي صدقتها العقول فتكون النسبة للعقدية المتحققة في العقول العالية مستصفة بالصدق
 فيكون لها خارج تطابقه فيكون نفس الامر حقيقة ذلك الخارج فيكون هنا كلاً من القول ان نفس الامر هي النسب المتحققة
 في العقول اعترافاً بان نفس الامر حقيقة هو الخارج الثالث قولنا المنه سحابة موهبة متحققة في نفس الامر ولا يوجب

صدقها على وجود العقل الفعال فضلا عما فيه ولو كان نفس الامر عبارة عن النسب لعدت المرتبة في العقل الفعال
 لم يصدق هذه القضية قبل وجود العقل الفعال وذهب بعضهم الى ان نفس الامر عبارة عما يقتضيه الضرورة و
 البرهان واور عليه اولاً بان خلاف المنساق الى الفهم من لفظ نفس الامر وثانياً بان يلزم على هذا ان لا يصدق قضية
 نظرية يكون موضوعها في حد ذاته من دون اعتبار المعبر متصفا بالمحمول لم يدل عليه برهان ولا يقتضيه ضرورة
 والثالث بان الضرورة والبرهان واسطتان في الحكم والتصديق بالقضية ولا دخل لهما في المصدق اصلاً اللهم
 الا ان يقال المراد به كون الموضوع في حد ذاته من دون اعتبار المعبر متصفا بالمحمول انما عجز عنه باليقينية
 الضرورة والبرهان لا يقتضيه الضرورة والبرهان والحق ان مصداق القضية وجود الموضوع في نفسه من
 دون اعتبار المعبر بحيث تجد معه المحمول هذا هو مراد من قال ان المعبر في صدق القضية اساطيقه نسبتها الذهنية
 للنسبة الخارجية او النسبة من حيث هي كذلك وجودها الا في خصوص لحاظ الذهن واما مع قطع النظر عن حقيقة
 هذا المحل فاما وجودها الا بنسبها وانما عفا فالمراد بالنسبة الخارجية مثلاً انتراعها وهو كون الموضوع في حد نفسه
 بحيث يصح انترال المحمول عنه وهو المحل عنه وبهذا ظهر معنى قول المحققين ان الخارج ظرف نفس النسبة لا الوجود باو
 ان قال صاحب لافق المبين تبعاً للصدر الشيرازي المعاصر للمحقق الاول ان لوجود نفس ضرورة الذات في ظرف
 فكيف تسلب عنها فيه لا يخفى سخافته وسيجي تفصيل الكلام في هذا المرام ان شاء الله تعالى قوله يحتمل المصدق والكذب
 قد يقال المصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر فالصدق والكذب لا يمكن ان يعرفا الا بالخبر فترفع
 الخبر بما دورى واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان المصدق والكذب من الاعراض لا ولية للخبر فتعرفه
 بهما تعريف اتسمي اور تفسير الاسم وتعيين المعناه من بين سائر التركيب لا يكون دور الا ان الشيء الواضح بحسب مية
 ربما يكون ملتصقاً في بعض المواضع بغيره ويكون يشتمل عليه من الاعراض الذاتية الغنية عن التعريف او غيرهما مما يجري
 مجراهما عارياً عن الالتباس في راده في الاشارة الى ذلك الشيء انما يخصه وتجرده عن الالتباس انما يكون دوراً وكذا
 تلك الاعراض مفقودة الى البيان بذلك الشيء وهما انما يحتاج الى صنف واحد من اصناف التركيبات في شبهه
 لانه لم يتعين بعد وليس في المصدق والكذب شبهه فيمكننا ان نقول اننا نعرف بالخبر التركيب الذي يشتمل على المصدق
 والكذب عليه كما لو وقع شبهه في معنى الحيوان مثلاً فيمكننا ان نقول اننا نعرف به ما يقع في تعريف الانسان من غير
 ولا يكون دوراً للمناظر في كلام ذكره وجب لا طنب وقال السيد المحقق قدس سره ان انفس المصدق والكذب مطابقة
 الخبر للواقع وعدم مطابقة كل نفس المصدق بمطابقة النسبة الاتقاعية والانتزاعية للواقع والكذب بعدم مطابقتها

للواقع قوله قلت مجرد اللفظ أي مجرد مفهوم اللفظ وهذا سلح وتنبه على أن إطلاق الخبر على الدال حقيقة كما أن إطلاق
 القضية على المدلول حقيقة قوله لم يسمه الكذب بالحاصل أن الخبر ما يكون بنفسه مع قطع النظر عن الأمور الخارجية
 كخصوصية الحاشيتين وتحقق صدقه في نفس الأمر واندرامه أو كون قائمه مما يستحيل عليه الكذب بالذات أو بالغير
 محتملا للصدق والكذب قوله وإن كان نظر إلى خصوصية الحاشيتين وغير محتمل للكذب يعني أن الخبر عبارة عما
 الصدق والكذب مجرد النظر إلى مفهومه مع قطع النظر عن وقوع مدلول الكلام في نفس الأمر لا وقوعه عن خصوصية
 المتكلم بل عن خصوصية مفهومه أيضا لا غير لقين صدهما بحسب لوقوعه واللا وقوعه ولا بحسب طالع التكلم ولا بحسب
 خصوصية مفهومه وأعلم أن ههنا بعضا لأحوال أيضا تقر به أن قول لقائل كلامي هذا كاذب يشير إلى نفس الكلام أن
 كان صادقا يلزم ثبوت الكذب للموضوع فيكون كاذبا وإن كان كاذبا يكون المحمول مسلوبا عن الموضوع لأنه
 معنى الكذب فيكون صادقا وقد تقر به أن قائل كل كلامي اليوم كاذب ولم يكلم بكلام سوى هذه القضية فيلزم
 من صدق كذبه وبالعكس وأجاب صاحب الآتي المبين بأن نفس هذه القضية إنما تكون فردا للموضوع عما من حيث أنها
 طبيعة الكلام في هذا اليوم مع قيد يخص تلك الطبيعة لا من حيث أنه حل فيه خصوص المحمول على هذا الموضوع
 فانه متناط خصوص الفردية للمعيار نسخ الفردية وإن ما يجلب سرية الحكم على العنوان إلى ما هو من أفرادها ما هو نسخ
 الفردية لا خصوص الفردية فإن كون الشيء هذا الفردية بخصوصه اعتبار فيه غير اعتبار كونه فردا منه والاعتبار أن مفصول
 أحدهما عن الآخر في الحاظ التعيين والابهام الذي هو بعينه طرف الخط والتعريف باعتبارين فاذن نفس هذا القدر مع
 عزل النظر عن خصوص المحمول خل في نسخ ما هو فرد هذا العنوان وأما سرية الحكم إليه من تلك الحثية وهو معزول
 تلك الحثية عن خصوصية ذلك المحمول وخصوص المحمول بما هو بحسب خصوص الفردية وليست السرية بحسب ذلك الاعتبار
 وأما استلزام الصدق للكذب بالعكس باعتبار خصوص المحمول لا باعتبار الذي بحسبه سرية وهذا الكلام مع طوله لا يرجع
 إلى طائل أما أولا فلأن هذا الجواب لا يمتنع فيما إذا أخذت القضية شخصية كقولنا كلامي هذا كاذب أو الحكم فيها على خصوص
 الفردية لا على نسخ الفردية وأما ثانيا فلأن الحكم في القضايا المحصورة لو لم يصير إلى خصوص الفردية لم يكن الشكل الأول
 عقيما إذا الحكم من كبره لا يسري إلى نسخ ما هو فردا لا وسط ولا يجب سرية إلى خصوص الفردية لم يسر الحكم على الإطلاق
 بالكبر إلى الأصغر بخصوصه فلم يلزم النتيجة وأما قال الحق الدواني أن قول لقائل كلامي هذا كاذب مشير
 إلى نفس الكلام ليس بخبر حتى يكون صادقا وكاذبا أو بالخبر لا بد فيه من الحكاية عن شيء متحقق دون تحقق الخبر يكون
 هو في حد ذاته بحيث يترج عنه المحمول وهذا غير متصور في هذا الكلام أو ليس ههنا امر سواه حتى يصح انتزاع الكذب

سلباً أو ثبوتاً ولا معنى لكون نفس الكلام بهذا الوجود حكماً عنه أو الحكاية عن نفسه غير معقول وما قال الفاضل الخوارزمي
 في خواشي الخوارزمي القديمة أن هذا الكلام وإن كان خبر الكثرة ليس صادقاً لا كاذباً بل الخبر الذي ينتهي إلى محكي عنه
 متعارف له تجب فيه الصدق والكذب أما الخبر الذي لا ينتهي إلى محكي عنده فلا يكون صادقاً ولا كاذباً إذا الصدق في الكثرة
 إنما يكون من جهة المطابقة واللامطابقة وهما لا يتصوران بدون الانتهاء إلى محكي عنه فلا يخفى سخافته إذا انكار
 الصدق والكذب بعد الاعتراف بكونه خبر ليس معنى محصله أجاز بعض المشاهير من المصنفين بأن هذه القضية لها
 اعتباران الأول اعتبار كونها ملحوظة على سبيل الاجمال الثاني اعتبار تعلق الاعتقاد بها وهي بهذا الاعتبار ملحوظة
 تفصيلاً فمذهبه القضية باعتبار الأول محكي عنها وبالأخبار الثاني حكايته فيتمتع بصدق هذه القضية في التفصيل
 وكذا به في الاجمال هذا ليس بشيء لأن هذه القضية في مرتبة الاجمال ما أن لا يكون لها محكي عنها أو يكون على الأول
 للمعنى كذباً أصلاً إذ كذب القضية عبارة عن عدم مطابقتها لما محكي عنه وعلى الثاني فالحكم عنه هذه القضية ما نفسها
 وهو غير معقول والاعتبار الثاني فيدور على شيء آخر فيتمسك وأن قيل لم أر الكذب المعنى الذي هو من وصف الحكم عنه
 يقال فلا يمكن صدق الحكاية مع كذب الحكم عنه كما لا يخفى قوله ويقال لثاني اثنين سماً لا يقصد فيه الحكاية وإنما يكون
 له محكي عنه أصلاً لأن يكون له محكي عنه ولكن لا يقصد عنه الحكاية قوله والانشاء اقسام آه حصر الانشاء في هذا القسم
 استقراني قوله أمر الخ امر ما وضع لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء والتمني ووضع لطلب الكف على سبيل الاستعلاء
 والتمني لطلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليس ولا يشترط إمكان التمتع لأن الإنسان كثيراً ما يحب
 المحال فيطلبه فمؤكد يكون ممكناً كما تقول ليس زيداً يحب وقد يكون محالاً كما تقول ليس الشاب ببعيد والترجي طلب حصول
 شيء يمكن على سبيل المحبة والاستعلاء لطلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين
 شيئين لا وقوعهما فمضمونهما هو التصديق والافهم التصور والالفاظ الموضوع له هو الصورة وكون ما ومن وك
 وكيف وم و أين ومتى وإيان فبعضها محقق لطلب التصور وبعضها لطلب التصديق وبعضها لا يخص شيء منهما
 بل يعم القسيتين كذا في شرح التلخيص قوله ونداءه النداء ما وضع لطلب الإقبال قوله فصل المركب من قصص على النح
 منها المركب لاضافي أقدم المركب لنا قصص عبارة عن مركب لذي لا اسناد فيه فهو المقيّد أي أن كان الثاني قيد
 الأول سواء كان صفة له أو مضافاً إليه أو لا يكون شيئاً منهما بأن يكون التركيب من الفعل والمفعول والظرف
 أو نحوها ومن الموصول والصلة أو غير ذلك وغير تقيّد أي أن لم يكن كلفى الدار والدار والدار والدار والدار
 المركب من جزئين تامي الدلالة لكن أخذ أحدهما قيداً للآخر فهو تقيّد أي وأما مركب من جزئين أحدهما غير تامي الدلالة

كالمركب من الاداة والاسم والاداة والفعل فهو غير تقيدى وبهذا ظهر ان عبارة المتن من المسامحة والسماحة قوله
 فصل المفهوم من شئان ان يحصل في الذهن سواء كان حاصله بالفعل ولا قال صدره العاقل لمحقق المدعى
 تقسيم المفهوم الى الكل والجزئ يدل على ان المقسم ليس هو الصورة العقلية كما قالوا المعاني اما كلية او جزئية وفسر
 بالصورة العقلية اذ المفهوم هو المية للبشر شئى وى موجودة في الخارج ونية ان المية لا بشر شئى شى صورة
 عقلية كما صحح الشيخ في الشفاء وكون المية لا بشر شى موجودة في الخارج لا ينافي كونها صورة عقلية باعتبار قيامها
 بالعقل قوله الجزئى فوما يمنع نفس تصور هاتما قيد المنع بنفس التصور ليجز بعزل قسام الكل وهو الذى يمنع فيه
 الشك لا مخرج مفهوم واجب لوجوده اذ لو قيل للجزئى المنع فرض صدق على كثير من تبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر
 فيندرج فيه مفهوم واجب الوجود والكتليات النفسية وزيادة لفظ النفس بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع
 الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال وبالضم ام اخر اليه فيدخل فيه مفهوم واجب الوجود فالعقل اذ
 تصوره ولا حظا معه برهان التوحيد علم بانتفاع الشك فيه ولا ريب في توقف هذا الامتناع على تصوره فلا مدخل فيه قطعا
 كذا افاد اليعاقبة قدس سره قوله واما الكل فلو لا يمنع نفس تصوره الحمى لا يكون الموصوف بالكلية مستملا على
 الهندية المانعة عن وقوع الاشتراك فيكون بحيث لو تصور لا يمنع تصوره عن وقوع الاشتراك فيه فلا مدخل بخصوص
 الوجود والذهنى في الاتصاف بهذا المعنى والالم يمكن التوافق عند عدم تصورها كليات فيتوقف كونها ذاتية لا افرادا
 على تصورها ويا لجملة ما ل هذا التقسيم ان الموصوف بالكلية ليس مستملا على الهندية المانعة عن الشك فيقتل ان يوجد
 بوجودات متعددة وتعيين تعيينات كثيرة وان منع عنده ما نعوى الهندية لم يقتصر في كونه كليا فالطبيعة الكلية
 لعدم اشتغالها على الهندية المانعة عن وقوع الشك فيها صالحة لان يشترك بين كثير من ويوجد اشتراكا كثيرة فتجد
 معها وجودا ويمكن للذهن ان يتصور تلك الاشخاص يحكم عليها بتلك الطبيعة فيخل تلك الطبيعة عليها ويعقد قضيتها
 محمولها تلك الطبيعة وموضوعها الافراد فلما انحاز من الوجود الاول وجودا بعين تلك الافراد والثانى وجودا
 في الذهن في مرتبة الحكاية وظاهر ان مناط الكلية ليس هذا الوجود والانتزاع الذى في مرتبة الحكاية لان الطبيعة
 بحسب هذا الفهم من الوجود ليست متحدة مع الافراد ولا مشتركة بينها بل هذه المرتبة حكائية عن اتحادها وجودا مع الافراد
 واشتركا بينهما فان كانت افرادا التي هي ذاتي لما موجودة في الخارج يكون لكل موجودا بالذات في الخارج ولكن
 بوجودات متعددة مع وحدتها بالطبيعة واما الذهنى فلا يمكن الا على تقدير حصول الاشياء بانفسها في الذهن
 وعلى هذا التقدير يكون موجودا في الذهن ايضا بالذات كما انه موجود في الخارج لك فيكون مشتركا بين الافراد كذاتية

ايضا كما انه مشترك بين الافراد الخارجية بذاتي الكل الذي وآما العرضي فلا يكون موجودا بالذات اصلا فان كل وجود
 العرضي لا انصاف بالاشتراك كان موضوعا بالكلية في الخارج والآلا هذا على تقدير وجود الكل الطبيعي في الخارج
 وآما على تقدير نفيه فلا وجود لتلك الطبيعية في الخارج اصلا انما الموجود في الخارج هويات بسيطة وحمل لكل عليها
 من قبيل حمل العريضات لا انشراعية على معروضاتها فلا يمكن وجود الكل بالذات في الخارج ولا اشتراكها بين الوجودات
 بل لا معنى للاشتراك كما بينا على هذا التقدير الا انها متردع عن كل من هذه الهويات اذ يصدق على كل منها صدق
 العريضات فالكلية لا يمكن ان تكون من الاوصاف التي تعرض لشيء في الخارج هذا هو التحقيق بالقبول و
 قال السيد المحقق قدس سره الكلية بمعنى الاشتراك لا يمكن عروضا للامور الخارجية لان كل موجود في الخارج فهو
 بحيث اذا نظر اليه في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه فلو كانت الطبيعية الكلية موجودة في الخارج
 كانت متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك ولا للصور العقلية اذ كل واحد منها صورة جزئية في نفس شخصية فاستغنى
 اشتراكها الا ترى ان الصورة الذهنية الموجودة في ذهن زيد مثلا يمتنع ان يكون بعينها في اذنان متعددة نعم
 يمكن ان يعرض للصور العقلية الكلية بمعنى المطابقة ومعناها مناسبة مخصوصة لا يكون لسائر الصور العقلية فانك
 اذا اعتقلت زيدا مثلا حصل في عقلك ثلثين ملكا لا اثر به بعينه الاثر الذي يحصل فيك اذا اعتقلت فراسا معينا
 ومعنى المطابقة لكثيرين انه لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد فاما اذا اينا زيدا وجردها عن شخصيات
 حصل منه في ذواتنا الصورة الانسانية المعروفة عن اللواحق واذا اينا خالد وجردها ايضا لم يحصل منه صورة
 اخرى في العقل ولو انعكس الامر في الروية كان حصول تلك الصورة من خالد دون زيد واستوضح ما اشتراكهم
 من خواص منقوشة انتفاشا واحدا فانك اذا ضربت واحدا منها على الشمع انقش بذلك النقش لا ينقش بعد ذلك
 بنقش آخر اذا ضربت عليه الخواص الاخر وكوسبق ضربك لتاخر كان الحاصل فيل ايضا ذلك بعينه فتنسب الى تلك
 الخواص نسبة الكل الى جزئية وانت تعلم انه ان كان لم اقبله كل موجود في الخارج لم ان كل موجود في الخارج
 وجود خاص وانظر اليه كان متعينا في نفسه غير قابل للاشتراك سلم لكنه غير نافع له اذ لم يلزم منه الا ان الموجود
 الواحد المتعين ليس قابلا للاشتراك بين افراده الموجودة في الخارج فلا حد ان يقول ان الطبيعية الواحدة بالعموم
 موجودة في الخارج بوجودات كثيرة ومتردعة بين موجودات متعددة وهذا معنى عمومها وكليتها وان كان المراد
 ان كل موجود في الخارج سواء كان موجودا بوجود واحد او موجودا بوجودات كثيرة فهو بحيث اذا نظر اليه
 في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فهو مطلقا لقد سلم ان الموجود في الخارج لا بد له من المتعين

سواء كان واحدا وكثيرا وبهذا ظهر ان الطبيعة الانسانية ان لم تكن موجودة في الخارج بوجوه متعددة لم يصح
ان يقال نانا اذ اراينا زيدا وجردناه الخ لتوقفه على كون الطبيعة الانسانية موجودة بوجوه زيدة متعينة بتعينه و
كذا بوجوه وفان قلت لو كانت الكمية عارضة لشيء في الاعميان فهو بحسب جوده العينه اياهم او متعين لا سبيل
الى الاول لان المسموع لا يكون موجودا في الخارج اذا الوجود والعينه لزوم الشخص الى الثاني لان المتعين لا يصح
ان يكون كلياً قلت ان اريد بالمسموع ما لا يقين له اصلا والمتعين ما يقابله فختار انه متعين ولا نسلم ان المتعين مطلقا
لا يصح ان يكون كلياً اذا المتعين بالتعينات المتعددة يكون كلياً بالضرورة وان اريد بالمسموع ليس له
متعين واحد شخصه فقط وان كانت له تعينات شخصية كثيرة والمتعين ما له يقين واحد شخصه فختار انه مسموع ولكن
لا نسلم ان المسموع بهذا المعنى لا يكون موجودا في الخارج بل بالمسموع بهذا المعنى موجودا في الخارج بوجوه متعددة كقوله
بتعينات متعددة فقد استبان ان ما اشترى ان الكمية بمعنى الاشتراك محال ليس من اوصاف الاعميان وان معرو
الكمية الطبيعية من حيث كونها موجودة في ظرف الخارج ليس في الذات المتعينة الى سوا ارسيل قوله
وعن صدقه على كثير من المراد من صدقه على كثير من جهة عليه محال متعارفا لاجبا على سبيل الاجتماع قوله من
حيث تصور له لم يقبض العقل بمجر تصور المفهوم من ان يكون اكثر من واحد كالانسان فان العقل
يجوز ان يكون الانسان اكثر من واحد قوله والما الجرنى فهو لا يكون ككـ بل يكون بحيث يقبض العقل بمجر
تصوره من ان يكون اكثر من واحد كذا الرجل ثم متشابه المنع من تجزئ الكثرة والتعدد ليس ذلك للمدرك مطلقا
بل متشابه ذلك للمدرك بنحو من لا يدرك وهو الادراك الحسي فانشئت الواحدا ادرك بنحو من الادراك الحد
حسى والاخر عقلى كان ذلك الامر بالقياس الى من ادركه بالحس جزئيا وبالقياس الى من ادركه بالعقل كلياً مثلاً
اذا كان الانسان مقرونا بواضع محسوسة كالابن والوضع وغيرهما ادرك من حيث هو ككـ كان جزئيا واذا
تعلق بالادراك مع قطع النظر عن تلك العوارض كان كلياً فمناط الكمية والجزئية على نحو الادراك فما هو مدرك
بالحواس جزئى وما هو مدرك بالعقل كله وبهذا ظهر كمية الكميات الفرعية لانها اعم اشتمالاً لما على الهندية لا يقبض
العقل بمجر تصورهما عن تجزئ اكثر من في الخارج وهما كلام من وجوه الاول انه يلزم على هذا ان لا يكون لمجر
علم بذواتها الخصوصية على الوجه الجزئى لبرائتها عن الحواس اذ اجاب عنها الحق الدواني بان ذلك الحواس تشبه
لا يلزم انحصار ادراك الجزئى في الاحساس بل الموجودات ذاتا وفعلاً تشاهد ذاتها وذوات سائر الموجودات على
الوجه الجزئى ويدرك ما سواها من الموجودات على الوجه الكلى مادام منغمسة في العلائق البدنية وقد يقال علمها انما

هو بمحصل مفهوم كل غير منطبق الاعلى واحد وهذا العلم انما هو على وجهه كل فهو غير داخل في تعريف الجزئي وقيل انه
لا يتوجه اذا قرر الابدان بصورة النع بان يقال من الجائز ان تعقل مجرد مجرد آخر على الوجه الجزئي لا بعنوان
فما لثاني ان الادرار العقلي ايضا جزئي كالادرار الحاسي لانه عبارة عن الصورة الحاصلة في العقل من
حيث كلفنا بالعوارض ان يهتدي من حيث هي كجزيئة والجواب ان الصورة العقلية في الادرار الحاسي
لا تكون الاكليتة وان تخصصت بالف تحصيلات فالصورة الادراكية التي تتصف بالجزئية لا تكون الا الحاصلة
في المشاعر وبالجملة فتخصص الذهن في الكليتة والعيية الصورة بعرضه جزئيا حقيقيا لان التخصص لذهنه غير
مانع عن وقوع الشك بحسب الجابج وان كان مانعا من وقوعها بحسب الاذان قال الشيخ في المسيات الشفاء
المعقول في النفس من الانسان هو الذي هو كل كليتة لاجل انه في النفس بل لاجل انه مقس في اعيان
كثيرة موجودة او متوهمه وانما من حيث ان هذه الصورة ممتدة في نفس جزئية فلهذا احد اشخاص العلوم والنق
وكما ان الشئ باعتبارات مختلفة يكون جنسا ونوعا فذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كليا وجزئيا فمن حيث
ان هذه الصورة صورة في نفس من صور النفس في جزئية ومن حيث انها مشتركة فيها كثيرا على احد
الوجه الثلاثة التي بناها في كليتة ولانما قضي بين هذين الامر من الثالث ان اختلاف الملاحظة لا يمكن ان
يكون سببا لاختلاف الحكم على الشئ لم يحصل تفاوت في الملاحظة فلا معنى للقول بان شيئا واحدا اذا ذكره المر
كان جزئيا واذا ادرك العقل كان كليا والجواب ان الشئ الحاصل في الحاسة له تعين بحسب الوجود المحسوس
لعر وضل شئ الاشتراك والحاصل في العقل ليس له مثل هذا التعين فلا يمنع فيه تجويز الاشتراك فالعروض للكليتة
الصورة العقلية والجزئية الصورة الحسية فليس لاختلاف بحسب الملاحظة فقط حتى لا يكون سببا لاختلاف
الحكم الرابع انهم قالوا ان التعين انما يكون بنحو الوجود والحاصل اذا كانت الجزئية بالادرار الحاسي والكليتة بالادرار
العقل فلهذا لم يلزم للوجود في الشخص صلا وان تعلم انه مبني على كون الشخص مساوقا للجزئية مع ان الجزئية منع
تصور المفهوم عن الصدق على الكثرة والشخص به يمتاز الشئ لاعداده ولولم يوجد تصور وتصور فمال قوله
احدا بالمتن وجود افرادة الحزم المراد بالامتناع الاتباع الذاتي وبالمكان الواقع في مقابلته هو سلب ضرورة
العدم وهو الامكان العام المقيد بجايب الوجود فمثلا لو اوجب ويقابل المتن كما علق السيد المحقق قدس سره
وغيره من المحققين فلا يرد انه ان اريد بالامكان الواقع في مقابلته الامكان العام لم يكن مقابلا للمتنع وان
اريد بالامكان الخاص لا يندرج الواجب تحت قوله كالا شئ واللا يمكن واللاموجود اذ كل ما يفرض في الخارج فهو

شيء فيه وكذا كلما يفرض في الذهن فهو شيء فيه فلا يصدق على شيء في نفس الامر لانه لا شيء وكذا لا يمكن بالامكان
 العام بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين اذ كل مفهوم ممكن عام فيمتنع صدق تقيضه على شيء وكذا لا موجود
 وانما سميت هذه المفهومات كليات اذ لا يمنع العقل مجرد تصور با مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء
 من فرض شتر كما ومن ثم قيل ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليات وانما الحق ان فرد
 الكل ما يصدق عليه الكل في نفس الامر بالفعل وبالامكان ومن السمين ان الحقائق الموجودة لا يصدق عليها
 الكليات الفرضية في نفس الامر اصلا فلا حظ لما من الفردية بالقياس اليها قوله وثالثها ما كنت افاده ان كانت
 تعلم انه يدخل الواجب سبحانه فيما يمكن افاده مع ان تعدد افاده تعالى يستحيل وايضا اقسام الكل ستة لان الكل
 اما معدوم في الخارج وهو قسمان واما موجود فيه غير متعدد الا افراد وهو ايضا قسمان واما موجود متعدد الا افراد
 وهو ايضا قسمان الا ان يقال ان المراد بامكان الافراد امكان جنس افرادهم من ان يكون واحدا او كثيرا
 فالشمس مثال لما يوجد من افاده فرد واحد مع امكان الغير والواجب لئلا يوجد من افاده واحد مع اتساع
 الغير والمراد بالواجب ليس ان المقدسة لانه خارج عن قسم الكل والجزئي لانه ليس في ذاته كليا ولا جزئيا بل المراد
 بمفهوم الواجبية فان قلت قد صرحوا ان مفهوم وجوده لوجود عين ذاته قلت المراد به ان ذاته تعالى بذاته مصداق
 هذا المفهوم ومطابق الحكم به وليس المراد ان ذاته تعالى عين مفهوم الواجبية بل قوله لان في هذه الصور الخرافا
 في الصورة الاولى والثانية فلان الصورة الخيالية الحاصلة من البهيمية المعينة مع قطع النظر عن تشخصها
 يصلح للاشتراك بين كل واحد من البهيمات المتشابهة الغير المتميزة عند الحسن كذا الشيخ المرتضى من بعيد فانه
 يصلح للانطباق على زيد وعم وكر وغيرهم وليس المراد اشتراكها بين الموجودات العينية اذ الاشتراك بهذا المعنى
 لا يجري في كل صورة خيالية بل المراد اشتراكها بين الافراد مطلقا سواء كانت موجودة او مفروضة وهذا يجري
 في كل صورة خيالية فان كل صورة خيالية يمكن تخيلها متعددة بحيث تنطبق هو عليها واما في الصورة الثالثة
 فلما قيل ان الحسن المشترك في الطفل نقصا لا يقدر على اخذ الصورة من المادة بخصوصا فبالضرورة يكون
 الصورة الحاصلة في خياله منطبقا على كثير من قال الشيخ في اوائل طبيعات النشأة اذ كل يرسم في خيال الطفل
 صورة تشخص رجل وشخص امرأة من غير ان يتميز عنده رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه وامرأة هي امه عن امرأة
 ليست هي امه فان قلت الطفل لا يدرك الكثرة اصلا فليس له تجوز صدق تلك الصورة الخيالية على الكثرة يقال
 مناد كون الشيء كليا هو ان يكون في نفسه صاعدا لان لا يصدق على كثيرين ولا يدخل فيه تحقق الكثرة ولا لادراكها

ذلك النوع فان الانسان الخليل يكون كواحد من الناس هذا نص على ان الصورة الخيالية كالصورة المحسنة في علم
قبول الاشتراك فما كان كالشيخ المرنى من بعيد في ان في نفسه لا يقبل الاشتراك اصلا لا اجتماعا ولا بدلا فلا يصلح
لاشتراك اصلا حاشا عن التجويز الذهني كالشيخ المرنى من بعيد فافهم قوله ضرورة انها مأخوذة من مادة معينة
جزئية ومجردة عن المادة وعواصمها تجريدا ناقصا فلا يصلح للاشتراك على وجه الاجتماع اصلا نعم قد تصلح للاشتراك
بلا وقد لا تصلح للاشتراك في نفسه اصلا لكنه كصالح صلوحا ناشيا عن التجويز الذهني على وجه البدل الاعلى وجه الاجتماع
فان قلت لا يصلح للاشتراك على سبيل البدلية لارسلانه على مقيد بقيد هذا القيد الماكلي فباقتضام الكل الى الكل
لا يحصل الا الكل كيف لا وقد اشتهر له لا يفيد الجزئية او جزئي لا يمكن مطابقة لكثيرين اصلا فالجموع ايضا كذلك
او يمكن مطابقة على وجه البدلية الاعلى وجه الاجتماع فالقيد فر منتشر فافهم الكلام فيه فاما ان يذهب سلسلة القيد
الى النهاية وينتهي الى خصوص قيد بحيث لا يمكن مطابقة لكثيرين الاعلى وجه البدلية ولا على وجه الاجتماع فالجموع
كذلك ايضا قلت هذا منقوض بالشخص فانه عبارة عن الكل المقيد بالاشخص فيجوز الكلام في هذا القيد فان كان كليا
فلا يفيد الشخصيته وان كان فردا منتشر فلا يفيد انضمامه لا الاشارة والاشخص فالكلام فيه الكلام والتحقيق ان
الجزئي ليس عبارة عن الكل المقيد بالاشخص بل بالاشخص عبارة عن الكل المتخالف بنفسه في ذاته بل هو عارض
والفرد المنتشر عبارة عن الكل المتخالف بحيث يجوز فيه الاشتراك البدلي لا الاجتماعى ولو سلم انه عبارة عن الكل المقيد بقيد
فالفرد المنتشر عبارة عن الكل المقيد بقيد صلح للاشتراك البدلي ولا يجزى الكلام في انتشاره اذا انتشاره بنفسه
كما ان الشخص على تقدير كونه عارضا للشيء شخص بنفسه فان قلت وجود الفرد المنتشر في ضمن كل واحد من الافراد
يستلزم صدقه على الكل اجتماعا ووجوده في البعض ترجيح بلا مرجح قلت وجوده في ضمن كل فرد على سبيل البدل
لا يستلزم صدقه على الكل لا بدلا لا اجتماعا واعلم ان ههنا اشكالا آخر قد يراه ان الصورة الخارجية لا يزيد مطابقة
لصورة الحاصلة منه في اذ بان طائفة تصورها لا ويصدق على كل صورة من الصور التي في اذ بان طائفة
انها صورة زيد فيلزم كونها كلية واجيب عنه بوجه منها قال الصدر اليسرا في خواشي شرح حكمة الاشراق
ان الشخص الذي يميز غير الشخص الخارجي بالهوية والعدد الا ان الصورة الذهنية هي مرة للملاحظة الهوتية الخارجية
فالحاضرة بالذات من زيد مثلا عند النفس ان كانت الصورة الذهنية الا ان الالتفات والتوجه من النفس عند
حكمها عليه مجبول خارجي الى العين الخارجية وبيان الوجود الذهني لا يستدعي الا ان يكون المحكوم عليه صورة في الوجود
مطابقة له في المصنوع والمعنى ولا يستدعي الاتحاد بين الصورة والعين في الهوتية والعدد بل في الهوتية والمعنى

فالعلوم ان كان امر اكلها حصلت ميتة ونفسه في الذهن في ضمن صورة ذهنية وان كان امر شخصيا حصلت
 منه صورة مماثلة في النوع مشابهة لفي الصفات الشخصية بحيث تكون مرآة للملاحظة ذلك الشخص فالمرآة والمرئي
 في الكليات متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار وفي الشخصيات مختلفان بالذات متحدان بالاعتبار فلا يلزم ان
 يكون زيد الشخصا متعددة بل ان يكون الامثال متعددة ومحصلا انكار حصول الجبروتية وخصيية في الذهن
 وهو خلاف مذهب افلا سفة لان الشيخ قد صحح في كتبه بحصول الجبروتات بهوياتها وعوارضها في القوى الدراكية كما
 يظهر بالرجعة الى كلامه مع ان القول بان الحاصل من الكليات ماهياتها ومن الجبروتات اشياء مادية الى
 التحكم فيكون الحاصل في الذهن زيدا مثلاً بجو اصلة الشخصية وعوارضه العينية فيلزم الاشكال ومنها ما قال السيد
 المحقق قدس سره في حواشي شرح المطالع ان الكلية هي مطابقة الحاصل في العقل لكثير من هو بطل بما قال في الصور
 الدراكية تكون اطلاقاً بالامور الخارجية او لصور اخرى ذهنية ومن البين ان الصور الحاصلة في اذهان طائفة
 كلها اطلاقاً لامر واحد خارجي وهو زيد مثلاً او رد عليه بان الصور الخارجية والذهنية متصادقة وهو صحيح لان
 كل واحد منها عن الاخرى واجب عنه بان التصديق لا يوجب تنزاع كل واحد منها عن الاخرى وليس بذرة على
 الاتحاد مطلقاً بل لذى هو متماصل بوجوده يكون متزاعاً عنه وغير المتماصل متزاعاً والوجود اصالته انما هو للصورة
 الخارجية فان قلت نسبة الصورة الخارجية الى الصور الذهنية نسبة الانسان الى افرادة فان الانسان كما يتزاع
 عن الافراد مجزأ الشخصيات لك الموتية العينية قد توخذ من كل واحد من الصور الذهنية يحذف الخصوصية
 اللاحقة لها باعتبار خصوصية الازمان سواء كان التصديق صحيح الانتراع والظلية ولم يكن قلت لا يمكن كثر
 تعيينات الشخص الخارجي اصلاً حتى يكون نسبة الى الصور الذهنية نسبة الانسان الى اشخاصه قائل ومنها ان
 المراد بكثرة المفهوم في تعريف الكل ككثرة بحسب الخارج والصوره الحاصلة من زيد في اذهان طائفة يستحيل ان
 تتكرر في الخارج بل كلها بهوية زيد وقيد ان التكرار بحسب الخارج غير معتبر في مفهوم الكل والاطم من الكليات البقرية
 كليات بل المعتبر فيه هو التكرار بحسب نفس الامر مع قطع النظر عما يدل على امتناع وجوده والحق ان حصول تما
 الخارجية في الذهن لا يمكن على تقدير عينية الوجود والمبنيات كما هو المحقق والا يلزم كون الشخص الخارجي من الجواهر
 صين هو حال في الذهن قائم به قائم بنفسه غير حال فيه واما على تقدير كون الوجود وزائداً فيمكن ان يقال حقيقة
 الموتية الخارجية تحصل في الذهن مع شخص مماثل للشخص الخارجي في حاصلة في الذهن مع التعري عن الوجود
 الخارجي والحق ان التعري عن الوجود والخارجي يستلزم التعري عن الشخص الذي هو مساوق له فيستحيل بقاءها

على هذا التقدير كما لا يخفى على السائل **قوله** فصل في النسبة بين الكليين إنما اعتبر النسبة بين الكليين أذ لا بحث
 في هذا الفن عن الجزئي إلا بالتبعية لأنه لا يكون كاسبا ولا مكتسبا قال الشيخ إنما الاشتغال بالنظر في الجزئيات كونه مالا
 تنبأ به وادعاهما لا تثبت وليس علمنا بهما من حيث هي جزئية يفيد تأكدا لا حكما أو يبلغنا إلى غاية مكمية بل لذى
 بهما النظر في الكليات ولأن جميع النسب لا تنافي في الجزئيين ولأن الجزئي والكلي إذا تحقق في الأول لا التباين
 أو التساوي أيضا وإما في الثاني فلا يتحقق إلا التباين والعموم المطلق قوله فإما أن يصدق كل منهما الخ بما ينفع
 منهما موجبان كليتان مطلقتان عامتان لأن الكلام في الكليات التي يصدق في نفس الأمر على شيء أو الأمر والصدق
 الغير اليقيني فلا يرد التام والمستقيم وأعلم أنهم قالوا أن نقيضه المتساويين متساويان فكما يصدق عليه نقيض
 أحدهما يصدق على نقيض الآخر كالأنا انسان والأنا ناطق والأنا م صدق أحدهما متساويين بدون الآخر مثلا يصدق
 كل انسان لانا ناطق وبالعكس إلا فبعض الما انسان ليس لانا ناطق فبعض الما انسان ناطق فبعض الما ناطق انسان
 وأورد عليه بأنه قد تقر عند بعضهم أن نقيض كل شيء رفعه ففقيض المقصود رفعه لا يصدق التناقض فإن الأول لا
 يستدعي وجود الموضوع لكونه في قوة السالبة البسيطة بخلاف الثاني وبفرض الما انسان ليس لانا ناطق لا يستلزم
 بعض الما انسان ناطق لأن السالبة المعدولة المحمول عم من الموجبة المحصلة لصدق الأول بانقضاء الموضوع
 بخلاف الثاني وربما يكون نقيض المتساويين مالا فوله يجب نفس الأمر كفا أضل الأمور العامة الشاملة فيصدق الأول
 دون الثاني والجواب بأن الموجبة السالبة المحمول وكذا الموجبة السالبة الطرفين لا يستدعي وجود الموضوع غير تمام
 لأن الرباط الإيجابي مطلقا يقضي وجود الموضوع كما سيحج انشاء الشرع قطع النظر عن هذا التام بهذا الجواب
 إذا كانت المفومات المتساوية وجودية حتى يكون نقاؤها سلبية وينعقد القضية السالبة المحمول والسالبة الظرف
 وأما إذا كانت سلبية فنقاؤها وجودية لا محالة فلا يثبت الجواب المذكور أصلا فإن قلت نقيض كل شيء رفعه قلت
 الصحيح أن رفع كل شيء نقيضه كما صحح السيد المحقق قدس سره ففقيض الرفع المرفوع والحق أن الدعوى محصورة
 بغير نقاها المفومات الشاملة أذ نقاها الضم غير بالصدق لا محالة على شيء فيتلزم السالبة المعدولة المحمول والموجبة
 المحصلة وتعميم القواعد إنما هو بحسب الطاقة واللازمة بما دواها في القواعد لا اختلاف أحكامها مع أحكام غيرها ولا عرض
 يعتد به في البحث عن تلك النقائص حتى يبحث عنها فلا بأس بها لما قولهم بينهما عموم وخصوص مطلقا أعلم أن
 نقيض لا عم مطلقا أحسن من نقيض الخاص مطلقا إذ كلما صدق عليه نقيض لا عم صدق عليه نقيض لا خص وليس كلما
 صدق عليه نقيض لا خص صدق عليه نقيض لا عم الأول فإما أنه لو لم يصدق نقيض لا خص على كل ما يصدق عليه

نقيض الاعمال لم يرد صدق الاخص مطلقا وان الاعمال والاشياء فلانه لو صدق نقيض الاعمال على كل ما يصدق عليه
 نقيض الاعمال لم يرد اجتماع النقيضين لان نقيض الخاص يصدق على بعض افراد العام فليزيم صدق العام ونقيضه
 عليه وايضا لو كان كل نقيض الاعمال نقيض الاعمال وقد ثبت ان كل نقيض الاعمال نقيض الاعمال فيكون بين نقيضه الاعمال
 والاعمال مساواة فليزيم كون العيين متساويين بهما او يقال بعض نقيض الاعمال نقيض الاعمال ولا شيء من نقيض الاعمال
 عين الاعمال فبعض نقيض الاعمال ليس نقيض الاعمال واعلم ان ههنا اشكالا مشهورا قد تحجرت الافهام في دفعه تقريره انه
 لو كان نقيض الاعمال نقيض الاعمال لم يرد اجتماع النقيضين لان الممكن الخاص نقيض من الممكن العام فلو كان
 نقيض الاعمال نقيض الاعمال لكان كمالا ليس يمكن بالامكان العام فهو ليس يمكن بالامكان الخاص ههنا مقدمة صادقة
 وهي ان ما ليس يمكن بالامكان الخاص فهو يمكن بالامكان العام لان كمالا ليس يمكن بالامكان الخاص ما واجب
 او متنع وكلاهما يمكن عام فكلما ليس يمكن بالامكان العام فهو ليس يمكن بالامكان الخاص وكلما ليس يمكن بالامكان
 الخاص فهو يمكن بالامكان العام شئ كل ما ليس يمكن بالامكان العام فهو يمكن بالامكان الخاص واجب عنه بوجهه فيها
 ان الممكن العام شامل للنقيضين معا فما ليس يمكن عام يكون خارجا عن النقيضين فاذا حمل عليه سلب الممكن الخاص
 كان محمولا على ما هو خارج عنها والمتنع في الواجب المتنع ليس خارجا عنها فالحمول في الصغرى سلب الممكن الخاص
 من انه صادق على ما هو خارج عن النقيضين معا والموضوع في الكبرى من حيث انه داخل في احداهما فلم يتركز الاول
 وفيه انه لا يلزم من كون الممكن العام شاملا للنقيضين الا ان لا يصدق نقيضه على شئ اصلا اذ لا خارج من النقيضين
 حتى يصدق عليه نقيضه فكلما ليس يمكن في الصغرى كاذبة فيتم الاشكال كما لا يخفى وبهنا ان ما ليس يمكن خاص شامل للضرورة
 الطرفين وهو ليس مندرجا في الواجب المتنع والاف الممكن العام لعدم تحققة بدون سلب الضرورة فان قيل ما
 طرأه ضروريان يكون ممتنعا وكل ممتنع ممكن بالامكان العام يقال كون كل ممتنع ممكنا بالامكان العام غير مسلم
 بل المتنع الذي يكون ضروري لعدم فقط وزلفا لسليله محقق قدس سره في حواشي شرح المطالع بان هذا القسم
 اعني ضروري الطرفين وان كان محتملا في بادي الرأى لكنه في التحقيق ليس متساويا لآن ما يقتضيه رفع الوجود
 بذاته لا يقتضيه الوجود بذاته لان اقتضاها احدهما يقتضي المنع عن الآخر والمنع عن الآخر لئلا يلزم عدم اقتضاها فلو
 كان مقتضيا للعالم يمكن مقتضيا لها وبالجملة فتخيل القسم الرابع مضمحل في ذات التفات ولا يخرج ذلك عن كونها محصرا
 عقليا مجزما فيه بالاختصاص نظر الى مجرد مفهومه وان فصله محتاج الى امر خارج كان مع ذلك محصرا عقليا و
 لا يتوقف على كونها بديها صرفا فالممكن العام شامل للمعنومات كلها ومنها اننا لانسلم بطلان النتيجة بناء على تجويز صدق

احد انقيضين على الاخر كاللامفهوم والمفهوم فان لما في محمول على الاول ان لا تناقض فان هذا المحل عرضي وحل
 اللامفهوم على نفسه دلي ويشترط في التناقض صدق ما على شئ ثالث بنحو واحد من المحل فيمانه يبنى على عدم الفرق
 بين المفهوم والاخر فاللامفهوم انما يصدق على مفهوم اللامفهوم لا على افراده ولكل الممكن يصدق على مفهوم اللام
 ممكن لا على افراد الفرضية فان صدق العنوان على الافراد ضروري ومن افراد الممكن العام ما يصدق عليه
 مفهومه بالحمل العرضي فكيف يصح صدق نقيضه عليه بهذا المحل فانصوابا لبيان تخصيص لقاعدة بغير نقض للمفومات
 الشاملة كما مر قوله فيبينها عموم وخصوص من وجه علم ان بين نقيضه العام والخاص تباين جزئي كما ان بين نقيضه
 المتباينين تباين جزئي وهو تفارق كل واحد عن الاخر في الجملة سواء كان كلياً او جزئياً فقد تحقق في ضمن التباين
 الكل كالاخر واللاحق وان بينهما عموم وخصوص من وجه وبين نقيضيهما تباين كلي والانسان والناطق بينهما
 تباين كلي وكذلك بين نقيضيهما وهما الا انسان والناطق وقد تحقق في ضمن العموم من وجه كالابيض الحيوان
 بينهما عموم وخصوص من وجه وكذلك بين نقيضيهما والحجر والحيوان تباين كلي وبين نقيضيهما عموم وخصوص من وجه
 قوله فلهذه اربع نسب لم تحصل كليتين في النسب لاربع لاحص النسب في الاربع حتى يكون كون التباين الجزئي
 نسبة اخرى قادحاً في احصاء التباين في المقصود وحصر النسب لمتنوع الاجتماع في الاربع لاحص النسب مطلقاً ولا شك
 ان التباين الجزئي يجمع مع التباين الكل والعموم من وجه بل لا يمكن بدون احد بقوله التساوي اعلم ان مرجع
 التساوي الى موجبتين كليتين مطلقتين حاصتين ومرجع التباين الى سالبتين كليتين داليتين ورجع العموم
 والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة ورجع العموم والخصوص من وجه الى موجبة
 جزئية مطلقة عامة وسالبتين جزئيتين داليتين ثم هذه النسب كما يعبر بحسب لصدق وهو ما بين المفردات
 ومعناها المحل يستعمل على فيقال صدق الحيوان على الانسان كذلك تعبر بحسب لوجود والتحقق والنسب المعتبرة
 بين القضايا من هذا القبيل ولا يتصور حمل القضايا على شئ واذا استعمل فيها الصدق يراد به التحقق ويكون مستعملاً
 بكلمة في يقال هذه القضية صادقة في نفس الامر لم يتحقق معناها حتى اذا قلنا كلما صدق كل ربح بالضرورة صدق
 كل ربح دائماً كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مفهوم القضية الاولى تحقق فيها مفهوم القضية الثانية قوله
 وهو ما كان اخص تحت اعم هذا التعريف لفظي الجزئي الاضافي فلا يتوهم ما يتوهم واورد عليه بانه يخرج عنه التساوي
 كالانسان والناطق مثلاً مع انهم عدواً التساوي جزئياً اضافياً بالقياس الى التساوي الآخر والاولى ان
 يفهم بالنسبة تحت الكلمة اي النوع كالكلمة قال السيد المحقق قدس سره في حواشي شرح المطالع المتبادر من

كون الشيء مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه وذلك قيل لكى والجواب الاضافى يراذ فان لعام والخاص لا
 انما اشتري موضوعات القضايا اعداد المتساويين جزئيا اضافيا لا اخر من ثم ترى بعضهم نفس السند راجع تحت
 كل بالموضوع الكلى ويريد به انه يقع موضوعا في قضية موجبة كلية لا في قضية مطلقة والا كان لا عام من شئ جزئيا
 له والا قائل به واجب بان الشيخ قد صرح فى الشفاء بان الحكم فى موجبة الكلية على الافراد الشخصية ان كان
 الموضوع نوعا وعليها وعلى الافراد النوعية ان كان جنسا فالمساوى ليس بـ اخل تحته قائل قوله وبين الجزئى
 الحقيقة وهذا الجزئى الخم بذا المريد بدخوله تحت عام بدخوله تحت ذاتى ولواريد دخوله تحت ذاتى فبينهما عموم وخصوص
 من وجه كما لا يخفى على المتأمل قوله فصل كليات خمس اى خمسة انواع فان قلت كون الجنس عام ان الكلى تقتضى
 ان يكون اخص منه مطلقا وكون الكلى جنسا له جنسا خاصا يقتضى ان يكون عام مطلقا قلت كلية الجنس باعتبار الذات
 وجنسيتها كلك باعتبار العرض وتفصيله ان مصداق الكلى فخر فى الجنس لكونه ذاتيا له ومفهوم الجنس غير اخل
 فى مفهوم الكلى فخر فى الجنس عليه باعتبار عرض حصص الجنس لمصداقه امرزائد على ذات الكلى عام باعتبار الذات
 وذا صواب اعتبار العارض فالاعمية والاختصية باعتبارين وتفاوت الاعتبارات بتفاوت الاحكام وتباعد المهر
 جوابا قيل ان الكلى فرد لنفسه لكونه متكررا النوع والفرد مغاير لما هو فردا فيلزم تغاير الشيء لنفسه فيكون مسلوبا عنه
 بالكل الاول فيلزم سلب الشئ عن نفسه لان الكلى عينه باعتبار نفسه وفردا باعتبار عرض مبداه ووجه حصر الكلى
 فى الانواع الخمسة ان الكلى اذا نسب الى ماتحت من الجزئيات فاما ان يكون عين حقيقتهما فهو النوع والآقا اما ان يكون
 داخلا فيها وخارجا عنها وعلى الاول ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر مبائن لها وهو الجنس والآقا
 فاما ان لا يكون مشتركا اصلا بينهما وبين نوع آخر مبائن لها فيكون فضلا للممية مميزة لها عن جميع المبائنات او
 يكون مشتركا بينهما وبين نوع آخر مبائن لها ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المفروض بل يكون بعضا
 من تمام المشترك بينهما فيوجد تمام مشترك هو بعضه فكذا البعض اما ان لا يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع
 مبائن لفيكون مميزة التمام المشترك عن الماهيات المبائن فيكون فضلا للممية فيكون فضلا للممية ايضا او
 يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع مبائن له ولا يكون تمام المشترك بين الممية وذلك لنوع المبائن تمام
 المشترك والا كان جنسا بل يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فتمام مشترك اخر وليس هو الاول لوجوده فى نوع
 مبائن له وبالحجة لا يكون تمام مشترك لابد ان يخفى تمام مشترك ما والا يلزم ان يكون بازا كل تمام مشترك نوع
 مبائن له وللممية ايضا يكون الجزاء المفروض موجودا في كل ما من تمام مشترك بين ذلك النوع والممية ثم بازاء نوع

آخر تمام مشترك آخر وهكذا فيلزم ان يكون للميتة تمام مشتركات غير متناهية فيتكامل الميتة من امور غير متناهية وآور وعليه
السيل المحقق قدس سره بان لم لا يجوز ان يكون تمام المشترك الثالث بعينه هو تمام المشترك الاول بان يكون ازا
الميتة نوعان متباينان ومباينان للميتة يتاخر كما كل منهما في تمام المشترك بين الميتة وذلك النوع والايوجد تمام
المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجبر الذي هو بعض تمام المشترك وجودا في كل من النوعين واعم من كل
واحد من كليهما المشترك فلا يكون فصل جنس قال قدس سره وهذا الاعتراض عملا مدفع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان
يكون للميتة واحدة جنسان في مرتبة واحدة بحيث يكون احدهما اعم من الاخر من وجه قال العلامة القونجي يمكن
دفع هذا الاعتراض من غير بناء على تلك القاعدة بان يقال هذا الجبر الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركا
بين الميتة وكلا النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك من تلك الانواع الثلاثة وبعضه لا يسيل الى
الاولى لانه خلاف المقدور والى الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك ثالث بين الميتة وذين النوعين المذكورين
يكون الجبر المذكور بعضا منه ونقول الكلام اليه فيلزم ان يكون هناك تمام مشتركات غير متناهية يكون كل منها عاما
مطلقا من الاخر ولخصه ما فاد بعض حجة الاعلام قدس سره انه ان كان هذا الجبر مشتركا بين الميتة ونوع مباين
لها فلا يكون تمام مشترك بينهما ثم ان كان هذا الجبر مختصا بنوع والا فهو مشترك بين هذا التام المشترك وبين نوع مباين
له وليس تمام المشترك بينهما لانه لو كان تمام المشترك بينهما كان تمام مشترك بين الميتة وهذا النوع هتق واذا لم يكن
تمام مشترك بينهما فلو كان مشتركا كان بعض تمام مشترك فهنا تمام مشترك بين تمام المشترك الاول وبين نوع مباين
له فيكون هو تمام مشترك بين الميتة وبين هذا النوع ايضا لان جنس الجنس جنس ثم هذا الجبر وان كان مشتركا بين
تمام المشترك الثاني ونوع مباين له فلا يكون تمام مشترك بل بعض تمام المشترك فهنا تمام مشترك ثالث وهو كما انه
تمام مشترك بين تمام المشترك الثاني وهذا النوع المبين لك تمام المشترك بين تمام المشترك الاول وهذا النوع لان
جنس الجنس جنس فلا يكون هذا الثالث عين الاول هكذا الى غير النهاية فانهم ولا تغفل وعلى الثاني اما حقيقة بحقيقة
واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض العام قوله وهو الكلي مقول ثم الكلي طبعه والاقول فهو عند من يجوز
حمل الجبر في شاكل الكلي والجبر في وعند من لا يجوز له ليس شاكل له وقوله اغفلين بالحقائق يخرج النوع وفصله
وخاصته وقوله في جواب اسوال بما هو يخرج الفصول العرض العام والنحو اعلم ان الجنس امر مبهم بالنظر الى الحقائق
متزلزل في انه هذه الحقيقة او تلك فلا بد له من محصل يحصل به ويرفع نزوله بان تجد معه فيصير نوعا فالجنس الفصل
والنوع موجود بوجوه واحد من دون تغاثر في الوجود وهذا خارجا الى الالحاط التحليل وليس في النوع بازا الجنس

والفصل مادة وصورة متمايزتان في الوجود بل الجنس اذا اخذ متمايزا للفصل لشيء مادة والفصل اذا اخذ متمايزا
للجنس لشيء صورة والتفصيل ان الجبرم مثلا له اعتبارات الاول اعتبارا قرانه بما يحصله من الفصل كالنامي فذاك
هو النامي بعينه فهو النوع والثاني اعتبارا من حيث هو مع قطع النظر عما يحصله فهو جنس ومحمول على الانواع
المندرجة تحته الثالث اعتبارا محصلا بان يكون ما يضاف اليه خارجا عند غير متحد معه فهو مادة وكذا الكلام في
الفصل فانطلق مثلا اذا اخذ لا بشر شي مع عزل النظر عما يحصله فهو فصل ومحمول على الانسان واذا اخذ بشر شي
لمع باعتبار ان لا يلاحظ ما يحصله فهو الانسان بعينه واذا اخذ بشر لا شيء اي لوحظ عدم الضياء في الجنس فهو
صورة وبالجملة ان الجنس من حيث هو هو ليس له حصول وجود بالفعل قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان لا في ذاته
ولا في الخارج بل بهم محض كاللون مثلا فانه اذا حصل معناه في الدهن فلا يمكن له ان يقع تجصيل شيء مستقر بالفعل
بل يحتاج الى زيادة معنى يحصل اللون وتقرر معه لا على ان يكون ذلك المعنى خارجا لاعتقاضها الياء وليس
اللون موجودا وحصله وجودا آخر حتى ينفصم احدهما الى الآخر بل ليس هناك الا موجود واحد وذلك لو اعيد بعينه الجنس
وبعينه الفصل لكن لانه اذا حله وحده هناك لم يهاشم باعتباره محصلا لشيء آخر بان يكون هو بعينه تلك وهذا اقتضاه
ليس بغير ذلك لهما هو عليه بل يحصله حقيقة وهذا بخلاف النوع فانه بهم محسب لا لاشارة فقط قال الشيخ في اليبا
الشفاء واما النوع فانه الطبيعية المحصلة في الوجود وفي العقل جميعا وذلك لان الجنس اذا حصل مية بامور يحصل
يكون العقل كما يتقبله بعد ذلك ان يحصلها بالاشارة فقط فلا يطلب شيئا في تحصيلها الا الاشارة بعد ان تحصلت لطبيعة
نوع الانواع ويكون تعرض لوازم من الخواص والاعراض تعين بها الطبيعة شار اليها وبهذا ظهر ان الجنس والفصل ليسا
بجزئين من النوع حقيقة اذا الجبرم على سبيل الحقيقة كون الشيء بحيث يتركب منه ومن غيره امر ثالث ولما كان الجنس
عند التحصيل هو النوع فلا يتقوم به وبالفصل النوع حقيقة بل هما متمايزان بغيرهما العقل عن نفس الطبيعة المستقرة
ولذا لا يبقاها الا في نحو من الملاحظة ثم انما يجوز ان يكون للمية التي لها جنس وفصل مادة وصورة متمايزتان بحسب
الوجود غير متمايزتين مع جنسها وفصلها في تلك الحقيقة من اجزاء غير محمولة وتكون تلك الحقيقة المستقرة عنها حين
تقرر بانفس حقيقة ما و نسخ قوامها مصداقا للجنس والفصل فجميع التركيب لذته في التركيب الخارجي من غير تازم
وهذا هو المفهوم من كلام الشيخ في مواضع من كتاب الشفاء فان قلت قد صح الشيخ في الآليات الشفاء ان الجنس
اذا اخذ بشر لا شيء فهو مادة والفصل اذا اخذ تلك فهو صورة قلت المادة قد يطلق على الجوهر القابل للصورة وقد
يطلق على الجنس الماخوذ بشرط عدم اتحاد الفصل معه مجازا وكذا الصورة قد تطلق على الجوهر المقوم للمادة وقد

يطلق على الفصل لما هو بشرط عدم اتحاد الجنس معه والمادة والصورة بالمعنى الثاني ليستاموجو دتين في الاعيان
بل العقل يحلل النوع الى الجنس والفصل يلاحظ كلاهما متخاذا عن الاخر فيسمى احدهما مادة والاخر صورة تشبيها لما
بالهيولى والصورة والتجمل بل بعض المدققين القائلين بالتلازم بين الترتيبين قد نسب هذا الرأى الى الشيخ مع
انصح ببساطة الكيفيات خارجا وتركها ذمنا وايضا صح بكون الهيولى بسيطا خارجيا ومركبا عقليا لا يقال لو لم يكن بخلاف
الجنس والفصل مفيد وان متعارضان في الوجود لزم انتزاع امرين مختلفين عن امر واحد لانا نقول نتراع
مضمومين عن جوهر ذات واحدة مالم يقيم على استحالة دليل بعد فان قلت لو كان لهية واحدة اجزاء خارجية و
ذهنية بمكانها بالاجزاء الخارجية ثم حدد بالاجزاء الذهنية حد آخر فيلزم ان يكون شئ واحد ان بل حقيقتان قلت
المتنع وجود حددين متعارضين بالذات وهنالم يلزم الا وجود حددين متعارضين بالاعتبار لان الاجزاء الخارجية
هى الاجزاء الذهنية باعتبارها فاما التعدد في اعتبار حقيقة واحدة لاني حد هذا على تقدير التلازم بين التركيبين
واما على ما هو الحق فنقول غاية الزم ان يكون شئ واحد معرفان ذاتيان احدهما مؤلف من الاجزاء الغير المحولة والثاني
من جنسه وفصله ولم يدل على استحالة دليل بعد ولا يلزم ان يكون شئ واحد ذاتان متخاذا ان احدهما مؤلف
من اجزاء غير محولة والاخرى من اجزاء محولة حتى يلزم الاستحالة اذ الذات التي تالفت من الاجزاء الغير المحولة هى
بنفسها مصداق للجنس والفصل فليس هناك حقيقتان قدومت احدهما من الجنس والفصل والاخرى من الاجزاء
الغير المحولة وما قيل لو اختلفت حقيقة من اجزاء محولة وغير محولة لزم استغناء الشئ عن لذاتى لان حقيقة قد تمت
بالاجزاء الغير المحولة فبما ان اريد بالاستغناء عن لذاتى عدم الاحتياج الى الاجزاء المحولة فنسلم لان الحقيقة لا تقوم
بالحقيقة فكيف يحتج اليها وان اريد لزوم جواز انسلخ نفس لهية عنها فاللزم ممنوع اذ الهية المتقومة بالاجزاء
الغير المحولة بعينها مصداق للجنس والفصل لا يقال يمكن ان يحصل لهية بجنسها وفصلها فيلزم غناء الشئ عن بقوا
الحقيقة اعنى المادة والصورة لانا نقول لا معنى لتقوم الشئ من الجنس والفصل حقيقة فليس معناه الا كونه مصداقا
لها ولا يكون مصداقا لها الا حين التقرر واذ لا يمكن الا بالتقوم بالمادة والصورة وما يدل على ما ذكرنا ان الجسم جوهر
ومصدق الجوهري عليه ذاتى كما يدل عليه كلام الشيخ في الفصل الرابع من ثمانية قاطيفو رياس الشقا فله فصل هو نفسا
ايضا من الهيولى والصورة الجرمية فقد اجمع فيه التاليفان ولا يمكن ان يقال ان جنسه مأخوذ من الهيولى وفصله
من الصورة اما اول فلان الاجزاء الغير المحولة اعنى الهيولى والصورة متغايرة جلا وتقراد وجودا ومفكرات
للمركب منها في كل من هذه والاجزاء المحولة اعنى الجنس والفصل متحدات في انفسها ومع الكل ايضا في كل من هذه

فكيف يجوز عند العقل ان يكون شيئا باعيا لنا بحيث اذا لوحظت باعتبار اتحاد جعلها وتقرر اذ وجودا في نفس الامر
 واذا لوحظت باعتبار آخر تغايرت فيما اتحدت فيه بالاعتبار الاول واما ثانيا فلما افاد بعض الاكابر قدس سره ان
 هبوطي العناصر مغايرة بالميتة لبيولات الافلاك عندهم والصورة المجزئة مشتركة في الكل فلو كان البيولي باعتبار
 اخذها بالاشتراط شي جنسا والصورة باعتبار اخذها لك فضلا يلزم عموم الفصل وخصوص الجنس ايضا الانسان
 موافق من بدن ونفسا ايضا حقيقتا تألفه تاليفا غير حقيقي من جنس هو الحيوان وفصل هو الناطق ولا يمكن
 ان يقال ان نفسه فصل باعتبار اخذها بالاشتراط شي لان نفسه مفارق محض عن بدنه باق بعد خرايا ايضا والافعال
 مؤلفة ذهنية من جنس هو الجوهر فصل يقومه كالفصل عليه الشيخ فلو كانت فصلا كانت بسيطة ذهنية لما تقرر عندهم
 ان الفصول بساطة ذهنية والقول يكون صدق الجوهر عليها عرضيا باطل قطعا هذا ما تقرر عندي في هذا المقام و
 التوفيق من الله العلام قوله وهو كقول على كثير من المآل بالمقول المقول صريحا لا غمنا فيخرج الجنس لانه لا
 يقال على الكثرة المتفقة بالحقيقة الاغضا قوله وهو ميتة يقال عليها الم وبعضهم زادوا قيد الاولية فقال لا مام
 في شرح الاشارات انه احتراز عن النوع بالقياس الى جنس البعيد فانه ليس نوعا بل للجنس القريب وروى ان نوع
 الانواع نوع لجميع ما فوقه من الاجناس وقيل انه احتراز عن الصنف اذ لا يعمل عليه للجنس القريب بالذات واورده عليه
 بانه ان عتبر في النوع ان يكون الجنس مقولا عليه بلا واسطة يخرج عنه النوع بالقياس الى الجنس البعيد وان لم
 يعتبر ذلك لم يخرج الصنف والاولى ان يقال المقول في جواب هو يخرج الصنف ويدخل السوا فلان النسبة الى القول
 قوله وصدق الحقيقة بدون الاضاني في النقطة لان النقطة ليست بدخلة تحت مقولة من المقولات والعرض
 ليس جنس لما تحتها كما سيحكي ولا بنا بسيطة فلا جنس لها واورديان عدم اندراجها تحت مقولة لا يدل على عدم وجود
 الجنس لها بل غاية يلزم منه عدم وجود الجنس العالي وبان غايته ثابت بساطتها الخارجية وهذا غير محذور والحق ان
 النقطة مثال للنوع البسيط فمنع بساطتها غير مضر قوله وصدق الاضاني بدون الحقيقة الم قال الشيخ في الشفاء لفظ النوع
 المنطقي تناول عند المنطقيين معنيين احدهما عام والاخر اخص فاما المعنى العام فهو الذي يرويه مضائفا للجنس ويجوز
 بانه المرتب تحت الجنس والذي يقال عليه الجنس على غيره بالذات وما يجري هذا الجري واما المعنى الخاص فهو الذي
 ربما سمعوا باعتبار النوع الانواع وهو الذي يدل على ميتة مشتركة للجزيئات لا تخلف بامور ذاتية فمذ المعنى يقال
 له نوع بالمعنى الاول اذ لا يتخلو في الوجود وعن وقوعه تحت الجنس يقال له نوع بالمعنى الثاني وبين المصنوعين
 فرق كيف لا وهو بالمعنى الاول مضاف الى الجنس بالمعنى الثاني غير مضاف الى الجنس فانه لا يحتاج في تصور

مقول على كثير من مختلفين بالعدد في جوابه الى ان يكون شئ آخر الضياء منه مقول عليه انتهى وهذا الكلام صريح في
 ان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة وادور عليه بانما يتم لو ثبت ان كل نوع له جنس ولم يثبت بعد لجواز ان يكون
 نوع بسيط لا جنس له فان قلت كل حادث مسبوق بالمادة والمادة والجنس متحدان قلت مع ما فيه مسبوقة كل
 حادث بالمادة خلاف عقايد الفلاسفة الا ترى ان البيهقي عادت مع انها ليست مسبوقة بالمادة بل بالحادث لانما
 مسبوق بالمادة لا يقال كل نوع حقيقة فهو مندرج تحت حقيقة من المقولات لا نقول سبحانه انشاء الله ان البساط
 العقلي غير مندرج تحت حقيقة تحت مقولة واقال الامام الرازي المبيات اما البساط ومركبات فان كانت لبساط فكل منها
 نوع حقيقة ليس بخصاف والتركيب من الجنس والفصل ان كانت مركبات فهي لا محالة تنتمي الى بساط وليعود فيها
 ذكرنا فيه انه لا يلزم من بساطة المية كونها نوعا فضلا عن ان يكون حقيقيا لجواز ان يكون جنسا عاليا ومفردا او
 فصلا وغيره ما قيل ان الاجناس لعالية بالقياس الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقة وليست
 بضافه حقيقة ان المقصود بيان النسبة بين ما هو نوع في نفسه لا ما هو نوع باعتبار العقل الحصص فوا واعتبارية
 فانها اذا اخذت من حيث ذاتها كانت عين الشئ واذا اعتبر معها اقترانها بامور خارجة عنها كانت افرادا بحسب
 هذا الاعتبار فيكون نوعيته لها بالاعتبار ودون الحقيقة والاي لم كون الحقيقة اعم من كل واحد من الكميات الباقية
 لانها كلها انواع بالقياس الى حصصها فلا يمكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقة قوله فضل في ترتيب الاجزاء
 اعلم ان الاجناس لما ترتب تصاعده ولا يذهب الى غير نهاية والتركيب المية من اجزاء غير تناهية فهو توقف
 تصور ما على اخطار جميعا بالبال فلما حالته تنتمي الى جنس لا يكون فوقه جنس هذا موقوف على استلزام التركيب
 الذي مني للتركيب الخارجي والآفي موزان يكون الاجزاء الغير المتناهية موجودة بوجود واحد ولا محذور في كون التحليل
 غير واقف عند حد على ان تصور المية لا يتوقف على اخطار الاجزاء اجمعها بالبال انما قيل انه يجب ترتيب العمل
 والمعلومات لا الى نهاية وذلك لكون كل فضل على تنقسم حصصه من الجنس فية انه انما يلزم ترتيبها لو كانت الفصول
 او حصص مترتبة وليس لك بل كل فضل على حصصه وليس لك الحصص على فصل آخر وانما لم يعد الجنس المفرد من
 المراتب لكونه غير واقع في سلسلة الترتيب قوله وفوقه الجسم المطلق في كون الجسم المطلق جنسا اشكال غير
 لان الجسم عند فهم مركب من البيهقي والصورة وسهوي العناصر مخالفة لبيولات الافلاك كما اتفق عند فهم فلا يكون
 الجسم حقيقة واحدة لان مخالفة الذاتيات توجب اختلاف الذات فقل قوله فصل الاجناس لعالية عشرة
 الجزء اعلم ان البحث عن كمية الاجناس لعالية وما ياتى ليس من المنطق فلا يجب على المنطق الاشتغال ببيان انما

واحدها اذ المنطقه اذ بين حقيقه اللفظ المفرد والمركب ان الثاني يتألف من الاول وهو جزئي وكلتيه ينقسم الى خمسة
 اقسام امكن ان ينقل الى العلم القضاياء واقسامها واحوالها ليقاس الاستقراء والتمثيل وان لم يخطربا
 ان المقولات عشرة واكثر منها واقل لا يعرض له من غفاله ذلك خلل يعتد به نعم لم تقع في صناعة التعريف
 والتعريف والتسايا المقدمات البرهانية وغير البرهانية ومع ذلك حصل للتعليم احاطة تامه بالامور وليقدر
 على ايراد الامثلة المحتاجه اليها لا يصح القواعد ولذا التزم قدما المنطقيين ذكر اقسامها وانواعها وخواصها
 في اوائل كتب المنطق على سبيل بوضع والتسليم والمصطلح العلامة قدس سره بهم في ذلك ثم ههنا مباحث الاول
 ان حصل الاجناس العالیه في العشرة ليس الا بالاستقراء والایف به بيان برهانی قال الشيخ في تاليفه غور باس الشفاء
 ما وانی انی به حق لو فاقان السبیل فی تصحیح ذلك یجوز انی ثامنه انما من نظر احدها ان یبین انه یسیر لا واحد
 من هذه المقولات الا ویقال علی ماتحه قول الجبرین هذا یجوز الى ان یبین ان حلهما علی ماتحتها ليس علی سبیل
 الاتفاق فی الاسم وليس علی سبیل حل معنی واحد مختلف بالتقدم والتأخر فیکون علی سبیل التشکیک ولا ایضا
 علی سبیل قول لا وازم التي یقال علی ماتحتها بالسویه من غیر اختلاف ولكن لا یمکن من المقومات بل یمکن
 من اللوازم والامور الاضافیه التي لا تتقوم بها میهة شیء وهذا الوجه من تدقیق النظر هو شیء لم یشتغل به احد من
 سلف الوجه الثاني ان یبین ان لا جنس خاص رجاع عن هذه المذكورة بقسمه الموجد والی ان ینتی القسمة المحصلة الى
 هذه وان سوح فی امر القیوم لذات وهو ایضا ما لم یبلغنا عنهم فی شیء حقیقه واما ان شیء الوجه اخر غیر القسمه بیاناً
 انه یتشیل ان یمکن جنس غیر هذه الاجناس ان کان الى مثل ذلك سبیل ان عندی انهم علوا شیئا یعتد به فی
 ذلك نتی وقد ذکر وانی وجه المحصر وجوبهما ان الجوه واحد من المقولات لا تشک فیها واما العرض فاما ان یقبل
 القسمه لذاته او لا والاولی الكم والثانی اما یقتضی النسبه لذاته ام لا الثاني کیف والاول هو النسبه واقسامها
 سبعة کما یسجد انشاء الله تعالی وقیه انه لا یدل علی کون کل واحد من التسعة جنسا تحت لجواز ان تكون امورا
 مختلفه بالحقیقه وعلی تقدیر جنسيتها لا یلزم کونها اجناسا عالیه لجواز ان یمکن کل واحد منها جنسا مفردا و
 یمکن ماتحتها انواعا حقیقیه والاضایح ووجوده ومقوله اخرى مغاير للتسعة ومنها ان العرض اما ان یقتضی
 القسمه لذاته او لا والثانی اما ان یقتضی النسبه لذاته او لا وغیرها بالجوه والنسبه اما للجزء وبعضها الى بعض وهو وضع
 او لا وهی اما الى الكم القار فان یتصل به فهو المملک والافعالین وان کان الى الكم غیر القار فهو متی واما الى
 نسبه فهو المضاف واما الى کیف فاما ان یمکن منه غیره وهو ان یفعل وکیون هو من غیره وهو ان یفعل لا یفعل

النسبة الى الجوهر بالذات واما بالعرض فلما يخرج مادركنا عن مخصص المقولات في عشرة وفيما انحصار النسبة الى الكم القار
في الاعاطة غير مسلم كبحوزان يكون بوجه آخر كالماسة والمطابقة فلا يخصص في الملك الاين والاضايق النسبة
الى العدد والاضايق النسبة الى الزمان لا يحيل ان يكون بالخصوص فيه حتى يكون متى ولا نسلم ان النسبة الى الكيف
مخصصة فيما ذكر ولا نسلم ايضا ان النسبة الى الجوهر غير مقولة فلا تعويل لاعلى الاستقراء ولذا قال الشيخ في قاطيعه بانه
اشفا بعد بيان وجه المحصر فنضرب من التقريب بمكاف الاصفى صحتها لمبحث الثاني قد ظن قوم ان فوق الجوهر
والعرض صنف عال هو الموجد ووالبطل هذا المذهب بوجه منها ان طلاق الموجد وعلى الجوهر والعرض ليسا مشترك
الاسم ولا بالحقيقة والمجاز اذ الوجود مشترك بينهما غاية الامر ان وجود العرض قد عرض للاعتبار غير مستقل هو انه
في الغير وهذا لا يستلزم الاختلاف في نفس الموجدية فاطلاقه عليهما اما بالتواطؤ وهذا باطل اذ صدق الموجد على
بعض الحقائق اقدم واحق من صدقه على بعض اخر منها الا ترى ان صدقه على الموجد وبذاته اولى من صدقه
على الموجد والقائم بغيره وكذا وجوده والقوارقوى من وجوده غير القوارق والما بالمشكك كما هو الظاهر والمشكك لا يكون
ذاتيا لما هو مشكك بالقياس اليه فكيف يكون جنسا عاليا وانت تعلم ان الوجود يطابق على عنيين الاول معناه المصدري
الذي لا ياصل له في الاعيان والثاني صدقة ومشاء انتزاع وهو نفس المية بل ازيدة امر وعروض عارض كما
ثبت في محله فان كان المراد ان مفهوم الوجود وليس جنسا للجوهر والعرض فهو يدعي الاحتياج الى معونة البيان فخذ
من معونة البيان وان كان الغرض ان صدقة ليس جنس لما فلا يتم الا اذا ثبت انما غير مشتركين في حقيقة يكون
بنفسها صدقة فالمفهوم مع انه لم يثبت بعد لان فردية واحدة قد تكون بعينها مبدء البعض اخر منها كما ان
الجوهر المفارقة بمبادي الجوهر المادية فاما ان يكون العلية والعلولية باعتبار الوجود او باعتبار صدقة لا يتصل
الى الاول لانه امر اعتباري وعلى الثاني صدقة نفس المية كما حقق في محله فقله تقدير كون الجوهر والعرض
متشاركين في ذاتي هو بنفسه صدقة للوجود ويكون ذلك لذاتي من حيث تقرره في ضمن الجوهر مقدما على نفسه
من حيث تقرره في ضمن العرض ولو كان هذا النحو من التقدم مستحيلا في الذاتيات لاستحال ان يكون بعض
افراد مية مبدء البعض اخر من افراد بالايقال لتقدم هناك في نفس الموجدية لانا نقول كذا الحال ههنا فلما لم
هذا النحو من التقدم في كون تلك الحقيقة ذاتية للمبدء ولذات المبدء والاضايق في كون الحقيقة المشتركة بين الجوهر
والعرض ذاتية لما فبحوزان يوجد حقيقة تكون ذاتية لكل واحد من الجوهر والعرض تكون في الجوهر متقدمة عليها
في الاعراض كما ان الجوهر ذاتي الجوهر المفارقة والمادية مع انها في المفارقات اقدم عليها في الجوهر المادية و

منها ان العقل كل من الجوهر والعرض بدون الوجود والشيء لا يعقل بدون نفسه فالوجود ولا يكون جنسا عاما لا ترى انا
 تصور الثلث مع النقطة عن الوجود بحيث لا يغير بالبال معناه ولا يمكن ان يعقل عن الشكليات عند تصوره فكل من
 جوهرية الثلث بخلاف الوجود وهذا مع ترفعة على كون الجوهر والعرض متعلقين بالكنة لا يتم الا اذا ثبت ان العقل ان
 الكنة المعقول من الشيء كنه ضروري عند العقل الكنة والا فبحر ان يكون كنه الوجود متعلقا عند العقل للجوهر والعرض
 لكن لا يعقل ان هذا الكنة المعقول كنهه فيكم بالحكم بل يكون لمعلوم كنهه ومنها ان الوجود ينقسم بفصول مقسمة
 واذا الوجود عين حقيقة فتكون تلك مفيدة للحقيقة الصان فيلزم كون الفصول المقسمة مقسومة وفيها تقويم شيء
 شيء على نحوين الاول تقرير نفس المية كما هو شأن لعله على طريق جعل البسيط والثاني ان يكون المقوم جزء من
 حقيقة الشيء المقوم كما هو شأن الفصول المقسومة فان اريد يكون الفصول المقسمة مقسومة كونها مقسومة بالجوهر الاول
 فلا قباحة فيها اصلا لان الفصول المقسمة مفيدة للحقيقة الجنس كونها علما لانا وان اريد بها كونها مقسومة بالجوهر الثاني
 فاللزم ومم والصواب ان يقال لو اشتركا في ذاتي فاما ان يكون تلك لذاتي نفس ذاتة مفقودة الى موضوع ما او
 لا يكون كذلك على الاول لا يتناول الجوهر وعلى الثاني العرض ومن السهول ان يكون مية واحدة بنفسها مستثناة
 عن الموضوع وهي نفسها تحتاج الى موضوع ايضا فاقابل والنصف البحث الثالث انتم قطنوا ان كل شيء مندرج
 في المقولات العشرة وبهذا نقل عن المعلم الاول في بعضهم جعلوا الوحدة التي هي مبدأ لكم المنفصل والنقطة التي
 هي مبدأ الخط على زعمهم من الكم وجعلوا الاعداد من مقولة سلكا تها فها هو ان الشيء مندرج تحت الكيف لا اندراج
 البصر تحته والسكون الذي هو عدم الحركة عما من شأنه هي من الافعال قال الشيخ في قاطيغورياس انشاء التعويل
 في ادرج الشيء تحت مقولة على النظر في الشيء وفي رسم تلك المقولة فان كانت تصدق عليه بالذات فهو منها والا
 لا نظامه ان الكم لا يتناول الوحدة والنقطة والعدم ليس له حقيقة وذات فلا يندرج تحت مقولة اصلا واندرج
 السكون تحت مقولة الافعال محال قطعا وبعضهم جوزوا كون شيء واحد داخل تحت مقولات شتى فجعلوا النقطة
 تارة من مقولة المضاف وتارة من مقولة الكيف وفيه ان الشيء الواحد لا يكون له الا ذات واحدة ومن السهول
 ان يكون ذات واحدة مندرجة تحت مقولات شتى وعروض العوارض تنحاليا لا يجعل لذات المعروضة داخل
 تحت مقولة التحقيق ان الوحدة والنقطة والعدم الملكات وغيرها من البسائط العقلية ليست بدخلة تحت مقولة
 اذ لا جنس لها ولا هي اجناس شيء اذ الاعداد ليس لها ذات بل هي اعدام وذات في لاصحة لها من الوجود وانما
 وجودها في موضوعاتها بالعرض فان دخلت في مقولة دخلت بالعرض والدخول بالعرض ليس دخولا لنوع في المقولة

فان النوع يدخل في جنسه بالذات وآذالم يكن كك لم يكن المقولة جنسا بالقياس اليه فالاعدام لا تدخل في المقولات
 وكذا الوحدة والنقطة وغيرهما من البسائط وخروج هذه الاشياء عن المقولات لا يقدر في حصر الاجناس للعالية
 في العشرة قال الشيخ في تاليفه رياسا لشفاء وان كانت اشخاص مفردة لا انواع لها ولا اجناس وانواع لا اجناس
 لما لم يكن شيء من ذلك اختلا تحت مقولة وكان مع ذلك حقا ما قيل من ان المقولات هي هذه العشرة آذ الخارج
 عنها ليس بمقولة في نفسه ولا داخل في مقولة غيره با وضرب لذلك مثلا وجوانه لو قال قائل لا بلاد الا عشرة فهو جمل
 قوم بداهة لا يتبدلون لا يصير وقوعهم خارجا عن هذه البلاد بسبب ان لا يكون هذه البلاد عشرة والحاصل ان لا بد
 ان كل شيء محصور في هذه المقولات ان ما ندعي ان المقولات عشرة فلا يصاد منه وجودا ليس بمجنس ولا مندرجات
 جنس وبهذا ظهر ان لوجوده ونحوه من الامور العامة ايضا لا تدرج تحت مقولة لكونها بسائط عقلية وان كانت
 اعرضا لا هنا قائمة بالموضوعات قيا ما انتزاعها الا يقال لقيام المأخوذ في تعريف العرض ما يكون على وجه الانضمام
 لا انما نقول فيخرج مقولة المضاف وسائر المقولات النسبية عن كونها اعرضا اذ هي باسرها انتزاعية وقد بان
 بهذا البيان سخافة وهم من توهم وجودها ندرج العرض تحت مقولة من المقولات وبناء على هذا قال ان الامور
 العامة كالوجود ونحوه ليست باعرضا بل ان المراد بالعرض في قول الشيخ في التعليلات وجود الاعراض في نفسها
 هو وجودها بالحال لا سوى ان العرض الذي هو الوجود ولما لم يخرج في موجوده وبيد الى وجوده لم يصح ان يقال وجوده
 في نفسه هو وجوده في موضوعه بل هو نفس وجوده وموضوعه العارض مطلقا لا بمعنى المشهور وانت تعلم انه مع كونه
 محالفا لظاهر كلامه يصير الاستثناء منقطعاً ويكون المراد بالموضوع مطلق المحل لا محل العرض ولا يخفى ما فيه من
 التكلف على ان الوجود وعندهم عارض فلا بد ان يكون حالا والحال عندهم منحصري العرض الصورة والحال
 في المادة والموضوع والوجود ليس بصورة قطعاً فليس عرضية فان قلت الوجود يعرض لجمهور الصيا فيكون اعم
 من العرض ولو اندرج تحت العرض كان اخص منه فيلزم ان يكون شيء واحد اخص من شيء واعم منه قلت الاعم
 من العرض هو الوجود من حيث عرضه والاخص منه هو من حيث ذاته ولا مشاحة فيه الا ترى ان الوجود دائم من
 نفسه ايضا من حيث عرضه لا من حيث ذاته لا يقال لوجوده مقوم لحده ولا شيء من العرض كالاتي فانقول المصداق
 ليس كالمصداق نفس المهيته كما هو التحقيق فهو نفس محله للبحث الرابع ان بعضهم توهموا ان المقولات اربع الجمهور
 والكم والكيف والمضاف والمقولات الباقية من رتبة في المضاف لكون جميعها نسببة وانت تعلم ان تكرار النسبة
 معتبرة في الاضافة وغير معتبرة في غيرهما من المقولات النسبية وبعضهم زعموا انها خمسة فاسمها الحركة التي تعم لان

يفعل ان يفعل فيه انه متحقق في الطبيعة ان لم يكن فعل بل مقولة الافعال نفس الحركة وبعضهم يزعمون ان
 الافعال هي الكيفية فليس لتسحق غير السخونة وهذا ايضا باطل فان التسحق هو سلوك الى السخونة فان التسحق
 له في كل ان سخونة فليس تسحق تلك السخونة بل تسحق انها هو بالقياس الى سخونة مطلوبة والخاصة ان التسحق
 هيئته غير قارة والسخونة هيئته قارة قال الشيخ لو كان التسحق سخونة لكان كالماء تسحق ولما كان كلما يحترق
 وتعلم رسوم المقولات وخواصها فيحصل لك لفرق بينها وتفصيل هذه المباحث يتطلب من قاطع نور يراسل التفاهة
 قوله احدا الجواهر اقول ان بعضهم يزعمون ان الجوهر ليس جنسا بالقياس الى مائته واسندوا عليه بوجوه منها ان
 الجوهر هو الموجود دلالي موضوع وهذا المنة لو كان جنسا لكان فصل مقسم والفصل المقسم مفيد وجود الجبر
 فيكون فصله المقسم مفيد الوجود ووجوده عين الحقيقة لانه الموجود دلالي الموضوع فيكون مفيد الحقيقة
 ومفيد الحقيقة فصل مقوم فيلزم كون فصله المقسم مقوما ويرد عليه ان تقويم شيء شيء على نحو الاول ان مفيد
 نفس حقيقة كتقويم العلة حقيقة المعلول على طور الحمل البسيط والثاني ان يدخل في قوامه ويكون جزءا منه
 وتحصل منه ومن جزء آخر مية كتقويم الفصل هيئته النوع فان اريد ان يلزم ان يكون فصله المقسم مقوما
 بالمنة الثاني فاللزم ومحم وان اريد ان يلزم ان يكون فصله المقسم مقوما بالسخونة الاول فاللزم مسلم واللازم
 فمتزعم لان الفصل على الجنس هو مقرر لهية كما هو شأن العلة ومنها انه لو كان منسجا للجوهر معنى الوجود دلالي موضوع
 جنسا لزم ان لا يعدم شيء من افراد الجوهر ضرورة ان سلب شيء عن نفسه محال فيه نظرا للموجبات باسرها كاذبة
 عند عدم الموضوع فيجوز سلب الشيء عن نفسه اذا كان ذلك الشيء معدوما واما قيل يلزم من عدم شيء من افراد
 هذا المنة انقلاب الحقيقة فنخف لان الانقلاب عبارة عن صيرورة مية مية مية اخرى وهذا ليس لازم من الانعدام
 لانه بطلان الذات عن صفته الواقع ومنها انه يلزم ان يكون افراد الجواهر كلها واجبة الوجود وهذا ليس بشيء
 لانا قد حققنا في حواشي شرح الرسالة القطبية ان مصداق الوجود فصل لمية بل انضمام امر وعرض عارض هذا
 لا يلزم وجوبها فلا يلزم من كون الجوهر مصداقا للوجود دلالي موضوع وجوبها ومنها انها محتاج في اثبات
 جوهرية النفوس الصور الى نظر واستدلال فلا يكون الجوهر جنسا لما تحتها لان ذاتي الشيء يكون بين الثبوت لذات
 الشيء وفيه ان ذاتي الشيء انما يكون بين الثبوت لانه اذا كان ذلك الشيء مقصودا بالكنه ومنها ان مفهوم الجوهر مقول
 على مائته بالتشكيك ضرورة ان الجواهر العالية وسائط في صدور الجواهر السوا فلن يكون صدق الوجود دلالي
 موضوع على العوالي اقدم من صدقه على السوا فلن الذاتي لا يكون مقولا بالتشكيك وفيه ان انواعها ليست مختلفة

في حقيقة الجوهرية فليس التقدم والتأخر في نفس هذا المعنى وأن كان في الحق لوجود تقدم وتأخر ومنها ان المية
 التي يقال عليها الجوهر البسيط فلا جنس لها او موكوفة فاما من بساطة فهي ايضا جواهر لا تتلحق تقوم الجوهر بالعرض
 فيصدق للجوهر عليها صدق لخواص بساطتها فلا يكون الجوهر جنسا لها ومن مركبات فيسوق الكلام فيها فاما ان
 يتسلسل وينتهي الى بساطة فيفقد والزم في تاليف المية من بساطة فالجوهر ليس جنسا من حيث انه لا يلزم من نفى جنسية
 لغيره ان لا يقع الجوهرية ان يكون جنسا لها انفسه كما لا يلزم من عدم جنسية الجوهر ان لا يكون جنسا لها لانها لا تتلزم من عدم
 يتشترك في النوع وفيه اعتبار لفصل تلك الغنة والاعراض فيقوم الجوهر بالعرض ما هو هنك يكون الجواهر جنسا فيكون امتيازها
 لفصول ايضا ويحري الكلام في هذه الفصول فيم يكتفى او الانتهاء الى فصول هي اعراض فيلزم تقوم الجوهر
 بالعرض فيه انه لا يلزم من كون الفصول جواهر ان يكون الجوهر جنسا لها وعدم جنسية الجوهر لها لا يتلزم من عدم
 جنسية الانواع ومنها ان اذا قلنا الجسم جوهر كان هناك ثلثة امور الاستغناء عن المحل ان كون مية علة لذلك الاستغناء
 والمية التي عرضت لها هذا الاستغناء والاستغناء عدمي والعلية اعتبارية واما الثالث فيحمل ان يكون المتشاركات
 فيها مختلفة بالمية مع ان ادنى مراتب الجنس لا تشارك وهذا محجب جدا لانه استدلال بالاحتمال قوله و
 المقولات التسعة للعرض اعلم ان بعضهم زعموا ان العرض جنس على التسعة فظلموه جودات مقولاتان عاليتان هما
 الجوهر والعرض فيشددان كانه صاحب القياسات حيث قال الجوهر يطلق على معنيين الموجود والاني موضوع والاستيعاب
 في ان هذا المعنى ليس حد المقولة الجوهرية بل هو من العرضيات اللاحقة والمية المتأصلة التي هي في حد جوهرها
 بحيث حتم ان تكون بحسب فطنتها المرسله قائمة بالذات لاني موضوع وهذا المفهوم حد الجنس الاقصى للجنس
 الجواهر لان الطبع في المفهوم بالنسبة اليها بحسب نفس المية فواصل لذاتي بالنسبة الى ذي الذاتي ولانه
 لم يكن من لذاتيات بل كان من لوازم لكان له لاحالة مبدء بالذات في نفس جوهر المية فتلك المبدء
 هو الذي جنسه لمقولة الجوهر وبمعناها الجنس الاقصى ولانه طبيعة مشتركة بين الجواهر كلها وهي في حد نفسها
 متمنعة الانسلاخ عنه وهو طبيعة ثبوتية لاسن المعاني السلبية والمفومات العددية فاذا كان هو من الطبع
 العرضية التي هي من لوازم المية كان له مبدء مشترك بينها ونشئة لاحالة الى الطبع ذاتي مشترك فذكر عندنا
 هو الجنس الاقصى وكذلك العرض يطلق على معنيين الموجود في موضوع وليس له صلوح ان يكون حد المقولة
 العرض بل هو من العرضيات اللاحقة لا يتشرب في ذلك الطبيعة الناعية التي في حد ذاتها بحيث لا يجب
 شخصيتها وبحسب فطنتها المرسله جميعا ان تكون قائمة بالذات في موضوع فلهذا الطبع المشترك من بين

الاعراض هو الجنس الاقصى لمقولة العرض كجسم البراهين الحقيقية من هذه السبيل الثلاثة كما هو في الجوهر من غير فرق
 اصلا هذا الكلامه وفيه كلام لان من يخفى كون العرض جنسا كيف يسلم ان مفهوم العرضية من جوهرات الحقيقة
 العرضية حتى يكون مصداقها نفس تلك الحقائق بل هي من العرضيات اللازمة لتلك الحقائق عنده والتفسير
 ان لحاظ العرض لا ينفك عن لحاظ الموضوع ولا الزيات في ان الموضوع وكذا النسبة اليه خارج عن هيا
 الاعراض فعلى تقدير كون مفهوم العرض ذاتا للميات الاعراض والوخطت ذاتا بتام مع قطع النظر عن الخارج
 فلا يكون الموضوع لاحظا ضرورية انه خارج عن ذاتياتها قطعاً فلا يكون معنى العرض ملاحظاً ولا لحاظه لا يسلخ
 عن لحاظ الموضوع واما الجوهر فاما اخذ الموضوع فيه عدما في التغيير فقط دون المغير والمعنون ثم ان
 اشتراك معنى عرضي بين شيئين لا يوجب اشتراك ذاتي بينهما الا اذا كان ذلك المعنى العرضي متزعا عن نفس الطبيعية
 مشتركة بينهما جوهرية والافئدة العرض مشترك بين الامور العائدة والمقولات العرضية مع عدم اشتراك ذاتي بينهما
 كما لا يخفى ومعنى الجنس مشترك بين ضوالة المقسمة له مع عدم تشاركها في ذاتي والا لازم تركيب الفصول افاقم
 واعلم ان الشيخ قد صرح بشي جنسية العرض حتى عقد له فصلا في قاطيغورياس الشفاء وقال بعد ما استقصى مجمل
 السخيفة كما تقول مثل هذه الهذيان في ان العرض ليس بجنس ان كان الحق هو ان العرض ليس بجنس وما قال
 صاحب القيسات ان قوله وان كان الحق هو ان العرض ليس بجنس على سبيل الفرض والتقدير اى وان وضنا
 سلمنا ان الحق فلا يخفى سخافته ثم قال الشيخ لكنهم قالوا شيئا آخر وهو ان العرض لا يدل على طبيعة البياض السود
 ولا على طبيعة سائر الاعراض بل على ان له نسبة الى ما هو فيه وعلى ان ذات حقيقة هذه النسبة والجنس يدل
 على طبيعة الاشارة وما هيأتها في نفسها لا الحق ما هيأتها من النسبة وهذا قول سديد والدليل على ذلك ان
 لفظ العرضية اما ان تدل على ان الشئ موجود في موضوع فيكون دلالة على هذه النسبة او يدل على انه في ذات
 بحيث لا بد له من موضوع فهذا ايضا معنى عرضي وذلك ان نسبة هذا المعنى الى اكثر الاعراض مثل الكمية والكيفية
 والوضع نسبة امر غير مقوم لما هيأتها لان ما هيأتها تمثل مدركة مفهومة ثم تنك في كثير منها فلا يدري انها
 محتاجة الى موضوع حتى يبرز عليها في الفلسفة الاولى حتى ان قوما جعلوا هذه الامور جوهر فبسيطة العرض الى
 هذه نسبة الموجودات الى ميات العشرة من حيث انها ليس واطلا في الميتة هذا الكلامه وادور عليه الشيخ المقتول
 في الطارحات ان هذا يتوجه في الجوهر بعينه فانهم يقولون الصور جوهر والفصول جوهر وكليات الجواهر
 جوهر فتقول رب انقلها وشك في جوهرتها فالجوهرية ايضا عرضية وقد قيل هنا جنس على هذا الصعيل ثبات

كثير من الاجناس ان قيل انما يشك في جوهرية فصل وصورة لعدم التبيين لمعنى الجوهر او بمعنى ذلك الفصل و
 الصورة يقال في السواد وغيره من الاعراض مثل هذا من انما يشك في عرضية السواد من لم يفهم معناه
 او معنى الجوهر او الجسم او معنى العرضية والحق ان العرض لا يشتمل على النسبة الى الموضوع ليس من مقومات ميات
 الاعراض الا لم توجد في الايمان وايضا انما تعقل السواد او لانه لا تعقل ضافته الى محل فنسبته الى الموضوع
 تابعة لميته عرضية كما ولو كان العرض جنسا للتحقيق العرضية لوجب ان يلاحظ الموضوع معها ضرورة ان العرض
 لا يمكن ان يلاحظ به دون ملاحظة الموضوع قوله والجوهر هو الموجود دلا في موضوع المشهور ان المقسم للجوهر
 والعرض لميته من حيث هي الموجودة في نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج ام لا وقال بعضهم هي الموجودة
 خارج المشاعر واذا ورد عليه خرج الاعراض التي لا توجد في الايمان كالنسب الاضافات اتركب المسامحة في عدم
 اياه اعراضا وانت تعلم ان المقولات الانتزاعية كالان والوضع وغيرهما عرض مع انها ليست بموجودة خارج
 المشاعر وايضا فانهم قسموا الكيف الى الكيفيات الخارجية والكيفيات الانتزاعية وايضا الصورة الحاصلة في ان يبرز
 عرض لكونها حالة في الكل المستغنى عنها فالحق ان مقسم الجوهر والعرض هي الميته الموجودة في نفس الامر سواء كانت موجودة
 في الخارج او في الذهن اذ اعرفت هذا فاعلم ان الموجود اما ان يكون متعاليا عن الميته او لا فتتخضن ان كان عين
 ذاته فهو الاول والاخر الثاني وذلك لان الميته تطلق غالبا على الامر كله المعقول فالذي يكون متخضن عين ذاته لا يكون
 له مية والموجود الذي له مية ان كان موجودا في موضوع فجوهره والافرض ليس له ماد بالموجود دلا في موضوع
 ان يكون حقيقة الجوهر نفس هذا المفهوم ولا لازم اسما ولا مادا ولا فلان الموجود بالفعل لا في موضوع صادق
 على الواجب سبحانه ايضا فلو كان حقيقة نفس هذا المفهوم لزم كون الواجب سبحانه جوهر او كذا اذا كان هذا المفهوم
 لازما مساويا لحقيقة او صدق عليه لزم صدق لزومه المساوي عليه تعالى واما ثانيا فلما ذكره الشيخ اتاقد من
 بجوهرية شئ مع الشك في وجوه بالفعل لا في موضوع واورد عليه بان القول بكون شئ جوهر مع تجويز
 كونه مد و اقول بثبوت المعدوم او بالاثبات له لا يثبت له شئ والا دلي ان يقال قد تعلم كون الشئ جوهر ارجح
 العقل عن معنى الموجود دلا في موضوع فليس الموجود دلا في موضوع عين حقيقة الجوهر ولا لازما لها بحيث يتغير
 الذهن منه اليها واما ثانيا فلما استحق معنى الموجود بانضياف معنى سلبى اليه ان يكون جنسا للتحقق الجوهرية
 فلما اذا استحق بانضياف معنى وجودى اليه ان يحيل جنسا للتحقق العرضية بل هذا الاولى واما رابعا فلان من الجوهر
 ليس موجودا بالفعل لا في موضوع بل موجود بالفعل في موضوع كالصور الحاصلة في الاذهان عند من يرى

حصول الاشياء بانفسها في الاذنان لان حصولها في الاذنان على سبيل حلول الاعراض في محالها فلا يصدق
 انها موجودة بالفعل في موضوع فالجوهر الذي هو جنس للتحقيق الجوهر ليس هو الموجود بالفعل في موضوع
 بل هو مية من حقها اذا وجدت في الاعيان ان تكون لاني موضوع وهذا ليس بصادق على الواجب سبحانه
 ضرورة لقدره عن المية واما الصور العقلية فهي وان كانت موجودة بالفعل في موضوع لكنها ميات من حقها
 اذا وجدت في الاعيان ان تكون لاني موضوع والجوهر يكونه جنسا عاليا وان كان بسيطا لكن لا بد في التعبير
 عنه من اخذ عبارة والت على معناه كاشفة من حقيقة وانما اخذ الامر العددي في التعبير عنه دون لمعبر والمفعول
 كما انهم يعبرون عن كثير من المفعول الحقيقة بالامور العددية لانه خذها في العنوان كاشف عن عدم اخذها
 في العنوان وبهذا اظهر ان المذكور في المتن تعريف لفظه انما قصد منه الالتفات الى حقيقة باحضار ما عند اليد
 فلا يجب فيه ما يجب في التعريفات الحقيقية من المطرد والعكس اعلم ان ههنا اشكال اعوليه التقرير انه قد تقرر
 عند عدم الجوهرية تكون نفسنا متاخفة عن الموضوع والعرض مية تكون نفسنا متاخفة الى موضوع
 لما يستلزم انشاء الله تعالى فاشئ الواحد يستحيل ان يكون جوهر او عرضا معا فان قلت انهم قالوا فصول الجواهر
 جواهر ومع ذلك قد صرحوا بكيفية تعلق الكيفية بطلق بالاشراك لفظي على ما هو من قسام العرض و
 على فصول الجواهر فبحث اطلقوا على فصول الجواهر كصفات لم يريدوا بها ما هو من قسام العرض والتكيد هذا فنقدوا
 الصور العقلية الماخوذة من الجواهر حالة في الذهن والذهن محل لما في اعراض مع كونها جواهر وقد اجابوا
 عن هذا الاشكال بوجوه منها ان الصورة العقلية الماخوذة من الجواهر وان كانت موجودة بالفعل في موضوع
 لانها قائمة بالذهن قيام العرض بموضوعه لكنها بحسب نفسنا انها من حقها ان توجد في الاعيان لاني موضوع
 كالمقتضى ليس لذي لا يجذب لحد في الكلف ويجذبه خارج الكلف اذا صادفه واذا لم يصادفه لم يجذبه فلا ينبغي
 ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكلف وفي خارج الكلف بل هو في كلا الحالتين على صفة واحدة وهو انه محجور
 شأنه يجذب لحد اذا صادفه فكذا حقيقة الجوهرية من حق وجودها في الاعيان ان تكون لاني موضوع و
 هذا لفظ ثابت الجوهر هو او مجرد العقل في الاعيان ليس اذا كان في العقل في موضوع بل مفعول الجوهر هو بعينه انه اذا
 وجد في الاعيان كان لاني موضوع وان كان بالفعل في موضوع لا يقال انه طلبت المناقاة بين الجوهرية
 والعرضية لاجتماعهما في الجواهر المعقولة لانا نقول للموضوع ان يكون مية توجد في الاعيان مرة جوهر او مرة عرضا
 حتى تكون في الاعيان غير محتاج الى موضوع اصلا وفيها محتاجا الى موضوع ما ولم يتنع ان يكون مفعول

تملك لهية عرضها ذاتا يستفاد من كلام الشيخ في فصل العلم من أليات الشفاء ويرد عليه أنهم ومنهم الشيخ ايضا قد فرقوا
 بين العرض الصورة بان العرض نفس طباعة منقطة الى المحل والصورة طباعها غير منقطة اليه بانها تنقشر اليجب
 خصوصية شخصية لمحمدا وان الطبيعية العرضية المطلقة محتاجة الى المحل المطلق والخاصة الى الخاص بخلاف الصورة
 فانها الطبيعية لا تحتاج الى المحل أصلا فليقتدرك كون الصورة العقلية الجوهرية عرضا كون بحسب طبيعتها المطلقة
 محتاجة الى موضوع مطلق فلا يكون جوهر بحسب نفس اتها بل يستحيل ان توجد ميتة في موضوع فلا يوجد فرد
 منها قانما بنفسه على ان جوهر الصورة في الذهن على نحو وجوده في المحل في محله وانحصار المحل في العرض الصورة
 والمحل في المادة والموضوع محج عليه وظاهر ان وجود الصورة في الذهن ليس على نحو وجود الصورة في مادتها
 فبذلك على نحو وجود الاعراض في موضوعاتها فيكون حقيقتها محتاجة الى موضوع مطلق فلا يكون هيتهما موجودا
 لاني موضوع ومنها ما قال صاحب القيسات ان الصور المعقولة من الجوهر في حد ذاتها جميع الاعتبارات
 وان عرضها بحسب نحو وجودها في الذهن ان يكون وجودها بالذهن في محلنا اللازم من ذلك ان يكون
 العلم وهو وجودها بالذهن عرضا لا للعلوم بالذات على الحقيقة وهو نفس جوهر الميتة انتهى ولا يخفى ان الصورة
 المعقولة من الجوهر حالة في محل المستغنى عنها فيكون لذهن بالنسبة اليها موضوعا فيكون عرضا لا جوهر فاذا كان
 عرضيتها مع الاعتراف بجلو لها في الذهن متناهيان على ان رسم العرض صادق عليها كما لا يخفى فعدم إطلاق
 لفظ العرض عليها لا يفتي شيئا واما قوله وان عرضها بحسب نحو وجودها بالذهن فحجب لان الصورة حالة في الذهن
 بلا ريب فهي عرض فلا معنى للقول بان العرض هو وجودها لانفسها بل هذا كما يقال لبياض مثلا ليس عرض
 اذا الحال في الجسم هو وجوده لانفسه وايضا يلزم على هذا ان لا يكون الاعراض ايضا حالة في الذهن بل وجودها
 فيلزم كونها جوهر ومنها ان الجوهر محل على نفسه وافراده نحو من المحل الاول المحل الاول والذاتي والثاني
 المحل الثلث المتعارف ولا بد فيه من ترتيب لثلاث من الجوهر بالصدق عليه الجوهر نحو من اصدق الصدق
 الذاتي والثلث ومنها ما يصدق عليه الجوهر بالصدق الاول من اصدق فقط وهي الجوهر المعقولة فهي جوهر اصدق
 الجوهر عليها صدقا ذاتيا واعراضا ايضا اصدق لعرض عليها صدق عارضيا وبالجملة ليس من شرط الجوهرية
 ان تيرتب عليه آثاره الاحيائية بل يصدق الجوهر حيث لا يترتب الآثار ايضا من الجوهر ما يترتب عليه الآثار الخارجية
 فيكون قائما بالفعل لا في موضوع ومنها لا يترتب على وجوده بالفعل في موضوع ولا يخرج
 ذلك عن كونه جوهر لان الجوهر صادق عليه صدقا ذاتيا وان لم يصدق عليه صدقا متعارفا والمتحى انه

مع القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن لا يحصى عن الاشكال لا اذا انكر المنافاة بين الجوهرية والعرضية
قوله كالا اجسام الجوهر اجساما وغيره على الثاني اما جز منه اول اول الاول ان يكون جزءا منه يكون الجسم به
بالفعل ويكون جزءا منه يكون هو بالقوة فالاول هي الصورة والثاني هي المادة وعلى الثاني فلا محالة يكون
مفارقا من عالم الاجسام فاما ان يكون له تعلق بالجسم من حيث التدبير والتصرف وهو النفس فلا يكون بل
يكون مفارقا محضاً وهو العقل وهذا موافق لما ذكره الشيخ في اول ثمانية آيات الشفاء وتتم في اول ثمانية
قاطيفورياس الشفاء بهذا الجوهر البسيط ومركب عني من الاشياء التي منها يتكبر الجوهر عني المادة والصورة
والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو يرى مفارقا او يكون داخل في تقويمه فاما دخول
في وجود الكرسي ويحيى مادة واما دخول شكل الكرسي في وجود الكرسي وتسمى صورة وهذا التقسيم مزعوق وقد قسم بان
الجوهر اجسام اول والثاني اما جز منه اول اول اما هو به بالقوة واما هو به بالفعل والاول مادة والثاني صورة
والثاني اما مفارق محض لتعلق له بنوع من انواع الجسم ولا يتخصص من اختصاصه وهو العقل ومفارق ليس ككفا
متعلق بنوع من انواع الجسم وهو رب النوع او يتخصص من اختصاصه وهو النفس فالاقسام ستة واثبات كل من
هذه الاقسام في الفلسفة وهذا التقسيم قد استصوبه بلاشك العلامة قدس سره في بعض سالكه قوله والعرض هو الموجود
في الموضوع على المحل ههنا مباحث الاول نعم حدود العرض انه موجود في شئ لا تجز منه لا يصح قوامه بدون ما هو
فيه وازداد بالبشر في قوله موجود في شئ شيئا مستحصل القوام قدمت شيئة قبل ان يوجد في ذلك الموجود ولتحرر
عن الصورة الموجودة في المادة او المادة لا تحصل شيئا بالفعل وان الصورة فالموضوع هو الذي اذا تيسر
الى ما حل فيه لا يكون متقدما به من حيث مية بل يكون مستحصل لذات متبلن جو ذلك شئ في فاليولى بالقياس
الى الصورة الجسمية والنوعية ليست موضوعا فانها ليست مستحصلة الذات قبل جو الصورة فيه قال الشيخ
في قاطيفورياس الشفاء اذا عني ابقولنا الموجود في شئ اى شئ مستحصل القوام بنفسه قدمت شيئة دون ما
يوجد فيه او يتم دونها فلا يقوم ما يحل فيه كان وقاب من حال العرض في الموضوع وبين حال الصورة في
المادة فان الصورة هي الام الذي يحل محله موجودا بالفعل ومحله ليس شيئا بالفعل لا بالصورة والحاصل
ان المحل قد يكون محتاجا الى مية الحال نفسا به وقد لا يكون محتاجا الى مية الحال صلا بل مية الحال محتاج الى
المحل المطلق وهو مية الى محل الخصوص فالمحل الاول يسمى مادة وحاله صورة والثاني موضوعا وحاله عرضا
تفسير الموضوع الماخوذ في تعريف العرض المحل ليس على ما ينبغي لان الموضوع اخص بالمقاس من المحل والموضوع

عبارة عن المحل المستقضى من الحال المحل قد يكون محتاجا الى اصل فيه كالمادة المبحث لثاني انهم قالوا ان العرض انما يتشخص بموضوعه
 وذلك ان طبيعة العرض تحتاج الى مطلق الموضوع فالعرض انما يصل بدوان يحتاج في تشخصه بوجوده انما يصل الى موضوع خاص لا
 يجوز عليه ان يفارق موضوعا معينا الى موضوع آخر خاص فليزيم السلب ان العرض انما يصل عن طباع العرضية لانه لا يقوم
 بالموضوع الثاني لا بعد خلع الموضوع الاول فلا بد ان يكون خلع الموضوع الاول مقدا بالذات على حلوله
 في الموضوع الثاني ففي مرتبة خلع الموضوع الاول ليزيم السلب ان العرضية لانه غير قائم في تلك المرتبة
 بموضوع والبيان المحقق ان مصداق الوجود الخاص نفس البتة المتقررة فاما ان يكون نفس البتة المتقررة لاني موضوع
 فيكون جوهرا في موضوع لا بعينية فلا يمكن تحقق التقرر الخاص لا بهام الموضوع وعدم وجوده ولا القياس عليه
 حال الجسم بالنسبة الى الالين لان الالين من عوارض الجسم فليس له في مرتبة تقررته اين تجليات العرض فلا يمكن تقررته
 من دون ان يكون في موضوع ومن هنا يستبين ان العرض لا يتقبل عن موضوعه فان قلت الراضية يتقبل
 من ذي الراضية الى ما يجاوره قلت قد ثبت في الطب ان هناك حدوث راضية اخرى في الجوار واللازم كون
 الور ومثلا غاليا عن الراضية بعد ارجاع الهواء الذي يجاوره وان لا يقوم اكثر من موضوع واحد والالم كمن
 واحد بالشخص فان قيل لاضافات المتكررة كالمواخاة والجواردة قائمة بشيئين لا بامر واحد
 قلت قد صرح الشيخ في قاطي نور ياس انشقاقه لا يجوز قيام عرض واحد بشيئين بان يكون موضوعه ذاك الشيئين
 معا انما المتشعب قيام عرض واحد بموضوعين بان يكون كل منهما موضوعا على حياله ولا اضافات المتكررة انما تقوم
 بمجموع المضامين لاني كل منهما على حدة كما ان الكثرة عرض قائم بافوق الواحد وكل لعدد فان قلت موضوع
 العدد وطبيعة النوع ولا يوزم قيام المحصل بغير المحصل قلت العدد ومركب من الوحدات فقط لو كانت البتة الصورة
 جزءا منها كما ثبت في محله وقد حققناه في حواشي شرح الرسالة القبطية فيكون محله مجموع الوحدات فاذا حلت
 وحدة في زيد واخرى في عمر فحل الاثنين زيد وعمر ومعا لا بان يكون كل واحد واحد منهما موضوعا الاثنين
 ولم يدرك على امتناع قيام المحصل بغير المحصل على انه يشكك الامر في كون المقولات عشرة جدا ولا يمكن ان يقال
 ان موضوع العشرة طبيعة النوع لعدم اشتراك المقولات في ذاتي فضلا عن طبيعة النوع المبحث الثالث ان
 العرض انما يتشخص بموضوعا وخصوص كون الموضوع جوهرا لم يعمل عن طباع العرضية بل السرعة والبطور
 قائمان بالحركة والاستقامة والانحراف بالخط بل لوجود الوحدة عرضان قائمان بجميع الاعراض المتكلمين اذا
 غسروا العرض بما يكون تابعا في التميز للتمييز بالذات وهو الى ان العرض لا يقوم بالعرض ولا العرض لما يكون متجزئا

بالذات فالعرض لتمام بالعرض قائم بذلك المحل لا بذلك العرض فالعرض لتمام على المتأمل المبحث
الراجح ان العرض لو كان عبارة عن الحال في المحل المستغنى عنه يلزم كون صور المركبات اعرافا لان محلها
اليولي مستغنية عن صور المركبات ضرورة ان اليولي مستغنية عنها في تقويمها والمحل المستغنى عن الحال
موضوع فصور المركبات حالة في موضوع فهي اعراض وقد اجابوا عنه بان محل صور المركبات وان لم يحجج اليها
في الوجود لكنها محتاجة اليها في التحصيل النوعي والمركب بالاحتياج الى الموضوع في تعريف العرض اعم من الاحتياج
في الوجود والتحصيل النوعي ولما ورد عليه ان محل الصور التركيبية اعني اليولي مستغنية عن تلك الصور
في التحصيل النوعي ايضا لكون صور البسائط كافية في تحصيلها اجيب عنه بان الصور التركيبية ليست حالة
في اليولي بل هي حالة في المجموع المتمزج من البسائط وهذا المجموع متقوم بالصور التركيبية ومحتاج في
التقوم اليها في حالة في محل محتاج اليها واورده عليه بان في العناصر المترتبة امرين الفاعل وصف
الاجتماع والعناصر نفسها غير محتاجة اليها لكونها مستحصلة متقومة بصورها انما يحتاج اليها في وصف الاجتماع
وهو امر عرضي والحال لذي يحتاج اليه المحل في امر عرضي لاني وجوده عرض لاجره وتحقيقه في المعتبر في محل
العرض لاستغناء في الوجود وفي محل الصورة الحاجة فيه فالعرض عبارة عن الحال في محل المستغنى عنه في
الوجود والعناصر المترتبة غير محتاجة الى الصور التركيبية في الوجود قابل ولا تغفل قوله هي الحكم انما ذكر الحكم
عقيب الجواب لكونه اعم وجودا من الكيفية واضح وجودا من المضاف واعلم ان الحكم هو العرض لذي يقبل
القسمية والتجزئ لذاته اما الوهمية فبقوله لما بالذات وعروضها الغير بواسطة اقترانه به ظاهر واما الفلكية فغالبها
اولا بالذات وان كان هي المادة لكنه يعيد بالقبول القسمية الانفكاكية وان لم يكن اجتماعهما اذ العدد لا يجب
اجتماع مع الاخر ويتبعه قبول المساواة والزيادة والنقصان وذلك لاننا اذا لاحظنا المقادير والاحصاء
ولم نلاحظ معها شيئا آخر اسكتنا ان نحكم بالمساواة والزيادة والنقصان واذا لم تلاحظ عددا او مقدارا مع
الاخر لم يكن الحكم بشئ منها ثم انه ان كان بين اجزائه حد مشترك فهو الحكم المتصل بالمقدار والا فهو الحكم المنفصل كالعدد
ثم الحكم المتصل باخر قار وهو الايجز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود وهو الزان واما قار وهو المقدار
فان القسم في الجهات الثلث فبسم تعليم لي في جتين فقط فسطح او في جهة واحدة فقط فخط والحكم المنفصل هو العدد
في كونه كما اشكال عوليس قد فرغنا عن حله في خواشي شرح الرسالة القطبية قوله والكيفية قد مره على باقي المقولات
لانه اصح وجودا من جميعها وهو عرض لا يقضي القسمية والنسبة آتى لا يكون مغناه معقولا بالقياس الى الغير واقسامه اربعة

الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية وهذا المحضر استقر الى ويمكن ان
 يقال ان الكيف امان مختص بالكم ولا يختص والثاني اما محسوس ولا فهو اما استعداد نحو الكمالات وكما ان هذا هو الكيفيات
 النفسانية وقيدها يجوز ان يكون بالكم ولا يكون محسوسا ولا يكون استعداد الكيفية غير مختصة بذوات الانفس غايته
 في الباب انه غير متحقق الوقوع فيرجع الى الاستعداد وقال الشيخ ان الكيف ان فعله بالتبعية محسوس الا ان تعلق
 بالكم فهو مختص بالكميات والافئوتة للجسم اما من حيث جسيمته فهو الاستعداد ومن حيث انه زوْفوس فهو مختص بذوات
 الانفس وفيه ان كون الكيفيات المحسوسة كلها فاعلة في حيز المنع كالحقعة والنقل ثم الكيفيات المحسوسة ان كانت رتبة كصفر
 الذهب وحلاوة الحسل سميت انفعاليات ولا انفعاليات كحمة النخل وصفرة الوجل انواعها الملوسات والبصصرا
 والسموعات والمذوقات والشمومات واما الكيفيات النفسانية التي المختصة بذوات الانفس فكانت راسخة سميت
 ملكة والاسميت حالا وهي النوع الحيوة والعلم والارادة والقدرة واما الكيفيات المختصة بالكميات فهي عارضة للكم اما
 كالوجبة والفرزية العارضتين للعدد والتثنية والتثنية والمرجع واما مع غيرها كالحقعة والزوْفية واما الكيفيات
 الاستعدادية فهي اما استعداد نحو القبول ويسمى ضعفا واما استعداد نحو الدفع والاقبول ويسمى قوة ولا ضعفا قوله الاضافه
 هي عبارة عن النسبة المتكررة اى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى معقولة ايضا بالقياس الى الاولى كالأبوة
 فانها نسبة تعقل بالقياس الى الابوة وهي ايضا نسبة تعقل بالقياس الى الابوة وهذا يسمى مضافا حقيقيا والذات المفروضة
 لهذه الاضافه مضافا مشهورا وقد يطلق المضاف المشهور على المجموع المركب منها ومن معروضها وعلم انهم اختلفوا في وجود
 الاضافه في الخارج فقال بعضهم ان الاضافه موجودة في الاعيان فيقال ليس بموجوده في الخارج قال الشيخ في تعالته
 الثلاثة من آليات الشفاء لكن الاضافه هي ما آمن به معتبرا بل الاضافه في نفسها موجودة في الاعيان واما اخرها فاما يتصور في العقل
 ويكون كغيره من احوال التي يلزم الاثبات اذا عقلت بعد ان يحصل في العقل فان الاشياء اذا عقلت تحدث لما في العقل
 امور لم يكن لها من خارج فيصير كليته وذاتية وعرضية وتكون جنسا وفصلا ويكون محمولا وموضوعا واشياء
 من هذا القبيل فتقوم ذهبوا الى ان حقيقة الاضافات انما تحدث ايضا في النفس اذا عقلت الاشياء
 وقوم قالوا بل الاضافه شيء موجود في الاعيان واحتجوا وقالوا نحن نعلم ان هذا في الوجود وبذلك وان
 ذلك في الوجود ابن هذا العقل اوله يعقل ونحن نعلم ان البنات تطلب الغذاء وان الطلب مع اضافته
 ما وليس للبنات عقل بوجه من الوجوه ولا الوراك ونحن نعلم ان السماء في نفسه فوق الارض
 والارض تحتها ادر كرت اوله تدرك وليست الاضافه الاثبات هذه الاشياء

التي واما بالاسماوية تكون للاشياء وان لم تدرك وقالت الفقرة الثانية انه لو كانت الاضافة موجودة للاشياء
 لوجب من ذلك ان لا ينته الاضافات فانه كان يكون بين الاب والابن اضافة وكانت تلك الاضافة
 موجودة لهما ولا حد لها ولكن احدهما من حيث الابوة للاب وهي عارضة والاب عرض لما وهي اضافة
 وكذا النبوة فمنها اذن علاقة الابوة مع الاب النبوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الاب والابن فيجب
 ان يكون للاضافة اضافة اخرى وان تذهب الى غير النهائية وان يكون ايضا من الاضافات ما هي علاقة
 بين موجود ومعدوم كما نحن متقدمون بالقياس الى القرون التي خلفنا وعالمون بالقيامة والذي تخلف به
 السببية من الطرفين جميعا ان نرجع الى احد المضافات المطلق فنقول ان المضاف هو الذي هيته معقولة بالقياس
 الى غيره فكل شيء في الاعميان يكون بسبب هيته انما يقال بالقياس الى غيره فذلك الشيء من المضاف لكن في الاعميان
 اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعميان موجود فان كان للمضاف هيته اخرى فيجب ان يكون له المضاف
 المعقول بالقياس الى غيره فذلك المضاف هو بالحقيقة المضاف المعقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو معقول بالقياس
 الى غيره بسبب هذا المضاف وهذا المضاف ليس معقولا بالقياس الى غيره بسبب غير نفسه بل هو مضاف لذاته على ما علمت
 فليس هناك ذات وشئ هو الاضافة بل هناك مضاف لذاته لا اضافة اخرى واعترض عليه القائل انما
 نساري بانه لا يرد بقوله لكن في الاعميان اشياء كثيرة الخ ان في الاعميان اشياء كثيرة بحيث يكون ما هيته
 معقولة بالقياس الى غيره بالذات اي تكون مضافة حقيقية كالابوة مثلا فهو غير مسلم بل هو ادل لنزاع وعين
 الدعوى وان راوا انه يوجد في الاعميان انما وكثيره تعقل ما هيته بالقياس الى غيره لا باعتبار عرض الاضافة
 كزيد مثلا فانه باعتبار انه لا يعقل هيته بالقياس الى غيره فهو مسلم لكن لا نزاع فيه والحاصل ان النزاع في وجود
 الحقيقة لا المضاف المشهورى وما ذكره الشيخ انما يتم في الثاني دون الاول ما ذكر في حل الدليل الثاني وجود الاضافات
 في الخارج من ان لزوم المستبعد لان زيدا مثلا وان كان مضافا بسبب الابوة لكن الابوة ليست مضافة بسبب
 امر آخر فيقول الكلام وتيسل بل هي مضافة بذاتها فينتهي السلسلة نعم الابوة ايضا يمكن ان يعرض له شيء هو
 من قبيل المضاف الحقيقة كالعرض مثلا لكن هو ايضا مضاف بذاته ولا حاجة الى امر آخر يصيبه مضافا حتى
 يلزم المستبعد وكذا الحال فيما اذا فرض عرض مضاف لهذا العرض فينتزع لان مراد المستبعد ليس ان لكل مضاف مضاف اخر فلو
 كانت الاضافات موجودة لزوم المستبعد حتى يقال فلو ان بعض الاضافات مضافة بذاته فلا يلزم احتساب لمره ان المضافة تكون
 موجودة لكانت عرضا البته فيكون عرضا لموصوفها والعرض هو ايضا اضافة حقيقة وعلى تقدير وجوده يكون عرضا ايضا فلم يزد

عرض آخر وهذا بالجملة ينقل الكلام في عرض العارضية وعرض عرضها الى غير النهاية والحقائق ان الاضافات
 الحقيقية ليست بوجودة في الخارج بالانفس بل ما وجودها في الخارج بمعنى ان انتشارها موجود فيه لكن الاتصال
 ببعض الاضافات قد يكون في الخارج قائل لاقتل قوله والاين هي نسبة المتكلم الى المكان لانه كونه فيه وهو
 على نحو حقيقته وهو كون الشيء في مكانه الخاص بالذي لا يسع فيه غيره وغير حقيقته وهو ما لا يكون لك لكون زيد
 في الدار قوله والملك ويقال ان هذه المقولة المجردة ايضا قال الشيخ بعد ما بين ان هذه المقولة لم تنطبق الى هذه
 الغاية فمنها ما هو منسوبة لغير الجسم بسبب الاصل به ويشمل عليه وينقل في قوله كالتفعل والتميم والتقص منه ما هو عليه
 كالأب بالهرة ومنه عرضي سواء كان محيطا بالكل كالشئ بل شال لم يمسح البدن او محيطا بالبعض كالعلماء والمقصود
 غيرهما قوله والفعل هو اخراج شئ شيئا من القوة الى الفعل سيرا سيرا كالسير في التسخين قوله والانفعال هو
 خروج الشئ من القوة الى الفعل على سبيل التدرج قال الشيخ الاول في تفسير مقولة الفعل والانفعال ان يقال
 مقولة ان الفعل وان نفعل لان الفعل قد يقال عند تسكاهم وكذا الافعال لما انت في الحركة بخلاف ان الفعل وان
 نفعل فكان لفظ ان الفعل وان نفعل مخصوص بالحالة المتجددة التي فيها توجه الى ما ينتهي اليه فلا يقال للثوب
 ينخرق الا حين هو متوجه الى الغاية المستقرة بعد تلك الحركة قوله الشئ هو نسبة الشئ الى الزمان وهو ايضا
 كالان ينقسم الى حقيقته وغير حقيقته اما الحقيقة فهو كون الشئ في الزمان الذي لا يفضل عليه كالصوم لليوم وغير الحقيقة
 ما لا يكون لك كالدخول في الشهر والسنة والتمت الحقيقة يجوز ان يشترك فيه كثير من مجالات الان الحقيقة قوله
 والوضع هو هيئة تعرض الشئ من جهة كبتين نسبة لبعض جوار الشئ الى بعض ونسبة الى خارج عنه سواء كان
 ذلك خارجا حاديا ومحويا قوله ويجعلها البيت الفاسد لاجتماع الجوهر والكم والانفعال والكيف والاين والتمت
 في المصراع الاول الاضافة والوضع والفعل والملك في الثاني قوله فصل في ترتيب الانواع الاضافية بالقياس
 الى مثلها الاضافي بالقياس الى الحقيقة اما حال ومفردا ومتنوع ان يكون نوع حقيقته فاما كان تحت نوع حقيقته
 فهو العالي والا فالمنفرد اما النوع الحقيقة بالقياس الى شئ فليس الا مفردا لانه لو كان فو قد او تحت نوع لازم ان
 يكون الحقيقة فوق نوع فيكون جنسا والحقيقة بالقياس الى الاضافة فاما مفردا وسافل لا متنازع ان يكون تحت نوع
 فان كان نوع فهو سافل لا مفرد قوله اعلم ان الانواع قد ترتب متنازلة اشار لم يقط قد الى ان ترتيبها
 ضروري الجواز كونها مفردة وكذا لم يجعلها من المراتب ومن جعلها منها نظر الى الترتيب وجودا وعدما وانما
 رتب متنازلة بحيث ينتهي الى نوع الانواع بعده لانه لو لم يكن لك مكان كل نوع تحت نوع فلا يتحقق شخص و

اللازم منها ما إذا لم يتحقق شخص لم يتحقق تملك الانواع ضرورة ان وجودها لا يكون الا في ضمن الاشخاص ففرض
 وجودها غير متناهية يستلزم عدمها قوله وهو النوع السابق لا بد ان يكون حقيقيا وادافيا ايضا اما الاول فلانه
 النوع تحتها واما الثاني فلانها لا تحت الجنس بهذين الاعتبارين يقال له نوع الانواع والمراد ان احد الامرين
 غير كاف في كونه نوع الانواع لان مجموع الامرين كاف والاي لم ان يكون النوع المفرد والمندرج تحت جنس نوع
 الانواع بل لا بد ان يكون ذلك الجنس نوعا مندرجا تحت جنس آخر وهذا يظهر ان مفهوم "نوع الانواع" مستلزم للنسبة
 الى ما فوقه ولذلك يجب تركيبة من الجنس والفصل فلا يندرج تحت جنس كالحواشي والنقطة نوع حقيقة وليس نوع
 الانواع قوله فصل ثالث الكلمات الفصل هو بطلان تارة على ما يتميز به الشيء عن شيء لا زك كان او مفارقاتا او غيرها
 وتارة على كل مقول في جوابي شيء هو في ذاته والمراد من المقول في جوابي شيء المميز الذي لا يصلح للجواب
 ما هو فخرج الجنس والنوع واما العرض العام فلا يتميز شيئا الا من حيث انه خاصته اضافية لاس من حيث انه عرض عام و
 قوله في ذاته يخرج الخاصة لانه لا يتميز شيء في ذاته بل في عرضه لا يقال له يصلح للوقوع في جوابي شيء هو
 في ذاته لانا نقول قد وقع الاصطلاح على ان اياها لطلب المميز الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو او يقال المقصود
 من الشيء هو طلب المميز من حيث هو مميز بعد العلم بالمشترك واعلم ان هذا التعريف للفصل مذکور في الاشارات
 وقال في الشفاء انه لكل المقول على النوع في جوابي شيء هو في ذاته من جنسه والاول عم من الثاني لصدقه
 على فصل ما لا جنس فان قلت التعريف الثاني يطل حصرا المية في الجنس والفصل لجواز تركيب المية من مرتين وتبين
 او امور متساوية فليس كل منها جنسا ولا فصلا بهذا التفسير ولا جنس لانها خلاف التفسير الاول لان كلاهما فصل
 للمية ضرورة انها مميزة لهما عايشا كما في الوجود قلت قد ثبت انه لا يجوز تركيب المية من امرين متساوين والا
 فيكونان متحسين فلا يمكن الاتحاد بينهما حتى يتصور التركيب لعل فافهم قوله وهو قسمان قريب وبعيد الحم هذا الكلام
 يدل لانه صرح على ان ما لا جنس له الفصل له والا لكان قسم آخر هو الذي يميز عن المشاركات في الوجود
 دون الجنس مع انه فصل في القسمين والظاهر منه المحصر القليل كذا قيل قوله فالقريب هو المية عن المشاركات
 في الجنس المقرب فلا بد ان يكون محصلا بالفراده والا لم سبق فصلا قريبا لا يقال المحسوس المتحرك بالارادة فصلا
 قربا بل للحيوان لانا نقول هما اثران لفصله فان الفصل لما كان مجبولا بغيره آثاره كالنطق لفصل الانسان
 ولما اشتبهت تقدم احدهما على الآخر عبر بهما مع فصل الحيوان لا يقال لكل كما يصدق على واحد من فراده
 يصدق على كثير من مجموع الانسان والفرس حيوان فله فصلان قريبان هما الناطق والصالح لانا نقول ان ريد

ان الحق كما يصدق على واحد واحد من افراده كك يصدق على المجموع المركب منها المعروف بالهيئة الصورية فذلك
 ثم قال لا افراد من الاجزاء الغير المحمولة لذلك المجموع ولا يلزم ان يصدق على المركب ما يصدق على اجزائه الغير
 المحمولة والى ان يريد ان كما يصدق على فرد من افراده يصدق على الكثير منها بما هو كثير فسلم لكن يصدق على واحد منها
 بصدق واحد وعلى الكثير منها باصدق كثيرة وهذا غير ضار اذ يجوز صدق الحيوان على الانسان والفرس باصدق
 كثيرة فليس مجموع الانسان والفرس حيوانا واحدا حتى يحتاج الى الفصل بهذا طرفة فساد ما قيل ان مجموع الناطق
 والصائل فصل لمجموع الانسان والفرس من حيث هما كك فان قلت لو كان متبادرا كل نوع عن شريكه بفصل لزم
 ان يميز الفصل عن ايشاء كالفصل فيلزم ان يكون لكل فصل فصل قلت لا يجب تمييز الفصل عن المشاركات بفصل
 آخر انما يجب ذلك لو كان الاشتراك في ذاتي كذا افاد الشيخ في آليات الشفاء قوله لان الناطق حصل للحيوان
 فثمان فيه سامة لان الفصل اذا اقرن بالجنس نيزه وحصله نوعا فلو كان الناطق مقسما للحيوان الى قسمين ومحصلا
 له فيما كان هو حاصله في كليهما ضرورة ان المقسم يقوم ما قسم اليه قال الشيخ في الشفاء ليس من الفضول المقومة
 بالانقسام ومن الفضول المقومة في ظاهر الامر لا يقوم وليس ذلك سامة الا الفضول السلبية التي ليست بالحقيقة
 حصولا فانما اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم تثبت لغير الناطق نوعا محصلا بازاء الناطق فقد جعل
 الناطق فصلا مقسما مقوما وجعل غير الناطق مقسما غير مقوما وجعلها مقسمين للحيوان
 الى قسمين فيكون كل واحد منهما مقسما الى قسم واحد قال السيد المحقق قدس سره من قال ان الناطق يقيم للحيوان
 الى قسمين ارادته اذا اعتبر انضمامه اليه وجودا وعدا انقسم به اليهما قوله ليس كل مقوم للساقل مقوما للعالي فان
 الساقل ليس فيه امر الا الا الفضول المقومة له فلو فرضت مشتركة اتحاد العالي والساقل بينهما لكان بعض مقوم السائل
 مقوما للعالي وهو ما كان مقوما للعالي بعينه قوله ليس كل مقسم للعالي مقسما للساقل لكن قد يكون مقسم العالي مقسما
 للساقل وهو مقسم الساقل بعينه واعلم ان كما ان للفصل نسبة الى النوع بالقوم والى الجنس بالتقسيم كذلك نسبة الى
 حصة الجنس العلية وتفصيله انهم قالوا الجنس لا يصلح ان يكون انواعا كثيرة هو عين كل واحد منها في الوجود
 وانما تحصله بالفصل فادانضم اليه الفصل صار شيئا وتحصلا فالفضل علة تحصله وتعيينه نوع واحد من تلك
 الانواع التي كان صالحا لكل واحد منها لا لوجوده في الخارج والذهن اذ ليس للفضل وجودا منفردا لوجود الجنس
 بل هما متحدان جبلا وتقرر اذ وجودا وايضا لو كان علة لوجوده في الذهن لم يعقل الجنس بدون فصل من الفضول
 واورد بان الجنس والفصل متحدان جبلا وتقرر انهما متحصلان يتحصل واحد فالاصح عليه احداهما والاخر واجب بان الجنس

والفصل متغايران حال كونها مادة وصورة وفيه انه مع توقفه على التلازم لا يفيد الاعلية ناقصة مع ان بعض
 التعريفات التي فرعوا على اعلية الفصل الخمس منية على امتناع تعدد العللة لمعلول واحد الا ان يقال لا يجوز تعدد
 العلل الناقصة من جنس واحد كالفاعلية والمادية وغيرهما لانه لو تعددت لزعم الاحتياج وعدم الاحتياج
 معاً لان احدهما مع باقي العلل كافية في تحصيل المعلول فلا حاجة الى الاخرى وبالعكس فقد تعدد العلل الناقصة من
 جنس واحد تلزم تعدد العلل تامة قائل قوله فصل الكلي الرابع الخاصة اعلم ان الخاصة ان عمت جميع الافراد
 التي تخضع لحقيقة تتلخص شاملة كالضاحك بالقوة للانسان والكاتب بالقوة له وان لم تعم جميع الافراد تسمى غير شاملة
 كالضاحك بالفعل للانسان والكاتب بالفعل قال بعض المدققين الخاصة حقيقة هي الشاملة والخاصة الغير شاملة
 فهي خاصة للاخص بالحقيقة وللعام بالعرض هذا على تقدير كون الاخص واسطة في العروض ظاهر وآما على تقدير
 كونه واسطة في الشبوت فعملنا في الاخص ليس معروضا حقيقيا واعلم ان الخاصة قد تطلق على معنى آخر وهو ما يقصر
 بالشئ القياس الى بعض ابعاده وتسمى ضافية فالماشي خاصة للانسان بالقياس الى الشجر قوله فصل الخامس من الكليات
 العرض العام وقد يطلق عليه العرض محذوف فاعنه العام فزعم بعضهم انه العرض الذي يقابل الجوهري وفي ان العرض الذي
 هو قسم الجوهري هو ما يوجد في الموضوع كما عرفت والعرض الذي يقابل الذاتي ما يوجد للموضوع فمتناه الاشتباه
 عدم الفرق بين ما يوجد للموضوع وبين ما يوجد فيه وبين معنى الموضوع في الاول ومعناه في الثاني فان معناه
 في الاول هو المعروف وفي الثاني المحل المستثنى من المحال قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والعرض الذي
 هو قسم الجوهري قد يمكن ان يحل على موضوعه مما غير ذاتي فطوبه عرضا عاما وغفلوا عن كونه محمولا بالاشتقاق وجوز
 كون العرض العام محمولا بالمواطاة وقد صرح المحقق لدواني في حواشيه القديمة على شرح التجريد ان لا يضل اذا اخذ
 بالبشرط شئ فهو عرضي واذا اخذ بشرط شئ فهو الثوب لا يضل اذا اخذ بشرط الاشئ فهو العرض المقابل للجوهري كما ان الطبيعية
 الذاتي جنس مادة باعتبارين وفصل صورة باعتبارين فطبيعة العرض عرض عرضي باعتبارين وهذا الض على اتحاد
 العرض العرضي بالذات وانه لا يزم على هذا ان يكون كل الاعراض كمال الاجناس والفصول ان يحصل من كل عرض
 مع موضوعه حقيقة محصلة ولعل غرضه ان الجنس المادة كما استعمل ان بالذات متغايران بالاعتبار كمال العرض
 والعرضي ايضا متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لان لا يضل لما خذ من لياض لا يفهم منه الا ذات ينسب اليها
 ذلك العرض ولما كان مفهوم المشتق هو القدر الناعت فقط وله علاقة مع المعروف به ينسب جوده اليه فالعرض
 والمعرض متحدان بالعرض العرضي متحدان بالذات ضرورية ان المشتق ليس الا لبدا الماخوذ لا بشرط شئ فالعرض

وحقائقه لا يحمل عليه حملا ذاتيا والمعرض فروله بالعرض فحمل عليه حملا عرضيا وتفصيل المقال بحيث يكشف بطلانية الحال
 مفضل في الاطبا بوالاطال قوله فاعلم ان الثلاثة الاول يقال لماذا اتيات قال الشيخ في الشفاء ههنا موضع نظير
 قال لذاتي يدل على لفظ لمعناه نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء لا ينسب الى ذات الشيء فالحري ان لا يطلق الذات
 الا على ما يقوم المبهية فلا يكون الانسان ذاتيا بل الحيوان والناطق ذاتيان لا يقال للانسان وان لم يكن ذاتيا لنفسه
 فهو ذاتي للاشخاص لا بالنقول ان كان ذاتيا للمبهية الشخص فهو الانسان وان كان لمجموع المبهية والشخص فلا يكون المجمع
 تمام مبهية الشخص بل جزء منه وفيه انه يجوز ان يكون نفس المبهية ذاتية للمبهية من حيث انها معدومة للشخص الحق
 ان لذاتي بحسب لزوم اللغة وان كان مستملا على النسبة لكن بحسب مطلق النطق غير شتمل عليها بل معناه ليس
 بعرضي وههنا دقاتي ذكر ما يوجب لاطبا جسي ان ناتي بهاني رسالة مفردة ان ساعدنا التوفيق قوله والعرض
 اللازم ما يتبع انفكاكه عن الشيء انما لم يقل عن المبهية شتملا زوم الوجود ولذا يكون تقييده الى لازم المبهية والى غير تقييده
 الى نفسه والى غيره قوله اما بالنظر الى المبهية مع قطع النظر عن خصوصية احد الوجودين بمعنى ان المبهية سواء وجدت
 في الخارج او في الذهن متبع انفكاكه عنها قوله فان انفكاك لزومية من الاربعية اى عن اربعة اشياء وكذا انفكاك
 الفردية عن ثلثة اشياء محال سواء وجدت في لوح الذهن ام في متن الخارج واعلم ان لوازم المبهية امور اعتبارية انتزاعية
 اذ لو كانت موجودة في الخارج كانت منضمة الى المبهية موجودة بوجوه اخرى فاذ وجدت المبهية في الذهن فاما
 ان يكون لوازمها موجودة فيها بوجوه اخرى فباني الذهن فيلزم ان لا تكون تلك اللوازم قائمة بالمبهية منضمة اليها
 ان كانت موجودة ذهنية اذ لا معنى لقيام عرض احد بملكين وان كانت موجودة خارجية لزم قيام الموجود الخارجي
 بالموجود والذهني ما يكون موجودة في الذهن من دون ان تقوم بالمبهية ونضم اليها فلا يكون المبهية متضمنة بها ومعروفة
 لها اصلا واما ان تكون موجودة في الذهن بعين وجودها فيه فيكون تلك اللوازم امور انتزاعية اذ على هذا التقدير
 لا يكون موجودة بالذات بل موجودة بالعرض بالشيء اذ اعرفت هذا فاعلم ان الانتزاعيات لها اسمان من المقرر
 الوجود الاول تقريرها بما نشأ انتزاعها والثاني تقريرها بوجوهها في الذهن بعد الانتزاع فالخو الاول من تقريرها بوجوهها
 وجودها عين تقرير المبهية الملزمة ووجودها فلا معنى لكونها معلولة للمبهية الملزمة اصلا لا بدغائية مطلق الوجود ولا بالاعلية
 مطلق الوجود اذ العلية والمعلولية انما يتصور بين امرين متغايرين في الواقع فلا معنى لكونها معلولة لمعلولة لها الا ان
 المبهية منشأ للانتزاع اللوازم ومصادق لحملها واما النحو الثاني من تقريرها بوجوهها فليس لازما لتقرير المبهية ووجودها
 لتوقفه على انتزاع الذهن ومعنى كونه معلولا للمبهية ليس الا الى المبهية مصححة لان متغير الذهن عنها مفهومات اللوازم

بالجملة ليست للمهية علة للوارها لا يمتنع كونها مصححة لانتراعها وهذا الممتنع بالجمالية يتحقق في الماهية
 بالنسبة الى كل ما ينزع عنها كالوجود والانسانية والحيوانية مثلاً فالتحقيق ان المهية وكل ما ينزع عن نفس
 ذاتها يمتنع له للواجب سبحانه فمناك جعل واحد بسيط ينسب الى نفس المهية بالذات والى لوازمها المنتزعة
 عنها بالعرض ولما لم يكن الوجود عارضاً للمهية في نفس الامر فنشأ انتزاع اللوازم من نفس المهية المتقررة بالذات
 الوجود في اقتضائها اللوازم او ليس الوجود صفة زائدة عارضة للمهية في نفس الامر حتى يتوهم مدخلية في اقتضاها
 اللوازم واما على تقدير القول بكون الوجود صفة زائدة فنشأ انتزاع اللوازم من نفس المهية المتصفة بالوجود
 هذا ممتنع مدخلية مطلق الوجود في اقتضائها المهية اللوازم وليس معناه ان مطلق الوجود جزء من علة اللوازم
 حتى تكون العلة مجموع المهية والوجود او لا ممتنع لعلية المهية اللوازم الا كونها منشأ لانتراعها وعلى تقدير
 كون الوجود صفة زائدة ليس منشأ الالهية المتصفة بالوجود وهذا هو التحقيق لتحقيق بالقبول وهنالك
 كلام طويل ذكره يوجب الاطراب قوله والسواد ليس بلازم للانسان والا لكان كل انسان اسوداً لا يقابل
 السواد ليس بلازم للحيثه بحسب الوجود الخارجي لجواز وجود بشي ابيض وجواز زوال سواده بجارضة
 البرص لانا نقول المراد بالحيثه ليس ما يكون اسود بل ما يمتزج بالمزاج الصنفه المخصوص فيخرج عنه ليس
 له ذلك المزاج المخصوص والمراد بكونه اسود كونه اسود بطبعه وتختلف لذلك لا ينافيه مع ان المريض
 لم يبق على ذلك المزاج المخصوص قال بعض المحققين لا يصح جعل الحيثه مثالا لللازم الوجود لان السواد
 كما لا يلزم لمهية الانسان لا يلزم لوجوده ايضا لان الانسان الابيض كثير نعم انه لازم لمهية الصنفه
 للحيثه بحسب وجودها في الخارج فيقوت المقابلة بين لازم المهية ولازم الوجود فان اللاتقي ايراد ما لا
 يكون لازماً للمهية ويكون لازماً لوجود ذلك المهية واجيب بان المراد بل لازم المهية ما يلزم النوع ويلزم
 الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للحيثه انما يلزم صنفه الذي هو من جملة مشخصاته فيكون لازماً لشخصه
 لا لمهية يكن هذا التفسير آخر سوس ما ذكرنا من اختصاصه ان اللازم اما ان يكون لازماً لكلا الوجودين او لوجود
 خاص فالاولى ان يمثّل بالتميز للجسم والكلية العارضة للانسان قوله الاول ما يلزم تصور علة لقصور
 الملزوم بل ما يمتنع تصور الملزوم بدون تصور علة عرفت من قبل ويقال له البين بالمعنى الاخص قوله
 والثاني ما يلزم تصور الملزوم بل ويقال له البين بالمعنى الاعم قال المحقق الدواني انما يظهر عمومها اذا
 اعتبر في الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافي في الجرم باللزوم او يجوز ان يكون تصور

الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكفي التصوران مع تصور النسبة في الجرم باللزوم وهما اشكال مشهور
 وهو ان اللزوم لازم والا فينهزم اصل الملازمة التي بين اللزوم والملزوم فيكون لزوما ايضا لازما
 لزوم لزومه ايضا لازما فيستلزم والجواب ان اللزوم معنى اعتباري التبليسل في الامور الاعتبارية ينقطع
 بالقطاع الاعتبار نعم منشأ انتزاعها متحقق لكنه امر واحد غير متكرر ولو اجري الكلام في سلسلة اللزومات
 المتحققة في العقول لفعالة ليعصب الامر جدا ولا ينفع القول بتحقيق تلك اللزومات الغير المتناهية فيها
 على سبيل الاجمال صلا كما لا يخفى على اولى النبي قوله كالحركة المغلوك فيه ان المفارق لا يكون وانما اذا
 في مفهوم اللازم امتناع التعسك مطلقا سواء كان بالذات او بالعرض فالردام لا يخلو عن اللزوم
 فافهم قوله كالشيب والشباب وقد يثبيل بالعشق والامراض المرئنة وهذا اولى من المذكور في المتن لان
 الشيب انما يزول بزوال محله فلا يصدق عليه انه بطي الزوال والظاهر منه ان يزول بعرض مع بقاء
 المحل قوله معرف الشئ ما يحل عليه الخ اعلم ان المقصود بالذات من التعريف وان كان هو التصوير والمعرف
 من باب التصورات لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بل جميع اصناف المقول في جواب ما هو
 في جواب اى شئ وان كان المقصود منها افادة التصدير تحمل على المسؤول عنه وما قيل لمراد بما يحل عليه
 ما من شأنه ان يحل عليه ليس بشئ لانهم عدوا الحد بالقياس الى المحدود ومن اصناف المقول في جواب ما
 هو وفرد المقول بالمحمول وانما عدل عن العبارة المشهورة وهي يستلزم تصوره لتصوره لا انتفاضه
 بالملزومات بالقياس الى لوازمها البينة الا ان يقال لمراد الاستلزام بطريق النظر واعلم ان للمعرف لا
 ان يكون اعرف واجلي من للمعرف لكونه كاشفاله فلا يصح بالمساوي معرفة وجهالة ولا بالاضحى ومن هنا ظهر
 عدم جواز تعريف المضاييف بالمضاييف وكذا الحال في المتضادين كقولهم السواد هو البيضاء والبياض
 وعدم جواز تعريف الشئ بنفسه كقولهم الانسان حيوان بشري وبالا يعرف الاب كقولهم في حد الشمس كوكب
 يطلع منها رعد عدم استعمال الاسماء المجازية والمشتكة والغريبة وهذا القدر متفق عليه انما الاختلاف في
 جواز التعريف بالاعم فالقدماء جوزوه في مطلق التعريف لان الغرض من مطلق التعريف الامتياز بوجه
 فيجوز بالمساوي والاعم والاضحى والمتأخرون قالوا يجب ان يكون بالمساوي في الصدق فخيلا للطلو
 والالتكاس فلا يجوز بالاعم والاضحى ولما ورد عليهم التعريف بالتمثال قالوا هو تعريف بالمشابهة المختصة
 فهو بالحقيقة تعريف بانخاصة قوله كتعريف الانسان بالحيوان لناطق انما قدم الجنس على الفصل لانه اعم

وهو شهرته وظهره بالتقدم اولى وقال المحقق الطوسي في بعض سائله يجب تقديم الجنس على الفصل
والا كان المركب منها رسما ولا يظهر لهذا الكلام وجه محصل اذ الظاهر ان مدار الوحدة والرسمة على الاجزاء
المادية فتا طبق حيوان حداث لان ذاتيات الشئ في نفسها موجودة بوجود ذلك الشئ و متحد معه بعد
تحليله لذن باني ترتيب يحصل تكون منطبقه على ذلك الشئ نعم يجب ان يقيد احدهما بالآخر حتى يحصل
صورة مطابقة للمحدود واعلم انه قد صرح الشيخ في الحكمة المشرفة بجزء التحديد بالاجزاء الخارجية والتأخر
لم يقبروه نظر الى ان الاجزاء الخارجية غير مؤدية الى محمول نعم اعلم ان ههنا مسلكين احدهما اختاره
الجمهور من حصول صورة المحدود ومنهاير الصورة المحدود فهم المعرف يقيد علما جديدا لم يكن حاصل من
قبل وهو علم المعرفة بالفتح فنحصل صورة المعرفة بعد حصول صورة المعرفة قال الشيخ في المقالة انما
من الآيات الشفاء والجنس والفصل في الحد اجزاء للحد ايضا من حيث ان كل واحد منهما هو جزء للحد من
حيث هو وحد فانه لا يحل على الحد ولا التحصيل عليه فانه لا يقال للحد انه جنس فقط ولا فصل فقط ولا
بالعكس فلا يقال للحد الحيوان انه جسم ولا انه ذو حس ولا بالعكس واما من حيث ان الاجناس و
الفصول طبعا لا يغيب بها طبيعة على ما علمت فانها يحل على المحدود بل نقول ان الحد يقيد بالحقيقة
منه طبيعة واحدة مثلاً انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى شئ واحد هو بعينه الحيوان
الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشئ الواحد لم يكن كثرة في الذهن لكنك
اذا نظرت الى الحد فوجدته مؤلفا من عدة هذه المعاني واعتبرت من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار
المذكور معنى في نفسه غير الآخر وجدت هناك كثرة في الذهن فان عينت بالحد المعنى القائم في النفس
بالاعتبار الاول وهو الشئ الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه
المحدود المعقول وان عينت بالحد المعنى القائم في النفس لا اعتبارا في الفصل لم يكن الحد بعينه
معناه معنى المحدود بل كان شيئا موديا اليه كاسم له ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود
لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هو لا انما شيان من حقيقة متغايران
ومنهاير ان للجمع لكن لغني به في مثالنا الشئ الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانية مستقلة
متحصلة بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع من ان يكون الجنس والفصل
محمولين على الحد بل غير محمولين عليه فلذلك ليس للحد جنس ولا الجنس بحد ولا الفصل واحد منهما

ولا جملة من حيوان مؤلف من الناطق هو من حيوان غير مؤلف ولا من الناطق غير مؤلف ولا يفهم من معنى
 مجموع حيوان ناطق ما يفهم من أحدهما ولا يحل أحدهما عليه فليس مجموع حيوان وناطق هو حيوان ناطق
 لأن المجموع من شيئين غيرهما كل ثالث لأن كل واحد منهما جزئ منه والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل هو الجزء
 انتهى وهذا الكلام نفس على أن المحدود هو المحل الحاصل من اتحاد الجنس والفصل هو يحصل في الذهن بعد
 حصول الحد التفصيلي فالحدود أمور متعددة والمحدود شيء واحد متناهي له قد حصل من اتحاد أجزاء وهذا
 الواحد بعينه الجنس والفصل فإذا قيد الجنس بالفصل حصل شيء واحد موقوف إلى الصورة الوجدانية للمحدود
 فهو كسب له وبذلك يذهب الجهور والتأني ما أخاره لبعض المتقين وهو أن صورة المحدود لا يحصل في
 التخييل بل هناك تصور واحد للحد لكنه آلة للملاحظة المحدود فالمرتبة على النظر إنما هو الالتفات إلى المحدود
 وفيه أنه على هذا ينبغي باب لكسب الاكتساب ما ولا فلا يلزم أن لا يكون المحمول حاصلًا فلا يحصل ج
 صورة غير حاصلية فلا يتحقق الانتقال من المبادئ إلى المطالب وأما ثانياً فلا يلزم أن يكون المقصود
 بالنظر فعلاً من فعال النفس مع أن المقصود من الكسب إنما هو العلم وأما ثالثاً فلا يلزم أن لا يكتسب
 نظري عن نظري والاي لزم أن يكون شيء واحد حاصلًا بالذات وغير حاصل فبان أن الحق ما ذهب إليه
 الجهور من حصول صورة المحدود متناهي الصورة المحدود بهذا اندفع ما توهمه الامام الرازي من أن لا
 للمية أما بنفسها أو بجميع أجزائها وهي أيضا نفسها فيكون التعريف تحصيل الحاصل وبالعارض وهو لا
 يفيد العلم بالكنه ولا علم حقيقة العلم بالكنه لأن التعريف بجميع أجزائها وهو نفسها بالذات وغيرها بالاعتبار
 فتفصيلها تحصيل صورة غير حاصلية ومن هنا يتبين أيضا أن لا فرق بين العلم بالكنه وبكنه في نحو الادراك
 ضرورة أن الحد في التصور بالكنه ليس مرآة للملاحظة ثم انه يجوز أن يحصل الحد دفعة ثم المحدود وكل فلا
 يتحقق النظر فما اشتمل العلم بالكنه مخصن بالنظريات ليس بشيء إذا نظري ما يتوقف حصوله على الحركة الفكرية
 كما لا يخفى على من له فهم سليم قوله يسمى رسماً ما هنا سبحانه الاول انه لا يخجل اما ان يحصل نفس المرسوم بعد
 حصول الرسم كما يحصل نفس المحدود بعد حصول الحد فيلزم أن يكون الكنه حاصلًا من الرسم كلياً وهذا لا يحل
 محتملاً لكنه ليس بكلي في جميع الرسوم كما لا يخفى أو يحصل من محل حاصل من اتحاد العوارض لما خذوة في
 الرسم ويكون هذا الامر المحل مرآة للملاحظة المرسوم فير عليه أن المحل والمفصل كلاهما من عوارض المرسوم
 وصالحان كونهما مرتين للملاحظة فلا وجه لجعل المحل مرآة دون المفصل ولا يحصل شيء بل جعل الرسم

مرآة ملاحظة المرسوم فلا يحصل مجبول ولا يتحقق حركة ثانية مع انه لابد من لتأدي الى مجبول كما هو موضح
 في كلام الشيخ وغيره من الرؤسا فان الخطب صعب كما لا يخفى الثاني انه قال بعض المدققين لا يمكن الترتيم
 بعد معرفة الشئ بالكلية لان المقصود بالرسم ان كان نفس الشئ فقد تم بحصول الكلته وان كان غير
 ليس لا نفس الشئ من حيث العوارض فيكون نفس الشئ غير مقصود فلا يكون المرسوم مرسوما بل شئ آخر
 واورد عليه صاحب العروة الوثقى قدس سره بان هذا يوجب ان لا يصح الترتيم اصلا لا قبل العلم بالكلية
 ولما بعده واما الثاني فلما ذكر واما الاول فلان المقصود بالترسيم قبل الكلته ان كان نفس الشئ قطعا
 انه لا يحصل بالترسيم كما صح به في مواضع واثمان نفس الشئ من حيث العوارض فلم يكن المرسوم مرسوما
 كما بينه وان فرق بان المقصود بواسطة الرسم الالتفات اليه دون الحصول فيصح الترتيم قبل الكلته
 لا بعده فنقول كما ان المقصود هو الالتفات الى نفس الشئ هناك بواسطة الرسم وبقي المرسوم مرسوما
 فك بعد الكلته يمكن الالتفات بواسطة الرسم الى نفس الشئ مع قطع النظر عن حيثية العوارض نعم هنا
 طريق اقوى للالتفات الى ذلك الشئ ايضا وهو الكلته الحاصل لكن ذلك يمنع الالتفات بواسطة
 العوارض الا ترى ان الرسم يكون مسبوقا بالعلم بخاتمة ما ولا يكون المقصود فيه الالتفات الى الشئ
 من حيث العوارض لانه غير الخاصة الاولى وبالجملة جهة الربط الى المرة لا تكون معتبرة في جانب
 الملفات اليه ويمكن ان يقال المرسوم اذا لم يكن حاصل من قبل ولا ممتازا عن جميع ما عداه يمكن الكسب
 بالرسم لهذا التميز واذ عرف بالكلية فقد حصل الامتياز فلا يمكن الكسب لاجل شئ ولا يقاس عليه الترتيم
 بعد الترتيم اذ الرسوم تخالفه بالجلاد والحقا والاختصاص فيفيد كل رسم امتياز لا يفيد الاخر واما الحق
 بعد الترتيم فلا ان كان ممتازا غير حاصل وبالتحديد قصد تحصيله قائل فيه فانه موضع تامل بعد تم ان نفر
 بين الرسم التام والحد التام عسير جدا لان الجنس مشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة وقد عرفت
 من كلام الشيخ في التعليقات ان لو قوف على حقايق الاشياء ليس في قدرة البشر وقال في رسالة
 الحدود انظر من اين للبشر ان يحصره القاعان لا ياخذوا زاما لا يفارق ولا يجوز رفعه في كتبهم مكان
 الذاتي ومن اين له ان ياخذ الجنس لا قرب من كل موضع ولا يعقل ياخذ على انه الا قرب فان الترتيم
 لا بد له من القسمة والقسمة التي لا طرفة فيها اصعب شئ واصعبها بالبرهان عسير قوله لانه لا يفيد التميز
 الذي هو اقل مراتب التعريف وقد جوزه المجوزون في الرسوم الناقصة قوله وقد يكون لفظيا الخ اعلم

انه قد ذهب السيل إلى الحق قد نلته سره الى ان التعريف للفظ من المطالب التصديقية واستدل عليه بان
لو كان من المطالب التصورية لم يحصل الحصول للتصور سابقا وادربان الصورة قبل التعريف
اللفظي حاصلة في الخزانة لاني المدركة فانها عند زوال الالتفات اليها تزول عن المدركة وتبقى
في الخزانة ثم اذا وجدت الالتفات اليها تحصل مرة اخرى في المدركة والمقصود من التعريف للفظ
بالحصول لا الحصول السابق ويمكن ان يقال ان المقصود الالتفات اليه من حيث انه مدلول اللفظ
وهذا لم يكن متحققا من قبل كما لا يخفى واعتبر على هذا المذهب بان التعريف للفظ على هذا يكون
بمخالفات خارجة عن وطبيعة اهل العقول واجيب بانه غاية المزمع وجهه عما ينظر فيه بالذات لا عما
ينظر فيه بالعرض فان اهل المنطق ايضا يجتنبون عن الالفاظ لتوقف مقصودهم عليها كما عرفت
وقال العلامة التفنيز اني انه من المطالب التصورية وزعم انه لا فرق بينه وبين التعريف الاسمي
واورد بان لبيدي يحتمل التعريف اللفظي ولا يحتمل التعريف الاسمي وقال الحق الدواني رحمه الله انه
من المطالب التصورية والمقصود منه الالتفات الى الصورة المخزونة واستدل عليه بان القوم قد عللوا
تقدمه بالاسمية على جميع المطالب بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق بوجوده ولا يتشبه طلب حقيقة
ولا التصديق بهلية المركبة وهذا انما يتم اذا كان التعريف اللفظي واخلط في مطلبه اذ فهم المعنى من اللفظ
يحصل من التعريف اللفظي كما انه يحصل من التعريف الاسمي فلو لم يكن اللفظي واخلط في مطلبه ما كان
داخل فيه لم يكن هذا المطلب مقدما على سائر المطالب ولم يضر اعتيادها اليه وادروا عليه بان التعريف
اللفظي عبارة عن فهم المعنى من اللفظ مرة ثانية فعدم دخول اللفظ في مطلبه بالايستلزام بطلان تعليل
القوم تقدمه بالاسمية على جميع المطالب فاما لم يوجد التعريف الاسمي او لا كان حكما على الجمل فاما
فاما ما يكون بعد المعرفة وقال بعض المدققين انه اذا سئل عن مراد بي هتيل ما الوجود مثلاً فيقال ما يكون
قائلاً او منفعلاً يحصل منه لسائل احضار معنى الوجود والالتفات اليه من بين الصور المخزونة وايضا
التصديق بان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل لك في العلوم اللغوية فالمقصود منه التصديق
وان كان الصور حاصلاً في ذهنه اذ نظر ارباب تلك الصناعات مقصود على الالفاظ واذا قيل
ذلك في العلوم العقلية فالمقصود منه التصور وان كان التصديق حاصل في ذهنه وهذا اقرب الى
التحقيق فان قول القصة قول يحتمل الصدق والكذب علم الى القضية تطلق بالحقيقة والمجاز على

المعقولة والمفوضة لان المتعبر بهي المعقولة وانما اعتمدت المفوضة لدلائلها على المعقولة فتسميته المفوضة
 قضية تسمية الدال باسم المدلول والقول يطلق على المفوض والمعقول فالمفوض جنس للقضية
 المفوضة والمعقول للقضية المعقولة والقضية المعقولة على ما قال السيد المحقق قدس سره في الحاشية
 شرح الشمسية عبارة عن المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمجته وقوع النسبة اولاً وقوعها
 فبذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن لتسمى قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقاً عند الامام
 واما عند الاول فالصدق هو العلم بالعلوم الذي هو وقوع النسبة اولاً وقوعها واور عليه
 بعض المذتئين اولاً بان هذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن ليست قضية بل علماً بها
 وفيه ان الحاشية تعليلية ولما كان مفهوم القضية من المعقولات ثمانية فبذه المعلومات انما تعرض لها
 كونها قضية من حيث انها حاصلة في الذهن والعلم بها تلك المعلومات من حيث انها قائمة بالذهن
 وكنتم في العوارض الذهنية وثانياً بان المراد بالمعلومات في قوله فبذه المعلومات من حيث انها حاصلة
 في الذهن تسمى قضية هو الامر العقلي المركب منها وفي قوله العلم بها يسمى تصديقاً نفس تلك المفوضات
 لان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي المركب علم واحد غير مركب العلم المتعلق بتلك المفوضات من حيث
 انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من هذه العلوم والتصديق عند الامام علم مركب من
 العلوم المتعددة لا علم واحد بسيط ولا علوم متعددة وانت تعلم انه ان كان المراد بالامر العقلي المركب
 الامر المركب الملتصق بالمحاط وحده في الامر ليس كذلك والارزوم كون القضية امر مستقلاً صامحاً لان كليم
 عليه وبه بل جزاء القضية ملحوظة بالمحاطات متعددة وان كان المراد بالامور المتعددة المعرفة
 للوحدة فظاهر ان علوم هذه المعلومات متعددة ومجموع هذه العلوم تصديق عند الامام وهذا
 غير مخافة قوله ان العلم متعلق بالضرورة ان تركيباً للعلوم مستلزم لتركيب العلم عندهم وتفصيل
 الكلام في هذا المقام ذكرني عواشينا المتعلقة على حاشية شرح الرسالة القطبية قوله قد قيل هو
 قول يقال لقائله الخ قال بعض المذتئين الصديق والكذب قد يوصف بهما القضية وقد يوصف
 بهما المشكك وبها المعنى الاول مطابقة القضية للواقع وعدم مطابقتها له وبالمعنى الثاني الاجابة
 بقضية مطابقة وانساباً للمحمول الى الموضوع على ما هو عليه في التعريف الاول حتم الصديق و
 الكذب بمعنى وصف القضية حكم متعلق بنسب مفهومها من حيث بولائها بمرتبته فذلك الحكم لا يتألف

عنه عند اقترانها بالاحوال والاحكام الخارجية فعلى هذا التعريف كما ان المصدق بقضية فكذا غير من
 الشكوك والمنكر وفي التعريف الثاني صحة نسبة الصدق والكذب الى القائل حكم متعلق بالقضية نظر
 الى قائلها من حيث انه حاكم فيها ومخير بها فهو يتخلف عنها عند ما يتخلف هذه الحقيقة فعلى هذا التعريف
 لا يكون غير المصدق بقضية وانت تعلم ان المعبر في التعريف الثاني كون القضية بحسب حقيقتها صالحة
 لان يقال لقائلها انه صادق في اخباره او كاذب فالشكوك والمنكر داخل فيه لانها بحسب نفس
 حقيقتها صالحة ان نسبة الصدق والكذب الى قائلها غاية الامر ان هذه النسبة انما يتحقق بعد تصديق
 القائل بها واما صلوحها بالنظر الى الحقيقة فعند كونها صدقة وشكوكه على السواء فالمتحقق ان صحة
 الصاف القائل بنسبة الصدق والكذب باعتبار اشتغال القضية على النسبة المحاكية كما ان منشأ الصاف
 القضية بالصدق والكذب ناهو باعتبار اشتغالها على النسبة المحاكية ولا ريب في وجودها فيها فالشكوك
 والموهوم والمنكر والمصدق سواء في كونها قضية وبهذا ظهر اندفاع ما يورد من ان المعلومات الثلاثة
 متحققة في صورة الشك مع ان القضية غير متحققة فيلزم تخلف تحقق جميع الاجزاء عن تحقق الكل واما
 ما اجيب عنه من ان مفهوم القضية كل بالعرض بالنسبة الى المعلومات الثلاثة وكل بالذات هو
 مجموع المعلومات فلا يلزم تحقق القضية عند تحقق اجزائها العرضية ففيه ان الكل العرض لازم للكل
 بالذات لكونه عنوانه فتخلفه يوجب تخلفه ضرورة استلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم الا ان
 يقال المراد به الكلي العرضي لازما كان او مفارقا فلا يلزم تحققة من تحقق جميع اجزائه معروضه وقيل
 ان القضية عبارة عن المعلومات الثلاثة المعروضة للاذعان فمع متانته لا يخلو عن شكك قوله اما المحلثة
 فهو ما حكم فيها الخ ومرجعه الاتحاد بين الموضوع والمحمول او سلبه سواء كان بالذات او بالعرض بان
 يكون بين الموضوع والمحمول علاقة بها ينسب وجود احدهما الى الآخر او وجود الثالث اليهما قوله و
 اما الشرطية فلما لا يكون فيه ذلك الحكم سواء كان الحكم فيه بثبوت قضية على تقدير اخرى او سلبه والثاني
 بينها او سلبه قوله وقيل الشرطية الخ فيه شارة الى ان اطراف الشرطية ليست قضايا عند التركيب ان القضية
 عبارة عما اعتبر فيه الحكم ايجابا او سلبا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بالغير وقال بعض المدققين الحكم
 عليه بالحكم الشرطي هو القضية الحتمية من حيث هي قضية واقتران الاداة كان ولو لا ينافي ان يكون
 قضية بل التركيب معانيها فيه وكذا اشتغال القضية على النسبة التي هي غير مستقلة بالمفهومية لا ينافي

الحكم عليها مطلقا بل الحكم المحكي فقط وآدور عليه بان تخصيص الحكم المحكي باقتضاء استقلال المحكوم عليه
ويحكم فان من الضرورة ان النسبة من حيث هي نسبة ومرة لملاحظة الطرفين مطلقا حمليته كانت او
القضائية او الفصلية تقتضي ان يكون طرفاها ملاحظين لمحاظ استقلاله ويكون ملاحظتهما تبعاً للملاحظة
فالتحقيق ان المقصود في الشرطية وان كان الحكم باتصال قضيتيه لاخرى او انفصالهما عنها لكن الحكم
من ضرورته ان لا يلاحظ القضيتان بآهما لك بل ملاحظان لمحاظ استقلاله ويحكم بينهما ولا يخفى
ان القضية لا بد ان تشمل على نسبة حاكية وهي غير مستقلة فالقضية ايضا غير مستقلة وآدور الوحدانية
بالحفاظ الاستقلالي فقد خرجتا عن كونهما قضيتين وهذا ظاهر جدا قوله في الشمس طالعة والنهار جاري
بالنسبة الذي كان عليه حال الارتباط ضرورة ان التحليل الى مائنة التركيب فلا يكون قضية من غير
الضمام الحكم وحي لا يكون تحليلا فقط بل تحليلا وضم شيء آخر اليها كما صح به السيد المحقق قدس سره وسجى
في كلام المصنف العلامة ايضا ان طرف الشرطية يمكن ان يعتبر فيها حكم بعد التحليل وما قال العلامة
التقاربات ان المانع من تعلق الحكم باطراف الشرطية هو ادوات الشرط لا غير من مجرد حذف الادوات
تقصير اطرافها قضائيا بالفعل ففيه ان زوال المانع لا يكفي بل لا بد من وجود المقصود زوال المانع لا
يستلزمه الا ان يقال التركيب مع ادوات الشرط مانع من فائدة الاطراف فائدة تامة ومن احتملها
الصدق والكذب مع اشتغالها على النسبة التامة التجزية وآدور حذف ارتفع المانع وما هو من مقتضا
كان موجودا فيفيد فائدة تامة قتال فيه قوله والحكمة لا يتخلل في قضيتين سواء لم يوجد في طرفها
نسبة اصلا او وجدت تقييدية او تامة في احد طرفيها او تامة في طرفيها لمحوطة بالحفاظ الاجمالي والتفصيل
الكلام في هذا المقام على ما افاد السيد المحقق قدس سره ان القضية ان لم يوجد في شيء من طرفيها نسبة
في حمليته كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت مما لا تصح ان تكون تامة بان تكون نسبة
تقييدية فهي ايضا حمليته كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت مما تصح ان تكون تامة
فاما ان توجد في احد طرفيها فيكون القضية ايضا حمليته كقولك زيد ابوه قائم واما ان توجد فيها معا فاما
ان تكون لمحوطة اجمالا فتكون ايضا حمليته كقولك زيد قائم نيا فيه زيد ليس بقائم واما ان تكون لمحوطة
تفصيلا فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر ان اطراف الحكمية
اما مفردة بالفعل او بالقوة فان اشتمل على النسبة التقييدية مطلقا وهكذا المشتمل على النسبة التجزية

اذا كانت ملحوظة اجمالا كما يمكن ان يوضع موضع مفردان دلالة اجمالية وان طرف الشرطية لا يمكن
 ان يوضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من مفردات ملاحظة الحكم عليه وبالنسبة
 على التفصيل فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفا اما ان يكون مفردين بالفعل وبالقوة او لا وان
 شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتملا على النسبة السالبة الملاحظة تفصيلا او لا وكان
 من قال القضية ان انحلت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا
 فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصح التقسيم بهذا الوجه ايضا بهذا كلامه الشريف ولا يخفى تواتر
 قوله وهي التي حكم فيها بسلب شيء الخ قد يتوهم ان النسبة الحكمية في القضية السالبة ليست ورا
 النسبة الايجابية التي في موجبتها وان مدلول العقد السلبى ومعناه سلب تلك النسبة وليس فيه
 حل بل سلب حمل فستتمة السالبة حليمة على التجوز والتشبيه والطاهر ان النسبة السلبية مفهوم بسيطة
 ورابطة بين الحاشيتين في مرتبة الحكاية مباعدة للنسبة الايجابية غاية الباعدة بحيث لا يجوز حمل
 اجتماعها في الصدق والكذب كيف ولو لم يكن فيها نسبة ورابطة لم تكن صالحة للتصديق والتكذيب
 ولم تكن عقدا بالفعل ولم يرتبط مجموعها بموضوعها فلم تكن قضية ولا مركبا تاما مصححا للسكوت صالحا
 للتصديق والتكذيب وسبب تفصيل هذا المرام قوله والثالث الدال على الرابطة الخ قال الشيخ
 في الشفاء القضية الحكمية تتم بامور ثلثة الموضوع والحمول والنسبة بينهما وليس اجتماع المعاني
 في الذهن هو كونها موضوعا ومحمولة بل يحتاج الى ان يكون لذين تقبل النسبة التي بين المعنيين
 بالايجاب والسلب فاللفظ اذ اريد به ان يجازى ما في الضمير بحيث ان يتضمن ثلث دالات دلالة على
 المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للحمول وثالثة على العلاقة والارتباط بينهما ثم قال فظهر
 من هذا ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحمول من جهة ان يدل عليه وهو الرابطة فاللفظ الدال
 على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات انتهى وههنا مباحث الاول ان جزاء القضية ثلثة كما هو
 مذهب القدماء لا كما زعم المتأخرون ان جزاءها اربعة رابعة النسبة التقييدية التي هي مورد الحكم
 قال بعض المدققين وان قولهم تبرع اجزاء القضية مبنى على القول بتغايرهما بحسب المتعلق فقط
 فانهم لما راوا ان التصور لا يتعلق بما يتعلق بالتصديق وان الشك تصور لا يتعلق الا بالنسبة
 اعتبروا النسبتين في القضية احديهما نسبة تقييدية سموها بالنسبة الحكمية وبالنسبة بين وتاينهما

نسبة تامة خبرية هي وقوع النسبة اولا وقوعها وسموها بالحكم والظاهر انه لا يفهم من القضية الانسبة
واحدة ولا يحتاج في عقدها الى النسبة اخرى هي سور والوقوع واللا وقوع والا لزم استقلالها
بالمفوضية والافضا الشك تردد في وقوع نسبة اولا وقوعها لانه عبارة عن تجويز مطابقة الحكماني
وعدهما والنسبة التقيدية لما لم تكن كحاية فليست بصاحبة تعلق الشك فيلزم اشتغال القضية على
نسبتين تامتين فالحق ان المدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الازعان والتفاوت
انما هو في نحو الادراك فليس له تعلق سوى متعلق التصديقي فانهم يبحث الثاني ان كل قضية سوا
كانت بليته بسيطة او مركبة مشتملة على الوجود والربط والعدم الربط بمعنى النسبة التامة المجردة لا بجاية
والسببية في مرتبة الحكمية لان هذا الحكم مختص بالهيات المركبة كما توهم معاصر المحقق الدواني حيث
قال ليس في الهية البسيطة الوجود والعدم والربط وانما فيها النسبة الحكمية المسماة بين بين وهي لا تحتاج
الملاحظين الطرفين بالطائفتين استدل بان المعجم يقولون في الهية البسيطة زير همت وزيرت
وفي المركبة زير نويسنده است وزير نويسنده ليست فلم يعتبروا في الهية البسيطة سوى الطرفين
المربطين بالاتحاد امر آخر المستند اني المركبة سوى ما ذكر الوجود والعدم الربطيان ولذا سميت
الاولى بالبسيطة والثانية بالمركبة ويرد عليه ما قال المحقق الدواني انه لا يشك من له وجدان صحيح
في ان امي مفهوم نسب لي الآخر بالايجاب والسلب فلا بد بينهما من البطة سواء كانت النسبة
التقيدية مقبولة اولا والفرقة بين مفهوم ومفهوم في هذا الحكم عايشة الفطرة بفساده وتأييد هذا
بقول المعجم غير نافع او عدم ذكر الرابطة لا يدل على اشتراكها مع ان الحقائق العلمية لا تقتصر من الظواهر
العرفية فظهر انه لا بد في التقاد والقضية من نسبة رابطة سواء كانت بليته بسيطة او مركبة وهذا بان
سقوط ما قال الصدر الشيرازي في خواشي حكمته الاشراف ان مفهوم الوجود بنفسه يرتبط بالموضوع
من دون حاجة الى رابطة اخرى لان هذا المفهوم ان كان مستقلا فلا يكون رابطة وان كان غير مستقل
فلا يكون محمولا وقد افاد الاستاذ العلامة والنحرير الفهامة قدس سره وجها وجها لا بطل هذين الزان
وهو ان قولنا اننا كتب موجود بليته بسيطة منكسة الى بليته مركبة وهي قولنا الوجود وكانت هذه القضية
التي هي عكس الهية البسيطة اما مشتملة على النسبة التامة الخرية فلا يكون العكس عبارة عن مجرد تبديل
طرفي القضية مع بقاء الكيف او غير مشتملة عليهما فيبطل القول باشتغال الهيات المركبة كلها على النسبة

التامة الخيرية وايضا الكلمات الوجودية روابط زمانية واهنا موادها تدل على النسبة الرابطة وبهنا
 على الزمان كما هو الحق عندهم ويشد به لوجوده ايضا فلفظة كان في قولنا زيد كان موجودا لكان
 على النسبة الرابطة فيبطل عدم اشتغال الميلية البسيطة على النسبة الرابطة او غير ذلك عليها فيفهم فلا
 الاجماع والهدية واعلم ان صاحب لافي المبين قد زعم ان الميلات المركبة مشتملة على الوجود والعدم
 الرابطين سوى النسبة الرابطة حيث قال وما يرومه الرأى من قولنا الفلك متحرك مثلا هو وجود
 شئ شئ او انقضاء شئ عن شئ فيلاحظ للوجود ونسبة الى موضوعه ثم المجموع الى متعلق موضوع الوجود
 نسبة اخرى هي نسبة حكمية لازمة في جميع العقود فان جعل المحمول موضوع الوجود كان الوجود ينسب
 الى المحمول ثم ينسب المحمول الى الموضوع بالنسبة الحكمية فيقال ان وجود المحمول له وان جعل
 موضوعه الموضوع كان ينسب للوجود الى الموضوع ثم يربط المحمول الى المجموع فيقال ان وجود
 الموضوع على صفة كذا في السوالب يعتبر نسبة عدم الى ما يعتبر موضوعا له ثم ينسب المجموع الى
 متعلق موضوع عدم فان اعتبر المحمول موضوعا له نسب لعدم الى المحمول ثم المجموع الى الموضوع
 بسبب النسبة الحكمية لا يجابته فيقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر الموضوع موضوعا
 لعدم الى الموضوع ثم يسلب بذلك ربط المحمول بسبب تلك النسبة فيقال ليس يوجد الموضوع
 على صفة كذا فان احدى تينك النسبتين جزء منفرد في العقد وهي النسبة الحكمية الرابطة بين جاع
 في اجناس العقود وانواعها على الاطلاق واما النسبة الاخرى وهي نسبة الوجود الى المحمول والموضوع
 او نسبة عدم الى احدهما فهي ليست جزءا منفردا بل هي مضمنة في المحمول او الموضوع فالمحمول
 مع تلك النسبة جزء منفرد للعقد او الموضوع لك وهذا الكلام مع طوله لا يرجع الى طائل لانا اذا
 راجعنا الى وجدنا لا نفهم من قولنا الفلك متحرك مثلا الا ان مفهوم المتحرك ثابت للفلك كما لا نفهم
 من قولنا الفلك موجود والا ان الوجود ثابت له فالنسبة الحكمية كافية في الحكاية عن كون الفلك
 بحيث ثبت له الحركة في نفس الامر ولا يحتاج الى نسبة اخرى اصلا وايضا هذه النسبة المضمنة معنى
 غير مستقل فلم يبق المحمول او الموضوع صالحا لوقوعها حاشية للقضية فان الحكم عليه وكذا الحكم
 لا بد من استقلالها ومع قطع النظر عما ذكرنا اذا اعتبر عدم الربط مضمنا في المحمول ثم نسب الى
 الموضوع بسبب لا يجاب لا يرجع محصله الى ان الموضوع ليس يوجد له المحمول كما نفهم نعم لو اعتبر

في السالبة ايضا الوجود رابط كما اعتبر في الموجبة ثم نسب المحمول مع هذا الوجود بسلب النسبة
 الايجابية لروح الحاصل الى ما هو مقصوده وهذا ظاهر جدا فقد استبان ان الملية البسيطة والمركبة
 سواء في مرتبة الحكاية في الاشتغال على النسبة الرابطة وعدم الاحتياج الى شئ آخر
 الفرق بينهما في مرتبة الحكم عنه باشتغال احدهما على الوجود والعدم الرابطين بالمعنى الآخر دون الآخر
 وتفصيله ان الوجود الرابط يطلق على معينين لا اول لنسبة التامة الحاكية كما مر والثاني وجود الشئ
 في نفسه على انه في محل كونه من الحقائق الناعتية وينعت به تارة موضوع فيسمى العرض وتارة متعلق
 موضوع فيسمى الاتصاف فمصادق المليات المركبة المشتمة على الوجود الرابط بهذا المعنى دون
 البسيطة وذلك لان مصادق الملية البسيطة نفس تقرر الموضوع بلا امرزاد ضرورة ان مصادق
 الوجود نفس لذات بلا زيادة امر عرض عارض فزيد موجود حكاية عن نفس تقرر ذات زيد بلا عرض
 صفة وانضمام امر بخلاف المليات المركبة اذ مصادق امرزاد على تقرر الذات هو عرض المبدأ
 انضماما وانترعا فمصادق البسيطة سبسط وهو نفس ذات الموضوع بلا امرزاد ومصادق المركبة
 مركب لاشتغالها على الموضوع ومبدأ المحمول سواء كان مبدأ المحمول قاطبا للموضوع انضماما
 انترعا او غير قائم به بل جزء منه كما في حل الذاتيات فان مصادق المحل هناك تقرر الموضوع بحيث
 يشتمل على المحمول او عين له كما في حل النوع على الشخص مثلا فان مصادق المحل هناك نفس الموضوع
 مع ملاحظة عينية المحمول به هذا هو التحقيق وما لو هم كلامهم من ان المراد وجود الرابط المنعبر في
 مصاديق المليات المركبة الوجود المصير فيسحقف كما لا يخفى على المتأمل نفس على الوجود وحال
 عدم البحث الثالث قال العلامة القوي في شرح التجريد عدم اذا جعل محولا فلا حاجة الى رابط
 بالموضوع بخلاف ما اذا جعل المحمول مفهوما آخر سواه واذا جعل العدم محمولا من غير رابط اخرى يكون
 المعنى سلب لموضوع عن نفسه فيكون النسبة سلبية داورة وعينه المحقق الدواني في حواشيه القديمة بان
 وجود الرابط ضروري في كل قضية على ان لفظة شاهدة بالمغايرة بين سلب شئ عن نفسه انتفاء
 في نفسه كيف يصح تقليل الاول بالثاني بان يقال هو سلب عن نفسه لانه معدوم في نفسه على ان
 ذلك قول بان المحمول ليس لعدم بل نفس لموضوع والعدم رابط فيصير المال الى ان عدم ليس
 محمولا فلا يتم التقريب وهو كون النسبة سلبية على تقدير كون عدم محمولا مع انه خلاف البداية فانما نظم

بداهة ان ائى مفهوم قيسل في مفهوم آخر فللعقل ان يحكم بينهما بسلب وايجاب العدم من المفومات
 فاذا قيسل في مفهوم آخر جاز ان يحكم بسلبه عنه وايجابه وشغ عليه صاحب لائق المبين تشبيها بليغا حيث
 قال ثم ما اشد سخافة ما يتوهم ان العدم اذا اخذ في حيز المحمول كقولنا زيد معدوم لا يتصور العقد
 الاموجيا مفاده ثبوت للموضوع وان لو اعتبر سالبا كان مفاده سلب لعدم عنه وهو ضد المقصود
 اذ لو رجع السلب الى ذات الموضوع كان المعنى سلب للموضوع عن نفسه لانه معدوم في نفسه
 افلست قد تحققت ان معنى العدم هو سلب شئ في ذاته وانتفاءه في نفسه لا سلبه عن نفسه وسلب اوجوه
 فان ذلك من حيز الهيلة المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاؤه في نفسه وهو من حيز الهيلات البسيطة
 لا ثبوت الانتفاء له حتى يكون من موجبات الهيلة المركبة وليس من المستغربات في نفسه اذ عار حصول
 معنى الجعل البسيط مع استنكار ان يتصور لسيئة الحقيقة في شئ حقيقته مع غزل النظر عن الوجود وسلب
 في نفسه من دون ضافة الى ثبوت ذلك لشيء ليس مقابل لتقرر الصادر عن الجاعل لسيئة الحقيقة
 في جوهرها مع غزل النظر عن الوجود هذا مع ان جمده الجعل البسيط من المشائية ايضا لا يتكرو في ذلك
 لتحصيلهم ان الوجود هو تحقق نفس لذات لا ثبوت وصف لها فالعدم ايضا سلب نفس لذات لا
 سلب مفهوم باعتبارها هذا الكلام وهذا الكلام ملغى جدا وذلك لانه لا يحلوا ما ان يكون في الحقيقة التي
 محمولها معدوم نسبة رابطة ام لا على الثاني لا يكون قضية وعلى الاول تلك لنسبة اما ايجابية او
 سلبية على الاول تلك القضية موجبة مصداقا ذات الموضوع بحيث يصح انتزاع مبدأ المحمول
 عنها فان كان ما يصح انتزاعه كانت القضية صادقة والا كانت كاذبة فلا يكون مصداق هذه القضية
 لسيئة نفس لذات وعلى الثاني فالمحمول اما معدوم فيكون مفاده هذه القضية سلب لمعدوم عن الموضوع
 فتكون القضية زائدة ليس معدوما وهذا ضد المقصود او مفهوم الموجود فتكون زائدة ليس موجودا فلم
 يبق المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كونه محمولا او هو نفس الموضوع فلهذا ليس معنى
 العدم على انه لا يكون للمحمول هو المعدوم وايضا العدم الماخوذ في المحمول ماعدم مستقل فلا يكون
 فلا يكون هذه القضية سالبة اذ لا بد فيها من عدم رابط واما عدم رابط فلا يكون محمولا اذ المحمول لا بد
 من ان يكون ملحوظا بالاستقلال والاحتمال لان يكون محمولا ورابطه معا لا سيما على مذهب من
 يقول ان العدم الرابط والعدم في نفسه مختلفان بالحقيقة ولتعم ما قال لا ستاد العلامة قدس سره

ان قولنا زيد معدوم لو كانت سالبة لكان عكسه المستوي وهو قولنا الممدوم زيد ايضا سالبة والتزام
 كون هذا العكس سالبة اذ انكما بان سالبة القائلة زيد معدوم لا ينكس ولا يمكن عكسها المستوي
 من الاضاحية التي يضحك منها الصبيان هذا وعلى السد السكلان المجتث الرابع ان بعض المقتنين
 بتعالل الصدر الشيرازي المعاصر للمحقق الدواني قد غلغوا ان القضية عبارة عن الموضوع والمحمول
 حال كون النسبة رابطة بينهما فالقضية عندهم عبارة عن جزئين والنسبة خارجة عنها وهذا من
 بعض الظنن اما اوالفلاذ في مخالف كلام الشيخ في الشفاء والخاتمة اما كلامه في الشفاء فقد
 نقلناه سابقا واما كلامه في النجاة فقد وقع بهذا الخبر والقضية كل قول فيه نسبة بين شيئين حتى يتبعه
 حكم صدق او كذب واما ثانيا فلانه من المعلوم بالضرورة ان القضية عبارة عن قول حاك ولا
 يتراب في ان الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما ليسا حكاييتين عن شيء اصلا
 لا يصح اتصافهما بالصدق والكذب اصلا كما لا يخفى على من له ادنى فهم واما ثالثا فلما افاد بعض
 الاكابر قدس سره بما حصله لانه لا بد من دخول الجهة في الموجهة اذ صدقها منوط بمطابقة الجهة للماد
 وكذبها بعبدها والجهة كيفية النسبة فيلزم دخول النسبة في الموجهة فكذا في سائر القضايا واما قول
 المحقق الطوسي في الاساس اجزاء اولي هر قضيه اذ و ميش بنود فالحق الفته لكلامه في شرح الاشارات
 وكلام الشيخ الرئيس في الشفاء والنجاة ومصادمته لبداهة العقل الغير المأوفة اما ما دل او مردود
 البحث الخامس ان اجزاء القضية اعني الموضوع والمحمول والنسبة الرابطة بينهما اجزاء خارجية
 لها وذلك لان الاجزاء الخارجية هي الاجزاء التي لا يمكن للاتحاد بينهما وجودا ولا يمكن حمل بعضها
 على بعض ولا حملها على المركب مواطاة واجزاء القضية لك ضرورة ان القضية مركبة من مقولات
 المتبانية واتحاد الوجود بين المقولات المتبانية محال عندهم وايضا على تقدير كون هذه الاجزاء محمولة
 يلزم حمل النسبة على الموضوع والمحمول وبالعكس فان قلت لا ريب في اتحاد المحمول بالموضوع وجودا
 قلت المحكوم عليه بالموضوعية هي الصورة الذهنية لزيد مثلا والمحكوم عليه بالمحمولية هو الصورة الذهنية
 لقائم مثلا واما ان الصورة ان موجودا وان بوجودين متغايرين فالمحكوم عليه بالموضوعية والمحمولية
 ليس شيئا واحدا اصلا لا بحسب التحقيق في الاعيان ولا بحسب الوجود في الذهن نعم ما يترزع عنه
 المحكوم عليه بالموضوعية وما يترزع عنه المحكوم عليه بالمحمولية موجود واحد في الاعيان او في الذهن

لكن ما يترعان هما عنه ليس محكوما عليه بالموضوعية ولا محكوما عليه بالجمولية فالموضوعية حال
 المفهوم الحاصل في الذهن المحكوم عليه في مرتبة الحكاية والجمولية حال المفهوم الحاصل في الذهن
 المحكوم به في مرتبة الحكاية فظهر ان المحمول بما هو محمول ليس يتحد مع الموضوع بما هو موضوع للذي
 هو في الخارج البحث السادس ان القضية مركب خارجي اعتباري وليست حقيقة محصلة وذلك لان
 القضية مركبة من اجزاء غير محمولة كما عرفت وبعض اجزائها ليست بحاجة الى بعض فلا يحصل منها
 ميتة واحدة وعدة حقيقيات بل يكون المركب منها اعتباريا والالزام كون القضية امر مستقلا صالحا
 لان حكم عليه به وليس ككل الموضوع والمحمول ملاحظان بالمحاط الاستقلالى والنسبة لمخولة
 بينهما بالتبع فنماك لحاظات متعددة لامور كثيرة غير متحدة وجودا فثبت ان القضية حقيقة اعتبارية
 يربكها العقل من الموضوع والمحمول والنسبة الرابطة بينهما وهى كانهما هيئة صورتية ياربها ارتباط
 حاشيتيها بالخرى فافهم ولعل تحقيق هذا المقام بهذا النمط الانيق من خواص هذا التعليق قوله ونفظة
 هو نسبة والى في نفسه دفع لما قيل ان الرابطة في لغة العرب هى العلامات الاعرابية اذ المفردات اذا
 ذكرت ساكنة الا و اخر لم تدل على الاسناد فان ذكرت مع اعرابها افادت ذلك فيكون لا اعراب
 والا على الرابطة وان الهيئة التركيبية موضوعه للربط بالوضع النوعي المعبر في المشتقات والمركبات
 وجه الدفع ان العلامات الاعرابية ليست بالفاظ حتى تكون رابطة بل دالة على القاعدية والمفعولية
 وغيرهما وانما يفهم معنى الرابطة عند حذف الرابطة من تلك العلامات بطريق الالزام لان تلك
 العلامات تدل على المعاني المستورة التي لا تكون بدون الرابطة وكذا الهيئة التركيبية ليست
 قبيل الالفاظ كما لا يخفى لكن ينبغي ان هو ايضا ليست رابطة لان اهل العربية اجمعوا على ان ملول
 الضمائر هو المرجع لاختلافها بالنسبة كير والتاثيرت باختلاف المرجع ففى انما وضعت لما تقدم ذكره
 وليس لها دلالة على النسبة والرابطة اصلا لا يقال هو مشترك بين المرجع والنسبة كما ان كان
 مشترك لفظي بين معنى كان التامة والناقصة وايضا الضمائر تدل على المنسوب ليدلالة القضية
 ففى رابطة لان الرابطة لفظ دال على النسبة بآية دلالة كانت لانا نقول هذا مخالف لما اجمع عليه
 اهل العربية والظاهر ما قال العلامة التفازاني ان المنطقين لما لم يجدوا في كلام العرب لفظا
 والا على الرابط الغير الزماني نحو است في الفارسية واستن في اليونانية استعاروا هذا المعنى

نقطة بنوعه في أصل موضوع المعنى اسمي كـ انما ضمير ثم نقل عنه الى معنى غير مستقل بالمعنوية على
سبيل الاستعارة وما قال المحقق الدواني ان الشيخ قد صرح في الشفا بان لفظة هو اداة حيث قال
واما لغة العرب فوما حذف، الرابطة انكالا على شعور الذهن بعنايا ورجاء ذكرت والمذكور بما كان في قاي
الاسم ورجاء كان في قالب الكلمة والذي في قالب الاسم لقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لا لتدل
بنفسها بل لتدل على ان زيد امر لم يذكر بعد ما دام يذكر هو الى ان يصرح به فقد خرجت من ان تدل بها
والله كما طه ففحقت بالاداة كنهية لاسم اوسع انه قد جعله الرضى حرفا ثم لو فرضنا اجتماع النجاة
على ان اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين جماعة وما ذكر من انه راجع الى الموضوع فيكون عينه
بجسب المعنى انما يتم اذا سلم كونه اسما واما اذا قلنا انه حرف اتى به للربط فلا يكون اسما بل اداة في عو
الاسم كما في كاف الخطاب وبها الغنيمة في اياك، واياه فظهر ان ما ذكره مع انه غير تام توجيه كلام المنطقيين
بالم يرضوا به فانهم مصرحون بانه اداة فلا يشترطون في جوازها ما يشترط اهل العربية من كون الخبر مسا
يلقبس بالفت او نظائره بل يجوزون مثل هو كاتب مع عدم الالتباس بالصفة فلا يخفى ومنه لان
اهل العربية كلهم اجمعوا على ان مدلول انما ضمير بالتحقيقة هو المرجع ومخالفة الرضى وحده غير مانع واما
قول الشيخ وغيره من المنطقيين فلا اعتداد به في هذا الباب بل لعدة في هذا الباب هو النقل عن ائمة
العربية قوله وقد يجوز الرابطة في اللفظ دون المراد فيقال زيد قائم هذا موافق لما قال الشيخ في
الاشارات واعتراض عليه لمام في شرحه بان لاسماء المشتقة تقتضي الارتباط بغيره لذاته ولا يحتاج
الى الرابطة وانما يصح ذلك في الاسماء الجامة واجاب عنه المحقق الطوسي بان الفعل والمشتق
انما يرتبط لذاته بفاعله ودون ماعاده والفاعل لا يتقدم على الفعل في العربية فهو لا يرتبط لذاته بآم
يتقدمه في حال من الاحوال كالمبتدأ وغيره فاذا نحتاج في ان يرتبط بالمبتدأ مثلا الى رابطة
اخرى غير التي تشتمل عليها نفسه كيف لا ويوقع هناك موقع اتم جامد فلو كان بدل قوله زيد قائم زيد
يقوم مثلا حتى يكون المجرول هو الفعل نفسه لكان ايضا من حقه ان يقال زيد هو يقوم لان سناد يقوم الى
زيد المتقدم عليه ليس سناد الفعل الى فاعله الذي يرتبط لذاته بل هو اسناد الخبر الى المبتدأ والفعل
هنا مع فاعله بمنزلة خبر مفرد موطوع على مبتدأ وبالربط غير ما يرتبط الفعل بفاعله وادور عليه المحاكم
بانا لا نستفيد من يد قائم الا احكم بقام زيد كما نستفيد من قام زيد ذلك ايضا ففى التركيبين المحكوم

عليه هو زيد والمحكوم به هو القيام واما ان المحكوم به في التركيب هو مجموع الفعل والفاعل فذلك امر
لا يتعلق بالمعنى به فان النجاة لما حاو لو اعيانته قاعدتهم القائمة بوجود تقديم الفعل على الفاعل
عن التشويش والاضطراب وجبوا اضمار فاعل في الفعل من جهة التاخر عن الفعل اذ اصرح به وهو كلام
لا يتحقق له لان العرب لذين لا ووقوف لهم على علم النحو وتقدير الضمار يستفيدون من التركيبين المعنى
المعنى المراد فلو لا ان ذلك التركيب لم يحتاج الى اضمار لما كان كك على ان الكوفيين لا يضمنون لفاعل
بل يرفعون المتقدم على الفعل سلمناه لكن استناد الفعل المتاخر ليس الى لفظ الضمير بل الى معناه
ومعناه ليس لازيد الذي تقدمه وقد سلم ان الفعل مرتبط بما استند اليه بالذات فلا يحتاج الى الرابطة
قوله والرابطة هي الحكم بينهما هذا بنا على مذهب بل المنطق فانهم ذهبوا الى ان الحكم في الشرطية
بين المقدم والتالي واما بل العربية فذهبوا الى ان الحكم في الجزاء والشروط قيد للسند في الجزاء بمنزلة
الحال والظرف واسدل على حقيقة مذهب بل المنطق بوجوب الاول انا لنقطع بصدق الشرطية مع كذا
التالي في نفس الامر ولو كان نجر هو التالي لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق
انتفاء المقيّد وأورد عليه المحقق الدواني بان التقيد بالشرط يفيد ان ثبوت التالي على تقدير ثبوت
المقدم ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر انتفاؤه على التقدير نظيره انك اذا قلت
زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء قيام زيد في الواقع بل انتفاؤه في ظنك فقط وأذكر من استلزام
انتفاء المطلق انتفاء المقيّد مسلم لكن لا نسلم ان المطلق ههنا منتف في الواقع بل المنتف في الواقع هو
قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام زيد في الظن فان المطلق بالنسبة اليه هو
قيام زيد ما خذوا بحيث يمكن تقيده بنفس الامر او الظن وغيرهما وذلك متحقق في الواقع في ضمن تحقق
المقيد فيه اعني قيام زيد في ظنك فان قيامه في ظنك متحقق في الواقع فمتحقق قيامه مطلقا في ضمنه
واجاب عنه بعض المدققين بان مفاد القضية الكلية سواء كانت مطلقة او مقيدة هو ثبوت الشيء
للشيء في نفس الامر لا مطلق الثبوت والا لم تكن كاذبة على تقدير سلب الثبوت فيها ضرورة ان سلب
الثبوت المقيّد لا يستلزم سلب ثبوت المطلق فلو فرضنا عدم تحقق الثبوت في نفس الامر لم يلزم عدم
مع القيد لاستلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيّد مثلاً قولنا النهار موجود وقت طلوع الشمس
يدل على وجود النهار في نفس الامر وقت طلوع الشمس فلو لم يتحقق وجود النهار في نفس الامر

لم يتحقق مع القيد ايضا نعم القضية المقيدة بما هو حكاية عن نفس الامر نحو زينة قائم في ظني لكونها
 حكاية عما هو حكاية عنها يدل على ثبوت الشيء في نفس الامر بحسب الحكاية عنها فلا يلزم من انتفاء الثبوت
 في الواقع انتفائه بحسب الحكاية لكن لا يخفى ان هذا القيد لا يصلح ان يصير مقدم الشرطية كما قال
 ان انتفاء ثبوت الثاني بحسب نفس الامر لا يستلزم انتفاء ثبوت الشيء على التقدير فلو اذا كانت القضية شرطية
 وما ذكره من النظر خارج عن البحث وشفع عليه كل من نظر في كلامه بان مفاد القضية هو الحكم بالثبوت
 مطلقا سواء كان في الواقع او الظن والاعتقاد والفرض ضرورة ان الحكاية كما يصح عن عالم
 الواقع كك يصح عن عالم الفرض والتقدير ايضا وظاهر ان القضية الحكاية عن عالم التقدير كلام
 تام محتمل للصدق والكذب ضرورة انه ليس بانشاء ومناطق صدق القضية على مطابقتها لما حلت
 عنه لا على مطابقتها للواقع مع انه قد سلم ان القضية المقيدة بالظن ليست حكاية عن الواقع بل عما
 هو منطوق وهو صادق مع وجود القيام في نفس الامر فلا بد من صدق المطلق الذي قيد بالظن
 فقد تحقق قضية مطلقة غير حكاية عن الواقع فثبت ان القضية المطلقة لا يجب ان يكون حكاية عن
 الواقع فقط كما توهم الثاني ان المقدم المحال قد يستلزم النقيضين كما ان تركيب الجسم من الاجزاء
 لا تجزى يستلزم عدم انقسامها وانقسامها فخرج يصدق شرطيتان تاتي احدهما مناقض لتالي الاخر
 فلو كان الجز هو التالي والشرط قيد المسند فيه يلزم اجتماع النقيضين واما اذا كان الحكم بين الشرط
 والجزء فلا يلزم اصلا لان نقیض لا اتصال رفعه وسلبه لا وجود اتصال خروا ان كان تالي احدهما
 مناقضا لتالي الاخرى واورده عليه بوجهين الاول ان المقدم قيد للثبوت في التالي الموجب للسلب
 في التالي السالب الايجاب والسلب لمقيد ان ليسا لقيضين لان نقیض لمقيد رفعه لا مقيد اخر واما
 بان السلب لمقيد اخص من سلب لمقيد فانه نحو من انما سلب لمقيد فلو لم يردم الثاني ان الايجاب
 والسلب لمقيدين بقيد واحد انما يكونان متناقضين لو قيد البقيد ممكن واقعي واما اذا قيد البقيد غير
 واقعي محال فلا نسلم انها متناقضان اذ غاية ما يلزم اجتماعهما على تقدير فرضي والاستحالة فيه واجب
 عنه بان مطابقة القضيتين المتناقضتين لما حكما عنه محال كما يشهد به البداهة العقلية هكذا وقع في
 القول ودار الجواب والسؤال والتحقيق ما اذا بعض الاكابر قدس سره انما يعلم بالضرورة ان اللزوم
 بين الاشياء يتحقق في نفس الامر فاذا اريد الحكاية عن هذا اللزوم ليعقد نسبة بين يتحقق اللزوم واللازم وكلي

بها عن اللزوم وهذه النسبة مخالفة للنسبة الحكيمة وكذا الحكمي عنهما فما متخالفان وانكاره مكابرة
محضة فبان ان الحق ما ذهب اليه المنطقيون وان ما ذهب اليه اهل العربية ان لم يكن له تاويل فمردود
ولذا قال السيد المحقق قدس سره في بعض تصانيفه ان ما ذهب اليه الميزانيون لا يخالف ما ذهب اليه
اهل العربية فان النحويين قد صرحوا ان كلم المجازاة تدل على سببية الاول وسببية الثاني وفيه اشارة
الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزء انما هو ككلام السكاكي يدل على ان الحكم في الجزاء هو
الشرط قيد للمسند فيه وهو كلام ظاهرى ما دل قوله فالموضوع ان كان جزئيا لم يقبل علما يشمل هذا
عالم وانا قاكم واثناهما ولان العلم لا يكون لانظاظا ظاهرا فلو قال علما يفهم صفة القضية الشخصية في
الملفوظة قوله لانها ان كان الحكم على نفس حقيقة المراد من نفس حقيقة اعم من ان يكون من حيث هي
او من حيث العموم فيدخل المهلة القدمايئة في الطبيعية والتفصيل ان المهية قد تؤخذ لا بشرط شئ من
دون امرزايدها فتدعى حاملة لاحكام العموم والخصوص جميعا وقد تؤخذ من حيث العموم والاطلاق
لابان يحيل العموم والاطلاق قيد الهما والاكانت مقيدة بالاطلاق لا مطلقة بل بان يلاحظ
العموم والاطلاق فتستحيل ان توجد بوجود الاشخاص ضرورة ان العموم يناني الخصوص والاطلاق
التقييد فالمهية بالا اعتبار الاول موضوع المهلة القدمايئة وبالا اعتبار الثاني موضوع الطبيعة
وقد يعبر عنها بالمهية من حيث الاطلاق وبشرط الوحدة الذهنية ومن حيث العموم وهذه عنوانات
والمعنون واحد والا اول موجود في الخارج والذهن والثاني لا يوجد الا في الذهن فاذا وجد
فرد من افراد المهية في الخارج وجدت مطلق المهية بعين وجوده في الخارج واما الطبيعة المطلقة
فلا توجد بوجوده اصلا نعم يصح انتزاع الطبيعة المطلقة عن الفرد فوجود الفرد صحيح لا انتزاع الطبيعة
قال بعض المدققين المطلق يؤخذ على وجهين الاول ان يؤخذ من حيث هو ولا يلاحظ معه الاطلاق
ويصح اسناد احكام الافراد اليه لاتحاده معها ذاتا ووجودا وهو بهذا الاعتبار يحقق بتحقيق فرد
يفتق باثنا . فهو موضوع القضية المهلة اذ موجبتها يصدق بصدق الموجبة وسالبتها يصدق
بصدق السالبة الجزئية والثاني ان يؤخذ من حيث انه مطلق ويلاحظ معه الاطلاق ويصح
اسناد احكام الافراد اليه لان الحقيقة الاطلاقية تباي عنه وهو بهذا الاعتبار يحقق فرد ولا
يفتق باثنا بل باثنا جميع الافراد وهو موضوع القضية الطبيعية وآورد عليه الناظرون في

كلامه بوجوبه الاول ان موضوع الطبيعة المهيبة من حيث الاطلاق وهذه المرتبة لا وجود لها في
 الخارج اصلا فكيف يتحقق تحقق فرد والا كانت الطبيعة قضية خارجية الثانية ان الطبيعة لو كانت
 موجودة بوجود فرد كانت منقبة ايضا بانتفاء فرد وان اريد بالانتفاء الانتفاء راسا لموضوع الملمة
 ايضا لك لانه لا يتفق راسا الا بانتفاء جميع الافراد وكل غرضه ان وجود الفرد صحيح لان يتزعزع
 الذهن عنه الطبيعة ويصعب بالاطلاق واما موضوع الملمة فهو موجود بعين وجود الفرد قلما وجد
 موضوع الملمة بعين وجود الفرد انتفى بانتفائه لانه ارتفاع نحو وجوده بخلاف موضوع الطبيعة
 فان انتفاء الفرد ليس ارتفاعا نحو وجوده فهو لا ينتفى الا اذا لم يكن له متشابه وانزع اصلا فهو لا ينتفى
 الا بانتفاء جميع الافراد قتال قوله ان الحكم على افرادها هذا النص على ان الحكم في المحصورة على الافراد
 ويمكن ان يقال لمراد الحكم على الافراد الحكم على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد وتفصيل
 المقام ان جماعة من المحققين ذهبوا الى ان الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة من حيث انطباقها
 على الافراد وذلك لان الحقيقة حاصلة في الذهن بالذات فهي معلومة بالذات ومحمولة عليها بالذات
 والافراد معلومة بواسطة معلومية الحقيقة فلا تكون محمولة عليها الا بالعرض واور وعليه بوجه الاول
 انه لو كان الحكم على نفس الحقيقة يلزم كون الحقيقة موجودة فان المحكوم عليه هو المثبت له ولا ريب ان لا يتجا
 يقضي وجود المثبت له وهو المحكوم عليه والمحكوم عليه هي الطبيعة فيلزم استدعاء الموجبة وجود حقيقة
 فلا تكون صادقة بدون وجودها مع انها قد تكون عدمية كما في معدولة الموضوع او سلبية كما في
 سالبة الموضوع فالحق ان الافراد محمولة عليها حقيقة وان كانت معلومة بالوجه واجيب بان مفاد
 الايجاب مطلقا هو الثبوت مطلقا وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة وبالجمله فرق بين
 المحكوم عليه بالذات والمثبت له بالذات ولا يلزم ان يكون المحكوم عليه هو المثبت له فان الاول
 فرع الحصول ودون الثاني فالطبيعة محكوم عليها بالذات والمثبت لها بالعرض والافراد مثبت لها
 بالذات ومحمول عليها بالعرض ولو سلم فالاجاب لا يقتضيه ان يكون المثبت له بالذات موجودا بالذات
 بل قد يكون المثبت له موجودا بوجوده متشابه انزعاعه والطبيعة عدمية او السلبية موجودة بوجوده المتشابه
 الثاني ان الافراد ملقت اليها بالذات وان لم تكن متصورة بالذات فان في علم الشيء بالوجه الوجه متصور
 بالذات وملقت اليه بالعرض وذو الوجه متصور بالعرض وملقت اليه بالذات ولا يشترط الحصول بالذات

للحكم بل لا التفات بالذات كاف له سواء كان الحصول بالذات او بالعرض فان قلت في علم الشيء
 بالوجه الحاصل في الذهن بالذات هو الوجه وهو ملققت اليه بالذات ايضا لكن على وجه يصلح
 للاطباق على ذي الوجه الشيء معلوم وحاصل وملققت اليه بالعرض وما اشتهر ان ذا الوجه ملققت اليه
 بالذات معناه ان الوجه ملققت اليه من حيث الاتحاد مع ذي الوجه قلت هذا مخالف للضرورة القطر
 بل لظاهر الملقت اليه بالذات هو ذو الوجه وان كان عسي ان يكون سكايرة الثالث انه يلزم ان لا
 يصح الحكم على الافراد اصلا مع ان في بعض القضايا يحكم بالثبوت بالذات على الافراد والطبيعة لا
 تصلح لكونها شتبا لما بالذات في تلك القضايا الرابع ان لو صفين قد تينا فيان نحو كل نام كاستقظ
 فكيف يعرج الحكم بثبوت المحمول المتناهي للحقيقة الموضوع لها والزام ذلك ببيد كيف ووصف الموضوع
 ليس متدرا مع الاشخاص حين ثبوت وصف المحمول فالنحو ان المحكوم عليه بالذات هي الافراد كيف
 ولا ثبت المحمول لعنوان الموضح في كثير من الموضوع ولا يجب الحصول بالذات للحكم بالذات بل كفي
 الحصول بالعرض كما لا يخفى على من له فهم سليم قوله وان لم يبين يسمى القضية مهمة عند المتأخرين وهي
 ملازمة للجزئية واما مهمة القدار فلا تلازم الجزئية اصلا لان الحكم الصادق على الطبيعة من حيث هي
 يجوز ان يصدق عليها بالصدق الحكم على الطبيعة بشرط الوحدة الذهنية فيصدق المهمة بالصدق الطبيعة
 فان قلت المهمة تستلزم الجزئية اعم من ان يكون الحكم في تلك الجزئية على بعض الافراد الحقيقية لا
 والاشخاص والافراد الاعتبارية التي خصوصيتها بحسب الاعتبار فقط قلت على تقدير تميم الافراد ايضا
 انما ثبت ملازمة المهمة للجزئية لو ثبت انه ليس للطبيعة من حيث هي هي احكام سوى احكام الافراد
 سواء كانت حقيقة او اعتبارية وكلما ثبت لها فانما ثبتت في ضمن الافراد مع ان بعض الاحكام الثابتة
 للطبيعة لا تسري الى الافراد اصلا كقولنا الانسان موضوع المهمة وغاية ما يمكن ان يقال ان لتلازم
 مخصوص بالقضايا المتعارفة اي القضايا التي تفيد ان ما هو فرد الموضوع فرد للمحمول قوله المحصور
 اربع لان الحكم فيها اما بالايجاب او بالسلب وعلى التقديرين اما على كل الافراد او على بعضها فان حكم
 بالايجاب على كل الافراد فموجبة كلية وان حكم بالايجاب على بعضها فموجبة جزئية وان حكم بالسلب على
 كلها فسالبة كلية وان حكم بالسلب على بعضها فسالبة جزئية قوله وسور الموجبة الكلية كل ولا م الاستدراك
 وقال بعضهم ان سماء العدد نحو الاثنين والثلاثة ايضا من الاسوار واعترض عليه بعض المدققين بان المقتر

في المحصورات الكل والبعض لافراد بيان دون المجوعين لو كان الامر كما ذكر لكان قولنا سبعون جلًا
 حاطون لهذا البحر سنا في القولنا كل رجل منهم ليس حاطل لهذا البحر مع انه ليس منافي له واجيب عنه بان
 الكل والبعض كما انها يستعملان تارة بمعنى المجموع وتارة بمعنى الافرادى كلك لاعداد فانها تستعمل
 استعمالين ايضا فقد تستعمل بمعنى المجموع من حيث هو كك وقد تستعمل بمعنى الكل لافرادى وعدده من
 السور اذا استعمل بهذا الاستعمال وفيه نظر اذ العدد عبارة عن الكثرة مع الحياة الصورية او عنها
 من حيث انها معروضة للحياة الصورية وعلى التقديرين يكون لحد عبارة عن المجموع فلا معنى للاستعمال
 بمعنى الكل لافرادى فان قلت قولنا جاءني سبعون رجلا بمعنى جاءني كل واحد واحد من السبعين
 فهو في هذا المثال بمعنى الكل لافرادى قلت ليس لفظ سبعون في هذا المثال بمعنى الكل لافرادى بالمجموع
 بل لكل لافرادى والمجموع قد يختلفان في الحكم كما في قولنا سبعون رجلا حاطون لهذا البحر وقد تجد ان
 فيه كما في هذا المثال فان ثبوت المجمل للمجموع انما هو من جهة ثبوت كل واحد واحد فاما متلا زمان صدقا
 في هذا المثال لان لفظ سبعون في هذا المثال ليس بمعنى الكل المجموع قوله ووقوع المنكرة تحت النفي
 لان نفي الفرد المبهم لا يكون لا باشتافا جميع الافراد وهذا من قبيل التعميم بعد التحصيل قوله وسور السالبة
 الجزئية اعلم انهم قالوا سور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس والممة العلامة قدس سره
 ترك الاول لانه يدل على السلب الجزئي بالالتزام اذ مفهومه الصريح رفع الايجاب الكلي وهو يمكن
 برفع الاثبات عن كل واحد و برفع الاثبات عن البعض برفع الاثبات عن البعض متحقق على كلا التقديرين
 فهو اذ عليه بالالتزام وانما حمله سور السلب الجزئي نظر الى ان السلب الجزئي لازم منه قطعاً
 واما ليس بعض وبعض ليس فما يدلان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعلى سلب الحكم عن كل واحد
 بالالتزام ضرورة ان رفع الايجاب عن البعض لا يتحقق بدون رفع اثبات كل واحد لا يقال ليس بعض
 يدل صريحاً على رفع الايجاب الجزئي كما ان ليس كل يدل صريحاً على رفع الايجاب الكلي لانا نقول هذا
 اذا اعتبر سلبه بالقياس الى القضية التي بعده واما بالقياس الى محمولها فليس بعض مطابق للسلب
 الجزئي واما ليس كل فعلى تقدير ان يعتبر سلبه بالقياس الى القضية مطابق لرفع الايجاب الكلي وعلى
 تقدير ان يعتبر سلبه بالقياس الى محمولها مطابق للسلب الكلي هذا هو الفرق بين الاول والاخيرين اما الفرق
 بين الاخيرين فهو ان ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي اذا جعل حرف السلب رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكر

للايجاب صلا لان شان حرف السلب فع مابعد فميتن الايجاب بعض ليس لا يذكر للسلب الكلي وضع البعض
 اولاً وحرف السلب ذاتوسط يقف رفع ما تأخر عنه عما يتقدمه وهو البعض فلا يكون لاسلبا عنه
 قديراً للايجاب واجعل جزءاً من مفهوم المحمول كذا في شرح المطالع وأعلم ان سور قد يذكر في جاز
 المحمول فيسمى القضية مخوفة لاخرها عن وضعها الطبع فان حق السور ان يورد على الموضوع
 يظهر كية افراده بوضوح بخلاف المحمول فانه مفهوم الشئ فلا يقبل الكلية والجبرية وتفصيل هذا
 المقام مع قلة الجدوى المذكور في شرح المطالع وغيره قوله ففى الفارسية لفظ هر سور الموجبة الكلية
 وكل لفظ همه والسلب الكلي لفظ ايج وبخى هست للايجاب الجزئى وبخى هست للسلب الجزئى
 كذا في شرح المطالع قوله قد جرت عادتهم بانهم يعبرون عن الموضوع بج وعن المحمول بب قيل انما
 اختاروا هذين الحرفين لان اول حرف الجاء وهو الالف لكونه ساكناً لا يتلفظ به فاختروا الباء
 ولما كانت التاء والثاء متشابهة للباء في الخط تركوها واللام تميز الموضوع عن المحمول في الخط
 واختاروا الجيم لتميزه عنه في الخط وعكسوا الترتيب لئلا يتوهم ان المراد بها نفسها قوله يقولون كل ج
 ب فهنا امور الاول لفظ كل والثاني ج والثالث ب الرابع ثبوت ب ج فلنحقق هذه الامور
 مباحث فنقول لمبحث الاول ان الكل يطبق على ثلثة معان الاول لكل الافرادى لى كل واحد واحد
 الثانى الكل المجموع لى الكل من حيث هو كل الثالث الكلى وهو لا يمنع نفس لصوره عن قوع التكرار
 فيه والفرق بين المفومات الثلثة انه يصدق على الاول انه شخص واحد بخلاف الثانى والثالث
 اذ الثانى مجموع الاشخاص والثالث ليس بشخص صلا وعلى الثانى انه يمكن من حمل الف من
 مثلاً ولا يصدق على الباقيين وعلى الثالث انه لا يخلو عن احد الكليات الخمس وايضا الثالث
 جزء للاول والاول للثانى والمفارقة بين الكل والجزء ظاهر وايضا الثالث ينقسم الى الجزئيات
 والثانى الى الاجزاء والجزئيات غير الاجزاء اذ اعرفت هذا فاعلم ان المعتبر في القياسات والعلوم
 هو المعنى الاول اذ لو كان المعتبر احد المعنيين الاخيرين لم يرم ان لا يتجى الشكل الاول فضلاً
 عن سائر الاشكال اذ على تقدير اعتبار احد المعنيين الاخيرين لم يتعد الحكم من لا وسط الى لا اصغر
 كما هو مشروح في شرح المطالع اما الثانى فالقضية المشتبهة عليه شخصية عند البعض ضرورة ان
 مجموع الاشخاص لا يتحمل التعدد ومهمة عند البعض زعمائهم ان لفظ كل عنوان الموضوع و

وليس بسور ولعل حتى ما قيل انه لكان ما يضاف اليه لفظ كل مر شخصيا فالقضية شخصية نحو كل زيد حسن
والكان كلياً فمهمة ما يشتمل على الثالث فطبيعة لان الموضوع من حيث اعتبار الكلية موضوع
للقضية الطبيعية المبحث الثاني انما لا ينبغي ان يحقيقة ج ولا ما صفة ج بل اعم منهما وهو ما صدق عليه
ج لان تفسير القضية لابد ان يكون عاماً منطبقاً على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون حكماً
قوانين كلية فلو كان المراد ما حقيقة ج لا يتناول ما صفة ج ولو كان المراد ما صفة ج لا يتناول ما
حقيقة ج فالمراد اعم منهما وهو ما صدق عليه ج سواء كان ذلك لصدق ذاتياً كصدق الانسان
على افراده او عرضياً كصدق الكاتب على افراده وسواء كانت تلك الافراد حقيقة والمراد بها ما
تكون خصوصيتها من غير اعتبار المعتبر نوعية كانت تلك الافراد شخصية فيدخل فيها الحصص بالنسبة
الى المعاني المصدرية فانها انما تخصص تحصل بها او اعتبارية وهي التي تكون خصوصيتها بمجرد الال
كالحيوان الجنس والانسان النوع فانه اخص من مطلق الحيوان والانسان المبحث الثالث ان
الفارابي اعتبر التصانف الموضوع بالوصف العنواني بالامكان حتى يدخل في كل بعض لا يكون
ابيض ازلاً وابدأ لكن يمكن اتصافه بالبياض وآود وعليه بانه مخالف للعرف واللغة قال المحقق
الطوسي في شرح الاشارات انه مخالف للتحقيق ايضاً فان المنطقة يمكن ان يكون انساناً فلو دخل في كل
انسان لكذب كل انسان حيوان وآود وعليه بانه مخالطة باشتراك الاسم فان الامكان قد يطلق
ويراد به الاستعداد والقوة وقد يطلق ويراد به الامكان العام الذاتي فان اراد بقوله المنطقة يمكن
ان يكون انساناً الاستعداد والقوة فهو غير وار على الفارابي اذ مراده الامكان العام وان راد
به الامكان العام فصدق الانسان على المنطقة غير مسلم وذهب الشيخ الى انه لابد من اتصاف
الموضوع بالوصف العنواني بالفعل سواء كان ما يصدق عليه عنوان الموضوع موجوداً في الخارج
اولاً قال في الشفاء هذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعميان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتبساً اليقين
حيث هو موجود في الاعميان بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف بالصفة على معنى ان العقل
يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد ولم يوجد فيكون قولك كل بعض معناه كل واحد
ما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل نه ابيض دائماً وفي وقت اى وقت كان قال
في الاشارات اذ قلنا كل ج ب نفني بان كل واحد واحد ما يوصف بج كان موضوعاً بج في

المبحث الثاني

المبحث الثالث

الفرض لذهنى او فى الوجود الخارجى وكان موصوفاً بذلك دائماً او غير دائماً بل كيف اتفق فذلك
 الشئ موصوف بانتهى والظاهر ان معنى الاتصاف بالفعل للاتصاف الذى يكون انات الموضوع
 بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل ففى قولنا كل سود كذا يدخل بحشى موجد كان او معدوماً ولا يدخل
 الرومى فالافراد التى تتصف فى نفس الامر بعد فرض الوجود بالسواد مثلاً سوار كانت موجودة فى
 نفس الامر او معدومة داخلته فى كل اسود وما هو غير موصوف بالسواد كما لم يكن له الاتصاف به
 غير داخل فيه وان فرضه العقل متصفاه به وبهذا ظهر ان ما قال شارح المطالع ان الفارابى اقتصر على
 الامكان حيث وجده الشيخ مخالف للعرف زاد فيه قيد الفعل لا فعل الوجود فى الاعميان بل ما يعنى
 المفرض لذهنى والوجود الخارجى فالذات الخالية عن العنوان يدخل فى الموضوع اذا فرضه العقل
 موصوفاً به بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل فى الاسود كل ما هو اسود فى الخارج وما لم يكن
 اسوداً ويكن ان يكون اذا فرضه العقل اسوداً بالفعل وما على راي الفارابى فدخله فى الموضوع لا
 يتوقف على هذا الفرض ليس شئى اذ مراد الشيخ من لفرض لذهنى ليس فرض للاتصاف بل فرض وجود
 الموضوع ولو كان مراده ما زعم لم يبق فرق بين لذهنى لانى اللفظ فليكن يكون مناطاً لاختلاف
 الاحكام كاشتراط فعلية الصغرى على راي الشيخ دون الفارابى وعدم انعكاس لمكنة وغيرها المبحث
 الرابع ان المراد بمفهومه لا ذاته والالزم انحصار القضايا فى الضرورية ضرورة ان الموضوع
 والمجمل متحدان فلا تصدق الامكان الخاص صلاً وتجب ان يكون صادقا على الموضوع صدق
 الكل على جزئياته والالم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر ليجوز ان يكون الحكم فى الكبرى مختصاً
 بجزئيات موضوعها فلا يتعدى الى ما لا يكون من جزئياته المبحث الخامس انهم قالوا اثبت شئى شئى
 فرع ثبوت المثبت له وادور عليه لوجوده متناهية على هذا التقدير يكون ثبوت الوجود لموضوعه متوقفاً على
 وجود موضوعه فذا نك الوجود وان اما متحدان فيدور او متغايران فيوجد الشئ الواحد بوجوده بل
 بوجودات غير متناهية وهو ايضا باطل ومنها ان ثبوت الذاتيات لذات لو كان فرع وجودها
 لزم تقدم مرتبة العارض على مرتبة الجوهرات بل سلاخ الشئ عن ذاته وذاتياته ومنها النقص
 بالصفات السابقة على الوجود كالامكان ونحوه ولصعوبة الاجابة عن هذه الايرادات انكر المحقق
 الدوانى وغيره من المحققين لفرعية وتشبوا بالاستلزام وانت تعلم ان الشبهة الثالثة باقية بما لها

المبحث الرابع

المبحث الخامس

كما لا يخفى وبعضهم قالوا بثبوت الشيء للشيء فرع التقرر السابق على الوجود ومستلزم للوجود وقوله ان
 الكلام جار في التقرر ايضا لا افتقاره على تقدير الفرعية الى التقرر لاخر فان قيل نسخ طباع الربط
 الايجابى يستدعى الفرعية بالقياس الى التقرر لكنه قد يتخلف بالقياس الى خصوص حاشيتي المحل يقال
 فلا حاجة الى هذا التكلف بوجوبه في فرعية الوجود ايضا وتحقيق الكلام في هذا الكلام بحيث يحيط عنه
 غواشي الاوهام ان قولهم ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له تحيل معنيين الاول ان ثبوت شيء
 لشيء في الذهن اعنى في مرتبة الحكاية فرع ثبوت المثبت له في الواقع في السلف كان والثاني
 ان ثبوت شيء لشيء في الواقع فرع ثبوت المثبت له في الواقع والمعنى الاول يحيل معنيين الاول
 ان الحكاية بثبوت شيء لشيء يتوقف صدقها على وجود المثبت له في الواقع الثاني ان صدق الحكاية
 بثبوت شيء لشيء يتوقف بحسب مصداقها على ثبوت المثبت له في الواقع فان اريد المعنى الاول
 من هذين المعنيين فهو حق اذ لا ريب في ان الحكاية بثبوت شيء لشيء ولو بثبوت الوجود للشيء او بثبوت
 ذاتياته له او بثبوت صفة اخرى له لا يمكن صدقها الا اذا كان المثبت له موجودا في الواقع اذ لا يمكن
 ان يصدق الحكاية بثبوت شيء لما هو معدوم محض وهذا يدعى ولا يلزم من ذلك تقدم الوجود على
 الوجود ولا تقدمه على الذاتيات او تقدمه على نفس ذلك الشيء اذ الحكاية بثبوت الشيء للشيء انما يمكن
 اذا كان ذلك الشيء موجودا وكذا الحكاية بثبوت ذاتي الشيء له وثبوته لنفسه فان الموجبات باسرها
 كاذبة حين ارتفاع الموضوع والسبب في ذلك ان الحكاية فرع المحكي عنه والمحكي عنه وهو المثبت له
 النفس ذاته المتقررة او من حيث الضمام وصف الى نفس ذاته المتقررة او بحقيقة اخرى لاحقة لذات
 المتقررة وان اريد المعنى الثاني من هذين المعنيين فلا يحكم بصحة على الاطلاق اذ ليس كل حكاية متوقفة
 بحسب مصداقها على ثبوت المثبت له لان الحكاية بثبوت الذاتي للذات او بثبوت الوجود بها
 ليست متوقفة بحسب المصداق على وجودها اذ ليست حيوانية الحيوان فرعها على وجودها اذ ليس في
 مثل هذا المحل تعدد بحسب المصداق حتى يكون هناك شيء ثابت وثنى مثبت له بل هناك شيء واحد
 هو نفس الذات ثم العقل يحمله في ملاحظته الى ثابت ومثبت له بل انما يحكم بصحة فيما يكون المحمول صفة
 منضمة الى الموضوع او يكون صفة انتزاعية منتزعة عن موصوفها بعد تحققها واما فيما وراء ذلك فكلما
 واما المعنى الثاني من المعنيين الاولين فصحيح اذ لا شك في ان ثبوت شيء لشيء له الضمالة اليه في الواقع

فرع تحقق المثبت له ولا يتقضى ثبوت الوجود والذاتيات للشيء اذ ليس هناك ثبوت شيء لشيء في
 الواقع بل هناك نفس لذات فالحق الحق بالاتباع ان الحكاية بثبوت شيء لشيء فرع فعلية المثبت
 له في نفس ذاته المقررة وهذا هو المعنى بقولهم ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له وليس غرضهم به
 هذا المعنى المصدرى الانتراعى بل ارادوا به مصداقه اعنى نفس ذات المثبت له كذا ينبغي ان يفهم
 هذا المقام والتوفيق من الله العلام قوله ومقصودهم من ذلك لا يجاز الخ قال الفاضل للملايين
 في حواشيه على شرح الشمسية الاشهر التلفظ بها بسيطاً كما يقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل
 به واما التلفظ باسمها اعنى الجيم والباء فتلفظ باسمين ثلثين بشار كما سائر الاسماء الثلثية فانه
 اذ تلفظ باسمها يفهم منها الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه
 فلا يكون التعبير والاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف اذ تلفظا بسيطين فانه لا معنى لهما اصلياً
 فيحتمل ان يعبر بهما عن الموضوع والمحمول وقال بعض مشاهير الاشهر التلفظ بها اسما كذا كالمقطعا
 القرآنية ويدل على ذلك انهم يعبرون عن الوصف العنوانى للموضوع بالجيم والجميمة والمحمول بالباء
 والباية وبالجملة اذ ارادوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلاً اجراء الاحكام جردوها عن المواد وفاع
 لتوهم الاختصار وقالوا كل ج ب وقد حاكم البعض بان دعوى الشهادة من الجانبين بلاسيطة
 والكتابة وان كانت قرينة على التلفظ بسيطاً كما قال ابن الحاحب الاصل في كل كلمة ان يكتب
 بصورة لفظها ولذا يكتب صورة البسيط عند التركيب كما في جعفر لكن لا يبعد ان يصطلح على كتابة
 حرف واحد من الحروف المركبة منها لفظ الجيم والباء كما اصطلاح صاحب القاموس على كتابة الدال كناية
 عن مبددة والتاء كناية عن قرينة طلب الاختصار في الكتابة ولما يكتب في المقطعات القرآنية صور
 البسائط لغرض من الاغراض والاختصار ايضا ليس قرينة قطعية على التلفظ بالبسيط وان كان كال
 الاختصار فيه لان كون مطمح نظرهم الاختصار بالنسبة الى سائر اليونانية التي هي اطول الالفة
 ليس بمستبعد وما قال الفاضل المذكور انه اذ تلفظ باسمها يفهم منه الحرفان المخصوصان فلا يكون
 التعبير والاعلى الشمول بخلاف اذ تلفظا بسيطين فانه لا معنى لهما ليس بشيء لانه كما يفهم عند التلفظ
 باسمها ثبوت احد الطرفين للاخر فك يفهم عند التلفظ بسيطين هذا الثبوت ايضا غاية الامر ان يكون
 من جنس الحروف والاصوات قد تلفظ بها لنفسها كما في زيد ثلاثي وقد تلفظ باسمها كما في هذا

الاسم ثلثي والظاهر ما قال بعض المتأخرين ان الاختصار الاثم انما هو في التلفظ بسيطاً والمقصود
 هو الاختصار بالنسبة الى اللغة العربية لان المنطق لما نقل من اليونانية الى العربية تركنا
 راساً وبقى العربية فالمقصود الاختصار بالنسبة الى العربية وايضا حصول الاختصار بالنسبة
 الى اللسانين اولى من الاختصار بالنسبة الى لغة واحدة فالانسب ان يعبر باسم بسيط وودفع
 توهم الاختصار انما هو في البسيط اذ هو ليس بموضوع للمعاني اصلاً بخلاف المركب والقياس على
 المقطعات القرآنية قياس مع الفارق لانها من المشتبهات بالتعبير بالتلفظ المركب فيها نقص
 يعجز عن ادراك السنة البشرية بخلاف ما نحن فيه فان الفرض ههنا واضح وهو التقييم وعدم الاختصار
 والاختصار الاثم وتعبير الوصف العنوانى بالبحيم والحجيم والباء والبايئة لا يدل على التلفظ بهما مركباً
 فان الياء والتاء المصدر تيان لا يلحق بهما الا عند جعلهما معنى مصدر يا بخلاف التلفظ بهما فان
 المقصود منه كمال الاختصار ودون التعبير بالوصف العنوانى وهذا هو مرضى المصطلح العلامة قدس
 سره ايضا حيث قال في شرح ميزان المنطق التلفظ بهما بسيطاً اخرج وعليه قراءة علماء عصرنا قوله
 المحل في اصطلاحهم يعني ان المحل لا يجابى بين شيئين يستدعى اتحاد الموضوع والمحمول هوية
 وجوداً ليصح المحل فان المتعارفين تشخصاً ووجوداً متباينان لا يحل احدهما على الاخر وتعارضهما
 مفهوماً ولو بالاعتبار كما في بعض صور المحل الاولى ليكون المحل مفيداً اذ لا فائدة في قولنا الانسان
 انسان وتيقنه ان مصحح صدق المحل ومعياره اتحاد الموضوع والمحمول هوية ووجوداً في حاق
 الواقع مع قطع النظر عن فعل الذهن واختراع العقل وتعارضهما بحيث اذا لاحظهما العقل
 ميز بينهما وقضى بان هذا غير ذلك فاجسم اذ وجد في الخارج اسود فاجسم والاسود موجودان
 بوجود واحد في الاعيان نعم الذهن اذا تخيل ان الجسم غير الاسود اذ الاسود ما يعبر عنه بالفارسية
 بـسياه والجسم هو جوهر قابل للابعاد الثلاثة فيقضى بالتعارض مفهوماً فيتحقق مناط المحل وبهذا ظهر
 سقوط ما قد ظن ان الوجود هو نفس صيرورة الذات في ظرف ما وهو مفهوم واحد انما يختلف بالتو
 او الاضافة فحين تعارض المفهومين كيف لا يختلف الوجود بالاضافة اليهما وذلك لان تعارض المفهومين
 انما هو في الذهن وبما استغنى عن ان الوجود وفيه ايضا واما في الاعيان فلا تعارض اصلاً بل فيها امر واحد
 يحلله العقل الى امرين لا يقال فعلى هذا يخرج محل الاشتقاق من تعريف المحل لانا نقول طلاقاً كل

عليه بضرب من التوسع ومن ههنا يظهر ان الحمل ليس حلولاً حلاً الامر من في الآخر اوحلولهما في ثالثاً لان
المحمول المواطاني لا يحل في موضوعه والآصح ان يحل عليه بواسطة في وهو كما ترى ثم الاتحاد والمباي
في تعريف الحمل اعم من ان يكون اتحاداً بالذات كما في الحمل لا ولى وحمل النوع على الشخص حل لا جنس
والفصول على ما هي اجناس وفصول له واتحاداً بالعرض كما في حمل العرضيات وآورد اولاً بان حل
النوع على الجنس والجنس على الفصل وبالعكس حل العرضيات مع كون لا اتحاد في الوجود بالذات
فعلم ان الاتحاد بالذات وجود الاختصاص بالذاتيات وآجيب بان الاحكام تختلف باختلاف الحيثيات
فوجود النوع اذا نسب اليه فهو للجنس والفصل بالذات واذا نسب الى الجنس فهو للنوع والفصل
بالعرض واذا نسب الى الفصل فهو للنوع والجنس بالعرض وفيه ان الجنس والفصل النوع متحدة
ذاتاً ووجوداً فهنا ذات واحدة موجودة بوجودة واحدة هي بعينه النوع وبعينه الجنس وبعينه الفصل
فوجود كل منها وجود الآخر بالذات فآيناً بان الاتحاد بالعرض لو كان موجباً للحمل لصح حل المباي
على معروضاتها كما يصح حل المشتقات وآجواب بان الحمل بالعرض عبارة عن علاقة خاصة ينسب بها
وجود واحد هاهنا الى الآخر وليس مداره على الاضمام او الانزاع وظاهر ان تلك العلاقة تتمتع في
المشتقات دون المباي نعم ميعار هذه العلاقة في المشتقات قيام مباديها وليس قيام المباي عبارة
عن الاتحاد فافهم وأعلم ان الحمل على ثلثة اضرب الاول حل الشيء على نفسه وله انحاء الاول ان لا يتغير
الشيء والامثالات اليه والثاني ان يتعد والامثالات لكن لا يكون تكثره قيداً لواحد من الطرفين لثالث
ان يكون قيداً لكليهما او لاحدهما الرابع ان يعتبر الشيء باعتبارين حتى يغاير المحمول موضوعه بالاقتضاء
والاخير ان صحيحان اذا النسبة بما هي نسبة لا يتحقق الا بين شيئين والاثنية لا تتحقق الا في الاخيرين
لا يقال ان اريد ان النسبة مطلقاً سواء كانت نسبة العينية او غير مستدعي تغاير الطرفين قسم
وان اريد ان كل نسبة وراى نسبة العينية تستدعيه فسلم الا انه لا يدل على المطلوب لجواز ان لا
يكون النسبة فيما نحن فيه مستدعية له لانا نقول الضرورة قاضية بان النسبة مطلقاً تستدعي تقيد
حاشيتة وظاهر ان النحو الثاني لا تعد وفيه اصلاً ومنع ذلك مكاورة ثم ان الاول من الاخيرين غير
واما الثاني فهو مفيد بل قد يكون نظرياً ايضا كما يقولون الوجود هو المهيمة الضرب الثاني الحمل الذاتي
وهو حل ذاتيات الشيء على ذاته كحل الحيوان على الانسان وهو كشيء ما يكون نظرياً اذ هيأت الاشياء

خفية في الاكثر فاشاع ان ثبوت الذاتيات للذات يكون بين اثبوت فاسد الثالث المحل السابع
 المتعارف وهو يفيد ان الموضوع فرد من المحمول وان ما هو فرد للاحدهما فرد الاخر وتقسيم بحسب كون
 المحمول ذاتيا للموضوع او عرضيا له الى المحل بالذات والمحل بالعرض ثم ان في المحل المتعارف
 قد يكون الموضوع فردا حقيقيا للمحمول وهو ما يكون اخص بحسب لصدق كالانسان بالنسبة الى الحيوان
 وقد يكون فردا اعتباريا وهو ما يكون اخصية بحسب لا اعتبارا لمفهوم الوجود المطلق بالنسبة الى نفسه
 ولكل الممكن العام والكل وما يشبهها فهذه المفهومات لكونها متكررة النوع تحمل على نفسها احتمالا شاعرا
 ايضا كما انها تحمل على نفسها احتمالا اوليا وبعض من المفهومات لا تحمل على نفسها احتمالا شاعرا بل تحمل عليها
 نقلا عنها بذلك المحل كالجزئي واللامفهوم فان الجزئي لا يحمل على نفسه بالمحل الشائع بل يعيد
 عليه لقيضه بذلك المحل لكون مفهوم الجزئي مما لا يتفق فرض صدقه على كثيرين وكذا اللامفهوم لا يعيد
 على نفسه صدقا شاعرا بل يحمل عليه لقيضه بذلك المحل اعني المفهوم قال بعض المدققين المفهوم ان كان
 مبدا الاشتقاق فيه متكرر النوع فهو من قبيل الاول لان عروض الشيء لشيء يستلزم عروضه للشيء منه
 من حيث انه مشتق منه وعروض مبدا الاشتقاق لشيء يستلزم حمل مشتقه على ذلك الشيء والافقوس
 قبيل الثاني لانه اذا لم يكن من هذا القبيل فحمل على نفسه ولا شك ان حمل الشيء على نفسه يستلزم
 لعروض مبدا الاشتقاق لنفسه فيكون متكررا النوع وهو خلاف المفروض ويرد عليه ما قيل ان لشيء
 عارضة للحركة وليست بعارضة للمتحرك وكذا المبدئية للاشتقاق والمجولية على العروض بالاشتقاق
 عارضة لجميع المبادى وليست عارضة لمشتقاتها والمجولية بالمواطاة عارضة للمشتقات وليست بعارضة
 للمبادى وما ينبغي ان يعلم ان الفارابي قسم المحل على اربعة اقسام حمل الكل على الجزئي وحمل الكل
 على الكل وحمل الجزئي على الكل وحمل الجزئي على الجزئي وقال السيد المحقق في حاشيته شرح المطالع
 وغيره من لبقته ان كون الجزئي محمولا على شيء محلا ايجابيا انما هو بحسب لظاهر لان الجزئي الحقيقي
 من حيث هو جزئي حقيقي لا يحمل على نفسه لعدم التفارقه هويته ولا على غيره لان الهوية المتعاضدة
 لا يحمل على غيره وقولنا هذا زيد معناه ان هذا مسمى بزيد او مدلول لهذا اللفظ او ذات شخصية الى غير
 ذلك من المفهومات الكلية واورده عليه المحقق الدواني بما محصله ان الهوية الواحدة في الخارج كزيد
 مثلا يمكن ان يؤخذ مع وصف او مع وصفين متغايرين كاضاحك والكاتب فيحمل سبب ذلك

مفهوم متعارفان في الذهن وتحقيق مناط الحمل في التعارض في ظرف والاتحاد في ظرف آخر واجب
 عنه بان هذا انما يفيد مطلق الحمل لا الحمل المتعارف والكلام فيه ضرورة ان حمل شئ على نفسه ضروري
 لا يصح فيه اصلا والتعبير بالعنوانين المختلفين لا يضر الحمل لا ولى كما يقال الواجب هو الوجود وفيه
 ان مفهوم هذا الكاتب متحد مع الانسان بالعرض مع التعارض في المفهوم كما ان مفهوم الكاتب
 متحد مع الانسان بالعرض مع التعارض في المفهوم فيكون مفهوم هذا الكاتب محمولا على زيد ولا
 يمكن الحمل لا ولى لعدم الاتحاد في الحقيقة ولا يلزم كون مفهوم هذا الكاتب كلياً لصدقه على هذا المسمى
 وهذا الضاحك لان الكليته عبارة عن صدق المفهوم على جزئيات كثيرة وههنا ليس بالجزئى واحد
 متحد مع جزئيات كثيرة ولعل غرض السيد المحقق ان الشخص المتخاذاً انما يعنى الشخص المستعين
 في الخارج المعروض للعوارض الخارجية لا يحل على شئ فاقبل فيه وقد يستدل على صحة حمل الجزئى
 على الجزئى بان الصور الحاصلة من زيد في اذهان طائفة تصوره جزئيات والهوية الشخصية موجودة
 عليها وقد عرفت ماله وما عليه فيما سبق فتذكر والصواب ان يقال لا يرتاب احد في صدق قولنا زيد
 انسان فاما ان يكون عكسه المستوى صادقا ولا لا سبيل الى الثاني والاول يستلزم كون الجزئى
 محمولا كما لا يخفى قوله ثم الحمل على قسمين قال صاحب لافق البين نسبتة المحمول الى الموضوع اما وجود
 في ادو تسيط وادوله ويقال اما الحمل بالاشتقاق واما بقول على ويقال لها حمل لمواطاة اى لا تحا
 بين الشئيين هو هو وهو يفيد اعطاء الحد والاسم ويشبه ان يكون قول الحمل عليهما باشتر اك لا سم
 ودل المعنى قوله فصل تقسيم آخر للحمية الخ هذا تقسيم للحمية باعتبار الحكم عنه وتفضيله ان القضية الحمية
 على ثلثة اقسام الاول الخارجية والثاني الذهنية والثالث الحقيقية لان الحكم في القضية الحمية
 الموجبة ثبوت المحمول للموضوع وفي الحمية السالبة بسلب المحمول عن الموضوع فان كان الحكم في الحمية
 ثبوت المحمول للموضوع بحسب الخارج وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب الخارج
 فالقضية خارجية كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وان كان الحكم في الموجبة ثبوت المحمول
 للموضوع بحسب الذهن وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب ظرف الذهن فالقضية
 ذهنية وان كان الحكم في الموجبة ثبوت المحمول للموضوع بحسب مطلق نفس الامر وفي السالبة
 بسلب المحمول عن الموضوع بحسب مطلق نفس الامر فالقضية حقيقية كقولنا الاربعة زوج والاربعة

ليس بفرد وكل واحد من هذه الاقسام الثلاثة على قسمين لانه ان كان الحكم باتحاد الموضوع والمحمول و
 سلبه بالفعل يسمى بتيه وان كان الحكم باتحاد الموضوع والمحمول وسلبه عنه على تقدير انطباق الوصف
 العنوانى على الذات على تقدير وجودها فالقضية غير بتيه فاقسام القضية يا سته الاول الخارجية
 البتية والثانى الخارجية الغير البتية الثالث الذهنية البتية والرابع الذهنية الغير البتية الخامس
 الحقيقية البتية السادس الحقيقية الغير البتية والحاصل انه ان كانت الحكاية فى القضية عن عالم نفس
 الامر والواقع فالقضية بتية وان كانت الحكاية عن خصوص الخارج فالقضية بتية خارجية وان كانت
 الحكاية عن خصوص ظرف الذهن فالقضية بتية ذهنية وان كانت الحكاية عن مطلق نفس الامر مع
 قطع النظر عن خصوص ظرف الخارج والذهن حقيقة بتية وان كانت الحكاية فى القضية عن عالم
 الفرض والتقدير فالقضية غير بتية فان كانت الحكاية عن عالم التقدير بحسب الخارج بمعنى انه على
 تقدير انطباق الوصف العنوانى على الافراد على تقدير وجودها فى الخارج المحمول ثابت لما او مسلوب عنها
 فالقضية خارجية غير بتية وان كانت الحكاية عن عالم التقدير بحسب لذهن بمعنى انه على تقدير انطباق
 الوصف العنوانى على الافراد على تقدير وجودها فى الذهن المحمول ثابت لما او مسلوب عنها فالقضية
 ذهنية غير بتية وان كانت الحكاية عن عالم التقدير بحسب مطلق نفس الامر بمعنى انه على تقدير
 انطباق الوصف العنوانى على الافراد على تقدير وجودها فى مطلق نفس الامر مع قطع النظر عن
 خصوص الخارج والذهن المحمول ثابت لما او مسلوب عنها فالقضية حقيقة غير بتية وهذا التقسيم
 لاستيعاب جميع المحتملات اولى من التقسيمات التى ذكرناها فى هذا المقام كما لا يخفى على من راجع الى
 اسفارهم وههنا مباحث الاول ان ثبوت المحمول للموضوع اعم من ان يكون خارجيا كما فى الخارجية
 او ذهنيا كما فى الذهنية او اعم منهما كما فى الحقيقية فاذا كان لا اتصاف خارجيا يلزم وجود الموصوف
 فى الخارج وان كان ذهنيا ففى الذهن لان مطلق الاتصاف يقتضيه ثبوت الموصوف فى ظرف الاتصاف
 ولا يستدعى ثبوت الصفة فى ظرفه وذلك لان معنى كون الخارج او الذهن ونفس الامر ظرف الاتصاف
 ان يكون وجود الموصوف فى ذلك لظرف صحيحا لا تنزع الصفة عنه وظاهر ان هذا المعنى لا يستلزم
 تحقق الصفة فيه بل وجود الموصوف فقط بحيث يصح انتزاع الصفة عنه نعم الاتصاف لا انفصال
 يستدعى تحقق الحائثيتين فى ظرف الاتصاف واما الانتزاع فلا يستدعى الوجود الموصوف بالتحديد

وأذا لم يحج في هذا النحو من لا تصاف إلى وجود الصفة في ظرف الاتصاف فوجودها في ظرف آخر لغوي
 اتصاف الموصوف بها نعم يجب وجودها لوجود من يشبهها في ظرف الاتصاف والاصارات اختراعية
 وبهذا ظهر أن اشتراك مطلق ثبوت الصفة في لظرف كان ضروري فإن لا يكون موجودا في
 نفسه يستحيل أن يكون موجودا في الشيء ليس بشيء لا يقال للاتصاف نسبة فهي فرع لوجود المنسبين فلا بد
 من وجود الصفة في ظرف الاتصاف لا نقول قد تحقق أحقق الدواني وغيره من المحققين أنه فرق بين
 كون الخارج ظرفا لنفس الاتصاف وكونه ظرفا لوجوده وظرفا لنفس الاتصاف هو الخارج وهو لا يستدعي
 أن يكون الصفة موجودة فيه وظرف وجوده الذهن والنسبة انما تقتضي وجود الخارجيتين في ظرف وجود
 الاتصاف لا في ظرف نفس الاتصاف وصاحب لافق البين بعدما اعترض عليه تبعا للمصدر المعاصر
 للمحقق الدواني بأن ليس لوجوده الكون لمصدره فلا معنى لكون الخارج ظرفا لشيء مع عدم كونه ظرفا
 لتحقيقه قال للاتصاف العيني على ضربين انضمامي ويعبر عنه بثبوت الصفة للموصوف في الإيمان
 كثبوت البياض للجسم وانضمامي يعبر عنه بثبوت الصفة للموصوف بحسب الإيمان كثبوت الفوقية
 كثبوت الفوقية للسماء وثبوت العمى لزيد لكن الحكم عنه ومطابق الحكم أنها وجود الموصوف في الإيمان
 فالخارج في الأول ظرف الثبوت ودعاؤه في الثاني جهة الاتصاف ومطابقه ما في أساسه بناء
 والمرجع إلى كون الخارج ظرف تحقق الموصوف بما هو موصوف بهذا الكلام وأنت تعلم أن غرض المحققين من
 تحقق نفس الاتصاف في الخارج تحقق الموصوف بحيث يبرز عنه الصفة فمنه كون الخارج أو الذهن
 ظرفا للاتصاف هو أن يكون وجود الموصوف في الخارج أو الذهن منشأ لصحة اشتراك ذلك للاتصاف
 منه وليس معناه أن يكون الاتصاف الذي هو نسبة موجودا بنفسه في الخارج وأما صاحب لافق البين
 فإما أن يقول أن الخارج في الاتصاف الانضمامي ظرف لوجود ذلك للاتصاف لا عرافة بأن الخارج
 في الاتصاف الانضمامي ظرف الثبوت ودعاؤه فلا يخفى سخافة إذا للاتصاف لو كان موجودا في الخارج
 فلا بد من أن يكون موصوفه متصفا بهذا الاتصاف فيكون الاتصاف بهذا الاتصاف أيضا انضماميا
 والخارج ظرفا لوجوده وبهذا فيلزم التسلسل المستحيل مع أن وجود المعاني النسبية في الاعيان لا يشهد
 ببطالة البلية والصبيان وأما أن يقول الخارج هناك ظرفا لنفس الاتصاف لا ظرف ثبوت نفسه
 المفرعين لمقر على أن قوله والمرجع إلى كون الخارج لخص على الفرق بين كون الخارج ظرفا

شيء وبين كونه ظرف وجوده كما لا يخفى على المتأمل الثاني قد زعم الاكثرون ان تقسيم الحقيقة الى البتية
 وغير البتية يرفع الاشكال المشهور من انه لو كان صدق الموجبة مستديما لوجود الموضوع يلزم ان
 يكون موضوع قولنا انما لا يستحيل واجتماع النقيضين ممتنع وشريك الباري ممتنع وامثال
 ذلك موجود لان هذه القضايا حيليات غير بتية وقد حكم فيها على الاتحاد بالفعل على تقدير انطباق
 طبيعة العنوان على الافراد فلا تستدعي وجود الموضوع اذ هي مساوقة للشريطة ضرورة انه قد حكم
 فيها بالاتحاد بالفعل على الماخوذ بتقدير الا انها راجعة اليها كما ظن والحاصل ان الحكم في هذه
 القضايا ليس لا على الافراد الفرضية المقدرة الوجود وهذا لا يستلزم وجود الموضوع الا فرضا
 ليس بشيء اذ جعل هذه القضايا غير بتية لا يحسم مادة الاشكال لان هذه القضايا تصدق بتية
 قطعا مع عدم الموضوع فجعلها غير بتية لا يضر المعترض كما لا يخفى وقد يقال ان الحكم في هذه القضايا
 على طبيعة الموضوع الموجودة في الذهن وهي امر كلي يمكن تصوره ويصلح للحكم في محكومة عليها
 بالاشتغال وانما يصدق هذا الحكم باعتبار موارد وتحققها فالامتناع ثابت للطبيعة وذلك صادق
 بانتفاء الموارد وهذا عجيب جدا اذ ليس لهذه المفاهيم موارد ومصدايق اصلا انما هي عنوانات
 من غير معنونة فلا تكون معنونات هذه العنوانات موجودة اصلا لكونها باطلة الذات فلا يصح
 المحاكية الايجابية عنها اصلا والالزام صدق الموجبة مع استحالة صدق العنوان على ذات
 الموضوع فالتحقيق ما قال شارح المطالع ان هذه القضايا وان كانت موجبات بحسب الظاهر
 لكنها في الحقيقة سواها فمنع شريك لباري ممتنع انه ليس بوجود بالضرورة وتحقيقه انه لا يرتاب
 في ان المتنفات لا يصدق عليها صفات وجودية لاستدعائه وجود الموضوعات ولا وجودها
 ذهنا وخارجا اصلا فلا يحكم عليها ايجابا بل لا يحكم التي تلي في با دى الرتبة ايجابية سلبية
 في الواقع فاذا نال قولنا شريك لباري ممتنع انه ليس بجائز الوجود يمكن لتقرر البداهة قاضية
 بان لسالبة لا يستدعي وجود الموضوع انما يستدعي تصوره والمتنفات ايضا متصورة بحصول
 عنواناتها ولو كان امثال هذه القضايا موجبات لزج الحاصل في قولنا شريك لباري ممتنع
 الى ان هناك شيئا في نفس الامر يصدق عليه شريك لباري وهذا باطل قطعا فليس اسما
 العنوان معنونا اصلا فلا ينعقد موجبة صادقة لا يقال يصدق على المتنفات انها ضرورية العلم

وهذا الحكم ايجابى صادق كاذب نقيضه وهو انها ليست بضرورة العدم فلو لم يصدق قولنا شريك
البارى ضرورى العدم لصدق سلبه سلبا بسيطا وظاهرا لانه ليس بضرورى الوجود ايضا فيكون ممكنا
اذ لا مكان عبارة عن سلب ضرورة الطرفين سلبا بسيطا والالم يخصص الموادنى التثليث حصرا عقليا
لانا نقول لا امتناع ليس عبارة عن ضرورة السلب لتأبى بل هو عبارة عن السلب البسيط الضرورى
والامكان عبارة عن سلب هذا السلب بما هو سلب لا عن سلب ثبوت ضرورة السلب ولا يلزم من
انتفاء السلب لتأبى لا انتفاء الموضوع انتفاء السلب البسيط فتأمل ولا تقفل لتأبى ان
السالبة لا يستدعى وجود الموضوع بل قد تصدق بانتفاءه ايضا ومن ثم قيل ان موضوع السالبة
اعم من موضوع الموجبة وليس معناه ان موضوع السالبة يجوز ان يكون معدوما فى الاليمان
بخلاف موضوع الموجبة اذ موضوع الموجبة ايضا قد يكون معدوما فى الاليمان ولا ان موضوع
الموجبة يحيل ان يحصل فى الخارج اذنى الذهن بخلاف موضوع السالبة اذ موضوع السالبة ايضا لا يحيل
ان السلب يصح عن الموضوع الغير الثابت من حيث هو غير ثابت بخلاف الايجاب فانه وان صح
على الموضوع الغير الثابت لكن لا يصح عليه من حيث هو غير ثابت بل من حيث له ثبوت مالا ان
الاثبات يقتضيه ثبوت شئ حتى ثبت له شئ والسلب لا يقتضى ذلك فالالمانية بالاعتبار وتحقيقه ان العموم
على ضربين احدهما ان يكون بحسب الافراد نوعية كانت او شخصية كالعموم الذى يكون الحيوان اعم
من الانسان والانسان من زيد والعام بحسبه اكثر تساؤلا واثباتا ما يكون بحسب الاعتبارات
اللاحقة كالعموم الذى يكون الحيوان بما هو حيوان بحسبه اعم من الحيوان المطلق الماخوذ جنسا ومن
الحيوان الماخوذ نوعا فاعية الاول بالنسبة الى الثانى والثالث والرابع اعتبارية محضه فذلك
موضوع القضية اعم من نفسه اعمية بالاعتبارى الحكم السلبى واخص منه اخصيته لك فى الحكم الايجابى
بهذا خلاصة ما افاده العلامة الشيرازى فى شرح حكمة الاشراق وبهذا اندفع ما قد يورد ان موضوع
السالبة اذا كان اعم من موضوع الموجبة لم يتحقق التناقض بين السالبة الجبروتية والموجبة الكلية
لبتأين افرادها وذلك لان موضوعها اعم اعتبارا من موضوع الموجبة فلا يلزم تحقق احدهما دون
الآخر واعلم ان الشيخ المقتول ذهب الى ان هذا الفرق بين الموجبة والسالبة انما يكون فى الشخصيات
والطبيعات واما المحصورات فلا شتما لما على عقد وضع هو فى قوة قضية حملية ايجابية لا محالة

يستدعي وجود الموضوع سواء كانت موجبة أو سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبتها واعتبر عرض
عليه كل من نظرتي كلامه بأن عقد الوضع لا يصح أن يؤخذ تركيباً حليماً كيف ويمتنع الحكم في شيء
من أطراف القضية مادامت أطرافاً لها بل إنما يتعلق الحكم بالنسبة الاتحادية بين الحاشيتين وما قال
صاحب المآل في المبين وترتبه لميل هذه الصدر الشيرازي في حاشي شرح حكمه الاشتراق أن عقد الوضع يشبه
عقد الحمل من حيث أن في تركيبه التقيدي إشارة إلى تركيب جزئي فلا يخفى سخافة لأن تركيب
التقيدي ليس حكاية عن شيء فلا يجب تحقق مصداقها بل بما هي عنوان وشرح للأفراد وليست
اليها فيحكم عليها فلا بد من اعتبار العقل لا التصاف ولو فرضنا هذا لا يستدعي تحقق الموصوف بخلاف
التركيب الجزئي فانهما حكايته فيجب تحقق مصداقهما قائل قوله فالمعدولة ما يكون حرف السلب
اعلم أن حرف السلب موضوع لرفع النسبة الإيجابية فإذا جعل جزءاً من أحد الطرفين ومنها
عدل عن معناه الأصلي فنسبت القضية التي جعل حرف السلب جزءاً منها معدولة لتسمية كل
باسم الجزء فإن جعل جزءاً من الموضوع فالقضية معدولة لموضوعه وإن جعل جزءاً من المحمول
فمعدولة لمحمول وإن جعل جزءاً من الطرفين فمعدولة الطرفين والامتثلة ظاهرة من المتن وهذا
تقسيم للمعدولة المملوطة وتعلم منه تقسيم المعقولة أيضاً بأن معنى السلب أن كان جزءاً الطرف من
أطراف القضية معدولة معقولة ومحصلة مملوطة لعدم حرف السلب في اللفظ والافتحصلة معقولة
ومعدولة مملوطة ثم انه قد ثبت في الأمر في الاختيار بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول
لوجود حرف السلب فيها فذكره وإن الفرق بينهما لفظي ومعنوي أما اللفظي فهو أن الرابطة تأخر عن
لفظ السلب فسالبة بسيطة وآلة موجبة معدولة لأن لفظ السلب أتقدم على الرابط فيقضي رفعه
أذا تأخر يصير جزءاً من المحمول فتصير معدولة واعتراض عليه بأن ما ذكرنا هو قاعدة العربية وليست
عامة لجميع اللغات اذ ربما يوجد في بعض اللغات كالفارسية أن حرف السلب مقدم على الرابط
فيكون القضية مع ذلك موجبة كقولهم زيدنا بينناست وبحث المنطق من حيث أنه منطقي يجب أن
يكون عاماً فالصواب أن يقال حرف السلب إذا كان مربوطاً بواسطة الرابطة إلى الموضوع
كانت القضية موجبة سواء تقدمت الرابطة أو تأخرت وإذا كان قاطعاً للرابط كانت القضية سالبة
تقدمت الرابطة أو تأخرت وقد يفرق بأن لفظ لا وغير مختصان بالمعدولة وليس سالبة فتأمل

وأما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لما عرفت ان السلب يصح عن
 غير الثابت من حيث هو غير ثابت بخلاف الايجاب العدولي فان طبيعته الرابطة الايجابى يقتضيه
 وجود الموضوع سواء كان المحمول عدما ولا قال الشيخ في منطق الشفاء انما اوجبنا ان يكون
 الموضوع في القضية الايجابية موجودا لان قولنا غير عادل يقتضيه ذلك بل لان الايجاب يقتضى
 ذلك في ان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الاعلى الموجود
 فيجب ان يعلم ان الفرق بين قولنا كذا الوجود كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة
 اعم من الموجبة المعدولة في انها يصدق على المعدوم من حيث انه معدوم ولا يصدق الموجبة
 المعدولة على ذلك انتهى وما ينبغي ان يعلم ان المتأخرين اعتبروا قضية سموها سالبة المحمول وقالوا
 في الفرق بينها وبين السالبة البسيطة ان في السالبة يحكم سلب المحمول عن الموضوع وفي السالبة
 المحمول يرجع ويحل ذلك السلب عليه فعنى السالبة ج نيت ب ومعنى السالبة المحمول ج نيت
 ب ست وفي الفرق بينهما وبين المعدولة ان فيها اشارة الى حكم مقع وبخلاف المعدولة وزعموا انها
 مساوية للسالبة البسيطة في عدم اقتضاءها لوجود الموضوع فانه اذا صدق سلب ب عن ج صدق
 انه منتف عنه ب والا صدق ليقضيه ل ليس ينتف عنه فلا يصدق السالبة واذا صدق ان ج
 منتف عنه ب صدق سلبه عنه وادور عليهم اولا بان السلب من حيث انه رابط لا يمكن ان يكون
 جزءا من المحمول مع ان المعبر في المعدولة كون السلب جزءا من المحمول من غير اعتبار امر آخر فذه
 القضية على تقدير ثبوتها احد نوعي المعدولة ولذا قال المحقق الطوسي في نقد التنزيل اذا تأخر
 عن الرابط فوجب المعدول سواء كان لفظ ليس مؤلفا مع غيره او لفظا مركبا بغيره لان جميع
 ذلك المؤلف او المركب بمنزلة مفرد يحكم به لان القضية لا يمكن ان تحمل على مفرد حمل هو هو فيكون
 بمعناه كل شئ يقال عليه ج على الوجه المقرر فذلك الشئ هو الشئ الذي يحكم به ليس ب او لا ب
 او باى عبارة شئت انتهى والاصل ان المعبر في المعدولة كون حرف السلب جزءا من المحمول
 باى وجه كان والفرق بالاجمال والتفصيل لا يوجب كون الجمل ثبوتيا والمفصل سلبيا لان ذلك
 التفادى انما يكون في نحوي الملاحظة لاني نفس الشئ الملاحظ فلا يقتضى صدق احدهما حيث يكذب
 الاخر وما قال شاذ المطالع ان السلب سالبة المحمول خارج عن المحمول بخلاف المعدولة فلا يخفى مخافة

لا نهنا على هذا التقدير لا يكون موجبة اصلا بل يكون سالبة وثانيا بان طبيعة الرابط الايجابى مطلقا
 يقتضيه وجود الموضوع ولا مدخل فيه لخصوصية المحمول اصلا كما عرفت من كلام الشيخ في منطق
 الشفاء والمقدمة القائلة بثبوت شئ لشيئ يستلزم ثبوت المثبت له لا يستثنى منه العقل شيئا من المفومات
 واما قالوا في وجه مساواة السالبة فلا يخفى وهنه لان لقيض الموجبة السالبة المحمول اسالبة السالبة
 المحمول وهى تتجمع مع السالبة عند انتفاء الموضوع كما ان السالبة المعدولة تتجمع مع السالبة عند
 انتفاء الموضوع فح لا ريب في صدق السالبة واعلم انه قال المحقق الدواني في الحاشية القديمة
 اتحق عندى ان المساواة بينهما بحسب الواقع مسلم ولا يلزم منه عدم اقتضاء هذه الموجبة وجود الموضوع
 وذلك لان البرهان دل على ان جميع المفومات موجودة في نفس الامر اذا من مفهوم الاو يصح الحكم
 عليه بكلم ايجابى صادق وذلك يدل على وجوده في نفس الامر فاذا صدقت السالبة صدقت الموجبة التى
 محمولها سلب ذلك المحمول وليس ذلك مبنيا على ان تلك الموجبة لا يقتضى وجود الموضوع بل على
 ان الوجود الذى يقتضيه ذلك الايجاب هو الوجود في نفس الامر وجميع المفومات مشاركة في ذلك
 الوجود ولما اورده عليه معاصره بانه ان اراد بوجود المفومات تحقق العنوانات فسلم لكنه غير كاف في
 صدق الحكم الايجابى كما هو شأن القضايا المتعارفة اذ شرط صدق الحكم المذكور فيها وجود افراد العن
 لان مفاده هو الاتحاد في الوجود بين افراد العنوان وافراد مفهوم المحمول كلاً وبعبارة ان اراد وجود
 افراد العنوانات فهو غير مسلم بل ضرورى البطلان اذ لا وجود لافراد الاشئ واللا يمكن المعلوم المطلق
 ونظائرهما اجاب بان المراد بوجود نفس المفومات وظاهر ان كل مفهوم جزئيا كان او كلياً يصدق
 الحكم الايجابى عليه بمفهوم من المفومات وموضوع القضية الموجبة الصادقة يجب ان يكون موجوداً
 في نفس الامر والمراد ههنا كون نفس المفهوم محكوماً عليه على سياق القضية الطبيعية وانما شرط الحكم
 الايجابى وجود افراد العنوان في قضايا مخصوصة دون مطلق القضايا فان القضايا الطبيعية والاشئية
 ليست لك وبالحكمة المقصود وجود المفومات في نفس الامر ومن مفهوم الاو يصير عنوانا في قضية
 موجبة صادقة فاذا سلم وجود العنوانات فقد حصل المطلوب ولا يضر عدم صدق الحكم الايجابى على
 افرادها هذا محصل كلامه في الجديدة ولا يخفى على من له فهم سليم ان وجود المفومات غير خد اصلا
 لان الغرض ثبات الملازمة بين الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة المحصورتين وهذا موقوف

على اثبات ان افراد كل مفهوم موجودة في نفس الامر حتى يصدق الموجبة السالبة المحمول المحصورة و
اثبات المنازعة بين الموجبة السالبة المحمول الطبيعية والسالبة البسيطة غير نافع ولا يفي لتصحيح
القواعد كما لا يخفى ومع ذلك لا يتم الا اذا ثبت سلب كلما سلب من الافراد للطبيعة مع انه يصح
سلب الكلية عن افراد الانسان مثلاً مع امتناع ثبوت للطبيعة وقال رحمه في شرح التهذيب الحق
ان الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون قضية ذهنية لان اوصاف الموضوع لسلب
المحمول عنه انما هو في الذهن فيقتضى وجود الموضوع فيه لاني الخارج فيكون بينهما وبين السالبة
الخارجية تلازم فان قلت صدق السالبة الخارجية لا يقتضي وجود الموضوع حال ثبوت المحمول
لا ذهنا ولا خارجا وصدق السالبة المحمول يقتضي وجوده في الذهن فيكون السالبة الخارجية اعم
من السالبة المحمول قلت المراد بالوجود الذهني ههنا الوجود في نفس الامر وجميع المفومات التصورية
مساوية الاقدام في انها موجودة في نفس الامر فانها لا محالة موضوع لقضية موجبة صادقة واقبلها
انها مغايرة لجميع ما عداه واما ان ذلك الوجود في مشعر من المشاعر او لا وعلى الاول ففيه في مشعر
فبحث اخر وبهذا القدر ثبت المساواة بينهما بحسب لصدق هذا كلامه وانت تعلم انه فاسد ايضا
محمله اثبات مساواة السالبة الخارجية لسالبة المحمول الحقيقية لا يخفى انها لا تصح الا اذا ثبت ان
سلب كلما يسلب عن الافراد الخارجية ثابت للافراد المقدرة ضرورة ان مجرد وجود الموضوع تقدير
لا يكفي لصدق سالبة المحمول بل لابد من ثبوت سلب المحمول له ايضا مع انه لم يثبت بعد ضرورة انه
يصدق قولنا لاشي من العقائد بطائر خارجية لعدم اقتضاها وجود الموضوع ولا يصدق قولنا كل
عقائد ليس بطائر حقيقية فانه كما لو وجد وكان عقداً فهو طائر قائل وانظر الى الاضطراب الذي
وقع لهذا المحقق في هذا المقام قوله ويسمى الغير المعدولة في الموجبة بالمحصلة الخ اما التسمية الغير المعدولة
في الموجبة بالمحصلة فتحصيل طرفها بسبب عدم وقوع حرف السلب جزئاً من الشيء من طرفها واما التسمية
السالبة الغير المعدولة بالبسيطة فلعدم جزئية حرف السلب عن طرف منها كما في المعدولة قوله وقد
يذكر الوجه في القضية فيسمى موجبة وربعية اعلم ان كل نسبة بين الموضوع والمحمول لا يخلو في نفس
الامر اما ان تكون ضرورية التحقق فهي واجبة او ضرورية العدم فهي ممتنعة او لم تكن ضرورية التحقق
فلا تحقق فهي ممكنة فكل نسبة لا يخلو في نفس الامر عن تلك الكيفيات الثلاث وتلك الكيفيات اما

اعتبار ان اعتبار انفسها مع قطع النظر عن حكاية الحكائي واعتبار تعقلها في الاعتبار الاول تسه
 مواد وعناصر وبالا اعتبار الثاني تسه جهات فالمادة هي تلك النسبة في نفس الامر والجمعة هي ما يفهم
 عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها الى موضوعها سواء تلفظ بها ولم تليفظ والقضية التي ا
 على الجمعة تسه موجهة لاشتغالها عليها ورابعية ايضا لاشتغالها على اربعة اجزاء والجمعة وجمعتها
 مباحث لا بد من التنبية عليها الاول ان القداماء ذهبوا الى ان المادة ليست كيفية كل نسبة بل كيفية
 النسبة الايجابية فقط قال الشيخ في الشفاء اعلم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي تحجب
 علمنا وتصريحنا به بالفعل انه كيف هو ولا التي يكون في كل نسبة الى الموضوع بل الحال التي للمحمول
 عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدق او كذب اولادها تسه مادة فاما ان يكون
 الحال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فتسه مادة الوجوب كالحال الحيوان عند الانسان
 او يدوم ويجب كذب ايجابه وتسه مادة الامتناع كحال الحجر عند الانسان ولا يجب ولا يدوم احدهما
 وتسه مادة الامكان وهذا الحال لا يختلف بالايجاب والسلب فان القضية السالبة توجد لمحمولها
 هذا الحال بعينها فان محمولها يكون مستحقا عند الايجاب باحد الامور المذكورة وان لم يكن اوجب انتهى
 والظاهر انهم صطلحوا على تسمية كيفية النسبة الايجابية في نفس الامر بالمادة فالمادة عندهم هي كيفية
 النسبة الايجابية سواء اوجب او سلب اما كيفية النسبة السلبية في نفس الامر الخالفة لكيفية النسبة الايجابية
 فهي لا تسه مادة في الاصطلاح ولا يلزم منه ان لا يكون للنسبة السلبية كيفية في نفس الامر سواء سميت
 مادة او عنصر او لا وكيف يجوز عاقل ان مصاديق النسب السلبية في الواقع ليست ضرورية ولا
 ممكنة وما قال صاحب لافق المبين في مصتب سلف الفلاسفة فيما عقلوا ان النسبة
 العقدية في كل عقد موجبا كان وسلبا بنوئية وان لا النسبة في العقد السالب ورا النسبة الايجابية
 التي هي في العقد الموجب وان مدلول العقد السالب ومقاده هو سلب تلك النسبة وليس فيه
 حل وانما يقال لا محل على المجاز والتشبيه وان لا مادة للعقد السالب بحسب النسبة السلبية وانما
 يكون المادة بحسب النسبة الايجابية فذلك لا يختلف المادة في الموجب والسالب بحسب النسبة
 الايجابية والسلبية وراو عنك عما احدثته متفلسفة المحدثين من ظن ان في السالبة تسه سلبية
 هي ورا النسبة الايجابية وان المادة تكون بحسب النسبة السلبية كما تكون بحسب النسبة الايجابية

والا دة النسبة السلبية مخالفة لمادة النسبة الايجابية ولا يخلو فشي منها عن المواد الثلث الا ان المشهور
اعتبارها في النسبة الثبوتية لفضلها وشرها واندر ارجح بالاعتبار في النسبة السلبية فيها اذ واجب لوجود
هو متحقق والعدم ومنع العدم هو واجب لوجود ويمكن لعدم هو ممكن لوجود فاعلم ان المادة هي حال
المحمول في نفسه عند الموضوع من وجوب صدق او امتناع صدق او امكان صدق وكذب هي
في مطلق الملية البسيطة يرجع الى حال الموضوع في تجوهره اعني وجود نفس ذاته المتجوهره لا حال
المحمول في نسبة الى الموضوع وثبوت له بحسب قوة الذات وتاكيد التجوهر وثبوت الوجود وصافه تحقق
او ضعف الذات وسخافة الحقيقة وهن الوجود وبطلان التحقق وفي الملية المركبة هي المحمول في نسبة
الى الموضوع وثبوت له باعتبار وثاقه النسبة اضعفها وليس في السالب لا انتفاء الموضوع في نفسه
وانتفاء المحمول عنه على انه ليس هناك شئ لا ان هناك شيئا هو الانتفاء فليس فيه المادة حاله فان
السلب يرفع الذات وقطع الربط لاثبوت الرفع او القطع حتى يتقلب ايجابا فاذا ن لا يتصور المادة
بحسب النسبة الايجابية وكيف يكون لما ليس بما هو ليس حال وانما يكون للشئ حال بما هو شئ للما هو
ليس شئ انتهى فلما يخفى سخافته ووهنه لان القضية السالبة مركب تام خبري لما يرتاب فيه احد فلا يخلو
الا ان يكون في القضية السالبة نسبة سلبية رابطة او لم يكن على الثاني لا يكون صالحا للتصديق
التكذيب فلا يكون تهنية بالفعل لعدم ارتباط محمولها بموضوعها وهذا مخالف لحكم الفطرة وعلى الاول تطل
قوله ان النسبة في العقد السالب وراء النسبة الايجابية الخ وشان لعدم ارفع واعلى من ان يقولوا ان
القضية السالبة ليس فيها نسبة رابطة اصلا كيف واذا لم يكن فيها نسبة رابطة لا تكون القضية السالبة
كلاماتا محتملا للصدق والكذب بل غرضهم ان النسبة السلبية واردة على النسبة الايجابية مضافة اليها
والتأخر ان يقولوا انها عبارة عن مفهوم واحد يسيطر رابطة بين الحاشيتين في مرتبة الحكمية بساعة
للنسبة الايجابية غاية المبالغة بحيث لا يجوز العقل اجتماعها في الصدق والكذب على ان النسبة السلبية
ليست لاشيئا محضا كما توهم بل هي مفهوم موجود في الذهن و رابطة في مرتبة الحكمية الذهنية فلا
وجه لنفي جواز تقييدها بالجمه وبهذا ظهر ان ما فرع على كون النسبة السلبية قطعاً للربط ان السوال الموجبة
ليست اجبات فيها جمات للنسبة السلبية انما هي جمات للنسبة الايجابية المسلوقة فالسالبة الضرورية
مثلاً ما حكم فيها بسلب ضرورة ثبوت المحمول للموضوع لا ما حكم فيها بضرورة سلب المحمول عن الموضوع

وانه لا يلزم في التناقض الاختلاف في الجهة بل نقيض كل موجهة نفسها المختلفة مع اصلها بالايضا
والسلب باطل قطعا ولا يلزم انهدام ما استمسوا من الاصول في كثير من الفصول ثم ما ذكره متقوض
بمادة الامتناع فانها لا تنفي المحض لانها شئ يعبر عنه بالمتنع فينبغي ان لا يصح تكييفها بكيفية اصلا لان
الكيفية لا يكون لما هو لا شئ بل لما هو شئ قابل ولا يتخط واما المتأخرون فذهبوا الى ان المادة عبارة
عن كل كيفية ثابتة بالنسبة اية نسبة كانت ايجابية او سلبية كدوام وتوقيت والطلاق وامكان فالفرق
بين مذهب القدماء والمتأخرين بوجوهين الاول ان المادة عند القدماء منحصرة في الكيفيات الثلث
المذكورة وعند المتأخرين عبارة عن اية كيفية كانت والثاني انها عند القدماء عبارة عن كيفية للنبذة
الايجابية وعند المتأخرين عن كيفية اية نسبة كانت ايجابية او سلبية فالوجهات عند المتأخرين غير
منحصرة في عدد لكون الكيفيات غير منحصرة في عدد وكل تهيئة مع اية كيفية اخذت تكون موجهة وما قيل
ان كون الوجهات غير محصورة ليس مخصوصا بمذهب المتأخرين وليس يتوطأ بكون المادة عبارة عن
اية كيفية كانت بل الوجهات عند القدماء ايضا غير محصورة وان كانت المادة مخصوصة بالكيفيات
الثلث لان الجهة عندهم اعم من المادة فهذه ان الشيخ قد صح في الشفاء بان الجهات ثلث واحدة
تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة واخرى على استحقاق دوام اللاوجود وهي المتنفقة
واخرى على الاستحقاق دوام الوجود وهي الممكنة المبحث الثاني ان الجهة ان واقتت المادة صحت
القضية والاكدبت والامر بموافقة الجهة المادة عدم المناقاة والمباينة بينهما بعد اضافتهما الى الجوهر
متكليف بهما وان كانا مختلفين في نفس مفهومهما قبل الاضافة فظاهر دانه لا يصح على راء القدماء فان
الجهة في قولنا لا شئ من الانسان بجوهر بالضرورة موافقة للمادة ضرورة انها كيفية للنسبة الايجابية
فاللادة مادة الضرورة والجهة ايضا والله عليهما مع كون القضية كاذبة وبأجله السالبة الضرورية
مادة الايجاب للضرورة كاذب ووجه عدم الوجود وظاهر فان الضرورة من حيث كونها حال السلب
مخالفة لنفسها من حيث كونها حال الايجاب وان كانا متحدين في نفس معنى الضرورة المبحث الثالث
انهم اختلفوا في ان الوجوب والامكان والامتناع التي هي الجهات القضائية اهل هي بعينها الوجوب
والامكان والامتناع التي يبحث عنها في الفلسفة الاولى ام غير باذهب صاحب المواقف الى انها
غيرها واستدل عليه بانها لو لم تكن غير بالزم كون لوازم المهيئة واجبت لذاتها لان اللوازم واجبة

المبحث الثاني

المبحث الثالث

بالوجوب المنطقي فلو كان عين الوجوب المستعمل في الحكمة كانت واجبة لذواتها وواجب عنه العلامة
 القوشجي بانه ان اراد كون اللوازم واجبة الوجود في نفسها فالملازمة ممنوعة وان اراد كونها واجبة
 الوجود لذوات المهيئات فبطلان التالي ثم فان معناه انها واجبة لثبوت المهيئة نظر الى ذواتها من
 غير احتياج الى امر آخر وهذا ليس بحال فان لزوجة واجبة لثبوت الاربعة انما الحال ان تكون لزوجة
 واجبة الوجود في نفسها لا ان تكون واجبة لثبوت غيرها وقد وجبوا كلام صاحب لمواقف بتوجيهها
 ذكرها بوجوب الاطناب والحق ان الجهات المنطقية والمواد الحكيمة متحدان مفهوم وليس لفرق الا ان
 في المنطق تعبيرة بالقياس الى كل قضية وفي الحكمة بالقياس الى قضية مجموعها الوجود فالمواد الحكيمة
 من افراد الجهات المنطقية فانهم قوله فاحدها الضرورية المطلقة قال صاحب لان في البين للضرورة
 اما ضرورة مطلقة وهي الذاتية الازلية السرمدية كقولنا الله تعالى موجود بالضرورة او عالم
 بالضرورة او ضرورة غير مطلقة وهي اما معلقة بوصف على انها مع ذلك لوصف لا بسببه وهي
 الذاتية المقيدة مع الوصف كقولنا العقل جوهر مفارق او الانسان حيوان فانا لا نفني بذلك
 ان العقل سرمد جوهر مفارق او الانسان لم يزل ولا يزال حيوانا بل نفني ان العقل مادام متقرر
 الذات في دعاء الدهر وذلك لا يكون الا بعد افاضة الجاهل البتة فانه ليصدق عليه الحكم الايجابي
 بانه جوهر مفارق وكذلك الانسان مادام متقرر الذات من تلقاء الجاهل فانه حيوان واما المعلقة
 شرط على سبيل الاستناد اليه لا تطبيقا على سبيل مجرد المعية وهي التي يقال لها المشروطة والشرطا مادام
 لعقد او خارج عنه والداخل متعلق بالموضوع واما متعلق بالمحمول والمتعلق بالموضوع اما ذات
 واما صفة الموضوع مع والمتعلق بالمحمول واحدا لانه ايضا وصف وليس له ذات تبين ذات الموضوع
 والخارج اما بحسب وقت بعينه او بالبعينه فجميع اقسام الضرورة سبعة واحدة مطلقة ذاتية سرمدية و
 واحدة ذاتية غير ازلية ولا مطلقة بل مع الوصف وخمسة مشروطة قوله وهي التي حكم فيها بالضرورة
 بثبوت المحمول الخ اورده عليه بوجهين لا اول انه اذا كان المحمول هو الوجود كقولنا كل انسان موجود بالضرورة
 لزوم عدم منافاة الضرورة الا كان الخاص لان القضية المذكورة صادقة ضرورة وجود الشيء
 مادام كونه موجودا لا يستتبع سلب الشيء عن نفسه مع صدق قولنا كل انسان موجود بالايمان الخ
 لان الوجود والعدم كلاهما غير ضروريين للانسان وواجب عنه بانه فرق بين الضرورة في زمان الوجود

وبينها بشرط الوجود والتحقيق فيما كان المحمول لوجود الثاني والمعتبر في تعريف الضرورية الاول واعترض
 عليه المحقق الدواني بانه لو كان معنى الضرورة المطلقة ما ذكر لزوم ان لا يصدق الا في مادة الضرورة
 الازلية فلا تكون اعم منها لان وجود الموضوع اذ لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول
 ضروريا في ذلك الوقت وهذا الاعتراض في غاية المتانة واما التقصص عليه ثبوت الذاتيات للذات
 فانه ضروري للذات لا بشرط الوجود واللازم كون الذاتيات مجعولة فمع ما فيه من السخافة مما لا اساس له
 بكلام المعترض صلا كما لا يخفى على من له ادنى سكة فالصواب في الجواب ان قيل انه اذا كان المحمول اعم من الوجود
 يصدق الضرورية الميزانية والممكنة الحكيمية وهي ليست متنافية لما بل اخص منها ولا يصدق الممكنة الميزانية
 المتنافية لما الثاني ان التعريف يقتضيه ان لا يكون السالبة البسيطة الضرورية اعم من الموجبة المحدولة
 فان السالبة الضرورية هي التي حكم فيها ضرورة سلب المحمول مادام ذات الموضوع موجودة فالضرورة
 فيها مقيدة بالوجود والمقيدة لا تتحقق بدون تحقق القيد فمذه السالبة لا تتحقق بدون تحقق الموضوع و
 قد ثبت ان السالبة البسيطة عند وجود الموضوع تلازم المعدولة وايضا يلزم ان لا يصدق لاشئ
 من القضا بالانسان بالضرورة لان السالبة البسيطة الضرورية تقتضي وجود الموضوع والعقلاء لا وجود
 له فيصدق نقيضه هفت واجيب عنه ان مادام في السلب ظرف للثبوت الذي يتضمنه السلب يحوز
 ان يكون صدق السالبة الضرورية بانتفاء الموضوع او بانتفاء المحمول اما في جميع اوقات وجوده
 نحو لاشئ من الانسان بحج الضرورة او في بعضها نحو لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وادور عليه
 السلم بانه يلزم ان لا الثاني السالبة البسيطة الضرورية الامكان فان كل قمر منخسف بالفعل صادق
 فيصدق بالامكان ضرورة استلزام الاخص مطلقا لا عمك والسالبة الضرورية صادقة ايضا فيلزم
 اجتماع النقيضين ويطلب ما قالوا ان السالبة الضرورية الازلية والمطلقة متساويان فان سلب اعم اخص
 من سلب الاخص وقال في توضيحه انهم قالوا ان الموجبة الضرورية المطلقة اعم مطلقا من الموجبة الضرورية
 الازلية واما سالبتهما فتساويان لانه اذا صدق السلب مادام الذات صدق السلب زلا وابدالان
 صدق الايجاب يستدعي وجود الذات وقد فرض عدمه واما العكس فظاهر اذا عرفت هذا فنقول
 الجيب عترف بان قولنا لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة سالبة ضرورية صادقة فان قال ان السالبة
 الازلية لا يصدق في هذا المثال بناء على ان السلب ليس زليا للثبوت كل قمر منخسف بالامكان الازلي فلهذا

ينافي ما عليه الجمهور من مساواة وان لزوم صدقها وتصرف في معناها مثل التصرف في معنى السالبة
 الضرورية المطلقة فيصدق في المثال المذكور ان الثبوت ازلا وابد اسلوب بالضرورة فنقول على
 هذا التقدير ايضا يبطل المساواة فان الثبوت مادام الذات اعم مطلقا من الثبوت ازلا وابد انفسها
 بحيث ان يكون النسبة بينهما بالعكس فان سلب لا اعم اخص من سلب لا اخص واذا كان بين السلبين عموم
 وخصوص فكذلك ان ضرورتها فان ضرورة الخاص مستلزم لضرورة العام من غير عكس واما اذا كان
 الطرف قيد السلب لا للمسلوب فلا يلزم ذلك والاضا يلزم ان لا يتعكس السالبة الضرورية كنفسها ولا
 الى الدائمة فانه لا يصدق في المثال المذكور قولنا لا شئ من المنخسف بقبر بالضرورة فيبطل بقواعد المنية
 على هذا الانعكاس وعلى كون الممكنة لقيضا للضرورة ثم قال وغاية ما يجاب بان لوجود الماخوذ في التعريف
 اعم من المحقق والمقدور ولا يخفى ان الاشكال المذكور باق بحاله الا ان يقال ان السالبة الضرورية ما يحكم فيها
 بسلب المحمول عن ذات الموضوع في ازمته اعتبار العقل لوجود بالضرورة وصدق هذا السلب اما
 بانتفاء هذا الوجود المعبر عن نفس الامر او بتحقيقه وسلب المحمول وهذا بخلاف الموجبة المحكوم فيها بثبوت المحمول
 للذات في جميع ازمته ففضل لعقل واعتبارها موجودة فان هذا الثبوت الضروري انما يصدق اذا كان
 الذات المثبتة لها موجودة في نفس الامر قوله وهي التي حكم فيها بدام ثبوت المحمول للموضوع او بسلبه
 عنه مادام ذات الموضوع موجودة وفيه بحث مشهور تقريره انه يلزم على هذا ان لا يبقى بين الدائمة والمطلقة
 العامة تناقض مع انها متناقضان كما سيحكي انشاء الله تعالى ببيان ان القضية التي محمولها الوجود والوجود
 من لوازمه مثل قولنا زيد موجود او الجسم متخير وغيرهما لا ريب انها دائمة فانه يصدق زيد موجود مادام
 ذاته موجودة والجسم متخير مادام ذاته موجودة مع انه يصدق زيد ليس بموجود بالاطلاق العام والجسم
 ليس بمتخير بالاطلاق العام لعدم ضرورة الوجود للموضوع فلا يبقى بينهما تناقض وعلى هذا التقدير لا يتوجب
 ان يقال للمتبادر من التعريف ان يكون المحمول مغايرا للوجود وليس هناك دوام ذاتي ولا حاجة الى
 ما قيل انه لا بد من حمل التعريف على غير المتبادر لان قولنا العقل الفعال ليس بموجود مطلقا عامة كاذبة فليزوم
 صدق نقيضه وهو الدائمة فيكون نقيضه وهو قولنا العقل الفعال موجود دائما دائمة مع كون المحمول
 فيها الوجود والتجواب ان نقيض قولنا زيد موجود دائما مادام ذاته موجودة ليس قولنا زيد ليس موجودا
 بالاطلاق العام بل نقيضه زيد ليس بموجود مادام موجودا بالفعل وهو ليس بصادق وتفصيله ان له

في اشكال هذه القضايا دوام ذاتي لا ازمي ونقيض لدوام الذاتي الاطلاق العام المقيد بقيد الوجود
 فعلية الجانب المخالف في اوقات وجود الموضوع وبوليس بصادق ولا قباح فيه والحاصل انه لا يلزم
 اجتماع الدائمة المطلقة مع المطلقة العامة التي هي نقيضها بل مع المطلقة العامة التي هي نقيض
 الدائمة الازلية واعلم ان الدائمة المطلقة اعم مطلقا من الضرورية المطلقة لان امتناع انفكاك
 النسبة يستلزم دوامها بلا عكس كل كحركة الفلك فانها دائمة غير منفكة عنها لكنها ليست بمستملة الا ان
 لا يقال قد ثبتت في الفلسفة الاولى ان الدوام لا يتخلو عن الضرورة اما اذا كان للدوام في مادة
 الوجود فظاهر واما اذا كان في مادة الاسكان فلانه اما دوام الوجود فهو واجب بالغير لما ثبت ان
 الشئ لم يجب لم يوجد او دوام العدم فيكون مستغنيا بالغير لان شئ لم يجب عدمه لم يعدم و
 التقديرين لا يتخلو الدوام عن الضرورة لانا نقول ما ذكرنا من النسبة بحسب النظر الى مجرد مفهوم القضية
 مع قطع النظر عن الاصول التي تحققت في الفلسفة لان بناء الكلام على تلك الاصول ليس من
 وظائف هذا الفن فافهم قوله وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول الخ اعلم ان المشروطة العامة
 معينين الاول ان ثبوت المحمول ضروري للموضوع بشرط التصافه بالوصف العنواني والثاني ان
 ثبوته ضروري لذات الموضوع في جميع اوقات الوصف والفرق بين معينين ان في الاول الوصف
 مدخل في الضرورة والحكم بضرورة النسبة للذات الموصوفة بالوصف العنواني من حيث انها متصفة
 به بخلاف الثاني فان الحكم فيه بضرورة النسبة للذات الموضوع في جميع اوقات وصف العنواني لا
 حيث انها متصفة به فاللزوم فيها هو الذات والوصف بتعين الوقت وليس مدخل في اللزوم اصلا
 وبين المعنيين عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان لنفس
 الذات او وصفا لازما لما نقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون
 الثاني فيما اذا كان المحمول ضروريا للذات بشرط الوصف المفارق كما في قولنا كل كاتب متحرك لا
 فان تحرك الاصابع ضروري للكاتب بشرط التصافه بالكتابة وليس بضروري في اوقات الكتابة
 فان الكتابة لنفسها ليست بضرورية للكاتب في اوقات ثبوت الكتابة فكيف يكون تحرك الاصابع
 ضروريا وصدق الثاني بدون الاول في مادة الضرورة الذاتية اذا كان الوصف العنواني وصفا
 مفارقا نقولنا كل كاتب انسان فان ثبوت الانسان للكاتب ضروري في زمان الكتابة لا بشرط الكتابة

ضرورة انه لا دخل للكتابة في ضرورة ثبوت الانسانية للانسان هذا هو المشهور لبعضهم قالوا ان النسبة
 بينهما العموم والخصوص مطلقا وقد يؤخذ الضرورة لاجل الوصف وهي ان يكون الوصف منشأ للضرورة
 كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا والمعنى الاول اعم من هذا المعنى مطلقا لانه متى كان
 الوصف منشأ للضرورة يكون الوصف مدخل فيها ولا يتعكس كما اذا قلنا في الدين الحار بعض الحار
 ذائب بالضرورة فانه ليصدق بشرط وصف الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدين الحار
 لم يكن له دخل في الذوبان وكفى الحرارة فيه كالخمر اذا بنا اذا كان حارا وبين المعنى الثاني وهذا المعنى
 عموم من وجه ليقصدهما في الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس لذات او وصفا لازما لها وصدق
 الاول بدون الثانية في قولنا كل كاتب انسان وصدق الثانية بدون الاولى في قولنا كل متعجب
 ضاحك قوله وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للح المشهور في وجه تسمية هذه القضية بالضرورة
 ان يعرف العام بغير هذا المعنى من السابطة عند عدم ذكر الجهة حتى لو قيل لاشي من لنا لم يستيقظ
 يفهم منه سلب الاستيقاظ عن النائم مادام نائما وقال بعضهم قوم فهو اذ المعنى من الوجبة ايضا ثم هذه
 القضية اعم مطلقا من الدائمة والضرورية لانه اذا ثبت الدوام او الضرورة في جميع اوقات الذات
 ثبت في جميع اوقات الوصف بلا عكس وكذا من المشروطة العامة بالمعيين لاستلزام الضرورة
 الوصفية الدوام الوصف من غير عكس قوله وهي التي حكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع في
 وقت معين الخ هذه القضية اعم مطلقا من الضرورية المطلقة ضرورة انه اذا ثبت الضرورة في جميع
 اوقات الذات ثبت في وقت معين بدون العكس ومن المشروطة العامة بشرط الوصف من وجه صدقها
 في كل منخسف مظلم مادام مظلم وصدق الوقتية بدونها في المثال المذكور في المتن وصدقها بدون
 الوقتية في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ومن المشروطة العامة بالمعنى الثاني مطلقا لانه
 جميع اوقات الوصف لبعض اوقات الذات من غير عكس قوله وهي التي حكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول الخ
 المراد بالوقت الغير المعين مالا يعتبر فيه التعيين لا يعتبر فيه عدم التعيين وهذه القضية اعم مطلقا من الوقتية
 ونسبتها الى الضرورية والمشروطة لنسبة الوقتية لبعينها قوله وهي التي حكم فيها بوجود المحمول للموضوع
 بالفعل الخ قال شراح المطالع الفعل ليس كيفية النسبة لان معناه ليس لا وقوع النسبة والكيفية
 لا بد ان يكون مرادها غير الوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء اخر للقضية مغاير للموضوع والمحمول

والحكم وإنما عدد المطلقة في الموجهات مجازاً كما عدد والساكنة في الحكيماات وكل التحقيق ما قيل ان المطلقة
التي هي نقيض الدائمة الازلية ليست موجهة فان الحكم فيها ليس الا تحقيق بثبوت المحمول للموضوع في
نفس الامر وليس مدلول النسبة الا بهذا القدر والمطلقة التي هي نقيض الدائمة المطلقة موجهة بالاسباب
لان الحكم فيها يتحقق النسبة بالفعل في اوقات وجود الموضوع وهذا معنى زائد على اصل مدلول النسبة
واعلم ان هذه القضية اعم مطلقاً من جميع ما سبق ذكرها واورد بانها ليست اعم من بشرطة العامة بخلاف
ان يكون الصان ذات الموضوع بالوصف مستلزماً للصفة ولا يكون الاتصاف بالتنوان ولا بالمحمول
واقفاً فيصدق بشرطة العامة لثبوت الضرورة الوصفية مع كذب المطلقة العامة لقولنا كل كاتب
والما متحرك الاصابع دائماً فان الكتابة الدائمة يستلزم التحرك دائماً لكنه غير واقع فيصدق بشرطة ضرورة
المطلقة واجيب بانه انما يتم لو كان معنى الشرطة مجرد امتناع انفكاك عن الوصف ولو كان الحكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع بثبوت لا ينفك عن الوصف سواء كان ثبوتاً متحققاً كما في الخارجية او مقدراً
كما في الحقيقية لظهر استلزامها المطلقة معتمداً قطعاً ضرورة استلزام المقيّد المطلق فالشرطة الخارجية
تستلزم المطلقة الخارجية والحقيقة الحقيقية فافهم قوله وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة الجانب الخارجية
فان كانت موجهة فبعدم ضرورة السلب وان كانت سالبة فبعدم ضرورة الايجاب واعلم ان شراح
المطالع ذهبوا الى ان الكلمة العامة ليست قضية الا بالقوة لعدم اشتغالها على الحكم بالفعل فليس فيها
ايجاب وسلب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة فلا تكون موجهة لانها اخص من القضية وقال
العلامة القناري ان قولنا كل ج ب بالامكان تشتمل على حكم ودرابطة للحالة ومفهومه ان ب ثابت
لج مع انتفاء الضرورة عن الثبوت والاثبات ولا معنى للقضية الا ان يحكم فيها بان وصف المحمول صادق
على ذات الموضوع سواء كان بالامكان او بالفعل وكل منهما كيفية زائدة على نفس النسبة لا يقال
لاامكان ليس كيفية للنسبة بل هو ما خذ في جانب المحمول فريد قائم بالامكان مثلاً في قوة قولنا زيد يمكن
بثبوت القيام له ومعناه زيد ليس سلب لقيام عنه بضرورة فانه حكاية عن سلب ضرورة السلب فلا
تقييد بهنا الا في اللفظ لانا نقول اخذ الامكان قيداً للمحمول خروج عما فيه الكلام على ان مثل هذا جار في
الضرورة ايضا لان قولنا زيد ناطق بالضرورة في قوة قولنا زيد يجب بثبوت النطق له ومعناه ليس سلب
الناطقية عنه بضرورة فانه حكاية عن سلب ضرورة السلب فلا تقييد بهنا الا في اللفظ ثم بهنا كلام

وهو ان قولنا زيد حجر بالامتناع غير مشتملة على الرابطة لكون البشوت متمتعة فلا تكون قضية بالفعل ^{حقيقة} واما المقصود في هذه القضية اذعان الوقوع لانفسه والافامي شئ يوصف بالامتناع واعترض عليه بان تحقق النسبة شك في كيفية الامتناع كالمقيد بالنسبة الى تحقق المطلق فكيف يمكن للاذعان بالمقيد بدون الاذعان بالمطلق وكيف يمكن صدق المقيد مع عدم صدق المطلق وارجب منه بان اصل النسبة البشوت مطلقا اعم من ان يكون بالفعل وبالقوة او بالضرورة او بالامتناع فلا يرب في تحقق مطلق البشوت في ضمن زيد حجر بالامتناع فلم يلزم تخلف المطلق عن المقيد والمقصود قبل ذكر الامتناع اذعان بالمعنى المتبادر عن المطلقة ولعقب عليه بعض الال تحقيق بان معنى القضية ليس بالالبشوت الفعلية وهو توصف تارة بالضرورة وتارة بالامكان وتارة بالامتناع كيف وليس متمتعا بالتحقق البشوت في نفس الامر وليس فعلية زائدة على هذا المعنى ومن المحقق ان الامتناع جهة القضية الكاذبة والبشوت المطلق الذي هو اصل مدلول القضية عندكم صادق ويتحقق في ضمن الامتناع بل لو كان مدلول القضية البشوت اعم من الامتناع لما كان مفهومها محتملا للصدق والكذب والتصديق والتكذيب فالحق ان مدلول القضية هو البشوت على نبح الفعلية فوقه لا حظ وليقيد بقيد الامتناع والضرورة والدوام والامكان وغيرها لكن بعض من تلك القيود لا يقيد تحققها تحقق المطلق بل يقضيه رفعه وسلبه كالامتناع مثلا والاذعان بالمقيد بذلك بعض تحصل بدون الاذعان بالمطلق وصدقه لا يتوقف على صدقه فان الامتناع من شأنه ان يتكيف به ما هو من الامور الباطلة ونسأل المحقق في هذا المقام ما قال بعض الاجلة الاعلام بواه الله في دار السلام من ان قولنا زيد حجر اذا اريد به معنى اعم يقيد فائدة تامة البتة وليس نشاء فهو خبر فعني القضية البشوت المطلق سواء كان على نبح الضرورة او الامكان او الامتناع وما هو متقرر ليس الا ان ما هو كاذب بالمعنى المتبادر موجهة بحجة الامتناع وليست القضية محتملا للصدق والكذب لا بمعنى ان نفس مفهومها من حيث انه حكاية عن شئ محتمل للمطابقة وعدمها وهو حاصل في مطلق الاعم وامتناع كذبه لا ينافي كونه قضية وخبر ابل يؤكد وتجزئ صدق المقيد مع كذب المطلق تجوز لتحقيق الاخص من دون تحقق الاعم بل الضرورة تقضي ان صدق المقيد بعينه صدق المطلق وتجوز تعقيد الشئ بما ينافيه تجوز لاجتماع المتنافيين فان المقيد عبارة عن المطلق الماخوذ مع القيد فالمطلق جزء له والمقيد مشتمل عليه وعلى القيد فمعنى زيد حجر بالامتناع بشوت

الحجزة المتكيفة بالامتناع ولو كان مطلق الثبوت الواقعي كان معناه ثبوت الحجزة في النفس لا امر
متكيفا بالامتناع وهو جمع بين المتنافيين هذا كلامه الشريف ولا يخفى وقته متباعدة وأعلم ان الممكنة العامة
اعم القضايا بسائط كانت او مركبات لان اسكان النسبة قد توجد من غير ضرورة ودوام وفعيلة فهي اعم
من المطلقة العامة ايضا لان لفعلية يستلزم الامكان من غير عكس يجوز ان لا يخرج الامكان من
القوة الى الفعل قوله وهي المشروطة العامة يعني ان المشروطة العامة المقيدة بالادوام الذاتي
مشروطة خاصة ومعنى الادوام الذاتي ان النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام ذات
الموضوع موجودة فيكون اشارة الى مطلقة عامة قوله ومنها الوجودية الدائمة وتسمى المطلقة
الاسكندرية ايضا لان اكثر اشئلة المعلم الاول للمطلقة في مادة اللادوام تحرز عن فهم الدوام ففهم
الاسكندر الافروسي من هذه الاشئلة اللادوام قوله ومنها الوقفية بحذف قيد الاطلاق قوله و
منها المنتشرة بحذف الاطلاق قوله فهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة ولا فرق فيها بالايجاب
والسلب الا في اللفظ لا في المفهوم لان مفهوم الايجاب والسلب فيها هو سلب ضرورة الطرفين
وأعلم انك اذا عرفت تعريف الموجبات وان المنصور فيها ما يحكم به ظاهر مفهوماتها فلا يشكلك عليك استخراج
النسب بينها وتاملت وراعت ما ذكرنا سابقا قوله اللادوام اشارة الى ان الادوام
ليس مدلوله الصريح المطلقة العامة ولا اللا ضرورة مدلولها الصريح الممكنة العامة لان سلب دوام
النسبة الايجابية الكلية يستلزم اطلاق النسبة السلبية الكلية وهي مطلقة عامة موافقة لتلك النسبة
في الكمية مخالفة لها في الكيفية وكذا سلب دوام النسبة السلبية الكلية يستلزم اطلاق النسبة الايجابية
لك وهي المطلقة العامة مخالفة لتلك النسبة في الكيفية الموافقة لها في الكمية وكذا سلب ضرورة
النسبة الايجابية الكلية يستلزم امكان النسبة السلبية الكلية وهي ممكنة عامة موافقة لها في الكمية و
مخالفة لها في الكيفية وكذا سلب ضرورة النسبة السلبية الكلية يستلزم امكان النسبة الايجابية الكلية
وهي ممكنة عامة موافقة لها في الكمية والحجزة مخالفة لها في الايجاب والسلب فما اشتهر ان اللادوام
وال على المطلقة العامة التروا واللا ضرورة على الممكنة العامة مطابقة كلام ظاهري اذ لا يلزم من
كون الامكان عبارة عن سلب ضرورة كون الممكنة العامة مدلولها مطابقتها كيف والمفرد لا يدل
على القضية اصلا على ماقرر عندم ولعلك قد تظنت بما ذكرنا ان لمركبة قضية متعددة لان الاعتبار

في وحدة القضية وتعدد ما لوعدة الحكم وتعدده فان تعددت الاحكام تعددت القضايا وان لم يكن
 في القضية الاحكام واحد لم تكن القضية الواحدة والحكم كما يتعد وتعدد الموضوع والمجول لك
 يتعد وباختلافه في نفسه ايجابا وسلبا والحكم في المركبة يختلف كيفا فتكون القضية المركبة متعددة قطعاً
 قوله اما المتصلة فهي التي الخ هذا التعريف يشمل قسمي المتصلة اعني اللزومية والاتفاقية لان ثبوت نسبة
 على تقدير ثبوت نسبة اخرى اعم من ان يكون لزوماً او اتفاقاً قوله ثم المتصلة صنفان كل المتصلة ثلثة
 اصناف لانه اذا كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى لزوماً فلزومية وان كان الحكم بثبوت نسبة على
 تقدير اخرى بالاتفاق فالاتفاقية وان كان الحكم فيها اعم من ان يكون لزوماً او اتفاقاً فمطلقة قوله وان كان
 ذلك الحكم بدون العلاقة فالاتفاقية اعلم ان الاتفاقية تطلق على معنيين الاول ما يحكم فيها بتحقيق نسبة
 في نفس الامر على تقدير تحقق الاخرى فيها للعلاقة وستة اتفاقية خاصة ويمتنع تركيبها عن كاذبين و
 صادق وكاذب وانما يتركب من صادقين فقط والثاني ما يحكم فيها بصدق قضية في الواقع على تقدير
 فرض تحقق اخرى وستة اتفاقية عامة ويجوز تركيبها من صادقين وتال صادق ومقدم محال فان الصلوات
 في نفس الامر باق على فرض كل محال ولا يجوز ان يكون التالي كاذباً كما يتوهم من كون الاتصال بثبوت
 نسبي على التقدير فيجوز ان يكون التالي كاذباً في الواقع صادقاً على التقدير لما قيل ان معنى الاتصال
 مطلقاً وان كان الاول حقا كان الثاني حقا لكن اذا كان الاول ملزوماً للثاني فلا قباحة في انشائها
 في الواقع بناء على جواز استلزام محال محالاً واما اذا لم يكن بينهما علاقة للزوم فلا بد ان يكون الثاني
 حقا في نفس الامر ليكون حقا على التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغيران الشيء في الواقع فلم يكن بينهما
 ارتباط وعلاقة وقال العلامة الفتازاني ان التالي لو كان منافيًا للمقدم لم يصدق الاتفاقية فان
 صدق التالي ان كفى في صدق الاتفاقية الا انه لا بد من صدقه على تقدير صدق المقدم ايضا المناقاة التي بينهما يمنع صدق
 على تقديره الا ان اجتماع النقيضين في محال لو كان بطريق الاتفاق معد متغير التقدير للشيء الواقعي مسلم ان لم يكن في ذلك الشيء ما
 على تقدير المناقاة في غير مسلم وادور عليه بان مرجع صدق الاتصال في الاتفاقية ليس لاصدق التالي
 في نفس الامر فقط سواء كان منافيًا للمقدم او لا ولذا يقال بمتنع تركيب الاتفاقية الصادقة من كاذبين
 ولا يلزم من مناقاة التالي مع المقدم في الاتفاقية اجتماع النقيضين كيف ولم يحكم فيها باجتماعها
 في نفس الامر فان مال الاتصال فيها نفس تحقق التالي فقط كما ان مال الاتصال في اللزومية مجرد

تحقق العلاقة بينهما الا انها متحققان لعل الحق ما يفيد ان الحكم الشرطي لا يكون الا على تقدير فرض المقدم فالحكم
في الاتفاقية ليس لا يتحقق التالي في نفس الامر على تقدير فرض المقدم فيها فلو كان المقدم منافيا له رجع
الحاصل الى تحقق امر واقعي في الواقع مع فرض مناقضه فيه وهو حكم بالجمع بين النقيضين واما اللزومية
فالحكم فيها وان كان يتحقق التالي على تقدير تحقق المقدم لكن لا يلزم منه على تقدير المناقاة الاجتماع
في عالم التقدير ولا خلف فيه ولا يخفى متانة هذا الكلام والحاصل انه لو حكم في الاتفاقية بصدق التالي في
الواقع بحيث لا يكون لتقدير المقدم فيه مدخل لم يلزم اجتماع المتنافيين لكن الحكم فيها بصدق التالي
في الواقع على تقدير صدق المقدم ايضا وعند ارادة هذا المعنى لا ريب في لزوم اجتماع المتنافيين
على تقدير تركيب الاتفاقية من المتنافيين ولنعلم انه قال شارح المطالع الاتفاقيات ايضا مشتملة
على العلاقة لان المعية في الوجود امر ممكن لا بد له من علة الا ان العلاقة في اللزوميات مشعور بها حتى
ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم بامتناع انفكاك التالي عنه بدية او نظر ان خلافا للاتفاقيات فان العلاقة
فيها غير معلومة وغير مشعور بها وان كانت واجبة في فضل الامر فليس ناطقة الانسان يوجب ناهية
الحمار بل اذا لاحظها العقل يجوز الانفكاك بينهما ورو عليه بانه غاية الزم ان يكون المصاحبة بينهما
لوجود علة موجبة اما لكن هذا القدر لا يكفي للتلازم بل يجب الارتباط الافتقاري كما سيظهر وسيظهر
تحقيق الحق ان شاء الله تعالى قوله والعلاقة في غرضهم عبارة عن احد الامرين الخ تفصيل المقام انهم
قالوا للتلازم بين الشيئين انما يكون اذا كان احدهما علة موجبة للآخر فان العلة الموجبة لا ينشئ عن
المعلول وكذا المعلول لا ينشئ عن العلة الموجبة او يكونا معلولي علة ثالثة ولما ورد عليه النقض
بالمضامين فانها ليسا معلولي علة ثالثة ولا احدهما علة للآخر مع كونهما متلازمين قال بعضهم لا
بين المتلازمين من علاقة العلية او التضاليف وقد اختاره المص العلامة قدس سره حيث قال
واما ان يكون علاقة التضاليف الخ وقال المحقق الطوسي واتباعه ان التلازم مخصص في علاقة العلية
بان يكون احدهما علة للآخر او كلاهما معلولين ثالثة لكن لا كيف اتفق بل من حيث توقع ملك
العلة الثالثة بينهما ارتباطا افتقاريا لا على الوجه الدار اذ كل شيئين لا يكون بينهما علاقة ذاتية معلولية
كما ذكر فلا استحالة في انفكاك احدهما عن الآخر والنقض بالمقتضيين غير وارواهما اما حقيقان ام اضافيان
والاولان معلولان ثالثة كالاية والنبوة كونهما معلولين للتولد وكل منهما يحتاج الى محروم اخر قال بقر

تحتاج الى ذات الالين والنبوة الى ذات الالب اما الاخران فبعض كل منهما اعنى وصفه يحتاج الى بعض الآخر
 اعنى ذاته هكذا قال الحق لطوى في شرح الاشارات وآورد عليه المحاكم بان النقص لا ينحصر في المتضايعين
 بل هو لازم في العضايا المتلازمة في بابي العكس وتلازم الشرطيات وغيرها فان السالبة الدائمة
 تنعكس سالبة دائمة وتلازمها ولا توقف لاحدها على الاخرى فلو استلزم الاستفاد صحة الانفراد لم يتحقق
 بين قضيتين تلازم اصلا وايضا اللبنتان المنخبتان متلازمتان مع عدم علامة العلية بينهما على الوطء المذكور
 واجيب عن الاول بان ليس لتلازم بين نفس لقضيتين انما التلازم بين صدقها وصدقها معلول لمغايرة ذات
 الموضوع والحمول واتحادها وعن الثاني بان اللبنتين المنخبتين ليسا متلازمين بل فيه تدافع الانقال
 المتساوية الميول كتدافع جوابك لارض الى مركز الكل ولو سلم انه معدود من باب تلازم فليس تلازم الا
 في حفظ الوضع لاني الوجود فيها بهذا الاعتبار معلول لعلته تالفة وهو الالتقاء مع احتياج كل منهما في ذلك
 الوصف الى ذات الآخر فيقضى تارة بان شرط الارتباط الافتقاري لغوفانه كلما تحقق المعلول تحققت
 علته الموجبة وكلما تحققت علته الموجبة تحقق المعلول الآخر كلما تحقق المعلول الاول تحقق المعلول الآخر فالمعلول
 لعله واحدة متلازمان بالشكل الاول ولا حاجة الى اشتراط الارتباط الافتقاري وكون الثالث موقالا
 واجيب عنه بان المعلولين لا يصدران عن لعلته واحدة بجهة واحدة بل لابد من جتين فالمعلول الاول
 يستلزم علته من جهة صدوره عنها بتلك الجهة والعلته انما تستلزم المعلول الآخر من جهة اخرى فلم يتكرر الاوسط
 فلا يلزم النتيجة وفيه ان الكلام في العلة الموجبة وهي التي يتنوع تخلف المعلول عنها لا استجماها شرط التاثير
 والاستناد الى تلك العلة لا يربطه كاف في امتناع التخلف عنها ولا حاجة الى الارتباط الافتقاري تارة
 بانه قد اشتهر فيما بينهم ان المعلول لو احدث يجوز ان يكون له علل متعددة كلها احدها بحيث لو وجد ابداه
 وجد المعلول بسببه وان لم يجز اجتماعها وحي لا يلزم من كون الشيء علته لا مانع من التحقيق هذا الامر بدو في تلك الشيء
 بل يمكن ان يوجد المعلول بكل واحد من العلل نعم وقيل لا يجوز تعدد العلل المستقلة لابلاد ولا معاصم هذا
 الكلام واجيب بان لعلته فيما يظن فيه تعدد العلل المستقلة وهي القدر المشترك منضم الى الفاعل لو احدث
 بالخص لا يقال ح يلزم كون تحصيل المعلول قوى من تحصيل لعلته ضرورة ان القدر المشترك مرهوب لا ينفو
 هذا غير منوع في العلة التامة كما صرح به الشيخ في الشفاة انما المتنع ابهام العلة وتحصيل المعلول في الفاعل
 المستقل بالثانية تارة بانه لا شك ان الابدوة والنبوة متلازمتان قطعا والقول بان ذات احدها يحتاج

الى معروض الآخر لا يورث التلازم بينهما بل لما يورث التلازم بين معروض حد وذات الآخر والقول باستنادنا
الى ثالث وهو التولد مثلا لا يجري في امور اخرى كالصغر والكبر مثلا وتارة بان وجود الواجب وعدم عدمه متلازمان
مع انه لا علية ولا استناد الى ثالث والقول بانها متحدان معنى تنفايران لفظا ليس بشئ فان تنفاير المفهوم
ضروري واجيب بان عدم الايضاف الا الى الوجود كما يحكي تحقيقة فعدم عدم ان كان معناه عدم ثبوت عدم
فثبوت عدم ليس بغيضا للوجود حتى يكون عدم ثبوت عدم لازما للوجود والافلا يحصل له بهذا وقع البطلان
والقال ودار الجواب السؤال بتحقيق المقام على ما افاد بغض الاعلام الى التلازم يطلق على مفنيين الاول
كون الشئ آبيا عن التحقق في الواقع الامع تحقق الآخر وبالعكس فيستدعي ذات كل واحد من المتلازمين ان لا
يتحقق الامع تحقق الآخر وهذا لا يوجب كون احدهما علة للآخر ولا كونهما معلولين لثالث غاية الامر انه يتحقق اذا
كان احدهما علة موجبة للآخر او اما اذا كانا معلولين لثالث فامكان ذلك لا استدعا واما ثانيا عن ذاتهما
فيكونان متلازمين والافلا والاستناد الى الثالث واليقاع الثالث الافتقار بينهما لافلا يدخل له اصلا فما اشتهر
من انه لا بد في التلازم من ان يكون احدهما معلولا للآخر او كلاهما معلولين لثالث وبالحجة فلا بد من علاقة للعلية
وما زعم الحق لطوسي من انه لا كيف الاستناد الى الثالث بل لا بد من يقاع الثالث والارتباط الافتقار بينهما
ليس بشئ اذ مدار التلازم ليس لاعم الانفكاك نظر الى ذات المتلازمين سواء كان بينهما علية ام لا ولذا
قد يتحقق هذا المعنى في الحالين بالذات مع عدم كون احدهما علة للآخر ولا كونهما معلولين لثالث كما يقال جماع
النقيضين مستلزم لارتفاعهما وبالعكس والاستناد الى الثالث واليقاع الثالث الارتباط الافتقار
بينهما لا معنى له اصلا والثاني مطلق امتناع الانفكاك بينهما في نفس الامر والتلازم بهذا المعنى وامكان متحققا
في كل معلولين لثالث وفي سلسلة العلل بين علة الاولى والمعلول لا خير لكن لزوم علاقة العلية غير ضروري
لهذا المعنى فان امتناع الانفكاك في نفس الامر لا يقتضيه علاقة العلية اصلا فضلا عن ان يقتضي اليقاع الثالث
ارتباطا افتقاريا بينهما ولهذا تفتض منه ان سداد الشئيين الى العلة الواحدة الموجبة كفي في الزموم بمعنى
عدم الانفكاك في نفس الامر وثبت اللزوم بينهما بالشكل الاول وعذر عدم مكررا لا وسط لا اختلاف الجملات
مرتفع بانه يجري الكلام في الحتمين ولا يتسلسل بل ينتهي الى علة واحدة موجبة لما قبلت ان ما قال شايخ
المطلع ان الاتفاقية مشتملة على العلاقة لعل غير بعيد عن الصواب واعلم انه لا خلاف في استلزام الصادق
صادقا ولا في عدم استلزام الصادق كاذبا انما الخلاف في استلزام الكاذب صادقا او كاذبا فقال الشيخ

في الشفاء اذا وضع محال على ان يتبعه محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوا لم يكن حساسا يصدق لزومية
 الاتفاقية او مقتضاها ان يكون حكم مفروض وتيق منه صدق شيء لكن التالي غير صادق فكيف يوافق صدق شيئا
 آخر فرض فرضا وان وضع صادق على ان يتبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم يصح
 للزومية والاتفاقية اما اذا وضع محال على ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد يصدق
 بطريق الاتفاق والاطريق للزوم فهو حق من جهة الالتزام وليس حقا من جهة نفس الامر اما انه حق من جهة
 الالتزام فان يرى ان الخمسة زوج يلزم ان يقول بانه عدد واما ان ليس بحق من جهة نفس الامر فلانه
 اذا وضع ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل زوج عددي لزم ان الخمسة الزوج عدد فاستلزام زوجية الخمسة
 للعددية بسبب ان كل زوج عدد لكنه ليس بصديق على ذلك لوضع والفرض لانه يصدق لاشي من العدد
 بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعد فليس كل زوج عددا لان سلب الشيء عن جميع افراد الجنس
 يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق كلما كان الخمسة زوجا كان عدد الصدق كل خمسة زوج
 عددا لكنه باطل فيكون المتصلة التي في قولنا باطله ومحصلة عدم استلزام المقدم المحال التالي الصادق
 واستلزامه الكاذب واعترض عليه شارح المطالع باننا لا نسلم ان قولنا لاشي من العدد بخمسة زوج صادق
 على تقدير المحال فانه لما جاز كذب القضية القائمة كل زوج عددي على ذلك لتقديره مع صدقه في نفس الامر
 فلم لا يجوز كذب هذه القضية على ذلك لتقديره وان كانت صادقة في نفس الامر على انه مناقض لما صرح به من ان
 الصادق في نفس الامر باق على فرض كل محال سلمنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس المنتج للقضية لا ينعقد
 وانتفاء الدليل لا يستلزم انتفاء المدلول فان قلت لما صدق لاشي من الخمسة الزوج بعد فظهر عدم استلزامها
 للعددية قلت لا نسلم انه لا يلزم من كون الخمسة زوجا ان يكون عددا غاية ما في الباب ان يلزم ان يكون عددا
 وان لا يكون وهو محال وهو جواز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدق كلما كان الخمسة زوجا كان عدد
 كل خمسة زوج عدد فهو ممنوع الاستدعاء الموجب وجود الموضوع وعدم استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا لو
 صح احد الدليلين لزم ان لا يصدق للزومية عن محالين واللازم باطل بيان الملازمة انا اذا قلنا كلما كانت
 الخمسة زوجا كانت منقسمة بمساو من فالحق هذه القضية ان كل زوج منقسم بمساو ومن لكنه ليس بصديق
 على ذلك لتقديره لانه يصدق لاشي من المنقسم بمساو ومن بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بمنقسم بمساو ومن
 فليس كل زوج بمنقسم بمساو ومن ولا هنا لو صدقت لصدق كل خمسة زوج منقسم بمساو ومن لكنه باطل واما

بيان بطلان لازم فلان الشيخ ساعد على ذلك ولانه لو لم يجوز استلزام الحال للحال لم ينكسر لموجبه الشرطية الكلية
 بعكس النقيض ليس كذلك وذهب لكثير المتأخرين الى انه لا فرق بين الحال والحال في الاستلزام بعلاقة طبيعية
 وعدمه ليدمها فاذا تحقق العلاقة بين الحالىين على تقدير تحققها جاز ان يحكم بالاستلزام بينهما كقولنا كلما كان
 زيد حماراً كان ناهقاً والافلا استلزام اصلاً ومن ثم يجب ان لا يكون المقدم منافياً للتالى متى يتحقق بينهما
 علاقة الملازمة فان المناقاة يصح انفكاك مقدم عن التالى والملازمة بينهما متعقبة فلو كان مقدم الحال
 مع كونه منافياً للتالى مستلزماً له في نفس الامر يلزم اجتماع المتنافيين وادور عليه الفاضل ميرزا جان في حاشي
 الحاشية القديمة بانه ان اريد يكون المناقاة مصححة للانفكاك هنا فيصح الانفكاك في نفس الامر بحيث يكون
 احدهما مستحقاً في نفس الامر دون الاخر في غير مسلم لجواز كونها متعنتين وان اريد بمعنى انه لو تحقق احدهما
 لم يتحقق الاخر لم يكن المستحيل لوجوه الى تضييق لزوميتين تالى احدهما مناف لتالى الاخرى فيجوز ان
 يصدق لان الحال جاز ان يستلزم النقيضين وان كان المراد بالعلاقة علاقة العلية فلا يمكن تحققه
 في الحال اصلاً وان كان المراد بالعلاقة التى بابي المقدم الانفكاك عن التالى وجوداً فسلم لان الحال
 وان لم يكن مستساوياً فيه لكن لا يتم امتناع مناقاة المقدم للتالى في اللزوم لجواز ان يكون بين الحال والنقيض
 علاقة سببية عن فرض وجود الاستعجاب معه بالنظر الى وانه كذا افاد بعض جلة الاعلام قدس سره ووجه
 بعضهم انه لا يجزم العقل استلزام الحال محالاً او ممكناً اذ العقل حاكم في عالم الواقع وما هو خارج عنه ليس مدخل
 تحته ومجرد فرض العقل له من عالم الواقع لا يجدى في جريان الحكم وبقاء الاحكام الواقعية في عالم التقدير
 مشكوك وهذا مختار الفاضل الخوافسارى ومن تبعه وفيه للحال ايضا احكام واقعية من غير اعتبار المعبر والمحال
 الا لا حظ لتلك الاحكام داخل تحت حكم العقل قطعاً وكون وجود الحال خارجاً عن عالم الواقع لا يستلزم كون
 احكام النفس الامرية خارجاً عن حكم العقل فالحال قد يستلزم المحال بالذات وربما يكون الجرم بهذا الاستلزام
 ضرورياً كقولنا ان كان زيد حماراً كان ناهقاً وقد يكون نظرياً وقد لا يستلزم فالحال والممكن سواء في هذا الحكم
 لا تفرق بينهما اصلاً قوله لانها ان حكم فيها بالتنافي او بعده بين شيئين الخ اعلم ان المنفصلة الحقيقية لا بد
 ان يوحدها فيها مع القضية نقيضها او المساوى له والالم تحقق التنافي صدقاً وكذا فلا يتركب منفصلة
 الحقيقية الا من جزئين اذ لو تركب من ثلثة اجزاء وليكن ا و ب و ج فاما ان يكون ج مستلزماً بالنقيض ب
 او لا على التنافي لم يكن بين ج و ب انفصال حقيقى وعلى الاول ما ان يكون نقيض ب مستلزماً لـ ا ولا على التنافي

لم يتركيب من ب و ا انفصال حقيقي وعلى الاول يكون ج مستلزما لالا لالمستلزم للمستلزم المستلزم
لذلك الشيء فلم يكن بين ج و ا انفصال حقيقي فان قيل قولنا كل مفهوم اما واجب او ممكن او متع حقيقة مركبة
من اكثر من جزئين يقال هذه القضية مركبة من حليته ومنفصلته فان معناها كل مفهوم اما واجب وكل مفهوم
اما ممكن او متع الا انه لما حذف احد حرفي الانفصال وهم ذلك تركيبها من ثلثة اجزاء اولها ان هناك مركبة من
حليتين بانها مرددة المحول لا يقال لمنفصلة القائلة كل مفهوم اما ممكن او متع لا تشكل هناك ثلثة الجمع ولا
انفصال حقيقي بينها وبين المحلية لجواز تصادقهما بصدق المحلية فان المنفصلة المانعة الجمع تصدق ولو ارفع
جزءا بالانا نقول تلك المنفصلة ليست مانعة الجمع بل تنضم مع المحلية على انها مانعة الخلو وجزء الانفصال
الحقيقي لا بد ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا فان صدقت المحلية كذبت المنفصلة المانعة الخلو
لا ارتفاع جزئها وان صدقت كذبت المحلية كيف ومرجع المنفصلة ذوات الاجزاء الثلاثة الى قولنا اما ان
يكون هذا المفهوم واجبا او لا يكون فان لم يكن فهو اما ممكن او متع فلهذه منفصلة مانعة الخلو وسادية ليقض
المحلية في مركبة من محلية ومساوي ليقضها كذا في شرح المطالع واورده عليه بانها يلزم منه ان لا
تركيب لمنفصلة الحقيقية من اجزاء فوق اثنين على وجه يكون بين كل جزئين منها انفصال حقيقي لانه لا
تركيب من اكثر من جزئين مطلقا فلو تركبت من ثلثة اجزاء بحيث يكون الانفصال بين مجموع ثلثة اجزاء
فلا دليل على بطلانه فان قيل الانفصال الحقيقي لا يكون الا بين شيئين ولفيضة او مساوي لفيضه وهو لا
يكون الا واحدا يقال يجوز ان تتركب عن شيئين وعن شئيين كل واحد منهما اخص من لفيضه واجيب غيبة
ج يكون الانفصال بين احد الاجزاء وبين المفهوم المردود بين الباقيين بالذات لا بين ثلثة اجزاء او بالمانعة
فيمكن تركيبها من ثلثة اجزاء لا يجوز اجتماع اثنين منها في الصدق ويجوز اجتماعها في الكذب كقولنا هذا الشيء
اما شجر او حجر او حيوان وكذا المانعة الخلو يجوز تركيبها من ثلثة اجزاء لا يجوز اجتماع اثنين منها في الكذب يجوز
اجتماعها في الصدق كقولنا هذا الشيء اما لا شجر ولا حجر ولا حيوان قال شارح المطالع الحق ان شيئا من المنفصلات
لا يمكن ان تتركب من جزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي حكم فيها بالمانعة فاه بين قضيتين على احد الاسماء
الثلثة فلما انفصال الاثنين لم يتركيب واما ما ظن من جواز تركيب مانعة الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سوي لانا
اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال فاذا فرضنا احد
طرفيها قولنا هذا الشيء حجر فاطرف الآخر اما قولنا هذا الشيء شجر واما قولنا هذا الشيء حيوان على التبيين ولا على التخصيص

فان كان احدهما على التبيين تم المنفصلة به وكان الآخر امدأ حشواً وان كان احدهما لا على التبيين كان تركيبها
حليمة ومنفصلة فلا يزيد اجزاها على اثنين بل هذه المنفصلة في التحقيق ثلث منفصلات احدها من الجوز الاول
الثاني وثانيها من الجوز الاول والثالث ثالثها من الثاني والثالث فلما ان الحليمة تقدر بتعدد معنى الموضوع
والجوز كلك لشروطية تتكرر بتعدد احد طرفيها على ان الانفصال لواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور
الا بين اثنين فان النسبة بين امور كثيرة لا تكون نسبة واحدة بل نسباً متكررة وحيث نقول قولهم لا يمكن تركيب
الحقيقة من اجزاء كثيرة ويمكن تركيب مائة التجمع والخلو منها ان ارادوا بها المنفصلة الواحدة حتى ان الحقيقة
الواحدة لا يمكن تركيبها من الاجزاء الكثيرة ومائة التجمع والخلو يمكن ان يتركب منها قلنا نعم ان المنفصلة القابلة
بان شئ اما شجر او حجر او حيوان او بانه اما لا شجر ولا حجر ولا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان
ارادوا بها المنفصلة الكثيرة فلما تتركب مائة التجمع والخلو المتكررة من اجزاء كثيرة تلك الحقيقة المتكررة وعلى
كلا التقديرين لم يكن بين الحقيقة واختيها فرق في ذلك انتهى واعترض عليه بعض من لا يعاين بان قوله
النسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين ان اراد به ان كل نسبة واحدة انفصالية كانت او غير باليتصور الا
بين اثنين فهو مصادرة على المطلوب وان اراد ان كل نسبة حامية او انفصالية لا يتصور الا بين اثنين فغير نافع كما
لا يخفى وهذا خط صريح لان المصادرة انما تلزم اذا وضحت الجرميات تفصيلاً ثم حكم على موضوع الكبرى بالكبرى
واما اذا حكم بان ما ثبت له الاوسط يحكم عليه بالكبر ولم يلاحظ فيها ان ما صدق عليه الاوسط اى شئ هو فلما
مصادرة وغاية ما يمكن ان يمنع كليات الكبرى وهذا ايضا ما كبره كما لا يخفى على من لا دنى مسكته قوله وان حكم
بالتثاني او عدمه صدقاً فقط الخ اعلم ان مائة التجمع والخلو تطلقان على ثلثة معان اما مائة التجمع فقد تطلق على
ما حكم فيها بالتثاني في الصدق فقط اى بعدم التثاني في الكذب وقد تطلق على ما حكم فيها بالتثاني في الصدق
فقط اى لم يحكم فيها بالتثاني في الكذب سواء حكم فيها بعدم التثاني فيه او لم يحكم بشئ منها وقد تطلق على ما حكم
فيها بالتثاني في الصدق مطلقاً سواء حكم بالتثاني في الكذب او بعدم التثاني فيه او لم يحكم بشئ منها وكذلك مائة
الخلو قد تطلق على ما حكم فيها بالتثاني في الكذب فقط اى بعدم التثاني في الصدق وقد تطلق على ما حكم فيها
بالتثاني في الكذب فقط اى لم يحكم فيها بالتثاني في الصدق سواء حكم بعدم التثاني فيه او لم يحكم بشئ منها
وقد تطلق على ما حكم فيها بالتثاني في الكذب مطلقاً سواء حكم بالتثاني في الصدق او بعدم التثاني فيه او
لم يحكم بشئ منها والخالف الاول من كل منهما اخس من الاخيرين منهما ولاخير من كل منهما اعم من الاولين والثاني

منها اعم من الاول وكل منهما بالمعنيين لاخير من اعم من الحقيقة ومنها بالمعنى الاول كما لا يخفى قوله والمنفصلة بينهما
 الثلاثة قسما بل ثلاثة اقسام ثالثها المطلقة التي لم يقيد بشئ من لغاد والاتفاق فاقسام المنفصلة تسعة
 والشرطيات اثنا عشر كما يظهر بالتأمل قوله لا ان القضية الطبيعية الخ وذلك لان الحكم الشرطي لا يتصور
 بدون ملاحظة التقادير واعتبارها واجب فيها وهي بمنزلة الافراد في العملية فلا يعقل خذ طبيعة المحكوم عليه
 اعتبار التقادير لتكون طبيعية وبالعجلة ما يحكم عليه في الشرطية لا يمكن ان يؤخذ من حيث الاطلاق والعموم
 او من حيث هي فلا يتصور فيها الطبيعية والمهمة القدائية قوله ثم التقادير فيها الخ اعلم ان المراد
 بالتقادير الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة للمقدم او عرضة
 له فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان جونا اردنا ان كل حال ووضع يمكن ان يجامع وضع النسائية زيد
 من كونه كاتباً او ضامكا او قائما او قاعدا او كونه الشمس طالعة او غروبها او الفرس صاهلا الى غير ذلك فان الحيوانية
 لازمة للانسان في جميع الاحوال والادضاء ولم يشترط امكانها في نفسها بل يعتبر تحقق اللزوم والعناد عليها
 وان كانت محالة في انفسها كقولنا كلما كان الانسان فرسا كان جونا فانه يمكن ان يجتمع المقدم مع كون الانسان
 صاهلا وان استحال في نفسه ولعمري الاحوال في الكلية بحيث يتناول لمقتضى الاجتماع مع المقدم لزوم ان لا
 يصدق كلية اصلا فانا لو فرضنا المقدم مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي اياه لايتم له التالي اما على الاول
 فانه يستلزم عدم التالي فلو كان طرزا للتالي ايضا كان مراد طرزا والنفقيضين وهو محال واما على التقدير
 الثاني فلانه يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان طرزا لم يكن طرزا له ولم يكن طرزا له وهو محال وكذا في
 لو اخذنا المقدم مع وجود التالي امتنع ان يعاد التالي لاستلزامه لتالي والا يلزم كونه لازما ومعاندا معا وكذا
 لو اخذنا مع لزوم التالي واعتراض عليه بوجوب الاول فاسلمنا ان مقدم اللزومية اذا فرض مع عدم التالي
 او عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لا نسلم عدم لزوم التالي له لجواز ان يستلزم التالي
 وعدمه ولزومه وعدمه لزومه اذا لم يحصل لجزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض
 مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان لم يحصل لجزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض
 لو استلزم الشيء الواحد للنفقيضين او عاند هاترين المناقاة بين اللازم والملزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد
 من النفقيضين مناف للآخر ومناقاة اللازم للشيء يستدعي مناقاة الملزوم اياه ولانه اذا صدق لمقدم صدق
 للنفقيضين

وكما صدق احد الفقيضين لم يصدق الفقيض لآخر فينبها منافات وآمانى الصاد فلان معاندة الشئ للاقداين
يوجب سترامه للفقيض لآخر انكانت فى الصدق واستلزامه لغيره انكانت فى الكذب ومن المعلوم ان حاله
المنافاة بين اللزوم والمزوم وهذا التطويل بلا طائل فان المنافاة بين اللزوم والمزوم انما كزمت على تقدير
محال والمحال جازان يستلزم المحال لثاني ان طبيعة المقدم فى الكليات مقتضية للتالى مستقلة فى الاقتضا
اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان شئ منها مدخل فى اقتضاء التالى لم يكن اللزوم والمعاذ هو المقدم وحده
بل هو مع امر آخر وآمانى الجزئيات فلهذا ما دخل فى اقتضاء التالى فهو لا يتصل بالاقتضاء فيكون هناك
امر آخر على طبيعة المقدم واذ انضم اليها كيف المجموع فى الاقتضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع
كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية فيهما يكون المقدم مستقلا فى الاقتضاء ويصدق للزوم وان اخذ على
اى وضع ومنافاة الوضع للتالى اولزومه لانيانى لزوم التالى لطبيعة المقدم اذ لا منافاة الا بين مجموع
الوضع والمقدم وبين التالى لابين نفس المقدم والتالى واللزوم انما هو نفس المقدم لا المجموع واجيب بانه
لما كانت التقادير فى الشرطية كالافراد فى العملية فلا يعقل الحكم الشرطى الا على التقادير ولا يلزم من مقتضاه
نفس المقدم التالى من غير مداخله امر آخر الا ان يلزمه التالى على كل وضع يمكن تحقق المقدم معناه فالحكمة عنه
ما لم يحكم على جميع التقادير غير ممكن فلو اخذ التقدير المتانى للزوم لما صح الحكم باللزوم على ذلك التقدير قوله وفى
المفصلة والماخوذ كما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا قوله وسور السالبة الكلية فى المفصلة والمفصلة
ليس لبقته آمانى الاول كقولنا ليس لبقته اذا كانت الشمس طالعة فالبهار موجود وآمانى الثانى فلكون الشمس لبقته
اما ان يكون الشمس طالعة وآمانى ان يكون النهار موجودا قوله ولفظ لو وان واذا الخ قال الشيخ فى الشفاء
حروف الشرط تختلف منها ما يدل على اللزوم ومنها لا يدل على اللزوم فانك لا تقول انكانت القيامة قامت
فيحاسب الناس ولست ترى التالى يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضرورى بل ارادى من الله تعالى وتقول
اذا كانت القيامة قامت تحاسب الناس ولك لا تقول انكان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن
تقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فيشبه ان يكون لفظان شديدة الدلالة على اللزوم
ومتى ضعفت فى ذلك واذا كانت متوسطة وآمانى اذا خلا دلالة له على اللزوم البتة بل على مطلق الاتصال وكما
ولما وهذا الكلام شعري لما قال شارح المطالع ان الفرق بين ان قامت وبين انكان الانسان موجودا ومتى
انكان لا يجب ان يكون بدلالة ان على اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون الفرق بدلالة ان على الشك فى

وقوع المقدم وعدم دالتهما عليه بل بذه الكلمات بعضهما موضوع للشرط وبعضها متضمن للمناه والشرط هو تعليل
 امر على آخر اعلم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لما على اللزوم اصلا والعجيب ان اذا دل
 على اللزوم واذا لا يدل عليه مع ان اذ ليس بموضوع للشرط البتة وفي اذ ارجحة الشرط على ان مثل هذا البحث ليس
 من وظائف المنطق وليس فيه كثير نفع وانما هو فضول من الكلام انتهى قوله فطرقا بالامانيتين كحليتين الخ
 اعلم ان اطراف الشرطيات ليست قضائيا بالفعل كما عرفت مما سبق لكنها قد تكون شبيهة بالحليتين بحيث لو اعتبر
 الحكم فيها كونهان حليتين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان او مفصلتين كقولنا كلما كان داما اما ان
 يكون العدد زوجا او فردا لاما ما ان يكون مقسما بمساوئين او غير مقسم بهما او متصلتين نحو ان كان كلما كان الشئ
 انسانا فهو حيوان فكما كان لم يكن حيوانا لم يكن انسانا او مختلفين بان يكون احدهما حلية والاخر متصلة او
 او احدهما متصلة والاخرى منفصلة فالاول كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد والثالث نحو ان كان كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قوله فصل للتناقض اعلم ان كل
 مفهوم اذا اعتبر في نفسه بدون صدقه على شئ ويضم اليه كلمة النفي يحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه وليس
 في شئ منهما اعتبار صدق او لا صدق على شئ اصلا واذا اعتبر كلهما على شئ واحد كان اثبات ذلك المفهوم
 له تحصيل واثبات رفته عدولا فيثابتان صدقا لا كذا بلحوازا ارتفاعا عند عدم الموضوع فان اعتبر هذا
 المفهوم في انفسها وبمبانيها قضيتين كان معناه انها متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ عنديا
 المفهومات المعبرة بلا صدقهما على شئ لا انها لا يجتمعان في ذات ولا يرتفعان عنها بلحوازا الارتفاع عندهما
 واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه لا صدق رفته بلحوازا لارتفاعها
 ومن ههنا استبان انه اذا كان مفهوم رفعا لشيء كان الآخر مرفوعا له وهذا من كون التناقض من النسب
 المتكررة وان المرفوع لا يمكن ان يكون رفعه الا واحدا فلا يتصور ان يكون لشيء واحد نقيضان وان المفرد
 نقيضا بحسب ملاحظة في نفسه وبحسب اعتبار صدقه على شئ ونقيضه بالا اعتبار الاول هو سلب ذلك المفرد
 نفسه وبالا اعتبار الثاني هو سلب ذلك لصدق فاسلب ح والكان داخل على المفرد لكنه يرجع حقيقة الى
 سلب النسبة ومن ثم تراهم يقولون ان لتناقض في المفردات يرجع الى التناقض في القضايا وههنا اشكال
 من وجهين الاول اننا اذا لاحظنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنها شئ فنقيضه رفته وهو داخل في الجميع

بحث لما هو سلب دو اعتبار ان له نحو ان لثبوت وله بحسب كل واحد من الاعتبارين فقيضه بالاعتبار الاول
 الوجود فلا يكون سلب سلب نقيضه وبالا اعتبار الثاني سلب سلب ليس لوجوده فقيضه بهذا الاعتبار ضرورة
 ان الايجاب لا يمكن ان يكون نقيضا للايجاب وهما كلام بعد من شاء الاطلاع عليه فليرجع الى حواشينا
 على حاشي شرح الرسالة القطبية واجاب ماض المحقق لدواني بان نقيض كل شيء رفعه وليس لمرفع نقيضا للرفع
 نعم قد يطلق عليه النقيض على سبيل التوسع ولا كلام فيه بل فيما هو انقيض حقيقة فالتناقض لا يكون الا بين
 ضرورة ان يرفع المفهوم الواحد وواحد لا يستلزم كون حد المفهومين نقيضا للآخر كون الآخر نقيضا له لامتناع
 كون كل من شيئين رفعاً للآخر ولا يخفى ان مفهوم الايجاب والسلب يستعمل اجتماعهما صدقا وكذا بالذاتهما من غير
 ملاحظة مفهوم سلب سلب فاما نقيضان قطعا واجاب بعضهم بان الايجاب وسلب سلب متحدان وتعلل منه
 انها متحدان بحسب المصادق والمعنى بقوامه لا يكون شيئا واحداً فقيضان انه لا يكون لقيضان متباينان بحسب
 المصادق واما المتحدان بحسب المصادق كالوجود وسلب سلب فلا استحالة في تعددهما فتأمل جدا قوله وهو
 اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب خلتان لقضيتين قد يكون لاختلاف اجزائهما كلا وبضاً وقد يكون
 لاختلاف كيفية ما وكيفية ما وجهتها اولوا حتى اخرى لكن لاختلاف الحقيقة بينهما لا يكون الا بالايجاب السلب ضرورة
 امتناع اجتماع النفي والاثبات لذاتهما وكذا الحال في الارتفاع ثم لاختلاف بالايجاب والسلب قد يكون
 بحيث يقيض صدق احدهما بزيادة كذب الاخرى كقولنا زيد كاتب وز ليس بكاتب لان سلب الايجاب واروان
 على موضوع ومجول واحد فاقض صدق احدهما كذب الاخرى وقد يكون بحيث يقيض صدق احدهما كذب الاخرى
 لالذات بل بواسطة كايجاب حقيقة مع سلب لازمهما المساوي كقولنا زيد انسان وز ليس بتلحق فان اختلافهما
 انما يقيض افتراقهما في الصدق والكذب لكون لناطق مساويا للانسان في الوجود والذات وقد يكون بحيث
 لا يقيض صدق احدهما كذب الاخرى ولو كان احدهما صادقة والاخرى كاذبة فخصوصية المادة كقولنا هذا اسود
 وهذا ليس بكرة فانما قد قصدان معا وقد تكذبان معا والمعتبر بينهما المعنى الاول لان الاختلاف بالتعريفين
 ليس بالايجاب والسلب وانما حصل البحث بالتناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بنظمها بالتناقض
 بين القضايا وآن وجب ان يكون مباهنهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباهنهم انما يجب ان يكون
 بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يقتدي به بل جل غرضهم انما هو
 في التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفة عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية

بل وفي اثبات احكامهم من لكون من انتاج الاقيسة للجرم خص نظرهم بالتناقض بين اقتضايها وبهواني تعميم
 اياه على ذلك كذا في شرح المطالع قوله وبالعكس كذبها صدق الاخر فلا يريد ان قولنا كل رج لا
 شيء من جنس مختلفان بالايجاب والسلب بحيث يتيقن صدق احدهما كذب الاخرى مع انها ليسا بنقيضين لانه
 وان سلم صدق كل كذب الاخر لكن لا يستلزم كذب كل صدق الاخر لجواز ارتفاعها بصدق الجزئية على ان
 استلزام صدق احدى الكليتين كذب الاخرى ليس لذاته بل بواسطة اشتراكها على نقيض الاخرى قوله ثمانية وحده
 قيل ههنا شرط اخر امله وعيب رعايته وادراجها في جملة الشرط وهو وحدة الحمل فان قولنا الجزئي جزئي والجزئي
 ليس جزئي يصدقان ويكذبان معا عند اختلاف الحملين اذ مفهوم الجزئي يصدق على نفسه بالحمل الاول ويكذب
 عن نفسه بالحمل الثاني بل يصدق ان نفسه بهذا الحمل فيصدق النفي والاثبات جميعا عند اختلاف الحمل واجيب
 عنه بانه بعد اعتبار الوحدات الثمانية لا حاجة الى اعتبار وحدة الحمل لانه اذا اتحد الموضوع والحمول من كل
 وجه اتحد الحمل لا حاجة الى التحقيق ان المقصود بيان شرائط التناقض في القضايا المتعارفة التي حملها شاك صاعدا
 ولذا لم يتعرضوا لوحدة الحمل قوله وحدة الجزر والكل ختلاف لموضوع بالجزر والكل تحيل ان يرجع الى اختلاف
 الموضوع بالذات ضرورة كون الجزر مغايرا للكل وتحيل ان يرجع الى اختلاف اعتبار الموضوع الواحد
 قالونجي مثلا موضوع في النقيضين لكنه في احدهما اخذ باعتبار الكلية وفي الاخرى باعتبار الجزئية قوله وبعضهم
 الكفو ابوجدين نقل عن الفارابي انه اعتبر مع وحدة الموضوع والحمول وحدة الزمان ايضا ضرورة افتراق
 النقيضين بالصدق عند اتحادهما في الوحدات الثلاث لا تنافي ثبوت شيء معين في وقت وسلبه عنه
 في ذلك الوقت وانه اوجب وحدة الشرط والكل والجزر تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافها فان الجسم
 بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود والزنجي كلمة غير الزنجي بعينه ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل
 تحت وحدة المحول لاختلافه باختلافها فان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب بكرة غير الاب بعرو
 والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل واور وعليه ولا بان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحول فان المحول
 في قولنا زيد ضاحك هنا هو الضاحك هنا وفي قولنا زيد ليس بضاحك يلا هو الضاحك يلا وما هما مختلفان
 قالوا جيب الاكتفاء بالوحدتين فان قال قائل لزمان خارج عن طرقي القضية لان نسبة المحول الى الموضوع
 لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخل في المحول لكان نسبة ذلك المحول الى الموضوع واقعة في زمان
 فيكون للزمان زمان وايضا قلنا الزمان بالقضية بحسب ظرفية النسبة والشيء لا يميز ظرفا للشيء الا بعد تفرقة

فيكون لتعلق الزمان متأخر عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخل في احدهما لكان متأخر عن نفسه
بمراتب يقال لتعلق المكان ايضا بحسب النظرية اذ لا بد للنسبة من مكان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت
وحدة المحمول واخراج وحدة الزمان عنها وثانيا بان ادراج بعض الوحدات في الموضوع وبعضها في المحمول
تخصيص بلا مخصص لان تلك الامور كما تصلح للموضوعية تصلح للمحمولية ايضا عند عكس القضية واما قال
السيد المحقق قدس سره ان رجوع وحدة الشرط ووحدة المكان الجزاء الى وحدة الموضوع ورجوع البواتي الى
وحدة المحمول ظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة
والفعل في المحمول نسب واقوى فكلام شعري والصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة تحت وحدتي
الموضوع والمحمول والتخصيص تحكم وثالثا بان منها لا تتعلق بما بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة قوله و
بعضهم انقضى الوحدة النسبية فقط وهو مختار شارح المطالع حيث قال يمكن رد جميع الوحدات الى وحدة واحدة
وهي وحدة النسبة الحكمية بحيث يكون السلب واردا على النسبة الايجابية التي ورد الایجاب عليها لانه
متى اختلف تلك الامور اختلف النسبة الحكمية باختلاف الموضوع ضرورة ان نسبة الشيء الى احد المتأخرين
غير نسبة الى الاخر وباختلاف المحمول ونسبة احد المتأخرين الى الشيء غير نسبة الاخر اليه وباختلاف الزمان
لان نسبة احدهما الى الآخر في زمان غير نسبة اليه في زمان آخر وعلى هذا القياس في باقي الامور ومنها
بحث وهو انه اذا كان نقيض القضية رضاء فيكفي في اخذ النقيض ان ينفي عين ما ثبت وذلك بايراد كلمة السلب
على لفظها قصد الى سلب معناه فاي حاجة في ذلك الى الاشتراط بالشروط المذكورة والى التفصيل الذي
يوردونه في تعيين النقيض واجيب بان الامر على ما ذكرنا ان النقيضين متناقضين يجب ان يكونا متحدين
من جميع الوجوه ولا يتعارضان الا بان في احدهما ايجابا وفي الاخرى سلبا لكن كثيرا ما ينفل عن التعارضين
في قضيتين انهما متناقضتان ويلط مثلنا قولنا الخمر مسكر مع قولنا الخمر ليس بمسكر نظن انهما متناقضتان
وينفل عن عدم الاتحاد بينهما بحسب لقوة والفعل فاشترطت الوحدات الثمانية تفصيل لذلك الجمل اسلا
ينفل عن وجوب الوجود التي يمكن ان يقع بها التعارضين قضيتين فالاشتراط بالشروط المذكورة انما
هو لرفع اللبس والصون عن الخطا في اخذ النقيض واما التفصيل الذي يوردونه في تعيين نقيض نقيض
فالغرض من ذلك تحصيل مفهومات الفضاءا عند ارتفاعها ولوازها المساوية لها حتى يكون عندهم قضايا
محسلة مضبوطة وليسهل استعمالها في العلوسن الاقيسة والمطالب العلمية قوله ويكون ذلك ان يكون

الموضوع اعم اورد عليه بان صدق الجزئين في مادة يكون الموضوع فيها اعم ليس للاتحاد الكلي لعدم الاتحاد في
 خصوصية الموضوع فيجوز ان يكون للاتحاد في خصوصية الموضوع شرط تحقق التناقض في الجزئين فلم تثبت
 اشتراط الاختلاف في الحكم بل عدم الاتحاد في الكلية واجب بان يقتضي الاحكام انما هو مفهوم القضية وتبين
 الموضوع في الجزئية خارج عن مفهومها لان الحكم فيها على بعض البسبب والتناقض وغيره من احكام القضايا انما هو ^{نظر}
 الى مفهومها تالابا باعتبار امر خارج عنها ولذا اشتراط الاختلاف في الكلية مطلقا لكونها دخلا في مفهوم القضايا ^{المفصلة}
 والمربو اتحادا والموضوع في التناقض اتحادا والعنوان للاتحاد خصوصية الذات فلا يتوجه ان اذا اعتبر وحدة الموضوع
 فقد استغنى عن اشتراط الاختلاف في الكلية قوله ولا بد في تناقض القضايا الموجبة من الاختلاف في الجهة فلا
 اعتبر في القضية جهة فلا بد من اعتبار سلب تلك الجهة في نقيضها وذلك لان النقيض لصريح للوجه رفعها وبقي
 كيفية اخرى كالاسكان فانه سلب لضرورة وهي جهة للقضية الضرورية ورفعهما جهة القضية الممكنة وقد لا يكون
 الرفع جهة اخرى بل مساوقا للجهة الاخرى كالعدم فان رفعه ليس جهة بل مساوقا للجهة وهي فعلية الجانب
 الخالف ولا يكون رفع النسبة الموجبة مساوقا لرفع النسبة موجها بجهة الاصل بل قد يكون عموما فان اطلاق الرفع
 اعم من رفع الطلاق الايجاب لكونه مختصا بالعدم واطلاق الرفع يباح اطلاق الايجاب وادوام الرفع وكذا
 امكان الرفع اعم من رفع الاسكان وقد يكون خص فان ضرورة السلب خص من سلب لضرورة وادوام السلب
 خص من سلب لادوام فلا بد من الاختلاف في الجهة في تناقض لموجبات لا يقال قد انثبت صاحب الكشف التناقض
 بين المطلقين الوجوديين حيث صرح بان الدائمة الكلية نقيضا للجزئية بحسب الاوقات والمطلقة العامة كالمعملة
 عموما على بعض الاوقات والوقعية كالشخصية فلما ان ثبت الشخص معين يناقض السلب عن ذلك لثبوت
 في وقت معين يناقض سلب في ذلك لوقت فقد تحقق التناقض من دون ان يختلف الجهة لانا نقول
 كون النسبة المقتدة بوقت معين مساوية لرفع النسبة في ذلك لوقت غير مسلم لجواز ان يتحقق رفع النسبة في
 ذلك الوقت بانقضاء الوقت فالرفع المقتد بالوقت اخص من رفع الثبوت المقتد به قوله فقيض لضرورة
 المطلقة الممكنة العامة الخ السالبة للموجبة الضرورية والسالبة للضرورة الممكنة العامة الموجبة قوله فقيض
 الدائمة المطلقة المطلقة العامة الخ المطلقة العامة ليست نقيضا صريحا للدائمة بل نقيضا الصريح بوجهها
 وسلب لادوام عن جانب يساوقه فعلية الجانب لمقابل قوله وقيض لشرطة العامة الحينية الممكنة التي حكم
 فيها بسلب لضرورة الوصفية وهذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واجتبع اليها في نقيض

بعض لبسائط المشهورة كما انض عليه السيد المحقق قدس سره ونسبتها الى المشروطة نسبة الممكنة الى الضرورية فكأن
ان الضرورية بحسب الذات وبسببها متناقضان كالم الضرورية بحسب الوصف وبسببها متناقضان ودعم نتائج المطالب
ان هذا انما يصح لو كانت المشروطة هي الضرورية مادام الوصف وآما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعا على الكثرة
في مادة ضرورية لا يكون الوصف الموصوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا ليس
بعض المكاتب بحیوان بالامكان حين هو كاتب ودر بانه انما يصح لو لم يكن للحيينية الممكنة ايضا معنيان احدهما
الضرورة بشرط الوصف والاخر سلب الضرورية مادام الوصف ولو كان لما معنيان ايضا فكل منها يقتضى للمشروطة
المقابلية له والوجه الفاضل للجمهورى في عواشي شرح التفسيرين ان سلب الضرورية بشرط الوصف للتناقض
الضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر شرط الوصف قيداً للسلب فلانه يجوز ان لا يكون الضرورية ولا سلبها كليهما
بشرط الوصف بان لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب مادام انسانا وليس كل انسان كاتباً مادام انسانا
واما اذا اعتبر قيداً للضرورة فلان سلب الضرورية الكائنة بشرط الوصف مثلاً ضرورة تحرك الاصابع بشرط الكتابة
مسلوبة في غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب بتحريك الاصابع مادام كاتباً وليس كل كاتب بتحريك الاصابع مادام كاتباً
بالفعل ليس شئ مما قيل ان صدق سلب الضرورية بشرط الوصف في نفس الامر يستلزم عدم وقوعه في الواقع
فان الواقع حينئذ محل للرفع فلا يمكن ان يكون محالاً للرفع والآلزم اجتماعه في الواقع على تقدير اعتبار ضرورة بشرط
وغيره من يودعات لا يصدق الحيينية الممكنة بحسب سلب الضرورية التي هي بشرط الوصف الا بان التحقيق للضرورة
بشرط الوصف في نفس الامر اصلا مع انها صادقة في اوقات الوصف فكيف يصدق سلبها في غير اوقات قوله و
فقيض لعرفية الحيينية المطلقة التي تحكم فيها بالثبوت او بالسلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع و
نسبة الوقية العامة الى الحيينية المطلقة كنسبة الدائمة الى المطلقة العامة كما ان نسبة الشرطية الى الحيينية
الممكنة نسبة الضرورية الى الممكنة العامة وأعلم ان ما ذكرنا ناتي به لو كان الطرف في سوالب هذه الموجات قيدا
للمرفع بان يكون السلب والاعلى المقيد وآما لو كان قيداً للرفع فلا يقيم اصلا فان الحيينية الممكنة السالبة كقولنا
لا شئ من المكاتب سبالا لاصابع بالامكان حين هو كاتب لو كان الطرف فيها قيداً للرفع كان معناها امكان السلب
المقيد بوقت الكتابة وبهذا يناقض ضرورة الثبوت المقيد به ليجوز ارتفاعها بارتفاع المقيد وآما اذا كان قيداً
للمرفع فيكون معناها امكان سلب الثبوت المقيد به وهو منافض لضرورة الثبوت المقيد به ويظهر من كلام
بعض المهرة ان الطرف في هذه القضايا قيد للرفع فتأمل قوله مفهوم مردود من نقايض بساطتها لا ريب ان القضية

المركبة مركبة من جزئين لانها عبارة عن مجموع تصنيفتين متخالفتين بالايجاب والسلب فرفعها رفع احد الجزئين على سبيل
 منع الخلو وضرة ان نقض كل شئ رفعه فنقيض لمركبة رفع ذلك لمجموع سواء كان برفع احدها لا على اليقين او برفع المجموع
 لكن الكليات من المركبات لما لم تكن متفاوتة تحليللا وتركيبا فرفع احد جزئيهما مساوق لرفع المجموع فطريق اخذ نقضها
 ان تحليل الى بسيطها او يؤخذ نقض كل منهما ويتركب منفصلة لانه الخلو وضرة ان رفع المجموع امكان برفع جزئيهما
 فيحقق نقضها وان كان برفع جزئيهما فيحقق نقض هذا الجزئ فيحقق احد جزئي الانفصال وهو مساوق لرفع المجموع
 فيكون نقضها لاما الجزئية فانها متفاوتة عند التحليل والتتركيب فان موضوع الايجاب والسلب في احد التراكيب
 واحد واما عند التحليل فيكون موضوع احدها غير موضوع الاخرى فلا يكفي في اخذ نقضها المفهوم المرد
 بين نقضه الجزئين لجواز كذب المركبة مع كذب نقض جزئيهما اذ كان المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع داما وسلبا
 عن الافراد الباقية داما فيكون المركبة الجزئية كاذبا لذالك لا واما ويكون كل نقض من جزئيهما ايضا كاذبا لاما للوجوه
 الكلية فلدوام سلب المحمول عن البعض اما السالبة الكلية فلدوام ايجاب المحمول للبعض فاذا قلنا البعض الحيوان انسان
 لا داما لكذب المركبة الجزئية ويكذب ايضا قولنا كل حيوان انسان داما ولا شئ من الحيوان انسان انا فالطريق
 في اخذ نقضها ان يرد بين نقض محمول الجزئين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع فيكون النقض في قولنا
 بعض الحيوان انسان لا داما لكل فرد من افراد الحيوان اما الانسان داما وليس انسان داما وهي حليلة مرددة المحمول
 لانتساب محمولها الى كل واحد واحد من افراد الموضوع ايجابا وسلبا وبجتي نقض جزئي المركبة الجزئية وهذه الحليلة
 شبيهة بالمنفصلة مساوية لنقيض الجزئية لكنها غير مساوية الصدق معهما اذ كانتا كليتين لصدق قولنا كل عدو
 زوج او فرد مانع الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا داما اما ان يكون كل عدو زوجا واما ان يكون كل عدو فردا لجواز
 خلو الواقع عنهما بان يكون بعض عدو زوجا وبعض عدو فردا قوله وليست طر في اخذ نقض لشرطيات الخ هذا اذا
 النقض لصرح داما اذا اريد اعم منه من اللازم المساوي فلا يشترط اصلا الا انك قد عرفت ان نقض نقض لملية
 المركبة منفصلة لانه الخلو والتناقض من الطرفين فيكون تلك الحليلة نقضا لمانعة الخلو ايضا قوله وهو عبارة عن
 جعل الجزئ الاول والخ اعلم ان المراد من جعل الجزئ الاول من القضية ثانيا ان يجعل عنوان الجزئ الاول ثانيا فثبات
 الاول فليس العكس عبارة عن جعل ذات الاول ثانيا ووصف الثاني او لا بل الاول فيه ذات الثاني والثاني وصف
 الاول والمراد ببقاء الصدق ان لا يصلح تبغي ان يكون بحيث لو صدق لصدق العكس ان لا يصلح تبغي ان يكون
 صادقا والعكس بعبارة فيه واما اشتراط بقاء الكذب كما وقع في الاشارات فليس بشئ لما قال الحق الطوسي في شرحه

ان سئل ان صدق الملزوم لصدق لازمة للقيضة استلزام كذب الملزوم كذا لانه فان استثنى نقيض المقدم لا ينتج من
 المواد الكافية ما يصدق حكومها لقولنا كل حيوان انسان فانه كاذب وعكسه وهو بعض الانسان حيوان صادق
 فزيادة الكذب في الكتاب سهو لعله وقع من تاسخه فان كثرة الكتب خالية عنها وقد رأت بعض نسخ هذا الكتاب الضايا
 خالية عنها وكثير من المتأخرين لم يمتنبوا لهذا ذكر واقع الكذب في مصنفاتهم واعلم ان العكس كما قد يطلق على كلف
 المصدرى كلفه يطلق على القضية الحاصلة بالتبديل فيقال مثلاً عكس لموجبة الكيفية موجبة جزئية ويعرف
 العكس بهذا المعنى بانه اخص قضية لازمة للقضية لطريق التبديل ^{التي} ^{تسمى} في الصدق والكيف فلا بد في اثبات
 العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة للاصل وذلك بالبرهان المنطوق على المواد كما هو الثاني ان
 ما هو اخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك لاصل وظاهر ذلك بالخلاف في بعض اوصاف قوله فالسالبية الكيفية
 يعني ان السالبة الكيفية من حيث انها سالبية كليتها مع قطع النظر عن الضرورة والدوام وغيرهما بحيث لا يعكس سالبية كليتها لان
 ما اذا كان سلوباً عن جميع افراد المفهوم الآخر كان المفهوم الآخر سلوباً عن جميع افراد المفهوم الاول الا لا يجمع المفومان في فرد
 فحصل السلبية الكيفية عدم اجتماع المفومين لناطق والفرد فاذا صدق لاشي في الناحية بغير صدق لاشي من الفرس بناطق
 والا يلزم اجتماعهما في فرد وبوظائف المفروض بهذا اندفع ان السؤال السبع الكيفية التي اخصها الوقفية لا عكس
 لما كان قولنا لاشي من الفرس ينحصر وقت التبريع لا يعكس لي قولنا لاشي من الفرس بقدر الامكان الذي هو اعم الجهات
 وذلك لان عدم العكس لسالبة الموجبة من حيث انها موجبة بجهة خاصة لا ينافي كون سالبة من حيث انها سالبة
 منكسرة فعدم الانعكاس بخصوص لجهة ساقط عن الاعتبار كما ان الانعكاس بخصوص لمادة ساقط عنه قوله بليل الخلف
 وهو مطابقا عبارة عن اثبات المطلوب بابطال نقيضه وفي هذا المقام عبارة عن نهم نقيض العكس مع الاصل لنتج
 المحال وبوسيلة لاشي عن نفسه مثلاً صدق قولنا لاشي من الانسان بحجوج بل ان يصدق لاشي من الحجر بانسان
 والا يصدق نقيضه وهو قولنا بعض الحجر انسان فنجعله لا يجابه صغرى واصل القضية ككلمتها الكبرى ونقول بعض الحجر
 انسان لاشي من الانسان بحجوج بل بعض الحجر ليس بحجوج وهو محال فصدق نقيض مع الاصل محال لانه مستلزم
 للمحال والمستلزم للمحال محال فيجب صدق الاصل معه وهو المطلوب واما قيل انه يجوز ان يكون كل من الطرفين صادقاً
 ويكون منشأ المحال هو المجموع ساقط لان هذا الاحتمال لا ينافي المطلوب وهو امتناع صدق نقيض مع الاصل
 ولزم العكس له قوله والسالبة الجزئية لا تنكس لجواز عموم الموضوع فيجوز سلب الاخص عن لا عم ولا يجوز سلب الاعم
 عن الاخص فلا يصح كون السالبة الجزئية عكساً للسالبة الجزئية واذا لم يصدق الجزئية فالكلية بالطريق الاولى

وانعكاس السالبة البرية في بعض المواد اذا كانت احدى الحاصيتين غير متبها كما عرفت قوله والموجبة الكلية
اعلم ان الموجبة كلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية بالافتراض والخلف اما الافتراض فتقره انا اذا قلنا كل ج
ب او بعض ج ب فيلزم ان يصدق بعض ب ج والافتراض ذات الموضوع وفد ب ودرج لان ذات الموضوع
لا بد ان تصف بال عنوان فينتج ان بعض ب ج وهو المطلوب واورد عليه بانه مبنى على قياس من الشكل الثالث
فهو بيان بالمعنيين بعد واجواب ان الافتراض ليس بقياس فضلا عن الشكل الثالث فان محصله توصيف ذات الموضوع
بوصف المحمول وحل صف الموضوع عليه وتوصيف ذات الموضوع بوصف المحمول ليس قضية بل تركيب تقيدى وكذا
حل وصف الموضوع على ذات الموضوع ليس قضية متعارفة لاستدعائها لتأثير الحيزين بحسب مفهوم واتحادهما بحسب
الذات والوجود وذات الموضوع مع وصفه ليس كذلك لان تسمية ذات الموضوع بدلا ليعمل كجسم عن الذات الموضوع
قالا افتراض ليس لا تصرف ماني عقدى الوضع والحل يجعل عقد الوضع عقد حل وعقد الحل عقد وضع ولا يتبين
في حدوده بحسب المفهوم والقياس يستدعى حدودا متعارفة بحسب المفهوم هذا يحصل ما اذا تحقق الطوى في شرح
الاشارات وارتضاء العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق واما الخلف فهو ان بعضه يقيض لعكس الى الاصل المنتج
سلب لشيء عن نفسه مثلا متى صدق كل ج ا وبعضه ب فلا بد ان يصدق بعض ب ج والا لصدق بقيضة
هو لا شيء من ب ج فتجعله كبرى واصل القضية صغرى فينتج بعض ج ليس ج واورد ان الخلف لم يبين ببديل
بين عند ذكر القياسات الشرطية واجيب بان الخلف وان كان موضع ذكره القياسات الشرطية لكنه قياس بين
في نفسه غير محتاج الى بيان والقرض من ذكره هناك مجرد عن خصوصيات المواد وكونه احد انواع القياسات الاستحسان
يستدعى ذكره هناك فلا يلزم شيء الاسود والترتيب من غير ضرورة قوله لانه يجوز ان يكون المحمول عاما ويتبع حل الخاص
على كل افراد العام فلا يصدق الموضوع او المقدم على جميع افراد المحمول او التالى على جميع تقاديره ولا يجري الخلف
ضرورة ان يقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية وهى غير صالحة لصغرية الشكل الاول ولا كبرى وهى قوله بل عكسه
بعض ما كان شابا شيخ فيه نظر ظاهر فان كان رابطة وهى لعدم استعمالها لا تصلح للمحمولية ولا لوقوعها جزا من
المحمول فالحمول هو الشاب فقط قضى العكس لا بد ان يكون موضوعا واما الوجه الاخر من الجواب فهو ان كان مختار بعض
الاصل التحقيق لكنه فاسد جدا لما افتاد بعض الاعلام قدس سره ان الاصل مطلقة وقية وهى لا تنعكس الى مطلقة وقية
فالصواب ان يقال ان هذه القضية حكم فيها ثبوت المحمول ثبوت قاربان لماضى فى مطلقة وقية ان لم يعتبر
فيها الضرورة ووقية مطلقة ان اعتبرت وهما تنعكسان مطلقة عامة فكلها البعض لشاب شيخ بالفعل وهى وقية

لا محالة لان البعض يصدق عليه الثاب في احد لازمة اعني لما مضى شيخ في احد لازمة اعني المستقبل فافهم قوله بل
عكسه بعض ما في الحائط واما ان العكس المستوي عبارة عن جعل الموضوع محمولا بالعكس كما عرفت والحايط جزء
المحمول لا كله اذ كله في الاصل في الحائط فيكون عكسها البعض في الحائط وقد قال المحقق الطوسي في شرح الاشراق
بعض المحمول لا يكون محمولا لبعض الموضوع لا يكون موضوعا واشترط حفظ الليفة واجب في العكس مصطلحا وهما
اشكال اخر تقريره ان قولنا البعض لنوع انسان صادق مع كذب العكس هو قولنا البعض للانسان نوع واجب
بان المعبر في القضايا المحل المتعارف وقولنا البعض النوع انسان كاذب بالحمل المتعارف لان المعبر فيه صدق مفهوم
المحمول اما على نفس الموضوع بان يكون هو نفسه فردا للمحمول او على افراده بان يكون افراده افرادا للمحمول كما عرفت
سابقا لان يكون فردا للموضوع نفس مفهوم المحمول وهما افرادا للموضوع ليست افرادا للانسان بل من افرادة نفس
مفهوم الانسان قوله وباقى العكوس من الوجبات الخ والابد من ذكرها ولو اجالا فنقول قد عرفت ان الوجبات كلية
بما كانت اوجزية تنكس جزئيا لاحتمال عموم الموضوع واتساع حمل الاخص على كل افراد الاعم فحسب لهجة تنكس
الوجودية اللا ضرورية والوجودية اللادائمة والوقعية المنتشرة والمطلقة العامة مطلقة عامة لانا اذا قلنا البعض
ج ب بالفعل كان معناه ان شيئا ما يوصف ج بالفعل بوصف ب بالفعل فذلك الشيء يكون موصوفا ب بالفعل
ونج بالفعل ايضا فبعض ب بالفعل ج بالفعل واستدل عليه بالاقتراض في الخلف والعكس اما الاول فهو ان
يفرض ذات الموضوع وقرب بالفعل لان القضية فعلية ودرج بالفعل اذ لا بد من اتيان ذات الموضوع بالفعل
بالفعل منتج ان بعض ب ج بالفعل وهو المطلوب واما الثاني فهو ان يفهم نقيض العكس في الاصل ينتج سلب الشيء
من نفسه فيقال اذا صدق كل ج ب او بعض ج ب بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ب ج بالاطلاق والا
لصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دائما فتجمله كبرى واصل القضية صغرى ينتج بعض ج ليس ج دائما واما
الثالث فهو ان يعكس نقيض العكس ليرتد الى نقيض الاصل نكاح جزئيا او ضده ان كان كليا مثلا اذا صدق كل
ج او بعض ج ب بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ج ب بالاطلاق والا فيصدق لا شيء من ج ب دائما
وتنكس الى لا شيء من ج ب دائما وقد كان كل ج ب او بعض ج ب هفت والتقريب فيه لا يجوز صدق الاصل
مع لازم نقيض العكس الا لازم اجتماع النقيضين وهذا على تقدير كون الاصل جزئيا ظاهرا واما على تقدير كونه
كلية فلا سترامة للجزئي فينتج صدق الاصل مع نقيض العكس فينتج صدقه بدون العكس واذا ثبت ان المطلقة العامة
التي هي عكس العكس في مطلقة عامة ولازم الاعم لازم الاخص ثبت ان لبقا في ايضا تنكس الى مطلقة عامة

لا يقال المتيقن بالضرورة الا لزوم المطلقة العامة في عكس هذه الموجبات ولا يلزم منه ان يكون المطلقة العامة عكسا
 او العكس عبارة عن اخص لازم فلا بد من بيان عدم لزوم الزائد من الاطلاق لان القول لوقية الكلية اخص لقضا
 المذكورة وهي لا تنكس الى الاخص من المطلقة كالجينية لجواز الثاني من وصفي الموضوع والمحمول فلا يصدق
 وصف الموضوع على ذات المفهوم حين تصادف بوصف المحمول كقولنا كل نخسف مضى بالتوقيت لا داما ولا يصيد
 بعض المضى نخسف حين هو مضى وعدم انعكاس الاخص لتيقن عدم انعكاس الاعم وتكسلا لدا اتمان اعني انظر
 والدائمة والعامتان اعني المشروطة العامة والعرفية العامة جينية مطلقة اما الدائماتان فلان مفهوما ان وصف
 المحمول ثابت مادام ذات الموضوع موجودة ووصف الموضوع ثابت له في الجملة اذ الماد اصادق عليه الموضوع
 بالفعل فصح اجتماع وصفي الموضوع والمحمول على ذات واحدة في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقات
 وصف المحمول فما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو مفهوم
 الجينية المطلقة واما العامتان فلانه قد حكم فيها بان وصف المحمول صادق مادام وصف الموضوع فاما يجتمعان
 على ذات واحدة في جميع اوقات وصف الموضوع فما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع
 في بعض اوقات وصف المحمول وقد يستدل بالوجود الثلثة المذكورة وتكسلا الخاصتان اعني المشروطة الخاصة
 والعرفية الخاصة جينية لا دائمة اي جينية مقيدة بالادوام الذاتي اما لزوم الجينية فلانها لازم للعام
 المشروطة العامة والعرفية العامة ولازم العام لازم الخاص واما لزوم الادوام في العكس فلانه لو لم يكن الادوام
 لانه لا دام عنوان الموضوع فدام المحمول في الاصل وقد فرض المحمول في الاصل لا داما يخالفت واما الممكنتان
 اعني الممكنة العامة والخاصة فعلى نهيب من يقول بانكسلا لضرورة كنفهاتكسلا ممكنة عامة فان نقضي
 المتساويين متساويان وهذا على طور الفارابي ظاهر جدا لان لصغري الممكنة نتيج في الاول والثالث فيجري
 المخلف والا ففرض واما على راي الشيخ من ان تصاد ذات الموضوع بالوصف العنواني بالفعل فلا يخجلو اما ان
 يعبره بالفعل بحسب نفس الامر او بحد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا على الاول لا يتكسلا للممكنان
 ممكنة لانه قد يصدق كل ما يتصف نتج بالفعل في نفس الامر فوب بالاسكان ولا يصدق بعض ما يتصف بـ
 بالفعل في نفس الامر فوج بالامكان لجواز ان لا يخرج الممكن من لقوة الى الفعل وعلى الثاني فالممكنة تنكس
 ممكنة لان معناها ج اذ صدق عليه ج او فرضه العقل ج بالفعل فوب بالامكان ولا شك ان ما هو ببالاسكان
 ما يفرضه العقل ب بالفعل وان بقي بالقوة داما فمناك شي قد اجتمع فيه وصف ب بالاسكان بالفعل انقضي

ووصف ج بالامكان فبعض الممكن ان يكون ب وفرضه العكس ب بالفعل ج بالامكان هو مفهوم العكس فاما
 واما السوال ففي اما كية او جزئية فمن الكليات تنعكس لذاتها ان تعني الضرورية والذاتية والعامة ان تعني المشروطة
 العامة والعرفية العامة كنعكسها بالخالف وتقريره في الذاتية والعرفية انه لو لم يصدق الدائمة في عكس لذاتها لصدق
 المطلقة العامة ونضمها مع الاصل فينتج سلب الشيء عن نفسه واذا لو لم يصدق العرفية العامة في عكس لعرفية
 العامة لصدق الحينية المطلقة ونضمها مع الاصل بان نجعل النقيض لا يجابه صفري
 والاصل كية الكبرى فينتج سلب الشيء عن نفسه ولا يجري شل هذا البيان في الضرورية والمشروطة العامة لان
 نقيض الضرورية الممكنة العامة ونقيض المشروطة الحينية الممكنة والممكنة العامة ولذا الحينية الممكنة لا تصلح لصغر
 الشكل الاول لاشراط الفعلية فيها ولذا قيل انه لو لم يصدق الضرورية في عكس الضرورية لصدق الممكنة
 التي هي نقيضها لانتفاع ارتفاع النقيضين وصدق الممكنة يستلزم امكان صدق الفعلية لان المراد
 بالضرورة المعنى الاعم من الذاتية والغيرية فالامكان ايضا بالمعنى الاعم ولما صدقت الممكنة لزم ان تكون بالضرورة
 بالمعنى الاعم سلوبة عن الجانب الخالف فيلزم امكان صدق الاطلاق في الجانب الموافق وصدق الاطلاق
 محال لاستلزامه سلب الشيء عن نفسه فصدق الامكان محال واذا استحال صدق الامكان ثبتت الضرورية
 وقس عليه المشروطة العامة فانه لو لم يصدق المشروطة في عكس المشروطة العامة لصدق الحينية الممكنة وصدقها استلزم
 الامكان صدق الحينية المطلقة امكانا وقوعيا وصدق الحينية المطلقة محال فصدق الحينية الممكنة محال فصدق
 المشروطة العامة واجب والمشهور فيما بين المتأخرين ان الضرورية تنعكس دائمة والمشروطة العامة عرفية
 عامة واستدلوا عليه بانا اذا فرضنا ان مركوب زيد بالفعل مخصص في الفرس مع امكان شموله للحمار صدق لاشئ
 من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق قولنا لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا البعض الحمار بمركوب
 زيد بالامكان وتحقيق انه ان عني بالضرورة الضرورية الذاتية وبالامكان سلب الضرورية الذاتية فالعكس
 للضرورية الذاتية للخالف في المثال المذكور وان عني بها الضرورية المطلقة اعم من ان تكون بالنظر الى الذات
 او بالنظر الى الغير فالضرورية تنعكس كنعكسها بالضرورة ولا يمكن انفكاك لدوام عن الضرورية المطلقة لما بين
 عليين في الحكمة فلا يصدق قولنا البعض الحمار بمركوب زيد بالامكان اصلا بل يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
 اذ دوام سلب مركوبية عن الحمار لا بد له من علة فبالنظر الى تلك العلة يتحقق الضرورة قطعا واما المشروطة فان
 فترت بالضرورة ما دام الوصف او بالضرورة بشرط الوصف فالتعكس كنعكسها لانه حكم في الاصل ان ذات الموضوع

ينائي وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق
احدهما على شئ انشاء الاخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافيين في ذات الموضوع
ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول وايضا مجموع ذات الموضوع
ووصفه وان كان منافيا لوصف المحمول لكنه لا يتلزم الا المناقاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه
المناقاة بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع وان فُسرت بالضرورة لاجل لوصف تنكس
نفسها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول متحققة ضرورة ان نشاء الضرورة السلبية هو وصف
الموضوع واذا تحقق المناقاة بين الوصفين فحتى تحقق وصف المحمول متحقق صدق وصف الموضوع فتكون المناقاة
متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس كذا في شرح المطالع
وتعكس الخاصتان اى الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة الى عامتين مع اللادوام في البعض اما العكس
الى العامتين فلان العامتين تنكسان نفسها ولازم الاعمال لازم الاخص واما اللادوام في البعض فلان
لا دوام الاصل موجبة كلية مطلقة فنعكس الى موجبة جزئية ولا تنكسان نفسها اى العامتين مع قيد اللادوام
في الكل لانه يصدق قولنا الشئ من الكتاب بساكن مادام كاتبه بالاداء مع كذب الشئ من الساكن بكتاب دام
ساكنه لاداء كذب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق لصدق بعض الساكن ليس بكتاب واما كالمال
وانما احتج الى هذا البيان مع ان لا دوام الاصل موجبة كلية ولا تنكس كلية لاحتمال ان يكون انضمام الموجبة
الكلية الى قضيتها اخرى يوجب عكسها كليا كما في السالبيين الجزئيين الخاصتين ولا عكس للبعين البواقى وهى
الوقتيان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة فان اخصها الوقفية وهى لا تنكس الى الممكنة لانه يصدق
لا شئ من القمر مخسف بالتوقيت لاداء مع كذب بعض المخسف ليس بقمر بالساكن لصدق كل مخسف قمر بالضرورة
ولما لم تنكس لوقفية الى الممكنة لم تنكس الى قضيتها اصلا وحتى لم تنكس لوقفية لم تنكس لبواقى اذ هى اخصها
وعدم انعكاس لخاص يوجب عدم انعكاس لاعمال واما السوالب الجزئية فلا ينكس منها الا الخاصتان فانها
تنكسان كنفسها بذا هو القول الجلى في هذا المقام والتفصيل مذكور في المبسوطات قوله هو جعل نقيض الجزئية
الاولى الخ هذا على طور القدماء واما المتأخرون فطاروا ادلة القدماء لانكس السوالب والموجبات غير
تامة لانها صانها بالعمليات التى محمولاتها من المفومات الشاملة والسوالب التى موضوعاتها من نقيض تلك
المفومات وليس محمولاتها منها عدلوا على اصطلاح القدماء وقالوا عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض لثاني

اولاً وعين الاول ثانياً مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف فالحق ان لو تمه تامة بتخصيص الاحكام بغير الضوابط
 الشاملة وتماثلها وبانذار النقيض سلبياً لا عدولياً واعلم ان ههنا اشكالاً مشهوراً تقريره يوقف على تمديد قدته
 هي ان الكلام يستلزم وجوده رفع عدم في الواقع كان موجوداً دائماً والما استلزم وجوده رفع ذلك لعدم اذ
 لا يتصور وجوده بدون تحقق عدمه وبعد تمديد ذلك نقول كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع عدم في الواقع
 صادق ضرورة وهو ينكسر بعكس النقيض لي قولنا كلما لم يستلزم وجود الحادث رفع عدم في الواقع لم يوجد وهو
 نياني المقدمة الممهدة واجيب عنه بوجه منها ما قال صاحب القيسات ان اللزوم على قسمين اصلي بان يكون
 ذات الملزوم نفسه مستلزماً لذات اللازم كـ لزوم الزوجية للاربعية ولزوم تباعى بان لا يكون اللازم لازماً لذات الملزوم
 بنفسه بل بسبب لزوم شئ آخر كـ لزوم الزوجية دلزوم لزوم لزوجها لما وتلم جراً فان لزوم الزوجية مثلاً
 انما يكون لازماً للاربعية بواسطة لزوم الزوجية وما هو المقرر من انعكاس اللزوم بين نقيضيه اللازم والملزوم
 انما هو في اللازم الاصلي لا في اللازم التباعى فان عدم اللازم التباعى انما هو لزوم انعدام اصل للملازمة لا
 انعدام ذات الملزوم والسرفيه ان اللازم التباعى لازم لوصف لازمية اللازم ولزومية الملزوم لاذات الملزوم
 فانعدامه انما يستلزم انعدام وصف لازمية ووصف لزومية لانعدام ذات الملزوم واستلزام رفع عدم
 الواقعي لازم تباعى بوجود الحادث فعدمه لا يستلزم عدم الحادث حتى يلزم المناقاة بينه وبين ما تقر به المقدمة
 الممهدة وبذلك ليس شئ لان اللازم التباعى لازم للملزم الاصل ولولوا بواسطة فيكون متنع الانفكاك منه فتخصيص
 صدق الانعكاس بين نقيضيه اللازم والملزوم باللزوم الاصلي تحكم بحت والقول بانفكاك اللازم التباعى من الملزوم
 الاصل يوجب انفكاك اصل اللازم منه فان امتناع انفكاك اللازم ليس الا بواسطة لزومه وقد امكن انفكاك
 اللزوم فامكن الانفكاك فالحق ان رفع كلا اللازمين يستلزم رفع الملزوم ومنها انه ان اراد يقول كلما وجد
 الحادث الخ انه كلما وجد الحادث من حيث انه حادث يستلزم وجوده رفع عدم في الواقع فسلم لكن لا سلم كذب
 عكس نقيضه ومناقاة للمقدمة الممهدة لان كلما لم يستلزم وجوده الحادث من حيث انه حادث رفع عدم واقعي
 لم يكن موجوداً من حيث انه حادث ولا مناقاة له بالمقدمة الممهدة اصلاً وان اريد ان وجوده مطلقاً او حين
 هو قديم لا يستلزم رفع عدم واقعي فسلم انه لا يستلزم رفع عدم لكن لا يلزم منه قدم الحادث اذ ليست وجودات
 الحوادث لك في نفس الامر فلا يلزم بالزم وبعبارة اخرى ان المقدمة الممهدة وهي قولنا كلما لم يستلزم وجوده
 رفع عدم واقعي كان موجوداً دائماً صادقة وعكس قولنا كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع عدم في الواقع

وهو قولنا كلما لم يستلزم وجود الحادث رفع عدم في الواقع لم يوجد أيضاً صادق ولا منافاة بينهما لأن كلما
 يستلزم وجوده رفع عدم في الواقع موجوداً أو هو قديم وكل حادث لم يستلزم وجوده رفع عدمه في الواقع
 متع لأن الحادث لا بد أن يستلزم وجوده رفع عدمه في الواقع فرفع الاستلزام يستلزم رفع وجوده من حيث
 أنه حادث لا من حيث أنه قديم ومنها أنه لا منافاة بين الجزئيتين المفويتين من المقدمة الممهدة وبعبارة أخرى
 وان كان تأليهما متناقضين لأن عدم استلزام الحادث رفع عدم واقعي محال والمحال جاز أن يستلزم النقيضين
 وفيه نظر أما لو افان المقدم انما يستلزم النقيضين لو كان محالاً والمقدم ههنا واقع وأما ثانياً فلأن استلزام
 محال محالاً مطلقاً وتحقق أن المقدمة الممهدة ليست قضية شرطية بل قضية عملية ولما كان صدق بوصف
 الفعواني على أفراد الموضوع بالفعل فثبت الوجود لكل ما لا يستلزم وجوده رفع عدم واقعي والحادث كك
 فيلزم صدق العكس ولا منافاة فتأمل وقد أجابوا عن هذا الاشكال بوجه آخر غير وجه ذكره بالوجه الثاني
 قوله وتنفكس الموجبة الكلية الخ وأعلم أن حكم الموجبات كلية كانت اوجزئية في عكس النقيض مثل حكم السوالب
 في العكس المستوي فالموجبات الكلية تنفكس بعكس النقيض إلى نفسها فالدرجتان تنفكسان كنفسهما والعامة
 عرفية عامة والخاصتان عرفية خاصة مقيمة بالادوام في البعض والعكس للبواقي ومن الموجبات الجزئية
 لا تنفكس إلا الخاصتان فانها تنفكسان عرفية خاصة وحكم السوالب في عكس النقيض حكم الموجبات في المستوي
 فمن السوالب كلية كانت اوجزئية تنفكس إلى المتان والعامة جينية مطلقة والخاصتان جينية لادامة
 والوجوديتان والوقيتان والمطلقة العامة مطلقة عامة والمكملتان ممكنة عامة وأما الشرطية فالموجبة
 الكلية منها تنفكس موجبة كلية والموجبة الجزئية لا تنفكس في السالبة منها كلية كانت اوجزئية لا تنفكس
 الاجزئية والاستدلال على انعكاسها بهذا العكس مثل الاستدلال على انعكاسها بالعكس المستوي اعني الخلف
 والافراض والعكس والتقصير والنقض والتفصيل المذكور في مطولات الفن قوله فنقول الحقبة على ثلاثة اقسام
 لان الاحتجاج ابا الكلي على الجزئي والجزئي على الكلي او بالجزئي على الجزئي فالاول القياس والثاني الاستدلال
 والثالث التمثيل ويمكن ان يقال الحقبة اما ان يكون مشتملاً على المطلوب او مستلزماً له وهو القياس وكانت
 بحيث لا يثبت عليها المطلوب فهو الاستدلال وكانت الحقبة والمطلوب يثبت عليها ثالث فهو التمثيل قوله وبه
 قول المؤلف من قضايا الخ القول يقال بالاشتراك على المففوظ وعلى المفهوم العقلي كما ان القياس يقال
 بالاشتراك والتمثابه على القياس المسموع والقياس المعقول والمففوظ جنس للقياس المسموع والمفهوم

العقل للمعقول وإنما يكتفي بالقياس للمعقول وحده إذا كان المطلوب برهانيا وما إذا كان جدليا أو خطابيا
 شعريا أو غاليا فمحتاج إلى القياس للمعقول لأن منفعة ما سوى البرهان بحسب الغير لمصلحة التمكن من البرهان
 فتحصيل ما عليه الحق في نفسه ولا مدخل للغير والاجتماع فيه قال الشيخ في منطق الشفاء القياس المسموع
 على الوجه الذي قلنا جنسه القول المسموع والقياس للمعقول جنسه القول بمعنى المعقول لكن القياس للمعقول
 قد يكتفي به وحده في تحصيل الغرض الذي في القياس إذا كان المطلوب برهانيا وما في الجدل والمخالفة
 والسوفاط والشعر فإن القياس المسموع لا يستغنى عنه في إقادة الغرض الذي في كل واحد منها وهما سواء
 وهو أنه لو أريد بالقول اللفظ لم يصح قوله يلزم عنها قول آخر أن اللفظ بالمقدمات لا يستلزم اللفظ بالنتيجة
 وجوابه أن القول هو اللفظ المركب وهو ما قصد به من الدلالة على جزئ معناه فهو لا يكون قولاً إلا إذا دل
 على معناه فيكون القول للمعقول لازماً للقول المسموع والنتيجة لازمة للقول للمعقول فيكون لازمة للقول
 المسموع في الجملة وعلى هذا يكون المراد بالقول لللازم للمعقول فإن اللفظ بالمقدمات يستلزم تعقل معانيها
 وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة كذا قيل وذكر المؤلف بعد القول ما استدرك كما قال شارح المطلاع أو
 احتراز عن كون من تبعية كما صرح السيد المحقق في شرح المواظف وأورد ليصح تعلق من به كما صرح العلامة
 التفتازاني والمراد بالقضايا ما فوق الواحد ليتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين والقياس المركب
 من القضايا ما فوق الواحد احترازاً عن قضية واحدة مستلزمة لعكسها فإنه قول المؤلف لكن لا من القضايا بل
 من المفردات هكذا قال شارح المطلاع وقال العلامة التفتازاني أن القياس المنتج لمطلوب واحد يكون مؤلفاً
 بالاستقراء الصحيح من مقدمتين لا ازيد ولا انقص لكن ذلك القياس قد يفقد مقدّماته أو أحدهما إلى السبب
 بقياس آخر وذلك إلى أن ينتهي الكسب إلى المبادئ البدئية أو السليمة فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للقياس
 المنتج المطلوب فسموا ذلك قياساً مركباً وعدده من لواحق القياس انتهى وأورد بأنه لو كان المراد من القضايا ما هي
 بالقوة ونلت القضية الشرطية ولو كان المراد ما هي بالفعل خرج القياس الشعري واليهاً قياسات هي قضايا
 مفردة لقولنا فإن تنفس فهو حي ولما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واجب بأن المراد ما هي بالقوة والقضية
 الشرطية تخرج بقوله بعد تسليم تلك القضايا فإن جزأها لا تحتمل التسليم لوجود المانع أعني أدوات الشرط والعناد
 وبأن المراد بالقضية ما يتضمن تصديقا وتخيلا فخرج الشرطية بها والقياس الأول لا يتم إلا بمقدمة مفردة
 وهي قولنا كل متفلس فهو حي والثاني شتمل على مقدمتين للاتصال ووضع المقدّم له لالة لما عليها لكن يراد به القضية

المركبة المستمرة لعكسها وقيدها ان المراد من القضايا هي المصرفة وفي القضية المركبة الجزء الثاني قيد الاول يستفاد
 منه القضية باعتبارني دوام الحكم الثاني او ضرورته والمراد باللزوم في قوله يلزم الخ ما هو اعم من المبرن وغيره ليدرج
 فيه القياس الكامل ويبدو الشكل الاول وغيره الكامل وهو باقى الاشكال ويخرج منه الاستقراء والتمثيل ولا يلزم
 عنها شئ لان كان تخلف مدلولها عنها لما يتبعه وايضا يخرج الصدق القول الاخر منه بحسب خصوصية المادة
 كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق فانه يصدق كل انسان ناطق وكقولنا كل انسان فرس فانه
 بعض فرس ناطق فانه يصدق كل انسان ناطق وكقولنا لا شئ من الانسان بفرس كل فرس صهال فانه
 يصدق لا شئ من الانسان بصهال بخصوصية المادة قال العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق ولما
 اختار ارباب العلوم الحقيقية التمثيل بالحروف دون المواد تجبوا في ذلك بين ايراد المثال لتسهيل فهم المعنى
 بين تسمية الصور عن المواد التي ربما كانت موجبة للزمن عن الطريق المقضية للعدول عن التحقيق اذ ربما الفت
 الذهن الى ما يقتضيه بعض تلك المواد بخصوصية لا للصورة المفترضة وتنبه ان يراو باللزوم اللازم الذاتي
 ليخرج ما يلزم عنه قول آخر بواسطة مقدمته اجنبية كما في قياس مساواة ثم الظاهر ان اللزوم الماخوذ في
 تعريف القياس بحسب نفس الامر ولو اعتبر بحسب العلم فالمراد استعقاب النتيجة بعد تفتن اندراج الاصغر تحت
 الاكبر وذلك الاستعقاب اما على سبيل العادة او التولية او الاعداد على اختلاف المذاهب وقوله بعد تسليم تلك
 القضايا اشارة الى ان مقدمات القياس لا يتجمل ان تكون مسلمة في نفسها بل نها وان كانت كاذبة منكورة
 لكن هي بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر في قياس التمثيل البرهان والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري
 لان الشعري والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجيب ان تكون مقدماتها حقة في نفسها بل يكون بحيث لو
 سلمت لزم عنها قول آخر لا يقال لقياس الشعري لا يحاول فيه الاحتميل لا التصديق لا تايقول وان لم يحاول
 فيه التصديق بل انما يحاول التحميل لكن يظهر منه ارادة التصديق وتستعمل مقدماته على وجه يعلم انها مسلمة
 فوقول اذا سلم ما فيه لزم عنه قول آخر قال الحق الطوسي في شرح الاشارات وقديزاد في هذا الحد قيدان
 اخرا فيقال قول آخر من انظر اوافادة قيد التعيين ان قولنا في الشكل الاول مثلا لا شئ من الحجر
 بحيوان وكل حيوان سم ليس بقياس زلم يلزم عنه قول يكون الحجر فيه موضوعات ان يلزم عنه قول خروجه وقولنا
 بعض الجسم ليس بحجر ووافادة قيد الاضطرار ان بعض الاقوال قد يلزم عنها قول في بعض المواد دون بعض كما
 اذا قرن قولنا لا شئ من افرس باسان نارة بقولنا وكل انسان ناطق وتارة بقولنا وكل انسان حيوان

فانه يلزم عن الاول لا شئ من افرق من الحق ولا يلزم عن الثاني مثل ذلك فلا يكون ذلك للزوم ضروريا وفوق
 بين ما يلزم عنها قول لزوم ضروريا وبين ما يلزم عنها قول ضروري والمراد هو الاول فان من الاقضية
 ما يلزم عنها قول ممكن ولكن لزوم ضروريا قوله فان كانت النتيجة او نقضها مذكورة فيه الخ المراد بالذكر
 بالفعل لان ذكر بالقوة من لوازم القياس المطلق ضرورة ان الكبري الكلية مشتملة على النتيجة بالقوة في اي
 قسمان محلي وشروطي اعلم ان الاقتراني ينقسم بحسب ما يتركب عنه من اقضيا الى محلي وهو المركب من الجمليات
 الصرفة وشروطي وهو المركب من الشرطيات الصرفة ومؤلف من الجمليات والشرطيات فاقسامه خمسة لانه ان تركب
 من شرطيتين فهو ا من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة وان تركب من جملة وشرطية فهو ا من جملة
 ومتسامة او جملة ومنفصلة واعلم ان علمته المنطقيين خصوص الشرطيات بالقياس للاستثنائي ولم يتبناه والشرطيات
 الاقترانية قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات الموردي في التعليم الاول هي الجمليات الصرفة والاستثنائيات
 الموصومة بالشرطيات والشيخ قد وفق لخراج الشرطيات الاقترانية من لقوة الى الفعل فالشرطيات عنده كما لو جلد
 في الاستثنائي توجد في الاقتراني قوله والجوز التكرار الخ اعلم انه لا بدني كل قياس محلي بسيط من مقدمتين
 يشتركان في حد لان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من مرئالت موجب للعلم بتلك
 النسبة والاكتفي تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا ويسمى ذلك حدا واسط لتوسطه بين طرفي
 المطلوب بهاتين الكلم باحدهما على الاخر وهما اشكال وهو ان الحد الاوسط ليس متكررا في قولنا اساء
 لب وب مساو لج فامساو لج اذ ليس بتكرره هنا حد في المقدمتين بل جزء احد من احدي المقدمتين
 وصي تمام من الاخرى وكذلك اذا قلنا زيد اخو عمر وعمر كاتب فنتج زيد اخو كاتب ولكل قلنا الدرة في الحققة
 والحققة في البيت فالدرة في البيت واجب بان القياس المذكور مركب من قياسين الاول قلنا اساء
 لب وب مساو لج فنتج اساء ولساو لج والثاني يجعل تلك النتيجة صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى هكذا
 اساء ولساو لج وكل مساو لساو لج فامساو لج والحد الاوسط لا يجب ان يتكرر تمامه في جميع
 المواضع كما حقق المحقق الدراني نقلا عن بعض تلامذة المحقق الطوسي بل اذا كان محل الاثر على الاصغر
 فهو لا يحتاج الى حد جامع لهما واذا كان صدق بعضه او لا يزيد عليه على الاصغر فهو لا بد من تكرر شئ
 يرتبط الاكبر باعتبار ذلك الشئ بالاصغر فعلى هذا قد تكرر الاوسط بنقصان وقد تكرر بزيادة ولم نقيم برهان على
 ان الحد الاوسط يجب تكرره من غير زيادة ولا نقصان بل تكرره بالزيادة والنقصان لا يخل بالانتاج نشا

الزيادة قولنا العالم مؤلف وكل مؤلف مؤلف ينتج للعالم مؤلف فالحد الاوسط هو المؤلف لفتح اللام وقد تكرر
 بزيادة اللام ومثال لنقصان قولنا زيد اخو عمر وعمر وكاتب فزيد اخو كاتب وبالجمله اذا حفظ حذف المكرر
 ونقل الحكم الى الاصغر بالخوال الذي ثبت للاوسط لا يتخلف الانتاج قطعاً قوله واليهاده الحاصله الخ نقل
 عن أبي العباس للوكري ان التسمية تلك ليهاده شكلاً من قبيل نه شبه لشكل المربع من اشكال الهندسه وذلك
 ان المقدمتين المقترنتين على استقامته شبهتا بضيع واحد من اضلاع المربع والنتيجه شبهت بالضيع الذي
 يقابله واشتراك موضوع المقدمه الصغرى وموضوع النتيجه شبهه بالضيع الثانى واشتراك محمول المقدمه
 الكبرى ومحمول النتيجه شبهه بالضيع الرابع المقابل للثانى فتسميته القياس بالشكل على طريق التشبيهه قال
 الشيرازى فى حواشى شرح حكمه الانتراق بعد نقل هذا الكلام وكذا النسبه الصغرى باللام والكبرى بالاب والحمل
 الاوسط بالماده الفضليه المتكرره المنقلبه من ظهر الاب الى بطن اللام سيما اذا كان متوسطا بين محمول
 الصغرى وموضوع الكبرى كما فى السياق الا تم والنتيجه بالولد كلام تشبيهى فى غاية الحسن قوله وجه الضبط
 ان يقال الخ اعلم ان لقدا قالوا ان الاوسط اما ان يكون محمولا فى احدى المقدمتين موضوعا فى الاخرى
 اولاً وعلى الثانى اما ان يكون محمولا فيها او موضوعا فيها فاخرجت الاشكال الثلثه ولم يعبىر وانقسام الاول
 الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع من قسمته والمتاخرين لما بينهما والملك عندوهم والاوليان الرابع
 بعيد عن الطبع جداً لان النظم الطبيعى هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الاوسط ومنه الى المحمول كما
 الحكم من الاكبر الى الاوسط ومنه الى الاصغر والرابع مخالف له فى مقدمتيه جميعا اذا الاوسط فيه على طرفى اقتبا
 فينتقل لذى من فيه من الاوسط الى الاصغر وينقطع ثم ينقل من الاكبر الى الاوسط فيتم فى الاندراج و
 الانتاج وتانياً بان من عادتم بيان الشكلين الاخرين بعكس حدى المقدمتين ليرجى الى الشكل الاول
 وبيان الرابع محتاج الى عكس المقدمتين جميعاً فويشتغل على كلفه شافه متضاعفة قال الحق الطوى
 فى شرح الاشارات ان الشكلين الاخرين وان كان يرجعان الى الاول بعكس حدى المقدمتين فليسا
 يكون الاول مغنياً عنهما وذلك لان من المقدمات ما يكون له وضع طبيعى بغيره انعكس عن ذلك لقولنا
 الجسم منقسم والنار ليست بمزيجية فان كليهما ليس بمقبول عند الطبع ذلك القبول وامثالهما انما يختص بالتوابع
 فى شكل من الاشكال بعينه لا ينبغي ان يتكلف بردها الى غير ذلك الشكل واذا كان ذلك لك فلاشكل
 الرابع ايضا مقام لا يقوم غيره مقامه واعلم ان ما ذكره قسمة للقياس بالذاتيات وقد يقال ان القياس

ينقسم الى كامل وغير كامل والاول كالانترائيات الحتمية الواقعة على سبأه ضروري الشكل الاول والثاني غير هذين
قائمة للقياس بحسب العوارض قوله ولذا لك ان نتاجه مينا بدسيا لا ريب ان نتاج الشكل الاول بين بدسي
غيره من الاشكال المنتجة راجع اليه بالعكس لترتيب والنتيجة معاكما في الشكل الرابع او بعكس على المقدين
كما في الشكل الثاني والثالث الا ان كون العلم باننتاج الاشكال الباقية موقفا على العلم بالرجوع الى الاول
كما نحن بعض الناس نحل تامل فان قلت حقيقة البرهان وسط مستلزم لا مطلوب حاصل للمعلوم عليه وايضا جهة
الدلالة ان موضوع الصغرى بعض موضوع الكبرى فالحكم عليه حكم عليه قلت هذا مصداق على المطلوب
فان لو جمدنا انما يتبين ان لو ثبت ان الانتاج منحصر في الشكل الاول والا فلا انحصار للبرهان ووجه الدلالة
فيما حصر فيه وايضا الوجدان السليم شاهد بان الشكل الثاني ينتج من غير ملاحظة الرجوع الى الشكل الاول
الا ترى اننا اذا جزمنا ان الانسان ناطق وان الفرس ليس بناطق جز منا قطعنا بين الانسان والفرس
نعم لو عكسنا الكبرى قلنا لاشي من الناطق ليس بفرس يتفصح هذا المقتضى كل الاقصاد واما ان اصل الانتاج
موقوف عليه فما يكيد به الوجدان ولذا اثبت الشيخ عدم الغنية عن الشكل الثاني والثالث ان احد الطرفين
في بعض المواضع متعين للموضوعية والطرف الاخر للحمولية كما في قولنا الانسان كاتب فالانسان متعين للموضوعية
والكاتب للحمولية ولو عكس كان النظم غير طبعي فانتظام التاليف الطبعي قد لا تكون الاعلى هيأة الشكل الثاني
فلم يكن عنه غناهما وان لم يكونا بدسيتين الانتاج كالشكل الاول لكن يمكن اثبات المطلوب بهما من غير رجوعهما
الى الشكل الاول قوله احدهما ايجاب الصغرى ان يثبت شرط في الشكل الاول بحسب كيفية ان يكون صفه
موجبة اذ يوجب يعرف دخول الاصغر في الاوسط واما على تقدير كون الصغرى سالبة فلم يصل الحكم من الاوسط الى
الاصغر فلم يدرج تحتها وايضا الاوسط ليس وسط باعتبار ذاته بل باعتبار نسبة الى الجدين وفي الكبرى انما
نسبة الى ما صدق عليه من فراده بالايجاب ولو كانت الصغرى سالبة كانت نسبة الى الاصغر سلبا فلم يتكرر الاوسط
حقيقة فيلزم عدم تحققه لانه عبارة عن لام المتكرر واعلم انه قال الشيخ في الاشارات انه يشترط في الاول ان
تكون الصغرى موجبة او في حكم الموجبة ان كانت سالبة مكنة او وجودية لا دائمة يصدق ايجابا كما يصدق سلبا
فيدخل صفه في اوسطه فان السالبة المكنة والسالبة الوجودية كل منهما يتجان صغرى في الشكل الاول
اما السالبة المكنة فلا نهالزها موجبتها منتجة فيكون سالبتها منتجة لان لازم اللازم لازم فيقال متى صدقت
السالبة المكنة مع الكبرى صدقت موجبتها مع الكبرى ومتى صدقت مع الكبرى صدقت النتيجة فاذا صدقت

السالبة الممكنة مع الكبرى صدقت النتيجة والنتيجة تكون موجبة ولك في السالبة الوجودية اللادائمة وهي منتج
 بوجوبين فان لما لازمين لموجبة اللادائمة والموجبة اللاضرورية فهي منتجة بالوجوبين معاً لا يقال اذا كانت اصغر
 ممكنة لا يكون الاصغر داخل في الاوسط لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل فلا يتناول ما هو اوسط
 بالامكان لاننا نقول قد صرح المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان المراد بالمكان ما يكون مكاناً في طبيعة والحكم
 الايجابي حاصل فيه بالفعل لان الممكن لصفه اليقينية دخول الاصغر في الاوسط بالفعل يعني ان المراد مادة
 الامكان التي تكون الحكم الايجابي فيها حاصل بالفعل فيحقق الاندراج وههنا اشكال وهو ان مثل هذا القياس
 اعني الذي يكون صفه في قوة الموجبة لا يكون منتجا لذاته بل بواسطة استلزامه الموجبة وقد اعتبر هذا القيد في
 حد القياس وجوابه ان المراد باستلزام الذاتي في تعريف القياس ليس ان لا يكون بواسطة اصلا والاخرج البيا
 بالعكس المستوي بل ان لا يكون بواسطة مقدمته اجنبية وهي ما ينافر حدودها حدود القياس الموجبة بالقياس
 الى السالبة ليست كذلك ففي امثال هذه القضايا ارتباط الموضوع بالمحمول حاصل في نفس الامر سواء كان
 الارتباط محتملا للظرفين كما في الامكان الناحل وبحسبه لوجوده كما في الوجودية اللادائمة فالموجبة والسالبة
 مرتبطان على ايجاب وسلب والفرق بينهما ليس لافي اللفظ والنتيجة لا يلزم السلب الايجاب اللفظيين بل ان
 يلزم للنسبة المركبة من جهة الايجاب المشتغل به عليه فانتاج هذه السوالب ليس لنها في قوة موجباتها بل
 لاشتمال معناها على الايجاب فيكون القياس المشتغل عليها منتجا بالذات اذ الانتاج بحسب المعنى وقضايا هذا
 القياس مشتملة على الايجاب بالمعنى هكذا حقق المحقق الطوسي في شرح الاشارات فقد ظهر ان هذا الشرط اعني
 ايجاب الصغرى يعني دخول الاصغر في الاوسط الذي به يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط شامل للاصغر اذ حل
 فيه ولو لاه لما علم ان ذلك الحكم بل يقع على ما يخرج عن الاوسط ام لا فان كل الامر من محتمل كما ان الحكم
 بالحيوان على الانسان يقع على الفرس ولا يقع على الحجر فاذا قلت الاشئ من الفرس باسان وكل انسان
 حيوان فالحق كل فرس حيوان واذا قلت الاشئ من الحجر باسان وكل انسان حيوان فالحق كل اشئ من حجر
 بحيوان ولعلك قد تظننت بما وعيت ان ما اشتهر ان صغرى الاول لا يمكن ان يكون سالبة معناه ان
 السالبة من حيث هي سالبة لا تنتج في صغرى الشكل الاول اذ الحكم في الكبرى على ما ثبت له عقد الوضع ايجابا
 فلم يتحقق الاندراج الذي هو مناط الانتاج فيكون الصغرى سالبة واما اذا دلت بالايجاب فيمكن الاستنتاج
 كما في تكرار النسبة السلبية وبحسب كيفية ان تكون كبراه كلمة ليلزم اندراج الاصغر تحت الاوسط اذ على تقدير

كون الكبرى جبرية يحتمل ان يكون لازاد التي حكم عليها بالكبر مغايرة للاصغر فلم يتأدى الحكم منه اليه اذ الحكم على احد
 المتباينين لا يستلزم الحكم على الآخر فذا الشرط يفيد تأدي الحكم الواقع على الاوسط الى الاصغر فهو مباح
 ما يدخل في الاوسط وتولاه لما علم ان الجزئي الذي وقع عليه الحكم من الاوسط بل هو الاصغر ام لا فان كلا
 الامر من المحتمل كما ان الحكم بالانسان الاكبر على بعض الحيوان الاوسط يقع على الناطق الاصغر ولا يقع على الناقص
 الاصغر وهما داخلان فيه فاذا قلت كل ناطق حيوان وبعض الحيوان انسان فانكم لبعض الناطق انسان واذ
 قلت كل ناطق حيوان وبعض الحيوان انسان فانكم لا شيء من الناطق بالانسان وبهذا اظهر ان حكم النتيجة
 في الكيف: الحكم والجملة حكم الكبرى بشرط كون اصغرى فعلية لان الاصغر اذا كان وا خلا في الاوسط فاحتمل
 ان كان حكمه عليه حكما على الاصغرى حكم كان هذا خلاصته ما افاده المحقق الطوسي في شرح الاشارات ثم ان هنا
 اشكالا مشهورا هو ان الاستدلال بالشكل الاول دوري ففصلنا ان يكون مينا لان العلم بالنتيجة موقوف
 على العلم بكمية الكبرى والعلم بكمية الكبرى انما يحصل اذا علم ثبوت الحكم بالكبر لكن من افراد الاوسط التي
 من جملة الاصغر فالعلم بالكبرى موقوف على العلم بالنتيجة والعلم بها موقوف على العلم بالكبرى والجواب ان الحكم
 في الكبرى على جميع ما يدخل في الاوسط اجمالا فذا الحكم اجمالا يتوقف عليه العلم بالنتيجة التي حكم فيها على الا
 تفصيل ولا يتوقف هذا الحكم على هذا العلم بل صدق هذا الحكم في نفس الامر متوقف على صدق النتيجة والتفصيل
 موقوف على الاجال فلا دور قوله في اربعة ضرب بنتيجة لان الشرطين المذكورين اعني ايجاب الاصغرى وكمية
 الكبرى يوجدان معاني اربعة اضرب بن الضروب الستة عشرة المذكورة فان ايجاب الاصغرى اما كلي او جزئي
 وكمية الكبرى اما ايجابية او سلبية ومضروب الاثنين في نفسه اربعة فاذا انضرب بالنتيجة اربعة الباقية عينية
 لفقدان احد الشرطين وكليهما واعلم انه اذا كانت الصغرى السالبة موجبة يستلزم سالبها موجبها كانت
 القرآن القياسات ثمانية وجميع هذه القرآن مبنية الانتاج في هذا الشكل كذا قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات
 قوله والصغرى الممكنة غير منتية في هذا الشكل علم ان لتاخرين وهو الى انه يشترط في الشكل الاول بحسب
 الجملة فعلية الصغرى وذلك لان الاصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل بحكم بقدي الحكم من الاوسط الى الاصغر لان
 الكبرى يل على ان كلاهما اوسط محكوم عليه بالكبر والاصغر ليس اوسط بالفعل بل بالامكان ويجوز ان لا
 يخرج من القوة الى الفعل فلم يتعد الحكم منه الى الاصغر ونعم وان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ من ان العبرة
 صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل واما على رأي الفارابي فالممكنة منتجة لاندرج الاصح

في الاوسط وتعلل الحق ان الفعل لما خوذ في عقد الوضع ليس ما خوذ بحسب نفس الامر بل اعلم ان يكون بحسب نفس
 الامر او الفرض فيتعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر مع امكان لصغري ولذا قال الشيخ ان الصغري الممكنة
 منتجة في هذا الشكل وذهب الى ان الصغري الممكنة مع الكبرى الضرورية ينتج ضرورية ومع غيرها ممكنة
 عليه بان الصغري اذا فرضت فعلية مع الكبرى الضرورية تكون النتيجة ضرورية لاندرج الاصغر تحت الاوسط
 واذا كانت ضرورية على هذا التقدير كانت ضرورية في نفس الامر لان الضروري على تقدير يمكن ضروري في
 نفس الامر على جميع التقادير الممكنة والا يلزم ان يكون اليقين بضروري في نفس الامر ضروريا على تقدير يمكن
 فيلزم ان يكون الممكن على بعض التقادير مستلزما للحال وهو محال قال شارح المطالع لا نسلم انه لو فرضنا
 الصغري فعلية يلزم النتيجة فضلا عن كونها ضرورية واندرج الاصغر تحت الاوسط ممنوع فان الحكم
 في الكبرى على كل ما هو اوسط بالفعل الا الصغري ليس اوسط بالفعل في نفس الامر بل على ذلك لتقدير فلا
 يلزم تعدي الحكم من الاوسط اليه وادور عليه بان يمكن اثبات المقدمة الممنوعة بان يقال لو صدقت الصغري
 الممكنة مع الكبرى كانت الصغري فعلية معها وكلما كانت الصغري فعلية معها لزمت النتيجة والملازمة الاد
 بية والثانية مسلمة ورد بان المسلم ليس لانتاج الفعلية الواقعية مع الكبرى فان الحكم فيها على ما هو اوسط
 في نفس الامر لانتاج الفعلية المطلقة سواء كانت واقعية او فرضية والصغري على تقدير الوقوع تكون الفعلية
 فيها فرضية لا واقعية ويمكن ان يقال فعلية الصغري مع الكبرى ممكنة فامكن فعلية الصغري مع الكبرى فامكن
 لاندرج فامكن النتيجة وتعلل الحق باقيل انه ان اخذ الامكان بمعنى الاسكان الذي فلا يلزم النتيجة ضرورة ان
 الممكن بهذا المعنى يجوز ان يكون ممتنعا بالغير فيلزم المحال بالنظر الى نفس الامر وان لم يلزم بالنظر الى ذاته وان
 اخذ بمعنى سلب ضرورة المطلقة سواء كانت ناشئة عن لذات ام لا فهو مساوق للاطلاق فيلزم النتيجة قوله
 ويشترط في انتاج الشكل الثاني الخ اعلم انه يشترط لانتاج الشكل الثاني بحسب الكيفية امران احدهما
 اختلاف المقدمتين في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة او على تقدير اتفاقهما في الكيف اما
 موجبتان او سالبتان وعلى التقديرين يلزم الاختلاف في الموجب لعدم امكان على الاول فلانه يجوز ان يكون المتفقات
 والمتخالفات مشتركة في الايجاب لقولنا كل انسان حيوان وكل دوس حيوان وكل ناطق حيوان والحق في الاول
 السلب وفي الثاني الايجاب واما على التقدير الثاني فلانه يجوز ان يكون المتفقات والمتخالفات مشتركة في السلب
 لقولنا لا شيء من الانسان بجور ولا شيء من الفرس بجور ولا شيء من لناطق بجور والحق في الاول السلب وفي الثاني

الايجاب فلم يستلزم القياس شيئا منهما واما ليع بالانتاج استلزام الشكل احدهما وثانيهما كلياته الكبرى وذلك
 لانه لو كان الكبرى جبرية فلا يكون المبانيات الابن الاصغر وبعض الاكبر ولا يعلم بل بينهما ملاقة في البعض لافرا
 لا فاذن لا يمكن ان يسلب الاكبر عن الاصغر كما اذا حلل الاسود على الغراب وسلب عن بعض الحيوونات او عن
 بعض الناس فانه لا يلزم منه سلب الحيوان عن الغراب ولا حلل الانسان عليه قوله ونتيجة هذا الشكل لا يكون السالبة
 لان محمولا واحدا اذا كان ثابتا لموضوع غير ثابت لموضوع آخر وجب ان يكون هذا الموضوع مسلوبا عن ذلك
 الموضوع والالكان الشيء الواحد ثابتا لشيء وغير ثابت له قوله وضروبا ناتجة اربعة باعتبار الشرطين المذكورين
 لان الشرط الاول اسقط ثمانية الموجبتان مع الموجبتين والسالتان مع السالبتين والشرط الثاني
 اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجبرية مع السالبتين والسالبة الجبرية مع الموجبتين ويمكن ان يقال الكبرى
 الكلية اما موجبة او سالبة والصغرى المخالف لهما اما كلية او جزئية وهذا طريق لتحصيل قوله والدليل على هذا
 الانتاج الخ هذا انما يجري في الضرب الاول والثالث فان كبراهما سالبة كلية وهي تنعكس كنهها فيصالح الكبرى
 الشكل الاول ولا يجري في الثاني والرابع فان كبراهما موجبة كلية وهي تنعكس الى موجبة جزئية وهي لا تصلح
 لكبروية الشكل الاول واما انعكس الصغرى وجعلها الكبرى ثم عكس النتيجة فانما يجري في الثاني فقط فان صغره
 سالبة كلية تنعكس كنهها فيصالح لكبروية الشكل الاول فيحصل بعكس لترتيب شكل اول ينتج سالبة كلية تنعكس
 الى المطلوب ولا يجري في الثلاثة الباقية لان الاول والثالث يتعكس صغرهما جزئية وهي لا تنعكس على تقدير
 الانعكاس لانهما تنعكس جزئية واعلم ان المخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى وكبرى الاصل لكليتهما
 الكبرى لينتظم قياس من الشكل الاول وينتج نقيض الصغرى جار في الجميع ثم ان قد مار المنطقيين قالوا انه لا حاجة
 في انتاج ضرب هذا الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الاخر يلزم
 المبانيات بين الطرفين فان ب مثلاً اذا كان مبانيات لا غير مبانيات لم يكن ج او هذا يدري واعترض عليه الشيخ
 في الشفا بانهم ان جطوه حجة على الانتاج لم يكن زاندا على نفس المدعى بل هو اعادة الدعوى بعبارة اخرى
 لان معنى المبانيات والسلوب احدهما عن الاخر واحد وان جعلوه مبانيات بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه الاخر
 من البين فان البين بنفسه ما لا يحتاج الى تكرر وهذا يحتاج لان لذهبن عند الانتاج لم يفتت ضرورة الى ان
 يقول ج لما كان ب لمبانيات لم يكن اهتدروا الى البين لانه ج حكم على الباء بسلب الذي هو عكس الكبرى
 هو حكم بثبوت الباء على ج وهو بعينه الشكل الاول لكن لما ارتد الى البين بفكر لطيف وروية قليلة اعتقد انه من

نفسه والتحقق ان حاصل الشكل الثاني الاستدلال بتبنا في اللوازم على تنافي المزومات فمن لوازم حد لظرف
 ثبوت الاوسط له ومن لوازم الآخر سلبه عنه وهما متنافيان فيتبنا في المزومات اذ تنافي اللوازم دليل على
 تنافي المزومات وهذا هو مقصود القديس ومن ههنا ظهر سر انتاج هذا الشكل سالبة اذ حاصل لتنافي هو
 السلب فقدر ب قوله شرط انتاج الشكل الثالث كون لصغرى الح اعظم ان لصغرى والكبرى اذا انتاكا
 في موضوع فلا يخلو اما ان يكونا موجبتين او سالبتين او احدهما موجبة والاخرى سالبة فان كانا موجبتين
 فوجه الى اندراج شئ واحد تحت محملين فاما ان يكون احدهما كلية او الاعلى الثاني لا انتاج لاحتمال كون
 المحملين متباينين مع صدقهما على شئ واحد جريا مثل قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان لا انسان لم
 وعدم استلزامه لصدق الانسان على بعض الانسان فظاهر على الاول لا انتاج ضروري لانه اذا ثبت
 لشيء شئ كلياً اندرج جميع افراد الشيء المثبت له في الشيء المثبت واذا ثبت له شئ آخر كلياً او جزئياً صدق
 ان الشيء الآخر ثابت للشيء المثبت في الجملة وانما لم يصدق النتيجة كلية لاحتمال ان يكون محمول الكلية اعم
 موضوعها وان كانتا سالبتين فلا انتاج لان سلب شيئين عن شئ لا يوجب سلب احدهما عن الآخر
 ان كان احدهما موجبة والاخرى سالبة فاما ان يكون الكبرى موجبة فلا انتاج اذ سلب شئ عن شئ وانما
 شئ لا يوجب سلب احدهما عن الآخر وانما ثبت له كما اذا قلنا لا شئ من الانسان يحجر وكل انسان جسم لم يلزم
 منه سلب الجسمية عن الحجر او قلنا كل انسان ناطق لم يلزم اثبات النطق للحجر ويكون لصغرى موجبة فاما ان
 يكون احدي القضييتين كلية او الاعلى الثاني لا انتاج اذ يجاب شئ لشيء جزئياً وسلب شئ آخر عنه جزئياً لا يوجب
 ايجاب احدي الشئيين للآخر ولا سلبه عنه فان قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بضاحك ليس
 بفرس لم يلزم منه سلب الضحك عن الانسان او اثبات الفرسية له وان كان احدهما كلياً فاما هاهنا معا والصغرى
 او الكبرى وعلى التقادير فالانتاج محقق اما الاول فنقل قولنا كل انسان ناطق ولا شئ من الانسان يصايل
 يلزم منه ان بعض الناطق ليس بصايل لانه اذا سلب لصايل عن جميع افراد الانسان وجميع افراد الانسا
 بعض افراد الناطق صدق سلبه عن بعض افراد الناطق واما الثاني فنقل قولنا كل انسان ناطق وبعض
 الانسان ليس برومي وقولنا بعض الانسان ضاحك ولا شئ من الانسان بصايل ففي الاول يلزم صدق
 قولنا بعض الناطق ليس برومي ضرورة كون بعض الانسان لذى هو ليس برومي من افراد الناطق وفي
 الثاني يلزم صدق قولنا بعض الضاحك ليس بصايل والصايل سلب عن جميع افراد الانسان وبعض

الإنسان الذي هو ضاحك سادج في الجميع فهو سلوب عنه أيضا وهذا أظهر تحقق شرطية الإيجاب للصغرى وكلية
أحدى المقدمتين وتميز الضرورية بالنتيجة عن غيرها وانحصار النتيجة في الجزئية من غير استئانة في شيء مما ذكرنا في الشكل
الأول قوله وضرورية النتيجة ستة لأن الشرط الأول استقط ثمانية من الستة عشر والثاني استقط صفر من في
الصغرى الموجبة الكلية مع كل من المحصورات الأربع والموجبة الجزئية مع كليتين منها وان نتيجة لا يكون إلا
جزئية لأن الأصغر المحمول على الأوسط يحل أن يكون عم فإما يكون ملافاة الأكبر ولا مباينة إلا القدر الذي كان
ملا قيا منه للأوسط وأعلم أن إنتاج هذا الشكل بين بعكس أصغرى إذا كانت كبريا كلية حتى يرتد إلى الشكل
الأول وإذا كانت جزئية فلا ينفج عكس أصغرى بل يجب أن بعكس الكبرى ويحل صغرى حتى يرتد إلى الأول
ثم بعكس النتيجة وهذا يجري في خمسة ضرب من الستة ولا يجري فيما يكون الكبرى سالبة جزئية فانها لا تنعكس و
صغرها تنعكس جزئية فيتبين بطريق الخلف وهو أن يحل نقض النتيجة بكلية كبرى وصغرى القياس لليجاب صغرى
فينتج ما يناقض الكبرى وهذا جازي في الجميع قوله أن النتيجة في القياس الخ أعلم أن المنطقيين ذهبوا إلى أن
النتيجة تتبع إحداهن المقدمتين في الكلية والكيفية والجهة جميعا يعني إذا وقع في إحدى المقدمتين حكم جزئي
أو سلبى أو غير ضرورى كانت النتيجة كك وقد حقق الشيخ في الإشارات أنه ليس كذلك مطلقا بل هي تابعة
في الكلية للصغرى وفي الكيفية والجهة للكبرى إلا في موضعين أحدهما أن يكون الصغرى ممكنة والكبرى غير
ضرورية فإن النتيجة تكون في الفعل والقوة تابعة للصغرى لا للكبرى والثاني أن يكون الصغرى موجبة
ضرورية والكبرى مطلقة عرفية فانها انكانت عامة انتجت كالصغرى موجبة ضرورية وانكانت خاصة لم تكن
الاقتران قياسا للتناقض للمقدمتين وأما في هذه الأحكام تعرف باستقراء الجزئيات عند معرفة شرط الإنتاج
في كل شكل ومعرفة بالبرهنة من النتيجة وحيد لا يمكن إثبات شيء من الجزئيات بتلك الأحكام والالزام البدور قوله
وحالها في العقاد والشكال الخ أعلم أن الحملات كما انها تنقسم إلى بدديات ونظريات محتاجة إلى الحجبة كك
الشرطيات قد تكون بدئية لقولنا كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون نظرية كقولنا متى وجدت
الحركة المستقيمة وجد مركز الجهات ومتى وجد الممكن وجد الواجب فنستلجاجة إلى معرفة الاقيسة الشرطية الاخرى
وينتقد فيه الاشكال الأربعة لأن الحد الأوسط ما ان يكون تأليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الأول وبالعكس
فالرابع أو تأليا فيهما فهو الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الثالث ولما ايضا شرط في الإنتاج كالحمل فيشتهر تأني
الأول للإيجاب لصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافهما كيفاء كلية الكبرى وفي الثالث اختلاف المقدمتين

في الكيف مع كمية احدي القديتين وحال النتيجة فيه كما في الحليات فلو كانت المقدمتان لزوميتين كانت
 النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت اتفاقية وضروب الشكل الاول بنيت بالفنهما وضروب الشكل
 الاخرين بالخلف والعكس كما في الحليات ثم القياس الشرطي على خمسة اقسام الاول ما يتركب من متصلتين
 وهو على ثلثة اشياء لان المشترك بينهما اما ان يكون جزوا تاما من احد طرفيهما بان يكون مقدما او تاليا او جزوا
 غير تام منهما او جزوا تاما من احدهما غير تام من الآخر والقسم الثاني له ان يكون الاوسط منه جزوا غير تام من كل
 واحد من المقدمتين اقسام اذا اشتراك فيه اما بين المقدمتين او تاليتين او بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى
 او بالعكس والاشكال الرابع ينقسم في كل قسم منها الثاني ما يتركب من فصلتين الثالث ما يتركب من متصلة
 وحليلة الرابع ما يتركب من منفصلة وحليلة الخامس ما يتركب من متصلة ومنفصلة والجملة من هذه الاقسام
 ما يتركب من متصلتين والمطبوع منه اشتراك المقدمتين في جزوا تام وتفصيل الاقسام وبيان اتاها كما
 في شرح المطالع وغيره من البسوطات واعلم ان الشيخ قد اورد تسكا على الشكل الاول من لزوميتين وهو انه
 يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا ان النتيجة هي قولنا كلما كان
 الاثنان فردا كان زوجا كاذبة واجيب عنه بوجوه منها ما اجاب الشيخ ان الصغرى كاذبة بحسب الامر نفسه او
 المقدم الكاذب لا يستلزم التالي الصادق في نفس الامر وما بحسب الالتزام فيصدق النتيجة ايضا فان من
 يلزم ان الاثنين فردا عليه ان يلزم انه نبيح ايضا وادور عليه بان قولنا كلما لم يكن الاثنان عددا لم يكن فردا
 يصدق لزومية فان نقار العام مستلزم لانتفاء الخاص وهو يتكلسف بعكس الفتيض الى تلك الصغرى وفيه
 ان انتفاء العام اما يستلزم انتفاء الخاص على مذهبه ذالم يكن انتفاء العام محالا وانتفاء الخاص صادقا وكلها
 منقفة فيما نحن فيه فلا يصدق قولنا كلما لم يكن الاثنان عددا لم يكن فردا عنده لكون المقدم كاذبا والتالي
 صادقا فيكون عكس نقيضه كاذبا ايضا ومنها انما لا تسلم كذب النتيجة بناء على تجويز الاستلزام بين المتنافين
 وهذا انما يصح على مذهب من لم يشترط في استلزام المحال محالا آخر وجود العلاقة بينهما اما على مذهب من ذهب
 الى وجوب تحقق العلاقة بينهما فغير صحيح اذ لا علاقة بين المتنافين وبعضهم قالوا الجواب بمنع كذب النتيجة من ان
 التالي في النتيجة بمنزلة الجزاء للقدم فان كون الاثنين فردا انما هو عبارة عن تصاف الاثنين بالفردية وهو بقا
 الاثنينية فالزوجية من لوازم هية الاثنين فيقول النتيجة الى قولنا كلما كان الاثنان زوجا وفردا كان زوجا وهو
 صادق البتة ضرورة استلزام صدق الكل صدق الجوز ومنها ما قال صاحب المطالع ان الكبرى ان اخذت

اتفاقية فالقياس غير منتج لان شرط كونه منتجا لايجاب ان يكون لاوسط مقدما في الزمنية وان اخذت
 لزومية فهي ممنوعة الصدق وانما يصدق لولزم زوجية الاثنين عددية على جميع الاوضاع الممكنة الاجماع
 مع العددية وليس كك فان من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية كونه فردا والزوجية ليست لازمة
 على هذا الوضع قال شارح المطالع فيه ضعف لانا نحتاج ان الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنين عددا كان
 موجودا لزومية ضرورة ان عدديته الاثنين يتوقف على وجوده فكلما كان الاثنين موجودا كان زوجا لزومية ايضا
 لان تحقق الاثنينية يقتضيه الزوجية فلوانتج اللزوميتان لزومية انتج القياس مع تلك الكبرى لزومية وايضا المقدم
 ليس هو العدد مطلقا بل عدديته الاثنين والفردية ليست مما يمكن اجتماعه مع عدديته الاثنين لانه مناف
 للاثنين فزوجية الاثنين مناف لعددية على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية وروبا ناسلم
 ان عدديته الاثنين الفرد معلول لوجود ضرورة ان المتعنتات غير محتملة فالصغرى ممنوعة ولو سلم فالكبرى ممنوعة
 فان وجود الاثنين ح اعم من ان يكون زوجا او فردا العام لا يستلزم الخاص فلا يصدق لزومية بل تقا
 وايضا كون الاثنين عددا لا يستلزم الوجود الا ترى ان كون المفروض من الطيور كالغناجر جوهر الا يوجب وجود
 في الخارج وكذا كون الجبل من الياقوت او حجر من الزئبق جوهر لا يستلزم كونه موجودا في الخارج والامن علم
 كون شئ جوهر علم كونه موجودا وبالجملة لا يلزم من كون كل شئين عددا كون كل شئين موجودا في الخارج واما
 قوله وايضا المقدم الخ فليس شئ اذ لا مجال للجيب ان يقول بمنا فاة فردية الاثنين لعددية والكون الصغرى
 كاذبة وبمنها ما فاد بعض لاعلام قدس سره ان كلية الكبرى ممنوعة فان من تقادير عدديته الاثنين لفردية
 والزوجية غير لازمة عليها وان ادعى لزوم الزوجية على ذلك التقدير يلزم صدق النتيجة وان اخذت اتفاقية
 كلية خاصة يمنع كون الصغرى اتفاقية فان المقدم فيها كاذب وهذا الضرب من القياس غير منتج لانه منتج
 غير مفيد انما ذلك فيما اذا كانتا اتفاقيتين خاصتين وهذا الكلام في غاية الدقة والمتانة قوله وهو مركب
 من مقدمتين اعلم ان القياس الاستثنائي يتركب من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او منفصلة وثانيهما والتم
 على الوضع او الرفع وهي احدى جزئي تلك الشرطية او نقيضه حلية او شرطية باعتبار تركب الشرطية من حليتين
 او شرطيتين او حلية او شرطية وشرط انما جهور الاول كلية الشرطية المستعملة فيه متصلة كانت او منفصلة والا
 لجاز كون وضع اللزوم والعناد مغاير الوضع الاستثنائي فلم يلزم من وضع احدهما رفعه وضع الاخر ورفع
 لا يكون الاستثناء متحققا في جميع الازمنة او على جميع الاوضاع او يكون وضع اللزوم والعناد لبعينه

وضع الاستثناء الثاني كون الشرطية لزومية او عنادية لان الاتفاقية غير منتجة كما هو موضح في شرح المطالع وغير
 الثالث كون تلك الشرطية موجبة لكون السلب عقيما فانه لو لم يكن بين امرين اتصال وانفصال لم يلزم من وجود
 احدهما او نقيضه وجود الآخر ونقيضه قوله فاستثناء عين المقدم منتج التالي لان وجود الملزوم مستلزم لوجود
 اللازم ولا عكس لجواز كون اللازم اعم فلا يلزم من وضعه وضعه قوله واستثناء نقيض التالي الخ لاستلزام عين
 اللازم عدم الملزوم فرفعه رفعه ولا عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وهما سوال مشهور لتقريره انه يجوز ان يكون
 استثناء اللازم محالا لقطع تقدير وقوعه بانه عدم بقاء الملزوم اذ المحال جاز ان يستلزم محالا آخر فلا يلزم انتفاء
 الملزوم على هذا التقدير فلا نسلم استلزام رفع اللازم رفع الملزوم واجيب بان اللازم حقيقة امتناع الانفكاك
 في جميع الاوقات والتقدير فوق الانفكاك وهو وقت بقاء الملزوم ودخل في الجميع فهذا المنع يرجع الى منع
 الملزوم وقد فرض ههنا وهذا ليسين ولا ينبغي عن جوع لان المعبر في كلية الشرطية الملزوم على جميع التقادير المملنة
 الاجتماع مع المقدم ووقت عدم الملزوم غير ممكن الاجتماع فلا يرجع الى منع صدق الشرطية والتحقيق ما افاد
 بعض الاعلام انا انما ندعي ان الاستثناء انما منتج صادقة اذا كان مقدمته صادقتين وان ارتفاع اللازم
 في الواقع مستلزم لارتفاع الملزوم فيه فتجوز استحالة اللازم يرجع الى منع صدق الاستثناء فيكون غير صحيح
 قوله فاستثناء عين احدهما اعلم انه اذا كان لنافاة بين المقدم والتالي في الصدق والكذب معا كما في
 المنفصلة الحقيقية فينتج وضع كل رفع الآخر ورفع كل وضع الآخر لا امتناع الاجتماع والارتفاع فيحصل
 نتائج اربعة لقولنا العدد اما زوج او فرد ولكنه زوج فينتج انه ليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوجة لكنه ليس بزوجة
 فهو فرد ولكنه ليس بفرد فوزج وان كان المنافاة في الصدق فقط فينتج وضع كل رفع الآخر والارتفاع صدقهما
 ولا عكس لجواز ارتفاعهما نحو هذا الشيء اما شجر او حجر فاذا كان شجر لم يكن حجر واذا كان حجر لم يكن شجر وان كان
 المنافاة في الكذب فقط فينتج رفع كل وضع الآخر والا يلزم كذبهما معا لا وضع كل رفع الآخر لجواز ارتفاعهما صدق
 ولقد اقمنا اثر المص العلامة قدس سره حيث بناه تحت القياس بالقول الجمل والافصيل كما قال قدس سره
 موكول الى الكتب الطوال قوله الاستقراء هو الحكم على الكل الخ قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والاستقراء
 الذي يستوفي الاقسام حقيقة اعني التمام فتدقيق في البراهين والذي يدعي فيه الاستقراء وليؤخذ على انه
 مستوفى بسبب الشهرة فتدقيق في الجدل وما عداها مما يخيل انه يشتمل على اكثر الاقسام ولا يدعي فيه الاستقراء
 فهو ليس باستقراء بل ملحق به وليتعلل في سائر الصناعات وهذا موضح في انه يجب في الاستقراء ادعاء الحد وقد

بقوله السيد المحقق قدس سره في بعض كتبه حيث قال لا بد في الاستقراء وحصل الكل في جزئية ثم اجراء حكم واحد على تلك
 الجزئيات ليتدعى ذلك الحكم الى ذلك الكل فان كان ذلك المحصر قطعاً بان يتحقق انه ليس له جزئى آخر كان الاستقراء
 تاماً وقياساً مقسماً فان كان ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات قطعياً ايضاً فاد ذلك الحكم الجزم بالقيضة الكلية
 وان كان ظهرياً فاد الظن بها وان كان ذلك المحصر ادعائياً بان كان هناك جزئى آخر لم يذكر ولم يستقر حاله لكن ادعى
 بحسب نظاهران جزئياته ما ذكر فقط فاد ظهراً بالقيضة الكلية لان الفرد الواحد لم يمتحى بالاغم الاغلب في غالب
 الظن ولم يفيد ايضاً الجواز المخالفة هذا كلامه والمص العلامة قدس سره قد خالف ذلك بناء على انه لو وجب
 ادعاء المحصر فيه فاد الاستقراء الجزم وان كان ادعائياً فيكون طريق لا يصلح فيه قطعياً مع ان طريق الاصل
 في الاستقراء ظني وكفى في تدعى الحكم الى الكل ادعاء الاثر لان الظن تابع للاغم الاغلب واتحت الى الاستقراء
 على تخوين الاول تتبع الجزئيات بحيث لا يشتد عنها شئ وهو يفيد اليقين ويسمى قياساً مقسماً والثاني تتبع اكثر
 الجزئيات وهو يفيد الظن ولا يجيب دعاء المحصر في هذا الاستقراء قائل قوله التمثيل هو اثبات حكم في جزئى الخ
 اعلم ان التمثيل يسمى في عرف الفقهاء قياساً ويسمون المقيس عليه اصلاً والمقيس فرعاً والمنه الجامع المشترك
 علة والمنكولون يسمونه استدلالاً بالاشباه على المناسب فالفرع غائب والاصل شاهد ففى قولهم السماء حادث لا
 تستكمل كالبيت البيت شاهد والسماء غائب والمتشاكل معنى جامع والحادث حكم ولا بدنى التمثيل من هذه الازمة
 والفقهاء لا يبالغونهم الا في الاصطلاحات وتعلم ان حاصل التمثيل انه قد وجدت علة الحكم في الفرع وكلما وجد
 وجد فيلزم وجوب الحكم قطعاً لو سلم مقدما نه غاية الامر ان مقدما نه لو كانت ظنية كان ظهرياً كما في القياس الخطأ
 فانهم قوله احدهما الدوران احتج بعضهم على علية الوصف بدوران الحكم معه الى مرتبة عليه وجودا ويسمى بالطرد
 وبعضهم بدورانه معه وجوداً وعدماد ويسمى الطرد والعكس كل تحريم مع السكران المحرم اذ كان مسكراً ويرى
 حرمة اذا زال سكاره بصيرورته خلا قوله فالدوران دليل الخ فيه ما قيل ان مجرد الدوران لا يصلح آية لكون
 المدركة للدرل لا بد من صلاحية المدار للتأثير والعلية والوجود عند الوجود والعدم عند عدم لا يدل على
 لجواز ان يكون ذلك بطريق الاتفاق او تلازم تعاكس قوله وهو انهم يعيدون اوصاف الاصل المصالحمة للعلية
 ويصرونها في عدد فلا بد منها من بيان المحصر في الاوصاف المذكورة وبطلان علية بعض الاوصاف لتعين الباطن
 منها للعلية كما يقال ان علة الحوادث في البيت الخ قوله ومن الاقيسة المركبة الخ قد عرفت فيما سبق ان
 القياس المنجى المطلوب لا يكون مركباً الا من مقدمتين لا ازيد ولا انقص لكن قد يحتاج في حصول المطلوب الى

كسب قياس ذلك حتى ينتهي الكسب الى المقدمات البدئية فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للقياس
المنتج المطلوب يسمى قياسا مركبا وهو قد يكون موصولا لنتائج بان يكون جميع نتائج تلك الالقيسة مصححة
كقولنا كل ج ب وكل ب فكل ج ا وكل ا فكل ج د وكل د فكل ج ه وقد يكون مفصولا لنتائج
ان لم يصرح بنتائج تلك الالقيسة كقولنا كل ج ب وكل ب فكل ا د وكل د فكل ج ه ومنه قياس الخلف
ومرجعه الى قياسين شرطيتين احدهما اقترا في مركب من قضيتين احدهما الملازمة بين المطلوب والموضوع على
انه ليس بحق فيفضل المطلوب وهذه الملازمة بنية والاخرى الملازمة بين فيفضل المطلوب على انه حق وبين امر محال
وهذه الملازمة قد تكون بنية وقد تكون نظرية محتاجة الى البيان فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق و
من الامر محال وثانيهما اشتغالي مشتغل على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقترا في واثنان فيفضل التالي
ينتج فيفضل المقدم فيلزم تحقق المطلوب وتحصله انه لو لم يصدق النتيجة لصدق فيفضله ولو صدق فيفضله
لما صدق الكبرى او الصغرى لان الكبرى ان لم يصدق فذاك وان صدقت لم يصدق الصغرى
لانظام الكبرى مع فيفضل النتيجة قياسا منتجا لفيفضل الصغرى انتج لو لم يصدق النتيجة لم يصدق الكبرى والصغرى
لكنهما صادقتان فتصدق النتيجة كذا في شرح المطالع واعلم انه قال الحق الطوسي في شرح الاشارات في وجه
نتيجه هذا القياس بالخلف ان الخلف اهم للشئ الردي والحال ولذلك سمي القياس وبهذا التفسير شبه مما
يقال انه انما سمي به لانه ياتي المطلوب من خلفه من ورأه الذي هو فيفضله وهذا قد ذكره الشيخ في موضع آخر
ثم ان قياس الخلف يقابل المستقيم من وجوه منها ان المستقيم توجه الى اثبات المطلوب اول الامر والخلف
لا يتوجه اوله الى اثبات المطلوب بل الى البطلان فيفضله ومنها ان المستقيم يتألف من مقدمات مناسبة
للمطلوب والخلف يشتمل على ما يناقض المطلوب ومنها ان المستقيم يشترط فيه ان يكون مقدماته مسلمة في
او ما يجري مجرى التسليم بخلاف الخلف ومنها ان المطلوب في الخلف يوضع اوله ثم ينتقل منه الى فيفضله و
في المستقيم لا يكون موضوعا ولا حتى يتم تاليفه وكما قيل له لطالب العلم الصناعة وذلك لان مطلوبهم انما هي
العصمة عن الخطا في الفكر وهو انما يتم بطلب المادة المناسبة للمطلوب وتاليف البيارة الموصلة اليه الخطا
قد يقع في تاليف البيارة وهو الاقل والعاصم عن هذا الخطا قوانين الصورة وكثيرا ما يقع الخطا في طلب
المادة المناسبة لانه ربما يظن الكاذب صادقا وغير المناسب مناسباً والعاصم عن هذا الخطا قوانين المادة
اعني مجتث الصناعات الخمس المشتغل على تحصيل مبادئ الجدك البرهان سائر الحجج وتيرة بعضها عن بعض فلا بد

لطالبي الصناعة من البحث عن مواد الاقيسة على وجه البسط والتفصيل ليصنعوا عن الخطا في الفكر على اتم وقوة قوله
مع قلته جدوى هذه القياسات اذ لا ينتفع بها اصلا لا في الدنيا ولا في الآخرة كما حصر بالعلامة الشيرازي في شرح
حكمه الاشراق قوله ورفضوا ام المادة اعلم ان بعضهم حذوا ذكر البعض من الصناعات الخمس ساء كما يجد في الخطا
والشعر او ردوا البعض تبركا كالبرهان والمغالطة وبعضهم اقتصروا في بيانها على حدود الصناعات الخمس له
وامي باعثة اغراضهم لعل لم يعم على ذلك نعم توهموا ان الحاجة الى المنطق ليس لانها تاليف الهيمنة
اذ الخطا انما يقع في الترتيب وليست بهذا المعنى من كلام الحق الطوسي في شرح الاشارات ايضا حيث قال
المواد الاول لجميع المطالب هي التصورات والتصورات الساذجة لا ينسب الى الصواب والخطا والم يقارن
حكما واستعمال المواد التي لا يناسب المطلوب لا ينفك عن سوء ترتيب او هيمنة البتة اما القياس لبعض الاجزاء
الى بعض واما قياسها الى المطلوب فاما المواد القريبة للاقيسة التي هي المقدمات فقد يقع الفساد فيها
انفسها دون الهيمنة والترتيب اللاحقين بها وذلك لما فيها من الهيمنة والترتيب بالنسبة الى الافراد الاول
وقية نظرا لانه ان اراد بقوله المواد الاول لجميع المطالب الخ ان كل تصور يفيض فهو مادة لا ي مطلب كان
فهو باطل قطعا لان كل مطلوب لا يمكن ان يستحصل من اية مادة كانت بل لابد لكل مطلوب من مبادئ
ومواد مخصوصة فاذا لم يورد في الكسابة تلك المواد المحصورة امكن حينئذ صحة الترتيب والهيمنة فيها ولم يكن
الامن جهة المادة نعم لو ارد في الفكر المواد المحصورة المطلوب وعرض غلط لم يكن ذلك لامن جهة الصورة
وان اراد ان بعض التصورات مادة لبعض المطالب فهو صحيح لكن اذا ارد غير ذلك البعض من التصورات في
ذلك المطلوب كان فاسدا لامن جهة الصورة بل من جهة المادة وكون التصورات الساذجة مما لا ينسب الى
الصواب والخطا مسلم لكن لا يجدي شيئا اذ عدم قبول تصور الساذج الصواب والخطا لا يستلزم ان لا يكون
جعله مادة للمطلوب صوابا او خطا بل يجوز ان لا يكون نفس تصور صوابا او خطا ويكون جعله مادة للمطلوب
صوابا او خطا كما اذا اردنا تحديد شي ووضعنا العرض لعام موضع الجنس الخاصة موضع الفصل فهو تعريف صحيح
بحسب الصورة فاسد بحسب المادة وما في شرح المطالع ان الغلط من جهة المادة ينتهي بالآخرة الى الغلط
من حيث الصورة لان المبادي الاول بديهية فلا يقع فيها الغلط فلو كانت صحيحة الصورة لكانت المبادي
الثواني ايضا صحيحة ولم يجرأ فلا يقع الغلط اصلا ليس بشي لان كون المبادي الاول ضرورية انما ياتي في وقوع
الغلط في التصديق بها ولا ياتي في وقوعه باعتبار عدم مناسبتها للمطلوب فلا يلزم ان ينتهي الغلط من جهة المادة

الى الفطن من جهة الصورة قائل ولا تفعل قوله ولا بل للفطن اللبيب من ان يهتم الخ وذلك لان بهم الاشياء
بالانسان ان تشتغل بما كمل به ذاته الشخصية ثم يستعمل بما ينفع نوعه ولما كان ذات الانسان عبارة عن النفس
الناطق فقط اذ هي الجزء الاشراف منه فالمقصود الاصلى كمالها وكما لها كسوب بمعرفه وهي انما تحصل من القياس
النفس والقياس النفسى هو البرهان فالواجب على الانسان اولا معرفة البرهان واذا لا بد من تقدم معرفة القياس
فيجب ان يفرغ من القياس الى البرهان ثم لما كان الاشتغال بما ينفع نوعه اهم ثمى له بعد اكمل ذاته الشخصية
فكانت هناك قياسات نافعة في الامور الشرعية بعضها في الامور الكليية وبعضها في الامور الجزئية فيجب عليه ان
يتعلم هذه الاصناف لتفهم في الامور المدنية وان تعلم المغالطة ليكون لها قدرة على التحرر عنها استفادة عن
الوقوف على اسبابها وعللها وبهذا اظهر ان منافع البرهان والمغالطة شاملة لكل واحد من يتعالى النظر في العلوم
بحسب الحاجة والبرهان فنافعه بالذات كمعرفة الاغذية المحتاجة اليها واما السفسطة فبالعرض كمعرفة السموم
المتحررة عنها ومنافع الثلاثة الباقية بحسب الاشتراك في المصالح المدنية ومن مثله قال العلامة المشيرازى
في شرح حكمة الاشراف المنطق بعضه فرض لانه لتكامل لذات وبعضه فعل وهو ما سواه من قسام القياس لانه
للخطاب مع الغير وبمثل نطق الكتاب لآتى حيث قال تعالى وادع الى سبيل ربك بالحيكمة اى بالبرهان و
ذلك لمن يطيقه ويحمله والموعظة الحسنه اى الخطاب وذلك لمن لا يطيقه ويقصر عنه وجادلهم بالتي هي
احسن اى بالمشورات المحمودة وذلك لمن ينقص للمعاصرة قال الشيخ في الفصل الاول من المقالة الاولى
من لفظ الناس من منطق الشفاء بعد ما فسر الاية الكريمة بالنحو المذكور اخرا الجدل عن لصناعتين لان ذلك
مصرفتان الى الفائدة والجاذبة مصروفة الى المعاصرة والغرض الاول هو الافادة والغرض لثاني هو
مجاهدة من ينقص للمعاصرة والخطابة ملكة وافرة النفع في مصالح المدن وبها تدبر العامة قوله فاسمع ان
القياس باعتبار المادة الخ وجه الضبط ان القياس ان يفيد تصديقا وتأثيرا غير كالتحصيل والتعجب
وما يفيد تصديقا لا يخلو اما ان يفيد تصديقا جازما او غير جازم والجازم اما ان يعتبر فيه كونه حقا ولا يعتبر
وما لا يعتبر فيه ذلك اما ان يكون حقا ولا يكون فالفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان وللتصديق الجازم
الغير الحق هو السفسطة وللتصديق الجازم الذى لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف
هو الجدل امكانه كذلك والافو الشغب وهو مع السفسطة تحت صنف واحد هو المغالطة وللتصديق
الغالب الغير الجازم هو الخطابة والتحصيل واول تصديق هو الشعر لبعض المنطقيين ههنا تقسيمات آخر الى هذه

الاقسام لانهم يعتبرون فيها اما الوجوب والامكان او الصدق والكذب اما الاول فموان لبرهان تياتلن
 الواجبات والجدل من الممكنات الاكثرية والخطابة من الممكنات المتساوية التي لا ميل فيها الى احد الطرفين
 ولا يكون وقوع احدهما على سبيل لندرة والشعر من المستغاث وتكون المناظرة بحسب هذه القسمة من الممكنات
 الاقلية التي يدعى انها اكثرية او واجبة واما الثاني فيقال لبرهان تياتلن من الصادقات والجدل
 مما يغلب فيه الصدق والخطابة مما يتساوى فيه الصدق والكذب والمناظرة مما يغلب فيه الكذب والشعر
 من الكاذبات وقد افاد الشيخ في الشفاء ان القياس لمركب من المشهورات او المسلمات جدلي وليس من
 شرط المشهور او المسلم ان يكون لامحالة صادقا بل كثيرا ما يشتهر الكاذب ايضا فلا يلزم الشهرة او التسليم غلبة
 الصدق لانه لو اشترط في القياس الجدلي ان يكون مقدما لكثرية الصدق لوجب على الجدلي ان ينظر في
 كل مقدمة انها بل هي ارجح لغيره من مساوي الصدق والكذب ويجوز ان يكون صادقة في الكل وفي ذلك
 ما يصعب صعوبة تامة وان الجدلي اذا ركب قياسا من مقدمات مسلمة كاذبة امكان هذا القياس جديليا
 بطل شرط اكثرية الصدق فيه وان لم يكن جديليا لم يخسر الصناعة في هذه الخمسة فقد وضع انه لا يجب ان
 يتعرض بحال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة قوله فصل في البرهان وما يتعلق به من اعلم ان
 المركب ما يتألف من ابسائط والخاص ربما لا ينساق الى الذهن الا بعد العام فمن حق فن يبحث فيه عن البسيط
 او العام ان يقدم على فن يبحث فيه عن المركب والخاص فليس الى حفظ الاوضاع بين فنون لا يتوقف بعض منها
 على بعض حاجة ضرورية بل هي متساوية المراتب متراصة الدرجات فانما يقدم من بينها ما يهم والفنون التي نحن
 بعهد وذاك كذلك فليس نحفظ الاوضاع وصيانه الترتيب بينها وطرا محض عنه بل لا خلق منها بالتقديم هو
 ما يهم وهو البرهان فان ما يعطيه البرهان هو التوصل الى كسب الحق واليقين اهم المطالب بخلاف ما يفيد سائر
 الفنون منها ما يتعلم ليعرف عنه ومنها ما يتعلم ليعراض ويكتب به معان الحق ومنها ما يقتدر به على مخاطبة الجمهور
 في حملهم على المصالح لما ينظرون منه طنا فبالحرى ان يقدم البرهان تقديم الا هم على ما لا يهم وصرف اللمة الى
 الغرض قبل النقل ومنهم من راع تقديم الجدلي لما فيه من حسن التدبير من العام الى الخاص فان القياس
 الجدلي يتألف من المقدمات المشهورة او المسلمة وهي اعم من المقدمات الاولى البربانية وهي المحسوسة والمجردة
 واولية القياس وهي الفطريات فان مدار الجدلي على الاستقراء والقياس وكل منهما برهاني وغير برهاني ولا
 البرهاني هو المستوفي فكثير ما يؤخذ في البرهان من حيث هو صادق ويؤخذ في الجدلي من حيث انه مشهور واما

المواد الثواني البرمانية في وان كانت في الاكثر مما لا يكون مشهورا ولكن النسب التي بين تلك الحدود يستعمل في الجدل
اعلم ما يؤخذ في البرهان ان صورة القياس المطلق اعم من القياس البرهاني الا ان القياس المطلق من جوهرات
القياس البرهاني بخلاف المقدمة الجدلية بالقياس الى المقدمة البرمانية فلا يتبدل بالاعم ثم التدرج الى الاخص
وان لم يكن الاعم مقوما للمرافق وايضا فان الجمول اذا طلب فانما يتوصل اليه غالبا بآراء قياسات جدلية على
سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني فلا باس ان قدم الجدل على البرهان واما المغالطة فان
قدست فانما تقدم تقدم الضار لا النافع بخلاف الجدل والمواد المغالطية مبسطة للمواد البرمانية واما ضاعة الشعر
والخطابة فاذ موضوعها الامور الجوزية لا يكون ينفع في الامور الكلية فلا حظ لها من التقدم ثم اعلم ان مبادئ القياسات
اما ان يصدق بها ولا الثاني ان لم يجز مجري ما يصدق به لم يتفق به في التصديق والقياسات وان جرحها
بسبب تاثير يقوم به في النفس فيقبضها او يبسطها فهو مبدا القياس لشعري والاول اما ان يكون تصديقيها
على وجه ضرورة اما ضرورة ظاهرة وذلك بالحس والحوادث والتجربة او ضرورة باطنية اما عن مجرد العقل وهو
الاولى او واجب ليقول وعنه مستتية نافية شئ فاما ان يكون هذا الشئ المعين حاضرا في العقل بلا سبب فيسمى
مقدمة فطرية القياس ولا يكون هذا الشئ المعين حاضرا فيكون مكتسبا ولا كلام فيه فان الكلام في المبادئ واما
عن خارج عن العقل وهو احكام القوة الوهمية او يكون تصديقيها على وجه تسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم
صواب او تسليم غلط والثاني ان يعلم المسلم شيئا على انه امر آخر لشابهة اياه والاشتراك بين الامرين في لفظ او معنى
وليسه مقدمات مشبهة والاول اما على سبيل تسليم مشترك او على التسليم من واحد فيكون نافعا في القياس لكنه
يخاطب هذا الواحد ولا ينفع المخاطب به نفعا حقيقيا او محمورا والاول اما ان يكون متعارفا بين الناس كلهم
فمؤقتا وانه بينهم لا يحل محل الشك فمذه مشهورات مقبولة لم يقين صدقها بضرورة او فطرة وليس بجديد ان
يكون منها ما هو كاذب وليتقد لا الفعل من الياس وغير ذلك او يكون رايها يستند الى طائفة مخصوصة وليقت
مشهورات محدودة او رايها يستند الى واحد او اثنين وعدد محصور يوافق بهم ويسمي المقبولات او يكون تصديقيها
على وجه غالب وهي التي يظن بها ظنا من غير جرم فاما ان يظن بها انها تضاهي المشهورات في بادي الامر
فاذا ما لم يعلم انها غير مشهورة واما ان يظن بها على سبيل القبول من ثقة ومنهما يظن بها من جهات اخرى
للا انها مشهورة فاذن مبادئ القياسات خيالات ومحسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية
القياس وهيات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة مسلمات ومقبولات ومشبّهات ومشهورات في

بادي الكراوت ونونات ظنا وهنا قسم من مبادئ القياسات وهي التي ليست مبادئ جهة القياس نفسها ولكنها
 مبادئ جهة المعلم وهو ان كيف المعلم المتعلم تسليم شيء ورفضه ليعتني عليه بيان شيء آخر فيسلمه ويضعه ليعلم اصولا
 موضوعه ومصادرات هذا خلاصة ما افاد الشيخ في برهان الشفا قوله اعلم ان البرهان قياس مؤلف الخ اعلم
 ان التصديق الجازم الذي يتقدمه بالفعل وبالقوة القرينة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون
 على ما هو عليه هو اليقين الدائم المحض واما لا يتقدمه ذلك لاعتقاد فتصديق لا يقال انه يقين اعمى بل هو
 يقين وقفا كما صح في الشيخ في اواكل برهان الشفا فالقياس الذي يكون النتيجة فيه يقينية فان مقدما يقينية
 فان ما ليس يقيني لا يقين اليقين فهد القياس يمكن ان يوصف باليقيني من جهة ان نتيجة يقينية ولكن ان
 يوصف من جهة ان مقدما يقينية ولكن لنا في امره في ذاته بخلاف الاول فان النتيجة خارجة عن القياس
 بخلاف المقدمات فيقينية المقدمات اولى بان يكون ما خذ في حده بخلاف يقينية النتيجة ولذا قال برهان
 قياس مؤلف من اليقينية اى من المقدمات اليقينية وهذا هو مراد من قال ان البرهان قياس مؤلف
 يقيني يعني انه يقيني المقدمات كما يدل عليه تمام لفظ المؤلف في السبب والافلاظ المؤلف حشوا لاطال
 تحته واعلم انه لما وقع في كلام المعلم الاول ان البرهان قياس مؤلف يقيني من مقدمات يقينية لمطلوب
 يقيني وفسر اليقين بما يكون الحكم فيه ضروريا لا يزول فهم اكثر الناس من ذلك ان البرهان لا يستعمل في المقدمات
 الضرورية ثم لما صاذا اصحاب العلوم الطبيعية وما تحتها يستعملون غير الضروريات عن مثالها مع كونهم متبرين
 اضطرروا الى القول بانه لا يستعمل في الضروريات او الممكنات الاكثرية ودر عليهم الشيخ ببيان حال نتائج
 او افعال في الاشارات المطالب في العلوم كما قد تكون ضرورية وهي كمال لزوايا الثلث وقبول انفسا
 الغير المتناهية للجسم فقد تكون ايضا غير ضرورية اما ممكنة ضرورة كالبر والسلوطين او وجودية كالخسوف القمر قال الحق
 الطوسي في منحة الممكنة تكون ضرورية ايضا اذا كان المطلوب هو امكان الحكم نفسه وحينئذ يكون الامكان محولا
 لاجبة وتكون وجودية اذا كان المطلوب هو وجود الحكم او عدمه والوجودية تكون اما اكثرية كوجود الهيئة للرجل او
 مستوائية كالادكار للحيوان واقلية كوجود الاصبع الزائدة للانسان واقلى الوجود اكثر لعدم فهمها داخلان في
 الاكثرية الشامل للموجب والسالب ويكون الوجودي بهذا الاعتبار اما اكثرية او متساوية والمتساوي المطلق او
 الاقلى باعتبار الوجود فكلما تكونان مطلوبين لتعذر الوقوف عليهما فالمطالب العلية اما ضرورية واما وجودية اكثرية
 وهذا يجيب الاظلم ولما ذهب من ذهب الى ان البرهان لا يستعمل في الضروريات او الممكنات الاكثرية واما

التحقيق فيقتضي ان الممكن اذا كان لا امكان فيه جهة والا فلي باعبار الوجود ولك المساوي ايضا قد يكون مطابقا
 للمبرهن خارجة عنها فالمطالب بحسب التحقيق اذن اما ضرورية واما ممكن واما وجودية ثم انه ننقل من بيان حال
 المطالب الى الاستدلال بما على حال المقدمات فقال كل جنس من مطالب يخصه مقدمات مناسبة لعينه
 فالمبرهن يستج ضروري ما يكون جميع مقدماته ضرورية وغير الضرورية مما لا يكون لك بل يكون جميعها اما غير
 ضرورية او بعضها ضرورية وبعضها غير ضرورية الا انه لا يصدق جميع ما يصدق به مقدمة كانت او نتيجة بالضرورة
 التي لا تزول وهذه ضرورة اخرى متعلقة بالقيضية اليقينية غير التي هي جهة لبعضها ووجه كلام المعلم الاول
 بانه يحتمل احد عنيين الاول ان يحل للضرورة على التي هي جهة لبعض مقدمات البرهان وتساويا وانما
 الضروريات منها بالذکر لان المبرهن يستج الضروري من مثله وغيره من اصحاب الصناعات ربما يستنتج من غير
 ولا يبالي بذلك والثاني ان يحل للضرورة على التي يتحقق صدق جميع المقدمات والنتائج اليقينية وهي الضرورية
 الثانية الا ان يحكم تحصلها ان صدق مقدمات البرهان في امكانها او ضرورتها او اطلاقا صدق ضروري
 فالمراد يكون المقدمات ضرورية كونها ضرورية الصدق سواء كانت ضرورية في نفسها او ممكنة ثم ان المقدمات
 البرهان شرطا منها ان تكون اقدم بالذات من نتائجها لان المقدمات علل للنتيجة والعلة اقدم بالذات
 على المعادول ومنها ان تكون اقدم منها عند العقل ومعناه ان يكون عرف منها ليكون عللا للتصديق بها
 ومنها ان تكون محولا لها فاذية لموضوعاتها سواء كانت مقومة او اعراضا ذاتية فان لعرض لغرض لا يقيد العلم
 بما لا يناسب ومنها ان تكون ضرورية اما بحسب الذات او بحسب الوصف فالمراد من الضرورية امتناع الانفكاك
 مطلقا ليعم الضرورة الوصفية ومنها ان تكون كلية قال المحقق الطوسي وهي ههنا ان تكون محولة على جميع
 الاشخاص وفي جميع الزمنة حملا او ليا اي لا يكون بحسب مراع من الموضوع فان المحمول بحسب مراعهم كالحساس
 على الانسان لا يكون محولا حملا او ليا ولا بحسب مراع من الموضوع فان المحمول بحسب مراع كالمضاحك
 على الحساس لا يكون محولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملا عليه كلياً والتفصيل مذکور في برهان
 الشفاء قوله وليس لامركز نعم الخ لان الماخوذ في البرهان قطعية المقدمات لا ضرورية فيها فيجوز ان يكون
 قطعية نظرية لكن النظرية لا بد لها من دليل مؤلف من مقدمات قطعية نظرية او ضرورية ولا يتسلسل الدلائل
 ولا تدور فوجب الانتهاء الى مقدمات ضرورية قوله ولا يحتاج الى واسطة خارجية اذا توقف العقل بعد
 تصور الاطراف فهو بالنقصان الغريزة واما التدنس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات وبالجملة مجرد تصور

طرفها كيف للحكم سواء كان الطرفان بدهيين او نظريين ولذا اتيفاوت الاوليات جللاً وخفلاً قوله الثالث بالحدس
 قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات الحسية جارية مجرى التجربات في تكرار المشاهدة ومقارنته القياس المحقق
 الا ان السبب في التجربات معلوم السببية غير معلوم المهية وفي الحسيات معلوم بالوجوه وانما توقف عليه الحدس
 لا بالفكر فان المعلوم بالفكر هو العلم النظري وليس من المبادئ ولما كان السبب غير معلوم في التجربات الا ان
 جهة السببية فقط كان القياس المقارن لجميع التجربات قياساً واحداً والمقارن للحسيات لا يكون كذلك
 فانها اقيسة مختلفة حسب اختلاف العلل في هيأتها وانتهى وهذا الكلام منس على وجوب تكرار المشاهدة في الحدس
 مع ان المطالب العقلي لا يستلزم فيها ولا في مبادئها من المحس صلافة تكون حادثة لسنوح مبادئها في
 بل لنظريات كلها عقلية كانت او حسية تصير حسية عند حصول القوة القدسية والفرق بين الحسيات والفطرية
 ان المبادئ في الفطريات لازمة لمطالبها بخلاف الحسيات فان مبادئها قد تغيب عن تصور مطالبها عند
 قصد تحصيلها وانما يحصل بالحركة كما في من ليس هذه المطالب عند حسية وقد يحصل بلا حركة فكرية لكن بعد
 شوق ولعب ضرورة اختلاف الحدس باختلاف الاشخاص والادمان فالاولى ان يمد الفطريات من الحسيات
 ضرورة اندراج الاخص تحت الاعم وما قيل لمطالب العقلية المحروم بها بشعور المبادئ دفعة وان كانت حادثة
 على ما هو المشهور لكن المحققين ذهبوا الى نظريتها بناء على انها من صفات العلوم الذي توقف مطلق حصوله على
 النظر فحصوله للبعض من غير نظر لا ينافي نظرية فلا يخفى وهنه وسخافته مما سبق فذكر قوله والفرق بين الحدس والخ
 قد عرفت في مفتح الكتاب ان الفكر قد يطلق على مجموع الحركتين اى الحركة من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ
 الى المطالب وقد يطلق على الحركة الاولى وقد يطلق على الترتيب اللازم للحركة الثانية كما اصطلح عليه المتأخرون
 حيث فسروا الفكر بترتيب امور معلومة للتأدي الى المحمول والحدس مقابل للمعنى الاول من الفكر فانه انتقال
 من المطالب الى المبادئ دفعة ومن المبادئ الى المطالب ككل عنى مجموع الانتقالين له فبعين كما صرح
 به المحقق الطوسي في شرح الاشارات وقد يجعل الحدس مقابل للفكر بالمعنى الثاني بناء على انه عبارة عن الانتقال
 من المبادئ الى المطالب دفعة فيقابل الفكر بمقابلة تشبه مقابلة الصاعدة والمهابطة لان ما هو مبداً للاحداً
 منتهى للاخر وما هو منتهى للاحداً مبداً للاخر والحركة الاولى مبداً للمطلوب ومنتهى المبادئ والحدس مبداً
 المبادئ ومنتهى المطلوب وما قيل ان الحسيات نظريات لان حد الانتقالين ومجموعهما وان كان البعض
 على سبيل لدنفة لكنه على سبيل التدرج للبعض الاخر والمعتبر في النظري توقف مطلق حصوله على النظر فنهى بغير

سابقاً قوله من هذا العلم الخ اعلم ان اختلاف البدئية والنظرية باختلاف الاشخاص والاقاات على تقدير
 كونها صفتين للعلوم ظاهر فان معلوماً واحداً يمكن ان يكون حصوله لشخص متوقفاً على النظر فيكون نظرياً
 بالنسبة اليه وحصوله لآخر غير متوقف عليه فيكون بدئياً بالنظر اليه وكذلك في الوقتين لا يقال يلزم على هذا
 تواردهما في المستقلتين على معلول واحد قلت الشيء حصولات متعددة وحصوله لصاحب القوة النظر
 غير حصوله لصاحب القوة القدسية فالشيء المعلوم للحد من النظر واحد بالعموم ولا استحالة في تعدد السلسل
 المستقلة للمعول واحد بالعموم واما على تقدير كونها صفتين للعلم فبمعنى اختلافها باختلاف الاشخاص والاقاات
 ان العلم المتعلق بمعلوم واحد بما يكون لبعض الاشياء ضرورياً وبعضه نظرياً يعني ان معلوم هذا العلم قد يكون بدئياً
 بالعرض بواسطة علم وقد يكون نظرياً بواسطة علم آخر نعم من عرف البدئية بما لا يتوقف حصوله المطلق على النظر
 والنظري بما يتوقف مطلق حصوله على النظر جعل البدئية والنظرية من اوصاف المعلوم فلا يختلف البدئية
 والنظرية عنده باختلاف الاشخاص والاقاات اصلاً وليعلم انهم اختلفوا في ان البدئية والنظرية بل هما
 صفتان للعلم بالذات او المعلوم بالذات فذهب الاكثرون الى انها صفتان للمعلوم فلما منهم ان المراتب
 على النظر ماهو المقصود منه وليس المقصود تحصيل حقيقة العلم فالبدئية والنظرية ليس من اعراض العلم اولاً
 بالذات وفيه نظر لانه ان اريد ان المقصود من النظر ليس تحصيل حقيقة العلم بالوجود النظمي فليس لكنه مبطل عن
 المعزل وان اريد ان ليس المقصود تحصيل حقيقة العلم القائم بالمدرک بالوجود الاصل فليس بل المقصود من النظر
 هو العلم بالاشياء وانفس تلك الاشياء فان قلت المقصود من التحديد حصول كنه المحدود بما في فرد العلم
 كان فالمرتب على النظر هو المعلوم قلت المقصود من التحديد هو العلم بكنه المحدود واكتشافه للمدرک لوجوده
 وحصوله بلا انكشاف فالحق ان البدئية والنظرية صفتان للعلم حقيقة بالذات والمقصود بالنظر هو العلم
 بالاشياء واكتشافه لوجوده ونفس المعلومات الا بالعرض فعلي هذا لا يمكن ان يكون علم واحد بدئياً ونظرياً معاً
 بل هما مختلفان شخصاً نعم ذات المعلوم قد تكون بدئية وقد تكون نظرية معاً يعني انه قد يتعلق بهما علم لا يتوقف
 على النظر فتكون بدئية وقد يتعلق بهما علم يتوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض قتال قوله ولا بها الشاهد
 اعلم ان الشاهدات ثلثة اقسام الاول ما يجده بحواسنا الظاهرة كالحكم بان الشمس مشرقة والماء حار والثاني
 ما يجده بحواسنا الباطنة كالحكم بان لنا جوّاً وعطشاً الثالث ما يجده بنفوسنا من غير دخل للالامات وهي كشورنا
 بذواتنا وباقفال ذواتنا والاخير ان سيميان وجدانيات هذا المكن مدرکات العقل لصف مندرجة

في القسم الثاني وأن اريد بحسب باطن قوة سوى الحسن نظام فيدخل مدركات العقل لصف ايضاً في هذا
 القسم وعلم ان الاول من الحسيات احكامها جزئية وأن الحسن لا يدرك الا الجزئيات فلا يفيد الحسن
 الا ان هذا النار حارة وآما الحكم بان كل نار حارة فحكم على استفادة العقل من الاحساس بجزئيات
 ذلك الحكم والوقوف على علامه وقال قوم لا حكم للحسن في الكليات ولاني الجزئيات اما الاول فخطا هو
 اما الثاني فلان حكم الحسن في الجزئيات يكون في معرض الغلط كثير الا ان يرى الصغير كبيراً والعنبة في الماء
 بقدر الاجابة ونرى المعدوم موجوداً كالسراب وغير ذلك واجواب ان مقتضى اذكار ان لا يجرم العقل
 بحكم كلي او جزئي بمجرد الاحساس ونحن نساعدكم عليه فان جرم العقل في الكليات وانجزئيات ليس
 بمجرد الاحساس بالحواس بل لا بد مع ذلك من امور اخرى يوجبها جرم لان لا يوثق بجرم العقل باجرم
 به وكيف لا يوثق بجرمه مع ان بداهة العقل شاهدة بصحة وانتفاها لعل غمك في قولنا الشمس مضيئة والنار
 محترقة والحاصل ان افادة الحسن لعلم من الضروريات التي لا يتيقن ان ينكره عاقل ونعم ما قيل لنكر الافادة
 سم وعمي واما القسم الثاني من الحسيات فهي قليلة النفع في العلوم فانها غير مشتركة فلا تقوم حجة على الغير
 فان ذلك الغير ربما لم يجدني باطنه ما وجدناه قوله الباصرة علم ان البصرة حاصلة في ملتقى العصبين
 الجوفين النابتين من مقدم الدماغ تلاقيان وتضيق فيهما واحداً ثم تفرقان منه الى العينين بالاطلاق
 يدرك بها الالوان والاصوار آما بان طباع شبح المرئي في جرد من الرطوبة الجليدية كما هو راي الطبيعيين
 او بخروج الشعاع من العين على هيئة مخروط قاعدة عند سطح المرئي ورأسه عند مركز البصر سواء كان ذلك
 المخروط مصمتاً او متولفاً من خطوط مجتمعة في الجانب الذي يلي الراس متفرقة في الجانب الآخر وعلى هيئة
 خط مستقيم كما هو مزعم الرياضيين على اختلاف فيما بينهم او بمقابلة المستوية للباصرة من غير انطباع
 ولا خروج شعاع كما ذهب اليه الاشراقون وكل من المذاهب دلائل المذكور في موضعه وقد ذكرنا
 بنذامن هذا البحث في حواشينا الحلقة على حاشي شرح الرسالة للقطبية ان شدت الاطلاع عليه
 فارجع اليها قوله والسامعة السمع قوة مترتبة في العصبين لا فروشة في مقعر الصماخ به اندرك الصوت وتوحي
 اذ كما على وصول المواد المنضغطة التليف بكيفية الصوت بسبب توجه الحاصل من قعر اذ قلع وهما موجبان
 لتموج المواد ويشترط مقادير المقروء للقارع والمقلوع للقانع كما في قعر الطبل وقلع الكراس بخلاف
 القطن والمراد بوصول المواد الحامل للصوت الى الصماخ ليس ان مواداً واحدة تبين تموج وتكليف بالصوت

بل نأما يجاوز ذلك لحوار التكليف بالصوت يمتون وتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يمتون وتكيف
 به المواد الراكد في الصماخ فيدركه السامعة قوله والشان اننا نشم قوة مودعة في الزائدين النابئين في الخيشوم
 الشبيهتين بحلقة الندى بهاترك الروائح بوصول لحوار التكليف بكيفية ذى الرائحة الى الة الشم وذهب
 بعضهم الى ان ادراك الروائح يتجزأ والفصال اجزائا من ذى الرائحة تجاهاها الاجزاء الهوائية فيصل الى
 الشامة وقيل بفعل ذى الرائحة في الشامة من غير استخاله في المواد والتجزؤ والفصال والتفصيل في وضعه
 قوله والذائقة الذوق قوة منبثة في العصب لمفردش على جرم اللسان بهاترك لطعوم التسعة وتنفق
 الى توسط الرطوبة اللعابية الخالية عن المثل والصندل عن الطعوم كلها التودي طعم المذوق الى الذائقة
 فان المريض لتكيف لها بطعم يخلط الغالب عليه لا يدرك طعوم الاشياء المأكولة والمشرقة فان المروحة
 طعم العسل مر امثلا وتوسطها ابا بان يخلط اجزاء لطيفة من ذى الطعم فيغوص في جرم اللسان الى الذائقة
 بان تكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها وهو قال لللسان
 يتمكن به على جذب المائىم ووقع المناظر من المطعومات كما ان اللسان يتمكن به على شغل ذلك في الملوسات
 قوله واللامسة للمس قوة سارية بوساطة الاعصاب في جميع البدن بهادرك الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليبوسة والخشونة واللامسة والصلابة واللين والرخفة والنقل وهي في الحيوان كالغاذية في النبات
 قال الشيخ اول الحواس لذى به يصير الحيوان حيوانا هو اللسان فانه كما ان للنبات غاذية يجوز ان تفقد
 سائر القوى ودونها كالحال للامسة للحيوان فان مزاجه من الكيفيات اللامسة وفساده باختلافها واكس
 طليعية النفس فيجب ان يكون الطليعة الاولى هو ما يدل على ما يقع به الفساد ويحفظ به الصلاح وان يكون قبل
 الطالع التي يدل على امور تتعلق بها منفعة خارجة عن القوام ومضرة خارجة عن الفساد والذوق وان كان
 والا على الشئ الذي به يستيق الحيوان من المطعومات فقد يجوز ان يبقى الحيوان بدون الارشاد والحواس الاخر
 على الغذاء الموافق واجتناب المضار وليس شئ منها العين على ان المواد المحيطة بالبدن محرق او مجرد
 لشدة الاحتياج اليه كان بمعونة الاعصاب ساريا في جميع الاعضاء الا ما يكون عدم الحمل نفع له كالكلب
 والطحال والكلية لئلا يتأذى ما لا يقيها من اسكاد الذراع فان الكلب ولد للصفر والسودا والطحال
 والكلية مصبان لما فيه لذع كارية فانها دائمة الحركة فيقال بصط كمال بعضها بعض وكالعضام
 فانها اساس البدن ودعامته الحركات فلوحست لتألمت بالانقباض والراحة باير وعليها من البصاكا

هذا كلامه واختلفوا في ثبوت هذه القوة للأفلاك فقال بعضهم انها اربع احيوة فكلون ثابتا للأفلاك
 ايضا وبعضهم قالوا انها ليست من اربع احيوة مطلقا فذهب بعضهم ليس للأفلاك قوة لامتة وقيل ان الامتة
 انما تكون لجذب الملائكة ورفع المناظر فيكون وجودها في الفلك لا امتناع الكون والفساد وعليه وفيه ان
 انما تجري في الارضيات اما في الفلكيات فيجوز ان يوجد لغرض آخر كتلازمها بالامتة والاصطكاك ثم المشهور
 انها واحدة في جميع البدن وذهب الشيخ الى تعدد اربع قوى وقيل خمسة والتفصيل يطلب
 من موضعه قوله من احواس الباطنة التي هي ايضا خمس بشهادة الاستقراء وقيل انها امدركة او مئنة
 على الادرك والمدرك اما مدرك للصورة هي المحس المشترك واما مدرك للمعاني وهي الوهم والعينة اما
 معينة بالتصرف وهي التخييل واما معينة بالمحفظ فاما يحفظ الصورة ويحفظ المعاني والاول الخيال
 والثاني الحافظة فيميز مفيد للمحس العقلي قوله المحس المشترك وهي قوة مودعة في مقدم اللبطن الاول من
 الدماغ يجمع فيها صور المحسوسات بالحواس المحس لنظاهرة بالتأدي اليها فيطلع النفس صورها فيها ولذا
 يسمى باليونانية بنطاسيا هي لوح النفس واستدل على وجود هذه القوة بوجه منها انما يحكم بعض المحسوسات
 على بعض كقولنا هذا الاسود هو هذا الحار وان هذا الاصفر حلو والحكم بين الشئيين يحتاج الى حضورها عند
 ولا يمكن حصول هذين الشئيين في النفس لا امتناع ارتسام الماديات فيها ولا في حواس من احواس
 الظاهرة لان المحس الظاهر لا يدرك غير نوع من احاد المحسوسات فلا بد من قوة غير المحس لظواهر جميع
 فيها صور المحسوسات ومنها ان الشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والشملة احوالة دائرة تامة ولا وجود لما
 في الخارج فلا بد من وجودها في قوة سوى البصر لان البصر لا يرسم فيه الا ليقابله فيكون في قوة غير البصر
 منها ان النائم قد يشاهد صور الوجود لما في الخارج فيكون وجودها في قوة من القوى الباطنة وهي السام
 بالمحس المشترك وهما مباحث طويلة الاذيل ذكرها ويراها يوجب الاطالة والاملال قوله والخيال
 الذي هي خزانة له اعلم ان الخيال قوة مرتبة في آخر التجويف المقدم من الدماغ وهي خزانة للصورة المدركة
 للمحس المشترك حافظة للصور المنطبقة فيه وذلك لانه لو لم يكن تلك القوة لاختل نظام العالم
 فاننا اذا ابصرنا الشئ نأينا فلو لم نعرف انه هو البصر او لا لما حصل التمييز بين الضار والنافع والصدق
 والعدو وهو مغاير للمحس المشترك لان الحافظة غير القابل وايضا الصور احاصلة في المحس المشترك
 قد تزول بالكلية بحيث يحتاج الى احساس جديد كما في النسيان وقد تزول بالكلية بحيث تحضر

بادنى التفات كما نى الذبول فلو لم يكن مخزونة فى قوة اخرى بحيث يستحضر بالحس المشترك من جبهتها
 لما بقى فرق بين الذبول والنسيان وفيه كلام مذكور فى موضعه قوله والوهم المدرك للمعاني
 الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كالعداوة الجزئية التى تدركها الشاة من الذئب فيهرب عنه والصدقة
 الجزئية التى تدركها السمكة من انها فيمل اليها ولا تدركها القوة العاقلة بلا واسطة الجزئية وليست
 الآلة هى الحس المشترك لانه مدرك للصور المدركة بالحواس لظاهرة ولا الخيال لانه حافظ للصور لا يدرك
 لما فذكر كما قوة اخرى هى السمة بالوهم وهى قوة مرتبة فى اول التجويف الاخر من الدماغ قوله والحكمة
 خزانة للمعاني الجزئية ففى الوهم كالتخيل للحس المشترك والحل لهما آخر التجويف الاخر من الدماغ قوله
 والمتصرف وهى قوة مودعة فى التجويف الاوسط من شأنها تركيب الصور والمعاني والتفصيل
 فيها وهذه القوة تتبى باعتبار استعمال العقل يابا فقرة وباعتبار استعمال الوهم يابا فقرة وتفصيل هذه البقايا
 يطلب من كتاب الشفاء قوله وخاسمها التجربات قال المحقق الطوسى فى شرح الاشارات والهجرات يحتاج
 الى امرين احدهما المشاهدة المتكررة والثانى القياس الخفى وذلك القياس هو ان يعلم ان الوقوع المتكرر
 على شئ واحد لا يكون اتفاقا فاذن هو انما يستند الى سبب فيعلم ان هناك سببا وان لم يعلم همة ذلك السبب
 وكلما علم حصول السبب حكم بوجود السبب قطعا وذلك لان العلم بسببية السبب وان لم يعرف همة
 كفى فى العلم بوجود السبب والفرق بين التجربة والاستقراء ان التجربة تيقن هذا القياس
 والاستقراء لا يتيقن ان التجربة قد تكون كليا وذلك عندما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يتحتم
 معه الا وقوع وقد يكون اكثر اذ ذلك انما يرجح طرف الوقوع مع تجويز الا وقوع وقد يكون حكم
 واحد مجردا كليا عند شخص واكثر باعدا اخر وغير محرج اصلا عند ثالث ولا يمكن اثبات التجربات المتكررة التى لم
 يتوالى تجربتها واعلم ان بعضهم يزعمون انى كونها من اليقينات فان حاصلها يرجع الى الطرد والجلس هو اننا نرى
 ترتب الاسهال على شرب السمونيا مرة بعد اخرى هذا يفيد الظن ايضا فضلا عن اليقين لجواز ان يكون بخصوصية
 مادة الشاربين الذين وقع التجربة فيهم مدخل فى ترتب الامار ومع ذلك لا ينافى كون الدار مع الشئ
 وجودا وعدادا معللا الا عند ابطال القول بالفاعل المختار لانه على تقدير القول به يمكن ان يقال ان الفاعل
 المختار اجزى عادة بايجاد ذلك الاثر عقيب شرب السمونيا من غير ان يكون له تاثير فيه نعم ان النطق لا يجب
 عن سبب حصول اليقين بعد حصوله ناذك على الفلاسفة قوله وسادسها المتواترات اعلم انه قد اشترط فى

في المتواترات شرائط الاول كون الخبر يمكن ان يكون تعدد الخبرين بحيث يبلغ في الكثرة
 الى حد يمنع تواترهم على الكذب عادة الثالث ان يكون ذلك الخبر مستند الى الحسن فان لتواتره في
 الامور العقلية كمحدث العالم وقدمه لا يعيد اليقين الرابع استوار الطرفين في الوسط اعني بلوغ جميع
 طبقات الخبرين في الاول والاخر والوسط بالغ عدديهما بلوغ عدديهما بلوغ عدديهما بلوغ عدديهما
 اه اختلافه في اقل عدد التواتر فيقل رتبة بعضهم حرموا بانه لا يحصل بخبر الاربعة ولا يحصل بقول شهود
 الزنا فلم يتجج الى الترتيب وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل ثمانية عشر عدد ثمانية عشر على بناء عليه الصلوة
 والسلام وقيل عشرون لقوله تعالى *وإن يكن بينك وبينكم عشرين عاصرون* وقيل اربعون عدد الجماعة
 على قول بعض الفقهاء وقيل سبعون ولكن ان تعين العدد ليس بشرط بل لصا بطة يبلغ يقين اليقين ويؤيد
 تخلف باختلاف الأشخاص والافات واختلاف الواقعة وتفصيل الكلام في هذا المقام مذكور في اصول
 الفقه قوله فلهذا ستة اشخا علم ان العمدة من هذه المبادئ الاوليات اذ لا يتوقف فيها الا ناقض لغيره
 كالبله والصبيان او مدرس الفطرة بالعقائد الباطلة المضادة للاوليات كما في بعض العوام والجهال ثم
 القضاء بالفطرة القياس ثم المشاهدات واما الحدسيات والخبرات والمتواترات فهي وان كانت حجة للشخص
 مع نفسه كما هي ليست حجة له مع غيره الا اذا شاركه في الامور العقلية من التجربة والحس والتواتر فلا يمكن ان
 يشك جاهد على سبيل المناكرة ثم ان بعضهم حصرو المقاطع في البدهييات والمشهدات ولعل وجهه ان لا يبدى
 تشكك فطريات فانها وان كانت مشتملة على واسطة لكنها لازمة لتصور الطرفين فيكون تصورهما كافي في الحكم بها
 فادرجت في الاوليات والحسيات تشتمل الخبرات والمتواترات للاستناد الى الحسن فيها وان كان مع التكرار
 وكذا الحدسيات فانها تحتاج الى تكرر المشاهدة عندهم قوله زعم قوم تفصيل المقام ان المعنوية وجمهور الشاغل
 ظنوا ان الدلائل العقلية لا تقيد اليقين لتوقفها على العلم بالوضع والارادة والآول كما ثبت بتقليل اللغة
 والخو والصرف واصول هذه العلوم الثلاثة تثبت برواية الاحاد وقرعها تثبت بالقيسة وكلها هابطان
 والعلم بالارادة يتوقف على عدم النقل الى عدم نقل معانيها المخصوصة الى معان اخرى وعدم الاشتراك
 وعلى عدم الجواز وعدم التخصيص وعدم التقديم والتأخير ولا يجرم بانتفاء تلك الامور ولا بد من العلم بعدم
 المعارض لبقائه اذ مع وجوده يقدم على الدليل لنقله قطعا بان ياول النقل من معناه الى معناه اذ مع عدم
 المعارض لنقله غير يقيني اذ غاية ما في الباب عدم الوجدان وهو لا يعيد القطع بعدم الوجود والحق ان هذا ليس بشيء

لان الدلائل العقلية قد يفيد اليقين لبراهن مشاهدة او متواترة واما لبراهن تدل على انشاء الاحتمالات
 المذكورة فانا نعلم وضع لفظ الارض والسماء وغيرهما المعانيها والتشكيك مفسطة وكذا الحال في الماضي
 والمضارع والامر واسم الفاعل غيرهما فانا نعلم معانيها قطعاً فاذا انضم الى مثل هذا الالفاظ وراى
 مشاهدة او منقولة نقلاً متواتراً تحقق العلم بالوضع والارادة واما مجرد احتمال المعارض العقلية فلا ينافي
 القطع بحدوث اللفظ كما ان احتمال الجواز لا ينافي القطع بكون اللفظ حقيقة فالذي لا يعقل بجميع مقدمات
 او نقل جميعها او مركب منها والاول العقل المحض الذي لا يتوقف على السمع اصلاً والثاني العقل المحض الذي
 لا يتصور اصلاً اذ صدق الخبر لا بد عنه وانه لا مثبت الا بالعقل واما الثالث فهو التسمية بالنقل لتوقفه
 على النقل في الجملة وعلى هذا فاقصر الدليل في القسمين العقلي الصرف والمركب من العقلي والنقل لهذا
 قال نعم لو قيل ان نقله الصرف الخ يعني ان النقل الصرف لا يفيد اليقين فانه لا بد من صدق الخبر
 وهو لا مثبت الا بالعقل والا يلزم الدور او التسلسل فانهم قوله فصل البرهان فسمان قد عرفت ان
 القياس الذي يكون مقامه يقينية هو البرهان فلا بد ان يكون حده الاوسط معطياً للتصديق بثبوت
 الاكبر للاصغر فهو علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب والا لا يكون برهاناً على ذلك الحكم
 فان كان مع ذلك علة لثبوت الاكبر للاصغر فيفضل الامر ايضا يسمى برهان الالم لان الية هي العلية
 وهو يفيد عليه الحكم ذنباً وخارجاً والافضل برهان الان اذ الانية هو الثبوت وهو انما يفيد ثبوت الحكم
 في فضل الامر لعلية وتفصيل لمقام ان برهان الالم وهو البرهان المطلق الاوسط فيه علة لوجود الاكبر
 للاصغر في الوجود كما انه علة له في التصديق فاما ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر على الاطلاق مع كونه
 علة لوجوده للاصغر كما نقول حمى زيد من عفونة الصفر او كل حمى من عفونة الصفر فانا نأثب بها
 فحمى زيد ثبوت غبا فحمى الذنب معلولة لعفونة الصفر او على الاطلاق كما انها معلولة لها في وجودها زيداً
 يكون علة لوجود الاكبر للاصغر ولا يكون علة له على الاطلاق بل يجوز ان يكون معلولة بحسب الوجود
 اذ لا يستلزم ان يكون الشيء معلولاً لعلته ثم يكون العلة بتوسط ذلك المعلول علة للمعلول كما ان الحركة
 الى فوق معلول لطبيعية النار ثم انها علة للوصول الى حيزها الطبيعي فيكون الحركة الى فوق مع كونها
 معلولة لطبيعية النار علة لحصول الطبيعة في الحيز الطبيعي فالأوسط وان كان معلولاً للاكبر بحسب وجوده
 نفسه وبحسب ذاته فانه لا يمنع ان يكون علة لوجود الاكبر للاصغر فان هذا اعتبار غير اعتبار الذات قال الشيخ

في برهان الشفا رجا كان الاوسط في البرهان معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس بمعلول لوجود الاكبر في
 بل نه وان كان بالحقيقة معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود العلة في المعلول فانه لا يمنع ان يكون العلة اولاً
 موجودة لشئ فيكون ذلك الشئ معلولاً ثم يكون العلة بتوسط ذلك المعلول علة لمعلول آخر فكون هذه الواسطة
 معلولة في الوجود للاكبر لكنها علة لوجود علة في معلول اخر وليس سوا ان تقول وجود الشئ ووجود الشئ
 للشئ لا تناقض ان تقول ان هذا المعلول للشئ ثم تقول لكنه علة لوجود هذا الشئ في معلول آخر فان حركة
 النار معلولة مثلاً لطبيعتها ثم قد يصير علة لحصول طبيعتها عند الشئ التي حصلت عنده ففعلت فيه
 لذلك هي التي تجعل حراً ووسطاً دون نفس طبيعة النار وان طبيعة النار لا تكون علة للاحراق بذاتها الا
 بتوسط معلول هو ماسها للتحرق وحركتها اليه مثلاً فالشئ الذي هو علة هو علة لوجود الاكبر مطلقاً هو علة
 له في كل موضوع ولوجوده في كل اصغر والا فو علة لا لوجوده مطلقاً ولكن لوجوده في موضوع ما واما
 العلة لوجود الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون الامثلة علة للاكبر بل ربما كانت معلولة على الوجه الذي
 قلنا انتهى واعلم ان المشهور في مثال ما كان الاوسط معلولا للاكبر ولكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر ان
 يقال هذا انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان او يقال الانسان حيوان وكل حيوان جسم وادور
 عليه الشيخ اشكالا وقال ما يشكل اشكالا اعطيما ان الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان حساسا وما
 لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان الجسم والحس سببان لوجود الحيوان فمالم يوجد الشئ لم يوجد ما يتعلق
 وجوده واجاب عنه بما محصله انه فرق بين المادة والجنس والفضل والصورة فالمادة والصورة علتان
 لوجود النوع المركب فما يتقدمان عليه وليسا محمولين عليه وهما باعتبار كونهما جنسا وفصلا ليسا متقدمين
 على النوع وجود ابل هما موجودان بوجوده ويحلمان عليه فللجنس الاعلى وقصاه اعتبار ان احدهما
 اعتبارهما من جهة طباعما والثاني اعتبارهما من جهة المماثلة الى موضوعاتهما فاذا اعتبرناهما بالاعتبار
 الثاني لم نجد ان الجنس الاعلى يوجد ولا بنفسه للنوع ثم يتلوه الجنس لذى دونه ويحل بعده بل نجد كل
 ما هو اعلى تابعاً في الحمل للافضل فانه لا يحل جسم على الانسان الا الجسم الذي هو الحيوان فشرط الجسم الذي
 يحل عليه ان يكون حيواناً فما يحل عليه الجسم اولا هو الحيوان ثم الانسان فالحيوان علة لنبوت الجسم للانسان
 وان كان الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان ولا ينافي ذلك كون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان
 وربما وصل للمعلول الى الشئ قبل علة بالذات فيكون سببا لوصول علة اليه ووجوده باله اذ لم يكن وجوداً

وكيف يكون سببا لكون الانسان حساسا
 في كل موضوع ولوجوده في كل اصغر والا فو علة لا لوجوده مطلقاً ولكن لوجوده في موضوع ما واما

في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحدا مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان لعله فيها واحد
 وليس لك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان فكون الانسان جباً معلول للجسم
 وان كان وجود الحيوان في نفسه معلولاً للجسم وبهذا ظهر اندفاع ما قيل ان الاكبر اذا كان علة او جزءاً
 للاوسط فكيف يكون محمولاً عليه متحد معه وايضاً الاكبر ذاتي للاصغر وقد ثبت عنه ان الذات لا
 يكون معللاً لانه بين البتوت لذى الذاتى فكيف يجعل الاوسط علة لما لا علة له ولبتوت ما هو بين البتوت
 وجه الاندفاع ان الاكبر اذا كان جنساً للاوسط كانت جنسية باعتبار وعلية باعتبار آخر وبالجملة لا تناقض
 بين كون الاكبر علة للاوسط كالجسم للحيوان وبين كونه محمولاً عليه لاختلاف الجهة فالسبب غير محمول والمحمول
 غير سبب وكذا الاتناقض بين كونه محمولاً على الاصغر صلاً بالذات وبين كونه محمولاً على الاصغر بواسطة حمله
 على الاوسط وقولهم الذاتى لا يعلى معناه ان حمل لذاتى ليس بواسطة امر خارج ولا باس في كون حمله بواسطة
 ذاتى آخر فما اشتهر ان ثبوت الذاتيات للذات غير محال صلاً ليس بشئ وتلك قد تقطعت مما ذكر ان الاستدلال
 بوجود المعلول بشئ على ان له علة ما كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف له مؤلف برهان لمى ضرورة ان
 الاوسط فيه اعنى المؤلف علة لبتوت الجسم وان كان هو في نفسه معلولاً له واورد عليه بان
 هذا المثال لا يطابق المثل له فان الاكبر فيه هو له مؤلف فانه المحمول على الاوسط لا مؤلف فانه غير محمول
 على الاوسط والعلة للمؤلف انما هو المؤلف لاله المؤلف واجاب عنه المحقق الدراني في حواشيه الجديده
 على شرح التجرى بان الاكبر في الحقيقة هو المؤلف لاله المؤلف ولذلك غير المحقق الطوسي في شرح الاشارات
 بقوله وكل مؤلف مؤلف فالحم لا وسط هو المؤلف بفتح اللام وقد تكرر بزيادة حرف اللام والمحمول عليه
 مع هذا الزيادة والمؤلف بكسر اللام فيكون النتيجة قولنا لكل جسم مؤلف ولا يجب تكرار الحمد الاوسط من
 غير زيادة ونقصان بل تكرره بالزيادة والنقصان لا يخل بالانتاج كما مر واورد عليه بان الاوسط
 انما هو مفهوم المؤلف بالفتح وكذا الاكبر انما هو مفهوم المؤلف بالكسر وليس حدهما علة للاخر على تقدير ان
 يراد بهما مفهومهما للتصانف انما العلية بين مصداقيتهما وان قيل لم اراد بالمؤلف كون الشئ ذا اجزاء
 يقال على هذا الا يكون الاوسط معلولاً للاكبر لان المؤلفية ليست علة لكون الشئ ذا اجزاء وان كان لا وسط
 علة لبتوت الاكبر للاصغر لان كون الشئ ذا اجزاء علة لكونه محتاجاً الى المؤلف فتأمل واقاد بعض أهل
 التحقيق ان الاستدلال من ثبوت مفهوم المعلول وهو المؤلف او ما يساوقه شئ على كون الشئ ذا علة

او ما يودى مواده الاولى ان لا يعيد من القياسات فضلا عن ان يكون برهاننا مليا وائنا كما نص عليه
 الشيخ في برهان الشفاء حيث قال اعلم ان توسط المضاف قليل لجدوى في العلوم لان نفس تلك
 بان هذا الخ هو تلك بان له اثارا ويشتمل على تلك بذاك فلا يكون النتيجة اعرف من المقدمة الصغر
 فان لم يكن لك بل بحيث يحتمل الى ان يبين ان له اثارا فتصورت نفس تلك زيدا واما مثال
 هذه الاشياء الاولى ان لا تتسم قياسات فضلا عن ان يكون براهين وفيه ان البرهان من احد
 المتضامين يمكن على الآخر لا على وجه توسط المضاف بل على وجه توسط السبب الموقوع له بان يقال
 هذا حيوان يولد اخر من نوعه من نطفته وكل حيوان كذلك فله ابن فهذا الحيوان له ابن فافهم واما برهان
 الان وهو ما لا يكون الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر في نفس الامر ولا لوجود الاكبر في نفسه بل
 للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر قد يكون الحد الاوسط فيه معلولا لوجود الاكبر في الاصغر ويسمى دليلا كما
 تقول زيد متعفن الا خلاط لانه محموم وكل محموم متعفن الا خلاط فزيد متعفن الا خلاط فان حمى زيد معلول
 لكونه متعفن الا خلاط وقد يكون مضاعفا له في الوجود وقد يكون مشاركا له في معلولية ثالثا كما تقول
 هذا المحموم قد عرض له بول بيض خاثر في غلبة الحرارة وكل من يعرض له ذلك يخف عليه السرسام فالبول
 الابيض والسرسام معلولان لعلته واحدة وهي حركة الاخلاط الى ناحية الدماغ وانذفا عما نحوه وليس
 احدهما علة للآخر ولا معلولا له اعلم انه قد صرح الشيخ في برهان الشفاء ان العلم اليقيني بما له سبب لا يحصل الا
 من جهة العلم بسببه وما لا سبب له اما ان يكون بينا بنفسه او ما يوسا عن بيانه بوجه يقيني والتمرد بالعلم اليقيني
 العلم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ودوامه كما يظهر من كلامه في برهان الشفاء حيث قال العلم الذي
 هو بالحقيقة يقين هو الذي يتيقده فيه ان كذا كذا او يتيقده انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقاد الا يمكن ان
 يزول فان قيل للتصديق الواقع ان كذا كذا من غير ان يقرن بالتصديق الثاني انه يقين يقين
 غير انكم قل هو يقين وقاما انتهى والاصل ان النسبة التي لها سبب في نفس الامر لا يحكم بضرورتها او بدوامها
 بمجرد تصور الموضوع والمحمول اذ ليس بين الموضوع والمحمول تناسب ذاتي ليحكم بملاحظة عدم الانفكاك
 بينهما والمشاهدة والتجربة وغيرهما من اسباب العلم الضروري لا يفيد الا مجرد ثبوت احدهما للآخر لا الضرورة
 او الدوام فيحتاج الى وسط له اقتضاء واجاب لتلك النسبة وما يدل على ما قلنا ان الشيخ قد اورد على
 نفسه سوالا حيث قال ان قال قائل اذ انما صنعت علمنا ضرورة ان لها صانعنا ولم يمكن ان يزول عنا

هذا التصديق وهو استدلال بالعلول على العلة وآجاب عنه بما حصله ان هذا على وجهين الاول ان
 يكون جرياً لقولنا هذا البيت مصور وكل مصور فله تصور والثاني ان يكون كلياً كما مر في مثال المؤلف
 والمؤلف والاول ليس مما يقع به اليقين الدائم ضرورة تغير الجزئيات وتبدل احوالها واما الثاني
 فنستخرج في برهان العلم المفيد لهذا اليقين فاليقين الدائم انما يحصل من جهة الاسباب والاستدلال على
 الشيء باناراه ولو ازمه وان كان مفيد اليقين لكنه انما يفيد مجرد اليقين بوجوده لا اليقين بضروره اودونه
 فلا يلزم عدم قصر برهان الان كما زعم هذا وقد بقي بعد جوابنا في هذا الباب تركنا ما مخافة الاطنباب وما ذكرنا
 كان شرح الكتاب قوله القياس الجدي اعلم ان القياس الجدي يقاس مؤلف من المشهورات والمسلمات
 بين المتخاصمين اى السائل والمجيب اما الاول فما يطابق الاراء اما المصلحة عامة متعلقة بنظام احوالهم
 سواء كانت صادقة لقولنا العدل حسن والظلم قبيح او كاذبة نحو قتل لسارق واجب اوله قتلية وما
 قد تكون صادقة نحو العفو حسن وقد تكون كاذبة كقول بل المند ذبح الحيوان مذموم والحجبة سواء كانت
 صادقة نحو الانح المطموم واجب النصر او كاذبة نحو الصديق واجب النصر ظالم ما كان او منطوما او لا فنعلا
 خليفته او مزاجية صادقة كانت او كاذبة ومن ههنا يظهر ان للامرةجة والعادات دخلا عظيما في الاعتقادات
 فاصحاب الامرجة الشديدة لا يستبقون الايلام بل يستحسنونه وملتذون به واصحاب الامرجة اللينة يستبقونه
 جذوا من مارس مذهبا من المذاهب حقا كان او باطلا واعتاد به برهة من الزمان فانه بمجرد اعتباره به
 من غير ان يلوح حقيقة يجرم بصحة وان كان باطلا وبطلان ما يخالفه وان كان حقا ولذلك ترى الناس
 مختلفين في العادات والرسوم واما الثاني فهو المؤلف من المسلمات بين المتخاصمين وتلك المسلمات منذرة
 في المسلمات الخاصة وبناء الكلام عليها يوجب الاقتناع للمتخاصمين وان لم تصلح لكونه حجة على من لا يسلمها
 قوله والغرض من صناعة الجدل صناعة الجدل ملة يقدر بها على تاليف قياسات جدلية والغرض من
 هذه الصناعة الزام الخصم وحفظ الركة وذلك لان الجدي اما مجيب يحفظ رايه ويسمي ذلك الملة في صناعة
 وغاية سعيه ان لا يلزم واما سائل يهدم وصنعا وغاية سعيه ان يلزم فالجيب يولف قياسات من المشهورات
 المطلقة او المحدودة حقا كان او غير حق والسائل يؤلفها ما يتسلمه من المجيب مشهورا كان او غير مشهور
 واعلم انه كما ان مواد الجدل مسلمات ومسلمات قصورها ايضا مانحة بحسب التسليم والتسلم قياسا كان
 او استفرازا واما كانت غاية الجدل هي الارزوم اورفعه لا اليقين جاز وقوع الاضافات الثلاثة من لقضايا

اعني الواجب والممكن والمتع في موادها كذا في شرح الاشارات وتفصيل هذا البحث بالامر به عليه الطيب
من كتاب الشفاء قوله القياس الخطابي الخ اعلم ان القياسات الخطابية مؤلفة من المظنونات والقبولات
والمشهورات في بادي الرأى التي يشبه المشهورات الحقيقية حقيقة كانت او باطله وتشترك الجميع
في كونها مقنعة فكان موادها هي ما يصدق بها بحسب الظن الغالب فصورها ايضا ما يتج بحسب الظن
الغالب سواء كان قياسا او استقرارا وتمثيلا منتجا كان القياس في الواقع او عقيما وغايتها الاتباع
ولما كان الغرض من هذه الصناعة تحصيل حكم صارة او نافعة في المعاش والمعاد فلا بد ان تكون لقضايا
الستعملة مقنعة للسامعين فلا يجوز استعمال الصواب الاولية الغير المقنعة وان تكون مشتملة على ترتيب
او ترتيب حتى ان المقدمات الغير المشتملة عليها تعد مفسطة في هذا المقام وان تكون لعبارة ظاهر الالة
على المعنى والا يعمل بالمفهوم فيقوت الغرض التفصيل المذكور في الشفاء قوله القياس الشعري قياس
الخ اعلم ان القياس الشعري مركب من المقدمات الخيالة من حيث هي خيالة سواء كانت مصدقة بها او
لا وسواء كانت صادقة في انفسها او لا اقتضت النفس عنها قبضا او بسطا فان النفس طوع للتخييل من
التصديق فاذا قيل للعسل انه حمر اشتاق الشارب اليه وسهل عليه شربه واذا قيل للسسل انه مرة قصر
الطبع عنه وكره ان يذوق عنه مع انها كاذبان قال الشيخ في الشفاء الخييل هو الكلام الذي يزين
له النفس قيسبط عن امور وينقبض عن امور من غير نزوية وفكر واختيار وباجملة فيفعل انفعالا نفسانيا
بغير فكرى سواء كان القول مصدقا به او غير مصدق به فان كونه مصدقا به غير كونه خيلا او غير خييل فانه قد
يصدق بقول من الاقوال ولا ينفعل عنه فان قيل مرة اخرى وعلى بيأة اخرى كثيرا يوتر الاقوال لا
يحدث تصديقا وبما كان المتيقن كذبه خيلا واذا كانت محاكاة الشئ لغيره يحرك النفس وهو كاذب
فلا عجب ان يكون صفة الشئ على ما هي عليه يحرك النفس وهو صادق بل ذلك ادجب لكن الناس
اطوع للتخييل منهم للتصديق وكثيرا منهم اذا سمع التصديقات استنكروا وهرب منها والحكايات شئ من
التعجب لان الصديق المشهور كالمفروغ عنه ولا طراد له والصديق المجهول غير ملتبث اليه والقول
الصادق اذا خرق عن العادة والحق بشئ يتناس اليه النفس فرسا فاذا التصديق والتخييل معا ورتبما شغل
التخييل عن الالتفات الى التصديق والشعور به والتخييل وعان والتصديق اذعان لكن التخييل دعان
للتعجب والالتفات بنفسه لقول والتصديق اذعان ان الشئ على ما قيل فيه فالتخييل ثقله القول لما هو

عليه والتصديق تعقل القول بما القول فيه عليه ليتفت الى جانب حال لمقول فيه والشعر قد يقال
 المعجب وحده وقد يقال للاغراض المدنية وعلى ذلك كانت الاشعار اليونانية والاغراض المدنية هي في
 احد اجناس الامور الثلاثة اعني المشورية والمشارية والمنازية ويشترك الخطاب والشعر في ذلك لكن
 الخطاب يستعمل التصديق والشعر التخيل والتصديقات المظنونة محصورة متناهية يمكن ان يوضع نواها
 ومواضع واما التخيلات والمحاكات فلا تنحصر ولا تحديف والمحمود هو المشهور والقريب منه والمشهور
 غير كل ذلك المستحسن فيه بل المستحسن فيه المخرج المبتدع والامور التي تجعل لقول مجيلا منها امور متعلق
 بزمان القول وعدوزمانه وهو الوزن ومنها امور متعلق بالسموع من القول ومنها امور متعلق بالمفهوم من
 القول ومنها امور متعلقة بين السموع والمفهوم ثم يبلغ في بيان ذلك مبلغا من الخطاب كما دأب في كتاب
 الشفا ذكر كنهه خوفا من الاطال والاسهاب قوله مشتملا على استعارات الخ اعلم ان الاستعارة والقياس
 ايضا من المحاكات اللفظية كما صرح المحقق الطوسي وهما قد تكونان في البسائط كالتبعية عن الوجه من
 القمر وقد تكونان في المركبات كالتبعية عن الملل اذا كان امامه الزهرة انها قوس ترمى بندقة فضة وقد
 تكونان في الذات كالتبعية عن لثدي بالربان وعن الوجه بالورد وقد تكونان في الصفات كالتبعية
 فقور العين حين الكرمية بالسكر والنوم قوله ويستحسن استعمال المجملات الكاذبة لان الناس اطوع
 للتخيل منهم للتصديق كما عرفت ومداره غالبا على الاكاذيب ومن ثم قيل حسن الشعر كذبه فلا
 يليق بالصادق المصدق كما يشهد به قوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له قوله ولا يشترط الوزن
 في الشعر اعلم ان قداما المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر ولما يقتضون على التخيل فقط
 فالشعر عندهم كلام مجمل والمحدثون يعتبرون معه الوزن ايضا فالشعر عندهم كلام موزون متساوي
 الاركان مقفى والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن والقافية ولا يعتبرون التخيل فيه فيكون كل كلام له وزن
 حقيقة وقافية شعرا سواء كان يفهم منه من البرانيات او الجدييات والخطابات او المغالطات والمجملات
 او الهذيان والحق ما قال الشيخ الشفا ان الشعر كلام مجمل مؤلف من اقوال موزونة متساوية وعند
 العرب مقفاة ومعنى كونها موزونة ان يكون لها عدد والقياس ومعنى كونها متساوية هو ان يكون كل قول
 منها مؤلفا من اقوال ايقاعية فان عدوزمانه مساو لعدوزمان الاخر ومعنى كونها مقفاة هو ان يكون الحرف
 الذي يتبع كل قول منها واحدة والنظر للنظر في شئ من ذلك الا اني كونه كلاما مجيلا فان الوزن يتطرنه

اما بالتحقيق والكلية فصاحب علم الموسيقى واما بالتجربة وحسب المشتل عند ائمة فصاحب علم العروض والتقنية
 ينظر فيها صاحب علم القواني واما ينظر المنطق في الشعر من حيث هو محمل قوله نعم يفيد حسنا ورواجا لانه
 ايضا محاماة ومن ثم قل ان نظم الموزون يشابه المادني السلاسة والمواري اللطافة والدر المنطوية
 في السلك قال بعض المحققين جميع الاشعار المشتملة على القضايا الخيطة صفريات ككبريات مطوية هي ا
 كل من هذا شأنه يجب ان يكون محبوبا السكان في الشقيات او كراما ممدوحا الكنان في المدحيات او قدوما
 الكنان في الهويات وهكذا في كل باب لينتج ان فلانا من شأنه ان يكون محبوبا وممدوحا او غير ذلك قوله
 والكلام الشعري النح هذا غير مشروط فيه بالاتفاق وانا هو من العوارض قوله والاداء من الحكماء
 اليونانيين كانوا احرص الناس على الشعر وكان اشعارهم اقساما خصل كل واحد منها بوزن محددة معين على ما هو
 الغرض منه وكانوا يخصون كل وزن باسم محددة من ذلك نوع يقال له طر اعوذ به لانه وزن لا يتضمن
 ذكر الاخير والآخر والناوب الانسانية ثم يضاف ذلك الى رئيس يارده ومنه نوع آخر لا يخص به مدح
 انسان واحدا وامة معينة بل الاخير على الاطلاق ومنه نوع يذكر فيه الشرور والزائل والا باحج ومنه نوع
 يذكر فيه المشهورات والامثال المتعارفة في كل فن وكان مشتركا للجدال والمحروب والمحت عليها والفضب
 والضحك وله انواع اخرى ايضا وتام الكلام في شرح انواعها واقسامها واحكامها مذكور في كتاب الشفاء قوله
 وهو قياس مركب النح قد عرفت ان الوهم قوة مرتبة في اول التجويف الآخر من الدماغ بها يدرك المعاني
 الجزئية الموجودة في الجزئيات كالعداوة والمخافة الجزئية ولها سلطان عظيم ومن ثم يقال انها سلطان
 القوى المحسوسة وتستند بها وهي تقهر قوة العاقلة في اكثر القضايا والاحكام فيحكم على المعقولات باحكام
 المحسوسات وتوقع النفس في الغلط فحكمها في المحسوسات صادقة نحو كل جسم في جهة ولا تتركب منه
 بل الوهميات المحسوسة اعتبرت في مبادئ البرهان لكون احكامها صادقة يصدرها العقل بخلاف حكمها
 في المعقولات اذ يحكم عليها باحكام المحسوسات فيكون كاذبا قطعا حكمه ان كل موجود مشار اليه والفسططة
 تتركب عنها قوله ولولا رد العقل الشرع النح يعني لو لم يرد العقل لصرح والشرع احكام الوهم لقي الانبأ
 بين الوهميات والاوليات ولا يتميز احدهما عن الاخر ابد اولذا ترى اكثر الناس منهم كافي الاوهم والاوليات
 ولا يتصور النجاة عنها الا بتأييد من الله تعالى قال الشيخ في عيون الحكمة الفارق بين الاوليات والاوليات
 وجدان التناقض في حكم الوهم دون العقل وتفضيله ان الوهم قد يسا عد على التصديق بان يتجقق حكمه

والعقل ليس كذلك فعلم ان علم الوهم كاذب مثلاً نقول ما حصل في حيز وجهته لا بد وان تمييزه بينه عن سائر
وفوقه عن تحته وكلما كان لك فهو مركب وكل مركب ممكن وكل ممكن ليس بواجب الوجود لذاته فلو علم بعد
ذلك بان واجب الوجود لذاته يجب ان يكون مختصاً بجهة فهنا علم الوهم حكم ونقيضه ايضا فعلم ان حكمه
في غير المحسوس كاذب واداك علم العقل فليس لك فعلم انه صادق وادور عليه الامام الرازي باحكم انما حكتم
بفساد علم الوهم لاجل مساعده على تسليم مقدرة منتج نقيض ذلك الحكم وعلى هذا التقدير فالحكم بصدق الحكم
القطعي انما يتصور اذا علمنا انه لا يحكم ما ينتج نقيضه في شئ من المواد وهذا يتوقف على ان يعرض عليه جميع
المقدمات الغير المتناهية ولعلم انه لا يحكم في شئ منها بحكم يوجب نقيض حكمه فيتوقف صحة الحكم القطعي في
قضيته معنيته مثلاً على علم القضايا الغير المتناهية وحصول هذا الشرط متعذر فكذا الفرق المبني عليه
واضح ان الوهميات لا تأمل الاوليات في القوة والحقيقة والا لا ترفع الايمان عن البدسيات وانما يظن
السادة بينهما بحسب ظاهر الامر والبيان المذكور كاف لازالة هذا الظن قوله وهذه الصناعة الخ اظن ان
كل قياس ينتج ما يناقض وضعا فهو تبليط فان كان هذا القياس حقا ومشهورا كان برهانيا او جدليا والا فهو
مخالط ان كان مركبا من مقدمات شبيهة بالمقدمات البرهانية ومشاعبي ان كان مركبا من مقدمات شبيهة
بالمقدمات الجدلية ولا بد فيها من ترويج يوجب شبهة تامة اذ في مادة هذا القياس او في صورته والا فاني
غالط في نفسه لعدم تميزه بين الشئ وشبيهه او لفغلة عارضة له ناشية من قلة التدبر والتفكير مغالط
لغيره وان كان له شعور بذلك ومع ذلك كان غرضه ان يحدث في ذهن من يخاطب به غلط وبالحكمة هذه صنفا
كاذبة شبيهة بالاقبسة الحققة والشهورة ولا يرفع هذه الصناعة لاجل الحق نفعنا بالذات بل انما يرفع العلم
بالعرض من حيث ان صاحبها لا يخالط في مطالبه ولا يخالطه غيره وتبليس وتبليس ويقدّر على ان لا يخالط
المغالط ويدفعه بصناعة وقد يستعمل متجانسا وعنادا اذا كان الباعث عليه الاغراض لغاسدة و
الاعتقادات الباطلة الناشئة من قلة المادة وعدم تهذيب النفس تاديبها بالسياسات العقلية والاذا
الشرعية قوله وصاحب هذه الصناعة الخ قال الشيخ في الشفاء المغالطون طائفتان موفسطائى
ومشاعبي فالسوفسطائى يرأى بالحكمة ويدعى انه مبهرج ولا يكون لك والثاني هو الذي يرأى بالانهج
وانه ات بقباس من المشهورات وليس لك والحكيم بالحقيقة هو الذي اذا قضى نقضه يخاطب بها نفسه
او غير نفسه قال حقا وصدقا فيكون قد عقل الحق عقلا مضاعفا وذلك لا قدره على قوانين تمييزه

بين الحق والباطل حتى اذا قال قال صدق ائذ الذي اذا فكر وقال اصاب واذا سمع من غيره قولا وكان
 كما ذبا امكنه اظهاره والاول بحسب ما يقوله والثاني بحسب ما يسمعه وقال ايضا ويشبه ان يكون بعض الناس
 بل اكثرهم يقيم اثاره لظن الناس به انه حكيم ولا يكون حكما على اثاره لكونه في نفسه حكما ولا يعتقد
 الناس فيه ذلك ولقد راينا وشاهدنا في زماننا قوما هذا وصفهم فانهم كانوا يتظاهرون بالحكمة ويقولون
 بها ويدعون الناس اليها ودرجتهم فيها سافلة فلما عرفناهم انهم مقصرون وظهور حالهم للناس انكروا
 ان يكون الحكمة حقيقة ولل فلسفة فائدة وكثير منهم لما لم يمكنه ان ينسب الى صريح الجمل ويدعي بطلان
 الفلسفة من الاصل وان ينسلك كل الانسلاخ عن المعرفة والعقل فصور المشاكين بالثلب وكتب
 المنطق والتامين عليها بالنيب فاوهم ان الفلسفة افلاطونية وان الحكمة سقراطية وان الدراية ليست
 الا عند القدماء من الاولين والفيثاغوريين من الفلاسفة وكثير منهم قال ان الفلسفة وان كانت
 لها حقيقة فاجدوى في تعلمها وان النفس الانسانية كالبيضة باطلة ولا جدوى في الحكمة في العاجلة
 واما الاجلة فلا جدوى من احب ان يعتقد فيه انه حكيم وسقطت قوته عن ادراك الحكمة او عاقه الكسل
 والدة عنها لم يجد عن اعتنائ صناعة المغالطين محيصا ومن ههنا يحدث عن المغالطة التي تكون عن
 فهم وربما كانت عن ضلالت انتهى قوله وضاعة مغالطة قال بعض المحققين المغالطة لها سبب فاعلم
 هو العقل المناقض والوهم الزائغ وسبب غالي هو شهرة عند الناس بمراعاة وتظيم اياه والنظر اليه
 التوقير والرياسة والسبب الصوري لما هو الكذب والخيانة في الباطن والشبه بذي العلم والكمال
 في الظاهر بالكلام المزخرف والمنطق المزور قوله وقال بعض المحققين يرجع الى امر واحد ان قال
 بعض المحققين ان السبب الكلي في وقوع الغلط اجمال شرط من شرائط البرهان او الجدل اذ كلما
 كان للقياس حدود متمايزة موجودة في مقدماته على وجه قياسي روعي فيه سائر شرائط بحسب شتاله
 عليه وكانت النتيجة مغايرة للمقدماتين الصادقتين او المشهورتين الا عرفت من النتيجة كان الانتاج
 لا يمكن ان يختلف عنه اذ تخلفا عن القياس انما هو لفق ان شرط من شرائطها وصدقا صدقا
 وعدم الخلف عنه لاستجماعه جميع شرائطه معتبرة فيه فلا يكون المغالطة من الاقيسة قياسا حقيقيا
 بل مشبها به وكان اطلاق اسم القياس عليه كاطلاق اسم الحيوان على صورة النقوشة وانما قلنا ان
 المغالطة من الاقيسة لا يكون قياسا حقيقة اذا اشترآك اللفظ لوجب مغايرة حدود الاقيسة وهو يستلزم

انما عدم تكرار الاوسط او كون القياس غير القياس بالنسبة الى النتيجة واخذنا بالعرض مقام ما بالذات حجب
 عد الضرورى مثلاً غير ضرورى وايها ان العكس لوجب حد الامور المختلفة الاحكام امور متساوية الاحكام
 كما ان اخذنا بالعرض مقام بالذات لوجب جعل الامور المتغايرة في الحكم امراً واحداً ولذا عداها بما العكس
 من انواعه واخذ المقدمات الكثيرة في مقدمته واحدة لوجب اختلاف مواضع الصدق والكذب وقس على
 ذلك ما عداها وبالجملة يرجع اسباب الغلط بالاجمال الى امر واحد هو اختلاف القياس وبالتفصيل الى امور
 عديدة عددها عدد الاسباب لوجودية القياسات الصحيحة المذكورة في ابوابها والسبب الكلى للاختلال عدم
 الفرق بين الغير وبين هو اذ يبنى الغلط اللفظي على عدم الفرق بين المعاني المختلفة وعدلوا حد منها موضع
 الآخر كما ان يبنى اخذنا بالعرض مقام ما بالذات على ذلك ايضا ويبنى تحريف القياس على عدم الفرق بين
 الاطلاق والتقييد وعدلوا حد هما هو الآخر ويبنى المصادرة على المطلوب على عدم الفرق بين النتيجة والمقدمة
 وتجويز كون احدهما هو الآخر ويبنى الغلط في الحمل وتوابعه على عدم الفرق بين المحمول والشبيه به ويبنى الغلط في
 وضع ما ليس بعلته على عدم الفرق بين مشاركة المقدمات والنتيجة وفي ايها العكس على عدم الفرق بين
 اللازم وطروقه وعدلوا حد هما علم الآخر وفي اخذ المسائل مسئلة واحدة على عدم الفرق بين تفضيل شيء وما هو شبيهه
 به واختلال شرائط البرهان كالمناسبة بينه وبين ما هو نتيجة وضرورية مقدامة مثلاً داخل في باب وضع ما ليس
 بعلته علمه والكل راجع الى عدم الفرق بين الغير وبين ما هو فيكون الكل امراً واحداً هو عدم التمييز بين الشيء
 وشبيهه وحينئذ قيل لمبادى هذا الفن المشبهات قوله ونقسم الى ما يتعلق بالاغراض قال الشيخ في الشفا
 بعد ما بين انه لا بد في المغالطة من تروج بوقته في معرض التشبيه وانما يقع هذا التروج لاسباب كثيرة
 وكذا ما واكثرها وقوع ما يكون بسبب تغليب الالفاظ باشتراكها في حد المفرد او لاجل تركيبها ويكون حاصل
 السبب في ذلك انهم حكموا واقاموا الاسماء في اذها انهم بدلوا الامور فاذا عرض في الاسماء اتفاق حكموا بذلك
 على الامور مثل ان حاسب الغير الماهر اذ غلط في حسبه وعقده لمن ان حكم العدد في وجوده هو حكم عقده وكذلك
 اذا غلط غيره وقد اوجب الاتفاق في الاسم بسبب قوى هو ان الامور غير محدودة ولا محصورة عند المسلمين و
 ليس عندهم عند ما يشعرون امكنه حصر جميع الامور التي يروم تمييزها واخذ بعد ذلك لكل معنى اسماً على حد بل انما
 كان المحصور عنده وبالقياس ليدل الاسماء فقط فعرض من ذلك ان يجوز الاشتراك في الاسماء اذا كانت الاسماء
 عنده محصورة ولا يحتمل ان يبلغ بها تركيب بالتشبيه غير متناه فعرض مشترك امور كثيرة في لفظ واحد وقعت

المغالطة بسببه وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب قوله كالغلط الواقع بسبب كون اللفظ مشتركاً
 قال الشيخ اما مثال التبعيت المغالطة لا مشترك الاسم من يقول للتعليم انه يعلم ولا يعلم فان لم يعلم فليس
 بمتعلم وان علمه فليس يحتاج الى ان تعلم والمغالطة في هذا ان قوله يعلم يعني به انه يحصل له العلم ويغني
 يحصل له والذي يعلم ليس تعلم يصدق اذا كان ليس يعلم بمعنى انه لا يحصل له العلم ويكذب اذا كان
 بمعنى حصل له العلم ولكل قول قائل بل شئ من الشرور واجب وليس بواجب فان كان واجبا لكل
 واجب خير فبفضل الشرور خير وان كان ليس بواجب فلا يوجد البتة فان ما لا يجب له وجود وليس بموجود
 والمغالطة بسبب ان الواجب وجوده غير الواجب العمل به وانما يقال لها واجب باشتراك الاسم ومفهوم
 الواجب الاول ان وجوده ضروري ومفهوم الواجب الاخر ان اثاره محمود وايضا فمفهوم لا يخلو اما ان
 يكون الذي هو قائم هو القاعدة بعينه او لا يكون فان كان هو القاعدة بعينه فالشئ بعينه هو قائم وقاعدتها
 غيره فليس لقائم يقدر ان يكون قاعدا والمغالطة ان قولنا القائم يعني به نفس القائم من حيث هو قائم
 ويعني به الموضوع الذي يكون القيام وتما فيه قوله اذ مع قيد من حيث هو ناطق يعني اثبات قيد من
 حيث هو ناطق في المقدمتين اعني الصغرى والكبرى يقتضي كذب الصغرى وحذفها يقتضي كذب
 الكبرى فان حذف من الصغرى واثبت في الكبرى ليكونا صادقتين اختلفت صورة القياس لعدم اشتراك
 الحد الاوسط ومنهم قولهم الغلط غلط والغلط صحيح فان اخذ موضوع الكبرى لفظ الغلط صدقت الكبرى
 لكن اختلفت صورة القياس لعدم تكرار الحد الاوسط وان اخذ ما يصدق عليه الغلط كانت اليمين
 هيئة قياس لكن يكون الكبرى كاذبة قوله فنقول من المغالطات الصورية المصادرة الخ قد علم بعضهم
 ومنهم الشيخ المقتول والامام الرازي ان المصادرة على المطلوب من الاغلاط التي تتعلق بالمادة قال
 بعضهم كالحقق الطوسي واتباعه ان اخلل فيها راجع الى الصورة دون المادة ولعل التحقيق ما افاد
 العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق ان اخلل في المصادرة على المطلوب ليس من جهة مادة القياس
 ولا من جهة صورة فان المادة صادقة والصورة صحيحة بل اخلل فيه ان القول اللازم من القياس ليس
 قولاً اخر غير المقدمات مع ان الواجب كونه كذلك قوله نحو الجالس في السفينة الخ قال العلامة الشيرازي
 المشهور فيما بينهم في اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ان يقال الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك
 لا ثبت في موضوع واحد فينتج الحال وهو ان الجالس فيها لا ثبت في موضوع واحد والحق ليس

من هذا الباب وانما اثبتته ذلك عليهم بوقوع لفظ العرض والذات فيه عند بيان وجه الغلط وذلك لان
 المتقدمين انما تصدقوا اذا قلنا الجالس في السفينة متحرك بالعرض وكل متحرك بالذات لا اثبت في موضع
 واحد ورجح لا يكون الا وسط متكرر او اذا جعل متكررا كان بعض المقدمات او كلها كاذبة وعلى هذا يكون
 الغلط من باب سور التاليف قوله فان الحد الاوسط له شعور وقد عرفت فيما سبق ان الحد الاوسط لا يجب
 ان يكون بالكلية متكررا في المتقدمين فالغلط في قولنا الانسان له شعور وكل شعوريت لم يلزم من عدم جعل
 محمول الصغرى تمامه موضوع الكبرى فان ذلك غير واجب بل منشاء الغلط عدم نقل ما بقي بعد حذف
 ما يتكرر من المتقدمين الى النتيجة وهي الانسان له ما يثبت قائل قوله فالغلط في هذا المثال ان لم يكن
 ان يقال للصغرى مركبة من موجبة وسالبة بسبب الضمام الوحدة الى الانسان فالوجه الانسان ضاحك
 والسالبة لاشئ غير الانسان ضاحكا فالقضية الموجبة تنتج مع الكبرى نتيجة صادقة والثانية مع الكبرى ليست
 على تاليف منتج فالغلط انما نشأ من القضية الثانية والكم حاصل ان الصغرى قضيتان واخذت واحدا
 فوقع الغلط وهذا الغلط ليس باعتبار الحد وسور اعتبار الحمل وباعتبار المقديته جمع المسائل في مسألة واحدة
 وباعتبار القياس وضع ما ليس بعلته علة فانهم قوله والسبب في الغلط هو اجهال كيفية الكبرى قال الشيخ
 في الفصل الخامس من اولى قاطيع غورياس الشفاء اذا حمل شئ على شئ حمل لمقول على موضوع ثم حمل
 على ذلك الشئ شئ آخر حمل لمقول على موضوع ثم حمل ذلك الشئ شئ آخر حمل لمقول على موضوع حتى
 تكون طرفان ووسط فان هذا الشئ الذي قيل على المقول على الموضوع يقال على الشئ الذي حمل عليه
 المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان لما قيل على الانسان حمل لمقول على الموضوع وقيل للانسان
 على زيد وعمر وهذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد هذا القول بعينه اذ زيد حيوان ويشترك
 مع الحيوان في حده الى حد الحيوان يحمل عليه لان الحيوان يقال على طبيعة الانسان ككل ما يقال له
 الشان يقال له حيوان وزيد قيل للانسان وقد يتشكك على هذا فيقال ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان
 يحمل على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان فقول ان الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على فان
 طبيعة الحيوان ليس بجنس ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكل لكان يلزم ما يلزمون ولكن
 كل حيوان جنسا كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما كان الانسان جسما
 لا محالة بل ان الذي يحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند القياس اعتبار فيها بالفعل وذلك لا اعتبار

تجريد هاني الذهن بحيث تصلح لايقاع الشركة فيها واليقاع هذا التجريد فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان
 بما هو حيوان فقط الذي هو طبيعة الحيوانية فان الحيوان بما هو حيوان ان فقط بلا شرط تجريد او غير تجريد يتم
 اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد وذلك لان الحيوان بلا شرط يصلح ان يفتقرن به شرط التجريد
 فيفرض حيوانا قد نزع عن الخواصل المتنوعة والشخصية واما اذا اخذ بشرط التجريد لم يصلح ان يفتقرن به احد
 الشترين اما احدهما فلانه قد حصل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذي قبل واما الثاني فلانه لا يجتمع مع شرط
 التجريد فطبيعة الحيوان لا بشرط التجريد ولا بشرط الخلط اعتبارا اعم وطبيعة الحيوان بشرط التجريد اعتبار
 واما يقال عليه الجنسية اذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط بالفعل وقبول خلط بالقوة لعدم مقارن عائق
 عن ذلك مثل فصل نوع وعوارض جزئية تشخص وانما يكون طبيعة الحيوان اذا اعتبر لا بشرط خلط ولا
 بشرط لا خلط فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد ولم يكن الحيوان بشرط لا
 وبشرط التجريد مقولا على الانسان بل بلا بشرط خلط لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذي هو يقول على
 الانسان ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع واما الجنس فقوله على يقال
 عليه من هذه الطبيعة اعني على ما يخصه به الشرط المذكور ليس هو قول لعرض على المعرض له بل
 قول لمركب من العرض والحامل على الموضوع اے ليس قول لبياض على الانسان بل قول لا يبيض
 على زيد ولو كان الشيء الذي يقال عليه الجنس ما يقال على الانسان لم يكن يمتنع كون الجنس بهذه الصفة
 من ان يقال على الانسان وبالحقيقة هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض لا وسط وعلى البعض
 الذي لا يحمل على الطرف الاصغر هذا كلامه واما نقلناه مع طوله لاشتماله على فوائد نافعة في هذا المرام
 قوله وبالضرورة ان لا يكون قد لظن ان قولنا بالضرورة ان لا يكون وليس بالضرورة ان يكون
 سواء مع ان الثاني يصدق على الممكن لقولنا ليس بالضرورة كل انسان كاتبا دون الاول كاذب
 قولنا بالضرورة ليس كل انسان كاتبا فليس بالضرورة غير ضرورة السلب فاخذ احد هاتين الامور
 خطا لتعارضهما لفظا ومعنى وكذا قولنا لا يلزم ان يكون ويلزم ان لا يكون لصدق الاول على الممكن
 وصدق الثاني على الممتنع قوله فان الكلمة انما تعرض الاشياء في الذهن لانها من لواض لذهنية
 خصوص لوجود الذهن شرط لعروضها والقضايا التي محمولاتها الكلية ذهنيات وقدم بنسب الكلام
 المتعلق بهذا المرام قوله وجه الاخلال بالاعتبار ذهني هذا ما خذ ما قال لعلامة الشيرازي في شرح

حكمة الاشراق ان الغلط في قولنا لو كان الشيء متمتعاً في الخارج لكان امتناعه حاصل في الخارج فيكون المتمتع
 موجوداً ان الامتناع اعتبار ذهني ولا يلزم من ان تصاف شئ به وجوده في الخارج ليلزم وجود المقتضف به فيه
 وهو من باب سوء اعتبار الحمل وانت تعلم ان الامتناع ليس من العوارض الذهنية والمحمولات العقلية
 بمعنى ان يكون مصداق عروضها وحملها نحو وجود الشيء في الذهن حتى يكون القضايا التي محمولاتها الامتناع
 ذهنيات بل هي حقيقتات وحملات غير ذهنية ولعل التحقيق ما عرفت سابقاً ان القضايا التي محمولاتها الامتناع
 هو الب والخاص من المتمتع في الذهن هو عنوانه لاحقيقته فالعقل يصوره بذلك العنوان وسلب
 الاحكام عن معنونه فذكر قوله وليست من العوارض للوجود الظلي يعني ان الموجود في الذهن والكان بهيته
 النارية لكنها موجودة بوجود ظلي وكون محلها موصوفاً بها من احكامها المتعلقة بوجودها العيني وتحقيقه ان
 الشيء وجودي ووجوده يترتب عليه الاتا ووجوده لا يترتب على وجوده والوجود الاول يقال له الوجود الخارجي
 وليس المراد به الخارج عن المشاعر فان من الاشياء ليس لها وجود خارجي المشاعر والثاني يقال له الوجود
 الظلي الذهني فالشيء اذا كان موجوداً في الذهن وقائماً به قايماً اصلياً خارجياً على النحو الاول يكون له
 متصفاه وان قام قايماً ظلياً غير خارجي فذلك لا يلزم الا ان تصاف فلا يراد به ان هذا الجواب بخصوص
 بما اذا ادعى انهم لزوم ان تصاف الذهن بالصفات الموجودة في الخارج ولا يجدي لو ثبت لزوم اليته
 كالزوجية والفردية وبصفات العدومات كالامتناع اذ لا وجود لها في الخارج وما قيل ان حصول الاشياء
 في الذهن ليس عبارة عن القيام به بل من قبيل حصول الشيء في الزمان والمكان فليست الحرارة والبرودة
 وغيرهما قائمة بالذهن حتى يلزم كون الذهن حاراً وبارداً وغير ذلك فقد عرفت في مفتح الكتاب سخافة
 وزعم بعض المدققين ان الصورة القائمة بالذهن لما اعتباراً من اعتبارها من حيث انها قائمة بالذهن
 ومكتنفة بالعوارض الذهنية واعتبارها من حيث نفس ذاتها مع قطع النظر عن قيامها بالذهن فهي باعتبارها
 الاول موجودة للذهن ولغت له وبالا اعتبار الثاني موجودة في نفسها وليست بموجودة للذهن ومنسطة
 التصاف الشيء بوصف ان يكون للوصف من حيث هو وجوده وذلك الشيء والحرارة من حيث هي ليست
 بموجودة للذهن حتى يلزم ان تصاف الذهن به بل الموجود له هي الحرارة من حيث اكتناها بالعوارض
 الذهنية وهذا ليس بشئ لان طولاً لفرد متلزم لحلول الطبيعة قطعاً فاذا كان للحرارة من حيث هي
 مكتنفة بالعوارض الذهنية وجود للذهن كان طبيعتها ايضاً وجود في الذهن فيتحقق مناط الانصاف على أن

لا يتصور وجود الطبيعة مجردة عن الشخص فلا معنى لكون وجود الوصف من حيث هو مناط الاتصاف لا كون
طبيعة الوصف من حيث تحققها في ضمن فرد من الافراد مناط الاتصاف وهذا المعنى متحقق في وجود الحركة
من حيث الاكتناف بالعوارض لذمنية ايضا كما لا يخفى واما حديث حصول الجبل ولزوم انحراف الذهن
من حصوله فيه فهو ما اورده الامام الرازي و اجاب عنه المحقق الطوسي بانه الاستحالة في حصول صورة
مقدار الجبل ولا يلزم انطباع الكبير في الصغير لاحتمال ان يكون الانطباع في مادة الجسم الذي هو آلة
لادراك اولى القوة المدركة الحادثة فيه التي لاحظ لما من الصغير والكبير من حيث ذاتها ولا احتمال ان يكون
الانطباع اصغر مقدارا من الجبل وذلك لا يضر المساواة بينهما بحسب الصورة فان الصغير والكبير من
الانسان متساويان في الصورة الانسانية وهذا الكلام يخفف جدا لانه اذا كان الانطباع في مادة الجسم
المقدرة بمقدار الجسم فيلزم الاستحالة قطعا والقوة المدركة وان لم تكن متقدرة بالذات لكنهما مقدرة
بالعرض فيلزم بالزوم والقول بان الصغير والكبير من الانسان متساويان في الصورة عجيب لان التساوي
بينهما انما هو في المية لا في الصورة وانما ان الموجودات الخارجية لا تحصل باعيانها في الاذهان بل
انما يحصل صورها المحاكية لها وهي مغايرة لذويها اما بالمية والشخص معا كما هو الحق بالتحقق بالقول و
بالشخص فقط كما هو زعم اكثر من والاستحالة ليس لا في حصول عيان الاجسام فيما دونها من الالكنة
والظروف واما حصول صورها واشباها فليس بحال فقال وقد بقي خياياني هذا الباب تركنا باخوفا لاطنا
وقد ذكرنا تحقيق هذا المقام ونقيحه بالامزيد عليه في حواشينا المعلقة على حواشي شرح الرسالة القطبية ان ثبتت
الخبرة عليه فارجع اليها قوله ومنها اخذ جزر العلة مكان العلة سواء كان اخذ جزر العلة مكان العلة في
اسناد الحكم اليه كما يقال ان علة السمع والبصر الحيوة لا غير مع الالات البدنية المخصوصة فذا
تعليل الحكم بجزر علة او اخذ جزر العلة مكانها في اسناد حصته من الحكم اليه كما اذا حل سبعون رجلا بحجر ثقيل
سبعين رجلا فيظن ان الواحد منهم يحمله من تلك المسافة بنسبة الواحد الى السبعين وذلك ليس بلازم
بل قد لا يمكن للواحد ان يحركه اصلا وهذا تعليل جزر الحكم بجزر علة قوله بعد ما اشتركا في الجوانية قال
العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق انما يصح هذا اذا كانا من نوع واحد وكان المقتضى فيهما امر متقفا
بالمية كما يقال ليس للانسان بالتخاؤل من الفرس بعد اشتراكهما في الجسمية المقتضية للتخاؤل واورده عليه
بان الاشتراك في الجسمية كيف يوجب الاشتراك فيما يقضي به وهي جنس بعيد للاجسام واجيب بان الجسم

ان اخذ بالمعنى الذى هو جنس اعنى الجواهر الذى للابعد ثلثة مطلقا وادراكه مجرد ذلك ام لا بل مع
 شئ آخر فليس للاشتراك فيه ما يوجب الاشتراك فيما يقتضيه وان اخذ بمنه الجواهر الذى للابعد ثلثة
 فقط اعنى بالمعنى الذى هو به مادة لا جنس فالاشتراك فيه اشتراك فى معنى نوعى فالاتفاق فيه الاتفاق
 ما يلزمه ولقضىه اذ هى بالحقيقة نوع محصل وانما يحتاج الى مبادئ الفصول فى كمالها الثانوية فالجسم
 اذا اقتضت التميز والشكل فانما يقتضيه من حيث حقيقة النوعية وذلك يوجب اتفاق الاجسام كلها
 فيه ذلك الجوانب اذ اقتضت شيئا بحسب ما هى محصلة يوجب الاتفاق فيه للجوانب وذلك كاستعداد
 الحركة الارادية واما وجوب النفس فى بعض الانواع فليس ما يقتضيه الجوانب اذ لو كان لك الاتفاق
 افرادها فيها قوله ومنشأ هذا الغلط ان البياض الخ هذا على تقدير ان يكون المبدأ جزءا من المشتق سواء
 كان المشتق عبارة عن الذات والنسبة والمبدأ كما هو المشهور من مذهب الجمهور وعبارة عن المبدأ
 والنسبة الى الذات كما هو فنار السيد المحقق قدس سره واما على ركن المحقق الدواني فالبياض عين
 الابيض وليس لبياض شيئا داخل فى الابيض لانه قال فى حاشى شرح البحرى الابيض اذا اخذ بالبشرط
 شئ فهو عرضى واذا اخذ بالبشرط لاشئ فهو العرض المقابل للجواهر كما ان طبيعة الذاتى جنس ومادة باعتبار
 وفصل وصورة باعتبارين كذلك طبيعة العرض عرض وعرضى باعتبارين فالمشتق معنى بسيط هو المبدأ
 ماخوذ بالبشرط شئ وتحقيق الكلام فى هذا المقام مذكور فى موضعه قوله ومن المناطيات المشهورة الخ
 انه اذا كان المطلوب معلوما فلا وجه لطلبه وان كان مجهولا فمعرفة ان المطلوب عين حصوله كعبد آبق
 يشده من لا يعرفه فلو وجده فمعرفة ان العبد الآبق الذى كان فى طلبه وهذا الاشكال قد خاطب
 به مان سقراط فعرض عليه قياسا واستنتج منه مطلوب ولم يحل عقدة التشكيك كذا قال الشيخ فى اوائل
 برهان الشفاء وبهذا ظهر ان هذا الاشكال لا اختصاص له بالمطلوب التصورى اصلا كما قد يوحى قوله
 والجواب محصلة انما لا نسلم ان المطلوب اما معلوم مطلقا او مجهول مطلقا حتى يلزم تحصيل الحاصل او
 طلب المجهول المطلق بل يجوز ان يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه اى من حيث نفس حقيقة فطلب
 العلم بها لا كسب كما اذا علمنا الانسان بوجه الكاتب وبعد علمه بهذا الوجه قصدنا علم حقيقة فهو معلوم
 من وجه وصالح لان يطلب حقيقة فاذا انتقلنا منه الى مبادىء ثم منها اليه حصل لها العلم بحقيقة وصار الوجه
 المجهول معلوما فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا طلب المجهول المطلق قوله فنقول لمضى ثابت الخ قال بعض

اهل التحقيق هذه المغالطة ليست عامة الورد على ما يروى على القاعدة القائلة الموجبة الكلية تنكس بعكس
 النقيض الى موجبة كلية وكفى في جوابه ان مبناه على تساوي نقيضة المتساويين وعموم نقيض للاخص فنقيض
 الاعم وانه مخصوص بما سوى نقائص الامور العامة وعلى انتاج اللزومتين لزومية والسر فيه ان بطلان
 عكس النقيض المذكور انما يستلزم بطلان النتيجة الموجب لبطلان احدى مقدمتي القياس لا بطلان نقيض
 المدعى حتى مثبت المدعى قوله كيف والشيئان في الاصل والعكس المحل يعني انه لا بد ان يكون الشئ
 في الاصل والعكس ما خذ على نحو واحد والشئ الذي اخذ في الاصل وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا
 كان شئ من الاشياء ثابتا خاصا ذهوني قوة قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا فلا بد ان
 يوخذ في العكس ايضا كذلك فيكون معناه كلما لم يكن نقيض المدعى ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا صادق ونشأ
 الغلط انه اخذ الشئ في الاصل على وجه العموم وفي العكس على وجه الخصوص واور على هذا الجواب تارة باننا
 نفهم مقدمة صادقة الى العكس الذي سلمه المحجب فينتج المقدمة التي انكر بان نقول كلما لم يكن شئ من
 الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ اي النقيض ثابتا وكلما لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان المدعى ثابتا فينتج كلما
 لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا واجب عنه بمنح كلية الكبرى فان من جملة تقادير عدم ثبوت
 ذلك الشئ عدم ثبوت شئ من الاشياء كما يحكم به الصغرى وعلى هذا التقدير لا يكون المدعى ثابتا وتحقيقه
 ان ثبوت المدعى على جميع التقادير الواقعية عند عدم ثبوت نقيضه سلم وتقدير عدم ثبوت شئ من الاشياء
 ليس من التقادير الواقعية فلا يلزم ثبوت المدعى عند عدم ثبوت نقيضه على هذا التقدير وتارة بان الشئ لما خوذ
 في الاصل عام ضرورة ثبوت الاعم عند ثبوت الاخص فيجب ان يكون في العكس كذلك ولا يخفى على المتأمل
 سخافة قوله من محجب يجب يعني اننا لا نسلم لبطلان عكس النقيض وهو قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا
 كان المدعى ثابتا لان المقدم فيه محال والحال جازان يستلزم محالا آخر واور وعليه بان استلزام
 المحال محال وان كان امرا تجوزا لكن قد يجرم العقل بعدم الاستلزام بواسطة قضية اخرى كما قد يجرم
 بالاستلزام بواسطة مقدمة اخرى ونحن نجرم في المقدمة القائلة كلما ثبت المدعى ثبت شئ من الاشياء
 ونعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يثبت شئ من الاشياء لم يثبت المدعى او الى قولنا ليس البتة اذالم
 يثبت شئ من الاشياء يثبت المدعى وهذا العكس مجزوم ومع المجزوم في هذا العكس لا يجوز العقل صدق
 قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا واجب عنه بان عدم ثبوت شئ من الاشياء لزوم

الارتفاع النقيضين اعني المدعى ونقيضه وهو مستلزم لاجتماع النقيضين فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء
 ملزوما لمجموع ثبوت المدعى ونقيضه فيكون ملزوما لاحدهما وهو ثبوت المدعى فيصدق العكس قطعاً وما قال
 المورد ونحن نخرم الخ فبقية ان عكسه على طور القدر الزمنية موجبة مثل العكس المتقدم ولاتنا في بينهما الغم
 عكسه على طريق المتأخرين فبقيض للعكس المتقدم لكن لا اعتداد به فاقابل وههنا كلام طويل ذكره لوجب
 الاطناب قوله كان القياس ايضا غير به باني بل يكون اما جديلاً او خطابة او شعراً قوله وينبغي ان يعلم
 الخ اعلم انهم قالوا ان الموضوع وذاتياته تكون مفردة عنها في العلم واستدل عليه صاحب الحكايات
 بان اثبات موضوع العلم واجزائه لا يكون مسكناً في هذا العلم لان الموضوع ما يطلب له اعراض ذاتية
 وما لم يعلم وجوده استحالة ان يطلب له ثبوت شيء ولان مسائل العلم هي اثبات الاعراض لذاتية واثبات
 الاعراض يتوقف على ثبوت الموضوع واجزائه فلو كان ثبوت الموضوع واجزائه مسكناً من المسائل توقف
 الشيء على نفسه وادور عليه بان فرعيت ثبوت الشيء للشيء على ثبوت المثبت له مم وانما نحن الاستلزام
 وفيه ان المقصود ان التصديق بالهلية البسيطة مقدم على التصديق بالهلية المركبة ولا توقف لهذا على
 فرعيت ثبوت الشيء للشيء كما لا يخفى قوله والبادئ ههنا على المسائل علمان لكل واحد من العلوم النظرية مبادئ
 وموضوع ومسايل فالبادئ بالتصديقية وهي الحد والموضوعات المسائل وعرضها لذاتية وهي قسماً احدها امور لا ينفع في العلم
 الا حده فقط كحد الاعراض لذاتية المطلوبة من الفن اذ ههنا من المسائل ذاتياتها ما يوضع فيه حده وههنا البسيطة كونه موضوع العلم
 وما يغل فيه من الاجزاء اذ ما لم يتصور الموضوع بمثابة الحقيقة المتوقفة على هلية البسيطة لم يمكن ان يحيط
 عنه واما التصديقية وهي المقدمات التي يؤلف منها قياسات ذلك العلم اي المقدمات التي تذكرني
 تلك القياسات بالفعل وهي اما بديهية غير محتاجة الى برهان وعلته لان هذا العلم ولاني علم آخر سواء
 كانت مبادئ للعلوم كلها كقولنا ان الشيء والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان او لبعض منها كالمشهور من
 الاوليات والمجربات ويسمى ذلك المبادئ علوماً متعارفة او نظرية لا يبرهن عليها في تلك الصناعة
 لجلالة شأنها عن ان يبرهن فيها وانما يبرهن في علم هو اعلى منه اولدنا عن ان يبرهن في ذلك العلم
 قبل في علم دونه فيلزم تسليمها سواء كان مع استنكاره ان كان للتعليم رتبة يتجالفه بالفعل او بالقوة او لا يتسمى
 هذه المبادئ مصادرات واصولاً لموضوعة وقال بعضهم ان هذه المبادئ ان كانت مقبولة للتعليم بسهولة في
 اصول موضوعة كقولنا في الهندسة الدائرة موجودة مثلاً وان لم تكن مقبولة لك في مصادرات ذلك كان

اذ بان الأشخاص متفاوتة في الروا القبول جاز ان يكون مقدرة واحدة اصولا موضوعة بالنسبة الى شخص
ومصادرة بالنسبة الى شخص آخر لا تتنكر و عدمه وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية له
اول نوعه او نوع عرضه الذاتي كما مرنا مفصلا والمسائل ما يطلب البرهان عليها ان لم تكن بنية تفصيل
الكلام في هذا المقام مذكور في برهان الشفاء قوله احدها الغرض عني العلة الغائية اعلم ان هذا المبدأ لبعته
الفاظ متقاربة المعنى الغائية والغائمة والغرض والعلة الغائية اما الاولان فتحدان ذاتا متغاضرا ان
اعتبار آبان الاول من حيث انه على طرف الفعل والثاني من حيث الترتيب عليه ولا يلاحظ في شيء
منهما كونه باعنا للفاعل على الفعل اما الاخيران فيلاحظ فيهما الباعية وفي الاتحاد بالذات والتباين
بالاعتبار مثل الاولين اذ الاول بالقياس الى الفاعل والثاني بالقياس الى الفعل فان التاديب
علة غائية للضرب غرض للضارب قوله وهي التقسيم والتحليل الخ التقسيم عبارة عن التكرار من فوق
الى اسفل كتقسيم الجنس الى الانواع والنوع الى الاصناف والذاتي الى الجنس والنوع والفصل
والعرض الى الخاصة والعرض للعامة والتحليل هو التكنية من السفلى الى فوق والتحديد فعل محدد وهو ما يدل
على الشئ بما به قوامه دلالة مفصلة والبرهان طريق موقوف به موصل الى الوقوف على الحق بهذا ما يتسر بسنة
العبد الضعيف المقتات الى رحمة ربه المادي محمد عبد الحق العمري الخ بادى عالمه بفضل الله في العوالم
والبادي في شرح الكتاب واحمد الله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله محمد خير الانام وعلى آله

الكرام واصحابه العظيمات والتواب الضياع والظلام وتوارت الليالي والايام

خاتمة الكتاب الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان وارسل رسوله بالبيان هاديا للناس الى صراط مستقيم
محمد النبي الامي الهادي وعلى آله وصحبه الى يوم النشأى اما بعد فيا ايها الطالبون لهذا العلم الشريف والى الله
في بيده اهد الفطن البصير لكرم وطن فلو كبر واستطاب نفوسكم على الطبع هذا الكتاب الذي هو كالمرآة لمحسن مطالب المراقبة
التي الفاها وخيرة معانيها غريزة وقد كنتم طلبتموه وفي تحصيله ساعين ولكن كان كالكبريت الاحمر لا وجود له في حرمة الدهر
قطعت لا نجح مراكم واسعاف مراكم على طرز جديد حسن مفيد وقد بذلنا جهدا في تصحيحه وتقييده وقد قلنا بنسخ عديدة و
قلبيته فاجر بحمد الله كما ترون في النواظر ويحبو صدر الذهن والنواظر والمجد لله على حسن خاتمة وضعنا بقولنا اما العبد للاجي منفرة
ربه المادي السيد محمد السبحان الذي هو الباري عفا عنه الباري قد تم طبعه تحت ادارة خواجه عبد الواحد حفظ الله
عن كل حاسدة ثلث ثلثين بعد الف ثلث من الهجرة النبوية في آخر شهر ربيع الثاني بطبعه الانطاكي بدينية كافور حفظ الله عن حوادث الدهور

رسالة في الوجود الربط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فاض من وجوده جميع الوجودات واستنار بنوره جميع السموات واستضاء بضوئه سائر المظلمات فهو الذي في حد ذاته وجوده ونوره يهدي النور من يشاء والصلوة والسلام على النور الذي اشرقت وجه الارض والسماء على آله واصحابه الذين اخذوا في ايديهم مصابيح الهدى ونور دابة المشرق والغارب تحت الشرى **وبعد** فقد سألني بعض صحابي ان الحش لم اخترعه الباقى الاخرى الوجود الربطى وانظم على اختلافاته في الربط في سلك واحد اتقد لم تزيث ما سبيلت به نفسه وانظارا هو الحق بما انتمى به الفضلاء الكرام والاساتذة العظام فانالاهم هم حررت هذا الوجيز من كلامي انظر سلك النور الخفية مستجلا عسى ان ينفع بل قوامهم لمحق تبعون وان استنكروا وضربوا الذين هم لمحق عادون وعن الصراط لنا كبون وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه انيب ولما انا شرع في القصور مستنينا بمن هو منه الخير والوجود متمسكا بذيل من بيده البركات وهو احمد ومحمد ومحمود اعلم انه قد فسر صاحبنا في بيان في امر الوجود الربطى عن القوم في امور منها ان القوم عندهم يطلق الوجود الربطى على منين الاول انسية التامة التجربة الحاكية الايجابية والثاني وجود الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل وان شئت قلت وجود الشئ لمحوظا بانه للغير وهذا هو وجود الحقيقة الناعتية وهو اجد اعتبارات وجود الشئ في نفسه الذي يقال له الوجود المحمولى فان لكل شئ سواركان واجبا او حقيقة جوهرية او حقيقة ناعتية عرضية وجود في نفسه محمول عليها ولذا يقال له الوجود المحمولى وهو بيان ويقال للوجود الحاكى في هذا الوجود ونفسه الحاكى في الوجود وجود في نفسه ونفسه الحاكى في الوجود وجود في نفسه وان كان في بعض فهو وجود في نفسه للغير والقوم قد فسر هذا الاعتبار الاخر بوجود الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل وتارة بوجود الحقيقة لمحوظا بانه للغير وقد نصوا في مواضع من كلامهم ان الوجود الربطى يوجد في مصداق البليات المركبة دون البسيطة وقد نقشنا على تأييد ما قلنا عبارة ملك العلماء قدس سره في القول الضابط ان شئت قل ترجع اليه وماحب الاق البين قد اخترع اعتبارا آخر للوجود الناعتى وقلده المصدر الشريف الرضى والقاضى الكوفي وهو تحقق الشئ في نفسه مجردا في لحاظ العقل عن الاضافه الى المحل وزعم ان هذا الاعتبار هو محمول البلى البسيط من العقود وقال وهذا هو مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه لكنه على ان يكون في محل فانه لا يقع محمولا للبلى البسيط بل محمولا للبلى المركب وهذا الوجود عنده ليس بل الربطى بل وجود محمول فالوجود الربطى عند القوم وعند الباقى هو تحقق في نفسه ولكن على ان يكون في محل او وجود هذه الحقائق لمحوظا بانه للغير وهو لا يوجد في غير مصداق البليات المركبة باتفاق القوم والباقر الفرق بين مذهب القوم وبين ما ذهب اليه الباقر ان الوجود الناعتى عند القوم

له اعتبار واحد وهو ما ذكرنا ولا يوجد الا في مصدايق المليات المركبة وعند الباقية اعتبار آخر وهو وجود
محمول يقع في مصدايق المليات البسيطة وهذا الاعتبار وان كان اعتبارا من الوجود والاعتبار عنده لكنه
وجود محمول وليس بوجوده والسيد تاجي من ان يقول له وجود الرابطة كما يستعمل اعتبارا بذلك وهذا القائل
كما اخترع هذا الاعتبار اخترع معنى آخر للوجود والرابطة ويسمى بالنسبة المصنعة ويقول بتحقيقها في مرتبة الحكاية
من العقود البلية المركبة فهو مخالف للقوم في امرين احدهما في اختراع اعتبار آخر للوجود والعرض الثاني في اعتبار
امر آخر للوجود والرابطة في مرتبة الحكاية من العقود البلية المركبة قال ملك العلماء قدس سران للوجود
الرابطة والوجود غير معينين احدهما النسبة الالجابية الحاكية للوجود والرابطة الذي اخترعه صاحب الافق
المبين اي النسبة في المحول والموضوع سوى الاخبارية الحاكية فانه من شأنه واخرى بان يكتب على انياب
الاغوال من الكتابة على الاوراق وثانيها وجود الشيء في نفسه على انه في محل ولا سبيل لا اعتباره في درجة الحكمية
لان النسبة لا تكون الا في الحكاية واما السبيل للاعتبار الثاني فنقول مصدايق المليات المركبة مشتقة عليه
دون مصدايق المليات البسيطة في الالجابيات وقس عليه عدم الرابطة في السوابق ثم نقل قول بعض المتأخرين
على ما نقلنا عنه في القول الضابط به يعلم تحقيق كلام القوم بقي الكلام في ان ما ذكرناه من مذهب صاحب
الافق المبين هو مذهبهم فلتقل عبارة تجا نجا ثم نشره ونفسه انما لكيلا يغلط في فهم عبارته به يعلم ان شارح السلم
القاضي السديني منه اتحل فيما قال ولم يسلم من الآفة في احتمال فهم شديدا فمناه من عبارته من كلام الفضلاء
الذين هم غير كائنات في فهم مذهبنا ثم محكم في تحقيق مذهبهم رابعا فنقول اما الامر الاول والثاني فقال للوجود والرابطة
يقع بحسب اصطلاح الصناعة على معنيين انتم ارك اللفظ ادع اصطلاح الصناعة منه غير سديد نعم هو اصطلاح
من الحكمة التي ساءلها فلسفة فضيحية سوية وحكمة يمانية ايمانية احدهما ما يقابل الوجود المحمول اي وجود الشيء في نفسه
هذا التفسير للوجود المحمول وهذا نعم وجود الشيء في نفسه بنفسه كوجود الواجب او وجود الشيء في نفسه بنفسه كوجود الجواهر
وجود الشيء في نفسه بغيره كوجود العرض وهذا منه نفس على ان احد معنى الوجود الذي سبينية مقابل للوجود
المحمول ومبائن له وقد صرح في آخر كلامه بتعيين وجود الشيء في نفسه للجواهر والاعراض حيث قال وعلى قياس ما تلي
عليك يقع لفظ الوجود في نفسه بالاشتراك على معنيين احدهما بازا الوجود والرابطة بالمعنى الاول وهو وجود نفس الشيء
على الاطلاق وعلى الحقيقة ويعم بالذات كوجود الجواهر وهو الوجود في نفسه اي وجود الشيء لنفس الشيء وبغيره كوجود
العرض وهو الوجود في نفسه لا نفسا اي وجود الشيء لا نفس الشيء والاخر ازا المعنى الاخير وهو ما يحصل بنفسه ولا يكون
لطبائع الناعية وقال كلمة آية ان اجناس القسمة في ثنتية القسم بحسب لحاظ وجودات الطبائع الامكانية
فالوجود المكاني هو الذي موضوعه الميتة اما وجود نفس الشيء لنفس الشيء او وجود نفس الشيء لا نفس الشيء بل بغيره والوجود
الواجب القائم بالذات فهو وجود نفسه لا وجود شيء غير نفس الوجود فاذا الوجود اما وجود نفسه ووجود شيء هو وجود
النفس ذلك الشيء وبغيره على ما يستعمل في مباحث المواد وهو اي ذلك لاحد يقع رابطا في الميتة الحية
وراء النسبة الحكمية الاتحادية التي في جملة العقود وهي النسبة المصنعة وحدها هي ذلك الاحد وجود الشيء
شيئا اي ثبوت شيء شيء ومبائن بالحقيقة النوعية للوجود المحمول كما هو مبائن للنسبة الحكمية الاتحادية التي

في جملة العقود وهذا الاعتبار مما اخترعه وهو ما قال ملك العلماء قدس سره هو اخرى بان يكتب على
 اتياب الاغوال من الكليات على الاوراق اى تحقق الشئ في نفسه الذي حده وجود الشئ على الاطلاق ثم
 بين المعنى الثاني للوجود الربط بقوله والاخر ما هو احدا اعتبارى وجود الشئ الذى هو من الحقائق الناعتية في
 نفسه وهذا منه نص على ان الوجود الربطى هو احدا اعتبارى وجود الشئ الذى هو من الحقائق الناعتية في نفسه
 لا كلا اعتبارى فاعلم منه ان الوجود الشئى الذى هو من الحقائق الناعتية اعتبارا ان الوجود الربطى احدا اعتبارى ولكن
 الى ههنا لم يبين ذلك الاعتبار الذى لا يطلق عليه الوجود الربطى وانما يبين الاعتبار الذى يطلق عليه الوجود
 الربطى بقوله وليس معناه الا تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل او ثبوتا شئى واحدا من عند شئى
 او غير ذلك اعنى بذلك ان تحققه في نفسه على هذه الحقيقة لا بان يكون لذاته كما في تحقق الحقيقة لثبوتها
 على سبيل شان العقود المحصلة للطباع المبتهة لانه المعنى الربط الذى هو تحقق الشئ شيئا فحين ان وجود
 العرض وان كان وجودا في نفسه لكن لا كوجود الحقيقة الجوهرية كون هذا المعنى معروضا للانفاة وهو كونه في محل بخلاف
 وجود الحقيقة الجوهرية وكذا هذا المعنى وان كان رابطا لكن لا كالربط الذى هو تحقق الشئ شيئا اى المعنى الشئى
 وذلك كما يقال وجود البياض في الجسم او وجود المعلول للعللة او وجود المعلوم عند العالم او المراد هو وجوده
 في نفسه ولكن في الجسم او وجود العرض في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه ووجود المعلول في نفسه ولكن على ان يكون
 منتسبا الى العلة لمن ينسب ان وجود المعلول في نفسه من حيث هو وجود معلول هو بعينه وجوده منتسبا الى علة و
 وجود المعلوم في نفسه ولكن بما هو مكتشف في العالم والعرض من الامثلة ان وجود العرض ووجود المعلول ووجود المعلوم
 كل منها وجود في نفسه محمول على ماله وجود وليس رابطا نسبيا لكنه معروض للانفاة فان وجود البياض وان كان وجود
 في نفسه لكنه بعينه وجوده في موضوعه ووجود المعلول وان كان وجودا في نفسه لكنه هو بعينه وجوده منتسبا الى العلة
 ووجود المعلوم وجوده في نفسه ولكنه هو وجودا بما هو مكتشف في العالم بالجملة الوجود الربطى ليس الا وجوده في نفسه ولكن معروضا
 للانفاة فلا يقع اطلاق الوجود الربطى الاعلى الوجود في نفسه المخض للانفاة فاذا ان هذا الوجود الربطى اى المعنى
 الثاني ليس طباعه ان يبين تحقق الشئ في نفسه بالذات بل انه احدا اعتبارا لانه الذى هو عليها كما صرح به فيما نقلنا عنه
 واما الوجود الربطى الذى هو احدا الابطنتين في العمليات المركبة من العقود فهذا المعنى الاول الذى بين بقوله احدا بما يقابل
 الوجود المحمول في فنى طباع نفسه فهو ان لا يفيد تحقق الشئ في نفسه فانه وجود الشئ شيئا ويقابل تحقق الشئ
 في نفسه الذى هو الوجود المحمول ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان الوجود الربطى اذ هو وجوده في نفسه يتعقد منه
 على سبيل اذ السبب ما يحكى عن الوجود في نفسه مع انه وجود الربطى والوجود الربطى يقع محمولا في العمليات المركبة
 باقره ايضا دفعه بقوله وانى لست اعنى بقوله ان الوجود الربطى بالمعنى الاول بما هو كماله قال المحشى التلميذ
 اى المذكور اولا في قوله منظره فاذا ان كمال المعنى الاول في التقسيم انتهى وقوله بما هو كماله نعنى على ان الوجود الربطى
 بما هو كماله هو الربطى يقع في العمليات البسيطة حتى يكون قولنا البياض وجوده في الجسم عقدا البياض سببا
 فان ذلك اى وقوعه بما هو وجود الربطى لا يصح توجيهه فحله ان الباطن متفق مع القوم في ان الوجود الربطى بما هو
 رابط الى الصبح ان يقع في مصدايق العمليات البسيطة وانما الخلاف في ان السيد يقول ان للوجود الناعتى

اعتبارين احدهما وجود في نفسه غير الربطى وثانيهما وجود في نفسه الربطى والربطى بما هو الربطى البسيط ان يقع في مصاديق
 المليات البسيطة بما سرح به في هذا الكلام والقوم يكتفون على الاعتبار الذي ذكره والى الوجود المعروض للاضافة
 ولما ذكر ان الوجود الربطى بما هو كالم يقع في المليات البسيطة علم ان الاعتبار آخر غير الربطى تحقق في مصاديق
 المليات البسيطة بفصل الاعتبارين بقوله بل انما اشئى ان وجود الاشئى انما عسى ان يسلو في سائر العقول
 عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث تحقق ذلك الاشئى ويعقد على بسيطه فيقال البياض موجودا فليس البياض من
 الموجودات الحقيقية بل هو ليس البياض من الموجودات الحقيقية بل هو ليس البياض من الموجودات الحقيقية بل هو ليس البياض من
 ليس من اشئى المجاد بل هو في ذاته على سبيل الحقيقة ليس لذاته بل هو لغيره المنعوت ليعلم ان عروض الاضافة
 لا يخرج من الموجودات الحقيقية الناعتية فان عرضت لما الاضافة لكن لما وجودا في نفسها فاصح ان يحترز
 في لحاظ العقل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث تحقق ذلك الاشئى في نفسه ويعقد على بسيطه فلهذا من نص على
 ان الوجود الربطى بما هو الربطى غير متحقق في مصاديق المليات البسيطة وما يوجد في مصاديقه وان كان اعتبارا
 من الوجود الربطى الا انه ليس بوجود الربطى بل هو وجود في نفسه غير الربطى في هذا الاعتبار ثم ذكر انك الاعتبارين بقوله
 وان وجوده لا اعتبار ان احدهما انه تحقق البياض في نفسه الاعلى التوجه الى الاستحقاق الجوهري ووجوده في نفسه وهو
 بذلك الاعتبار محمول على المليات البسيطة من المصاديق والآخر ان يبين في الجسم وهذا مفهوم آخر غير متحقق البياض في نفسه و
 ان كان هو بعينه تحقق البياض في نفسه محمولا بهذه الجهة وهذا من نص على ان كونه بعينه في الجسم غير متحقق البياض في
 نفسه ان كان من وجود البياض محمولا بانه لغيره المنعوت وبالحكمة تحقق البياض بعينه في الجسم وان كان عينا
 متحقق البياض في نفسه محمولا بانه لغيره المنعوت لتحقيق البياض في نفسه مجردا عن هذا الاعتبار فان هذا الاعتبار
 وجودا الربطى وذلك وجود الربطى فالاعتبار الآخر هو تحقيق البياض بعينه في الجسم وتحقيق البياض محمولا بهذه
 الحقيقية وجود الربطى وتحقيق البياض في نفسه مجردا عن هذا الاعتبار وجود محمول في هذا الاعتبار لذلك فعلم ان للوجود
 الربطى اعتبارين والظاهر ان هذا القول هو ما قد قول الفاضل السندى في شرح اسلم وليس ما لا لا تحقق الاشئى في نفسه
 لكن على ان يكون في محل الوجود هذه الحقائق محمولا ومعتبرا بانه لغيره فان الفاضل السندى قد اخذ التفسير الاول
 اي تحقق الاشئى في نفسه لكن على ان يكون في محل من قوله والآخر ان يبين في الجسم محمولا بانه لغيره المنعوت تحقيق البياض في
 نفسه وانه اعتبره بتحقيق الاشئى في نفسه وعبر عن قوله انه بعينه في الجسم بقوله ولكن عن ان يكون في محل الاما على
 هذا التفسير ان السيد الفاضل بنفسه عبر عن الوجود الربطى في هذا الكلام بتحقيق الاشئى في نفسه لكن على ان يكون في محل
 واخذ التفسير الثاني اي وجود هذه الحقائق محمولا ومعتبرا بانه لغيره عن قوله تحقق البياض في نفسه محمولا بهذه الحقيقة فوجد
 الوجود الربطى تغييرا وبما غير تحقق البياض في نفسه مجردا في لحاظ العقل عن الاعتبار فانه في هذا المحل ليس بوجود الربطى و
 ان كان اعتبارا للوجود في نفسه للحقائق الناعتية التي هو في الواقع الربطى ولذا قال الفاضل السندى في الثاني ما هو
 اعتبارى وجود الاشئى الذي من الحقائق الناعتية في نفسه وهذا هو بعينه ما قال السيد الآخر ما هو احد اعتبارين في وجود
 الاشئى الذي هو من الحقائق الناعتية في نفسه بتبدل لفظ الآخر بلفظ الثاني وما قال الفاضل ليس ما لا لا تحقق الاشئى
 في نفسه ولكن على ان يكون في محل هو بعينه قوله ليس بتبدل لفظ ليس بانه بقوله ليس ما لا لا تحقق الاشئى
 في الغلط من هذا ان يبين احدا الاعتبارين بعينه والآخر بما ذكرته من بعض الظن كما لا يخفى على المطالع على ما ذكره وهم من

قوله والاخرانه بعينه في الجسم وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه وان كان هو بعينه تحقق البياض في نفسه ملحوظا
 بهذه الحكيمة ان لهذا الاعتبار الذي هو وجوده بطي الجبر ان وقد اصاب فيه لكن زاوية بما هو برمي عنه وهو ان على الشق
 الاول اعتمد بار غير مستقل بحق الوجود المستقل وعلى الشق الثاني وجود مستقل لحقه اعتبار غير مستقل وما زاد
 الاخبار الا ان في كلامه كما نقانا نحنه كلا النوعين وجودان مستقلان حتى ان في كلام الفاضل الشارح ايضا كلاما
 مستقلا ولا يعلم من اي كلام اخذ هذا الحكم فهم من قوله والاخرانه بعينه في الجسم كونه في الجسم وهذا اعتمد بار
 غير مستقل وبل هو الا انه لا اخذ والاستحال : هذا هو مشتاقا منهم الشارح عندي ولعل غير اري يتكلم فيه ولا يرتضيه لكن
 دقيق الفهم يستحسنه ويحده من سبل الخ الوقت وذلك الفصل من السيد العزيز العلما قال قانما يصح ان يقع
 محمول في المركب لكونه البياض موجود في الجسم فادناه حقيقة ناعية ليس وجودا في نفسها وانما هو في الجسم
 والمحل لا في المركب الثاني يقع محمول في المركب وبهذا من نفس على ان الوجود الرابطي بما هو الرابطي لا يقع
 محمول في المركب كما يقتضيه لفظ انما فلا يصح وقوعه محمول في المركب البسيط فاما يقع فيه انما هو وجود محمول وبوجه
 مما تماشى اذ ان يقع محمول في المليات البسيطة بقوله ولست اعني بقولي آه فاعلم ان الاعتبار الاول وان كان
 اعتبار الوجود الرابطي لكن بما هو الرابطي لا يقع في المليات البسيطة بل بما هو غير الرابطي وبما يجعل حينئذ موضوع العقدة
 فيقال وجود البياض هو وجوده في الجسم او المحل وهذا ايضا بل مركب لكنه غير حالي عن وجوده في نفسه وهذا من خواص
 الماهيات الناعية اي هذا الوجود الرابطي والاعتبار الثاني من خواص الماهيات اي هذا الوجود الرابطي لا اعتبار
 الثاني من الوجود الناعية من خواص الماهيات الناعية واما الاعتد بار الاول فكما يوجد في
 الماهيات الناعية يوجد في المحققين الجوهرية فقد تحقق مذهبه بحيث لا يبقى فيه مجال ريب وارتباك لا
 يخفى على اولي الابواب لكن لا بأس لو شير اشارة اجمالية الى الفرق بين مذهبه ومذهب القوم لكون المقام مألوف
 ويكره هو ان القوم قد قسموا الوجود المحمول الى وجود حقيقة الجوهرية والعينية ليس ايضا اذ انقسم في ذلك للاختلاف
 بين القوم والسيد ان القوم على ان وجود الحقيقة الناعية وجود في نفسه معروض للاضافة وهو كونه في محل
 او نعتا في شيء آخر او ملحوظا بانه للغير ولم يزد واعلى ذلك فنقدم للعرض اعتبار واحد هو تحقق الشيء في نفسه ولكن على
 ان يكون في محل او وجوده المحقق ملحوظا بانه للغير نعم نعم الوجود المحمول للحقيقة الناعية ليس الوجود الابطني
 والسيد اخترع اعتبارا آخر لما قلنا عنه فعنده لوجود الحقيقة الناعية اعتباران احدهما تحقق البياض
 في نفسه لاعلى التجهيز وهو بذلك الاعتبار محمول المركب البسيط من العقود والاخرانه بعينه في الجسم وهذا مفهوم آخر
 غير تحقق البياض في نفسه وان كان هو بعينه تحقق البياض في نفسه ملحوظا بهذه الحكيمة وانما يصح ان يقع محمول في
 المركب فعنده للوجود الناعية اعتباران احدهما وجود محمول صرف والاخرى وجود محمول رابطي ولم يوجد
 في كلام القوم الاعتبار الاول ولم يفرقوا ان وجود العرض باعتبار يقع محمول للمركب البسيط وباعتبار يقع محمول للمركب
 بل قالوا ان القضية الحكيمة عن وجود الشيء في نفسه سواء كان وجودا جوهر او وجودا عرض قضية بليته بسيطة
 فلا يعقد عندهم من الوجود المحمول للعرض القضية واحدة وهي بليته بسيطة بخلاف مذهب السيد كما فصلت
 ان الوجود المحمول للعرض من مخترعات السيد الباقر وليس له اثر في كتب القوم هذا ما يفهم من كلامه
 صريحا كما قلنا منه ان قلت لما انحصر الوجود الناعية عند القوم في الاعتبار الذي هو وجود الرابطي وجود

الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا بان الغيرة فالاصح الحكمية بالعلمي البسيط
 عن مرتبة من مراتب حقائق الناعية ولا يعتقد من العرض ووجوده في نفسه على بسيطه ويخصر عقد
 في الحقائق الجوهرية فان القضية القائمة بان البياض موجود يكون بالضرورة مشتتة على الوجود الرباطي
 في مرتبة مصداقها فان البياض لا يكون له عندهم الوجود الرباطي فانه لكونه من الحقائق الناعية لا يكون وجوده
 المحمولى الارباطيا بخلاف مذهب الباقر الذي افادته عنده للبياض وجود محمول صرف ووجود محمول رباطي
 فاذا حكمي عن الاول وتقول البياض موجود يكون لهية بسيطة واذا حكمي عن الثاني وتقول البياض
 موجود للجسم يكون لهية مركبة واما عند القوم فكلاهما في حيز العلم المركب لكونهما حاكيتين عن الوجودين
 الرباطيين فلا يتحقق العلم البسيط في الاعراض عندهم على انا نقول اذا قلت البياض موجود فلما ان يكون
 هذه القضية حاكية عن وجوده في نفسه المقطوع عن الاضافة فهذا اعتراف يتحقق الاعتراف باعتبار ما اخترع
 لباقر في مصداقها مع ان عندهم ليس للوجود الناعية الا اعتبار واحد وهو الوجود المعروض للاضافة
 وان كانت حاكية عن وجوده في نفسه المعروض للاضافة والا اعتبار فيكون لهية مركبة يتحقق الوجود الرباطي
 في مرتبة مصداقها قلنا افرق بين ان يكون القضية حاكية عن الوجود الرباطي كونه في الوجود الرباطي وبين ان يكون
 الحكمية عن امشتمل على الوجود الرباطي والمهية المركبة هو هذا الاذا فهد اعطته عن مذهب القوم كبرج توضح
 مذمهم فان عندهم للوجود الناعية ليس الا اعتبار واحد وهو الوجود المعروض للاضافة فالوجود المحمولى للحقائق
 الناعية ليس الارباطيا فهد الوجود المحمولى الرباطي اذا جعل محمولا في قضية وتقول البياض موجود البياض
 موجود للجسم يكون حاكية عن تقرر الذات العرضية ووجودها فيكون لهية بسيطة فان المهية البسيطة
 ما يكون حاكية عن تقرر الذات ووجوده لامر في ان هذه القضية حاكية عن الوجود في نفسه للعرض وان
 كان هو وجود الارباطيا فمصداقها وان كان وجود الارباطيا لكن ليس مشتتة على الوجود الرباطي حتى يكون لهية
 مركبة كما في قولنا الجسم بعض فان مصداقه مشتمل على الوجود الرباطي وهو كون الجسم بحيث يوجد له البياض فان
 القضية المهية المركبة لا بد ان يشتمل مصداقها على الوجود الرباطي او العدم الرباطي لان يكون مصداقها الوجود
 الرباطي نفسه فان القضية الحاكية عن الوجود في نفسه سواء كان ذلك الوجود محمولا صرا كما في قولنا الجسم
 الجسم موجود او وجودا محمولا رباطيا كما قولنا البياض موجود او البياض موجود للجسم لهية بسيطة فعندهم يكون
 قولنا البياض موجود او البياض موجود الارباطيا موجود للجسم كلاهما بلهين بسيطين لكونهما حاكيتين عن نفس تقرر الذات
 العرضية واما عند الباقر فالاولي يكون بسيطة لكونها حاكية عن نفس تقرر الذات والثانية تكون لهية مركبة
 لكونها حاكية عن امر زائد على التقرر الوجود في نفسه اذ مفادها عنده ان البياض حقيقة ناعية فلا يكون بسيطة
 فقولنا البياض موجود حاكي عند السيد عن وجود البياض في نفسه فيكون لهية بسيطة وقولنا البياض
 موجود للجسم حاكي عن كونه حقيقة ناعية كما هو مصرح بنفسه كما مرنا نقل كلامه واما عند القوم فكلاهما حاكيان
 عن وجود البياض وان كان هو وجود الارباطيا سواء كان محمولا القضية الوجود الصنف الغير المضاف الى تحلق
 العرض كما نقول البياض موجود او الوجود المضاف اليه فان كلاهما عندهم هو الوجود الرباطي لا غير فان عندهم

ليس للوجود الناعمي الاعتبار واحد أو اطلاقاً وتقول البياض موجود أو اضافة الى متعلق الموضوع وتقول
البياض موجود للجسم واما عند الباقين فتارة يحكي عن الاعتبار الاول وهو الوجود المحمولى الصنف وتقول
البياض موجود فيكون لهية بسيطة وتارة عن الوجود المحمولى الرابطة فيكون لهية مركبة بالجملة البلي السيط
عنده ما يكون حاكية عن الاعتبار الثاني هذا ما غننى في تحقيق نذهب لقوم والباقر الزاخر واما ما هو الحق
في هذا المقام فنعرف انشاء الله تعالى ولو شئت ان نزيد لك يقيناً فيما قلنا فاعلم ان ما بيننا
من التوجيه للمقام هو انفقاً فيه الفضل والعظام والعلماء المشار اليهم بالبيان في الاعيان والاعلام
وهو الامر الثالث بحسب ما وعدناه منهم القاضي الكوفى فانه قال في بعض هو امش شرح السليم بهذا
النحو من الوجود الناعمي اعني وجود الشيء لنا علة لا اعتبار ان احدهما اعتبره في نفسه من غير كحاظ تعلقه بالغير
بل لم يحظ من حيث انه تحقق الشيء في نفسه فهو محمول بهذا الاعتبار للبلي السيط كما يقال البياض موجود
وثانيهما اعتباره بغيره المنعوت بذلك الشيء لا ذاته واذا لوحظ بهذا الحية فيقال لبياض موجود في
الجسم ومفاده انه حقيقة ناعية وجوده في نفسه المحمل وحينه محمولا في البلي المركب وتقصيلة في الافق
المبين انتهى وهذا الكلام من هذا الغاضل الجليل المومن المصدق بجميع اجاب الباقين نص على ان الاعتبارين
ما ذكره لانهم القاصرون ان الاعتبارين تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل الوجود به احقق
ملاحظاً بانه للغير كيف وانما هو وجودان رابطيان يقعان محمولا للبلي المركب والاعتبار الاول المفهوم
من كلام الباقر والقاضي هو الذي يقع محمولا للبلي السيط وقال في بعض حواشيه اعلم ان الجمهور ذهبوا الى
ان للعرض وجود في نفسه ومع ذلك لا رابط شيء آخر كالسواد مثلاً مع وجوده في نفسه مرتبط بالجسم وهذا
الارتباط يسمى بالحمول والقيام والوجود الرابطة عندهم غير الوجود الذي للعرض في نفسه انتهى فان القاضى
ما بين بقوله اعلم ان الجمهور آه صريح في ان نذهب لقوم ان للعرض وجود في نفسه وله رابط شيء آخر
هذا الارتباط يسمى بالحمول والقيام والوجود الرابطة عندهم غير القيام بالمنعوع هو وجود العرض لكن لما كان
مقلد السيد الباقر وهو كان معلماً قال في آخر كلامه وهو غير الوجود الذي للعرض في نفسه ايما راسل
ما هو الحق عنده ومقتبس من كلام معلّم وهذا ما اخبرنا من التوجيه ومنهم الغاضل لاسد تلميذ
العلام علم الهدى في الناظرين ان وجود الشيء الذي هو من احققنا عتبة الاعتبار ان احدهما
اعتبار تحقق الشيء في نفسه مع قطع النظر عن الارتباط بالغير وان كان في نفس الامر متحققاً فيه وبهذا
الاعتبار يكون وجوده محمولا للهيئة السيط كقولنا البياض موجود في نفسه وثانيهما تحقق الشيء
في نفسه بان يكون في الغير وهذا الاعتبار يكون محمولا للهيئة المركبة كقولنا البياض موجود في الجسم لان
هذا الاعتبار زائد على وجوده في نفسه ثم وجوده بهذا الاعتبار ان شئت فسمه باللازم الذي هو
معنى حرفي غير مستقل اعني كونه في محل وان شئت فسمه بالمعنى الثاني كما بينت في الخارج مفصلاً انتهى
وهذا الكلام نص في ان الاعتبارين ما ذكرنا والاعتبار الذي هو وجود الرابطة لتعبير ان وائ نص فوقنا
ومنهم الغاضل النزيل محبة الشريعة تلميذ الشايع العلامة قدس سره قال في تعليقه اعلم ان لوجود حقيقة

الناعتية اعتبارين احدهما وجودها في نفسها مع قطع النظر عن كونها للغير اي الموضوع وهذا هو الاعتبار الذي
لم يذكره الشارح لعدم تعلق الغرض بذكره والثاني هو الذي ذكره الشارح وفسر ماله بالتفسيرين احدهما كون ذلك
الوجود الذي هو في نفسه للغير هو الموضوع وثانيها نفس ذلك الوجود ملاحظا ومعتبرا بالحقايق الغير المستقل
والاعتبار كذلك فيكون الاول عبارة عن ذلك الاعتبار نفسه والثاني عن الموضوع والمعتبر بذلك للمحاط
والاعتبار وتقول الشئ في بيان الاول وليس ماله الا تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون للغير لا يعتبر في
بدن الامر وان كان بعد بيان الفرق يظهر جلية الحال انتهى وهذا النص في ان كلا الاعتبارين للحقيقة الناعية
غير مذكور في كلام شافعي بل المذكور احدهما انه نفس ان مذكوران في كلام الشرح احدهما في زعمه اعتبار غير مستقل
وثانيها وجود مستقل حقيقة اعتبار غير مستقل فهو لا تلازمة شافعي السمع معوامته واقوالها بنفسه بعد
انطباع المأخذ فلو لم يستند له في ذلك فلا يسمع غير ذلك من الاقوال التي لا مستند لها ولا اثر لها في كلامنا قد بين
المعتبرين المعبر انظارهم على المعيار الصحيح ومنهم التمسك بالباقر الذي اخره الخريز المعتبر الصد الشيرازي صاحب الاسفار
فانه قال فيه في فصل طلاق الوجود والربط الوجود الربط في صناعاتهم يكون على العيين احدهما ما يقابل الوجود
المحمول وهو وجود الشئ المستعمل في مباحث المواد الثلاث وهو ما يقع الربط في الاحكامات الالهيانية
وراء النسبة الحكمية الاتحادية التي هي تكون في جملة العقود وقد اختلفوا في كونه غير الوجود المحمول بالنوع
ام لا ثم في تحقيقه في المليات البسيطة ام لا فاق في الاول في الاول والثاني في الثاني ما هو احد اعتباري
وجود الشئ الذي هو من المعاني الناعية وليس معناه الا تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في شئ
آخر ولا وعنده فاذا في الوجود والربط ليس طباعة ان تبان تحقق الشئ في نفسه بالذات بل انه احد
اعتباراته هو عليها واما الوجود الذي هو احد الربطتين في الملية المركبة فنفس مفهومه بيان وجود
الشئ في نفسه وفي قولنا البياض موجود في الجسم اعتبارا ان اعتبرت با تحقق البياض في نفسه وان
كان هو في الجسم بذلك الاعتبار محمول بل البسيط الآخر هو بعينه في الجسم وهذا مفهوم آخر غير تحقق
البياض في نفسه وان كان هو بعينه تحقق البياض في نفسه ملحوظا بهذه المحيية والاصح ان يكون محمولا
في الهلي المركب ومفاده انه حقيقة ناعية ليس وجودها في نفسها لنفسها بل للجسم انتهى وهذا الكلام نص فيما
قلنا من الاعتبارين من الوجود الناعية ويندفع ما يتوهم من ان الاعتبارين هما المذكوران في الشرح
فهذا تلميز الباقر الذي له آيات ورايات منصوبة في ارض العلوم الحكمية وله يدولاني يبلغ
الى سائر العلوم الفلسفية يقول با على نادر وجه صحت ان ما اخترناه من التوجيه هو مطابق لما اخذ
فقد ثبت من كلمات تلامذة الشرح وتلميز الباقر ومقلده الفاضل القاضي انلا محلي للارتياح فيها
ذكرنا في التحقيق مذهبه اما الكلام في تنقيح شريفة ففي موضعين الاول فيما اختره من الاعتبار للوجود الناعية
والثاني فيما اختره من النسبة المفصلة في موضوع الملية المركبة او محمولها اما الكلام في الموضع الاول
فحقصم ان فيما اختره فيه كلام من وجوه اما اولها فانا الاستاذ العالم سيدنا الامام الهمام
قدس سره انه لو اعتبر وجود البياض في نفسه مع قطع النظر عن الحمل بحيث يكون ذاتا مستقلة كان معدوما

المولى بابان

بل متمنعا كما ان الثوب اذا اعتبر صوته في العطن كان موجودا واذا اعتبر مائلا للطن في اعالى حيا كان متمنعا من تلك الحقيقة
فلا معنى لاعتبار تحقق البياض في نفسه مع قطع النظر عن المحل حتى يكون قولنا البياض موجود قضية لهلية بسيطة
واما ثانيا فاني يقول بذا العبد الذي لربا عه فزجاة في العلوم ان الوجود المحمول المطلق شامل لوجود اجزائه والعرض
والفرق بينهما ليس الا ان الوجود اجزائه وجود في نفسه بنفسه وجود العرض وجود في نفسه بغيره فالملكي المشترك بينهما ما هو
في مرتبة البشروط شي فان كان الاعتبار الاول عبارة عن الوجود في نفسه المطلق المقطوع النظر عن الاعتبارات
المقسم لوجود العرض وان كان عبارة عن وجود العرض في مرتبة بشرط لان المحل فيخرج عن القضية بل يصير متمنعا واما الثاني
فلان الهلية بسيطة ما يكون حاكيا عن وجوده في نفسه المنعوتة لقولنا البياض موجود في الجسم قضية لهلية
بسيطة لهلية مركبة ويكون مفاد قولنا البياض موجود بجهة مفاد قولنا البياض موجود في الجسم لا غير شامل لانصف واما
الرجحان فانا قال ان الاعتبار الاول تحقق البياض في نفسه على التخيير ان اراد به تحقق البياض لاشكل وجود اجزائه بل فيخرج
فما الاعتبار الثاني وان اراد به تحقق البياض في نفسه الذي هو في مرتبة الاطلاق نعم من ان يكون لثمة المنعوتة ولا يكون
فهذا اما لا يتصور في العرض فان وجود العرض في نفسه منحصر في كونه لثمة المنعوتة هذا ما القى على روعي وعلى استدعاء وعقدها
واقا الكلام في الموضع الثاني فهو ان السيد يزعم ان العمليات المركبة شبيهة على الوجود والعدم الرابطين سوى النسبة
الرابطة الحاكية حيث قال واما العقد البلي المركب كقولنا الفلك متحرك فففيه نسبتان احدهما الوجود والعدم والرابطة
اذ ما يروى الرام ههناك وجود شي وانشي عن شي فيلخص الوجود نسبة الى موضوع ثم للمحل في المتعلق موضوع
الوجود وهي نسبة الحكمية اللازمة في جميع العقود فان جعل المحمول موضوع الوجود كان الوجود ينسب الى الموضوع
المجموع الى الموضوع بالنسبة الحكمية ان وجود هذا المحمول له وان جعل موضوعه الموضوع كان ينسب الوجود الى الموضوع
ثم ربط المحمول بالموضوع بالنسبة الحكمية فيقال ان وجود الموضوع على صفة كذا وذلك في الموجبات وفي
السؤال بل يخط نسبة العدم الى ما يعتبر موضوعا له ثم ينسب المجموع الى متعلق موضوع العدم فان اعتبر المحمول موضوعا له
ينسب العدم الى المحمول ثم المجموع الى متعلق موضوع العدم فان اعتبر المحمول موضوعا له ينسب العدم الى المحمول ثم المجموع الى موضوع
لسلب النسبة الحكمية الايجابية فيقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر الموضوع موضوعا لسلب العدم الى الموضوع
ثم يسلب بذلك بسلب تلك النسبة فيقال ليس يوجد الموضوع على صفة كذا فان احدى تلك النسبتين جزئية
منفردة في العقد وهي النسبة الحكمية الرابطة بين حاشيتيها في اجناس العقود والنوعا على الاطلاق واما النسبة الجزئية
وهي نسبة الوجود الى الموضوع او المحمول ونسبة العدم الى احدهما فهي ليست جزئية منفردة بل هي معنوية في المحل والموضوع والمحل
تلك النسبة جزئية منفردة والعقد والموضوع كل انتهى وفيه ما افاد الاستاذ العلامة قدس سره كلام من جوده اما اوله فلان
اراد ان البلي المركب لا يتعقد حتى تلحق النسبة المضمنة والنسبة الاحكائية ليست بكافية في الحكاية عن مجموع ذلك
سفسطة ظاهرة فانا لا نفرق بين الفلك موجود والفلك متحرك في انهما لهما في الاول ان الموجود ثابت للفلك
لك ثبتت من الثاني ان مفهوم المتحرك ثابت له وكما ان في انعقاد القضية الاولى لا يحتاج الى نسبة اخرى
لك لا يحتاج في القضية الثانية الى نسبة اخرى اصلا واما ثانيا فلان هذه النسبة المضمنة معنوية غير
مستقلة فخط تقدير كونها جزئية للموضوع او المحمول لا يثبت صالحا لوقوع حاشية للقضية فان الحكم على

المحكوم به لا بد من استقلالها واما انما الشا فمع قطع النظر عما ذكر اذا اعتبره العدم الربطى مضمناً في المحل ثم نسب الى الموضوع
بسلب الايجاب يرجح محصله الى ان الموضوع ليس بوجد المحمول كما زعم فحسم له واعتبر في السالبة ايضاً
الوجود الربطى كما اعتبر في الموجبة ثم نسب المحمول مع هذا الوجود بسلب النسبة الايجابية لرجح المحل
الى ما هو مقصوده وبهذا ظاهر جداً فاستبان ان ما ذكره صاحب لافى المبين بسفطة محضه لا ينبغي الاخذان بصيغتي
اليه فضلاً ان يحول عليه كذا افاد الاستاذ العلامة قدس سره في حاشيته على شرح السلم فقد ظهر ان كل ما اخترع
ليس لمعنى محصل صلا في الصواب ما اتفق عليه القوم و تلقاه الناقدون بالقبول لكن الوجود الربطى يطبق
على محضين احدهما النسبة الايجابية الغير المستقلة التي هي جزء للعقود الايجابية وثانيهما وجود الشيء في نفسه
انه في موضوع لكون ذلك اشئ من الحقائق الناعية وهو المحكى على سجاياات الهيئات المركبة لكن ما يفهم
من ظاهر كلامهم ان المحكى عنه لكل هيئة مركبة مشتمل على الوجود الربطى وهو غير صحيح فان كون الوجود الربطى
بالمعنى الثاني في كل هيئة مركبة لا يصح بل انما يصح في القضايا التي مبادى محمولاتها صفات انضمامية في
سائر الهيئات المركبة وتفصيل القول في هذا المقام على ما يفهم من كلام استاذ الاستاذ قدس سره ان الوجود الربطى
بمعنى النسبة التامة الخبيرة لا يتحقق في مرتبة مصاديق العقود اصلاً لاني الهيئات البسيطة ولا في الهيئات
المركبة واما الوجود الربطى بمعنى الوجود المستقل الذي يحقه اعتباراً غير مستقل كوجود الاعراض فتحققه في جميع
العقود ايضاً باطل لعدم تحققه في الهيئات البسيطة باعتبار انها لا وجود للوجود بحسب عموم عدم تحققها في
الاعراض الانتزاعية كالزوجة والفردية اذ ليس لها وجود ينسب الى موضوعاتها بل وجودها وجود موضوعاتها
بالجملة لا يتحقق هذا المعنى للوجود الربطى في كثير من الهيئات المركبة في مرتبة مصاديقها واما الوجود الربطى
بمعنى الاتصاف والعروض المخائر للمعينين الاولين كما هو مقتضى كلام بعضهم فتحققه في جميع العقود ايضاً
باطل اما اولاً فلان هذا المعنى من جزافات صاحب لافى المبين وهو غير محصل بعد بل المعقل من العروض
الا وجود العرض المنتسب الى موضوعه بانه في الاتصاف ليس الاكون الشئ موجوداً العرض وهو راجع الى الوجود
المستقل الذي يحقه اعتباراً غير مستقل قد بان انه غير متحقق في الهيئات البسيطة مطلقاً وفي كثير من الهيئات
المركبة في مرتبة المحكى عنه واما ثانياً فلان الاتصاف والعروض ونحوها معان اعتبارية لا يصح للوجود الابدانية
انتزاعاً منها شئ انتزاعاً في الصفات الانضمامية ذوات الصفات الموجودة في الموضوعات وذوات
الموضوعات الموجودة فيها الصفات فالاولى منها شئ انتزاعاً بمعنى العروض والثانية منها شئ انتزاعاً بمعنى
الاتصاف اما في الصفات الانتزاعية فلا يصح ان يقال ان منها شئ انتزاعاً هذه المعاني الاعتبارية في الواقع
الصفات الانتزاعية الموجودة في موضوعاتها او موضوعاتها الموجودة فيها تلك الصفات اذ لا وجود للصفات
الانتزاعية في الواقع وانما الوجود لموضوعاتها فحسب الذين في مرتبة الحكاية ينسب وجود موضوعاتها الى
مفهوماتها المنتزعة فمنها شئ انتزاعاً هذه المعاني في الواقع هناك هي منها شئ انتزاعاً مبادى المحمولات التي هي
صفات انتزاعية وعلى هذا فالوجود في الواقع في مصاديق العقود التي مبادى محمولاتها الانتزاعية
هي ذات الموضوع لا غير لكنها بحيث ينتزع عنها مبادى المحمول فلا يتحقق الوجود الربطى في مصاديقها

ولما كان الوجود نفس صيرورت الذات وكان نشأته انتزاعه نفس الهية بلا حثية زائدة فمصدق حمل الوجود هو مصداق حمل الذاتيات وحسب نفس الذات فهي كما انها منشأ لانتراع الذاتيات ونشأه لارتباط الذاتيات بالذات
 تلك هي منشأ لانتراع الوجود ولا انتزاع ارتباط الوجود فما ذكره واسم تحقق الوجود الراجعي في مرتبة المحكي عنه في تحقق العقود
 ان ارادوا به تحقق مفهوم الوجود الراجعي في تلك المرتبة فهذا باطل وان ارادوا به تحقق مصداقه مطلقا سوار كان
 نفس الذات للموضوع فقط وهي مع معنى زائد عليها فتتحقق في جميع العقود مسلم لكن لا يجد بسم اذ هذا المعنى متحقق
 في مرتبة المحكي عنه حمل الذاتيات ايضا ولا يستلزم ذلك ان لا يكون مصداق الوجود هي نفس الهية وان ارادوا
 ان للوجود الراجعي مصداقا مغايرا لذات الموضوع متحققا في مرتبة المحكي عنه فقد عرفت ان هذا لا يصح
 بل انما هو في القضايا التي مبادي حمولاتها صفات انضمامية لا في الهليات البسيطة ولا في كثير من الهليات
 المركبة وبالجمله الوجود الراجعي بمعنى النسبة التامة لا يتحقق في مصداقين العقود مطلقا وكذا مفهوم الوجود
 الراجعي غير متحقق في مرتبة المصداق واما مصداق الوجود الراجعي فان اراد به نفس الذات للموضوع فقط او
 مع معنى زائد عليها فيتحقق في جميع العقود سواء كانت هليات بسيطة او مركبة ولا يصح قوله ان مصداق الهليات
 البسيطة غير شتمل على الوجود الراجعي وان اراد به مصداقا مغايرا لذات الموضوع متحققا في مرتبة المحكي عنه
 فلا يصح الحكم بتحقيقه مطلقا في الهليات المركبة بل انما هو في القضايا التي مبادي حمولاتها صفات انضمامية واما
 الهليات البسيطة فعلى تقدير زيادة الوجود وتشتمل بالضرورة على الوجود الراجعي كما تشتمل بعض الهليات المركبة واما
 على تقدير العينية وكون الوجود متغيرا عن نفس الذات لم يكن لارتباط موضوعه منشأ انتزاعه في مرتبة المحكي عنه اذ
 تتحقق الارتباط بين الشيئين في الواقع فرع تحقق الشيئين وما ذكره واسم ان لو لم يكن لمبدأ الحمل ارتباطا بالموضوع
 لمصدق الربط الذي هو مرتبة الحكمية لمنوع الاتري الى حمل الذات على نفسها وحمل ذاتياتها عليها اذ لا ارتباط
 هناك في الواقع بين الموضوع وسبب الحمل والربط الايجابي صادق بلامرية بالقضية الحكمية عن تقرر الذات على
 تقدير العينية وهي اقلية البسيط والهلية المركبة المنعقدة من الذات والذاتي كلاهما يستلزمان في عدم شتملها بحسب
 مصداق على الوجود الراجعي بغيرها هو ميزان التصحيح خيالاتهم واذ لا اعوجاج عرض لطبا نعمهم فارتان بهذا افكارهم مع ما
 لانظارهم فاختبره اذ ادهم انتمى كلامه الشريف هذا تحقيق كلام القوم ونقدية منهم ومنهم ان السليمانية قد
 ان الوجود الراجعي بمعنى وجوده في نفسه ان يكون اخيره الذي يتحقق في الهليات المركبة في مرتبة المحكي عنه لا يصلح للاتصاف
 به الا لمبادي واما الامور المحمولة فلا يصلح للاتصاف به كما صرح به في الافيق المبين حيث قال اني حكمت ما حكم به غيره
 اساقبون ان المحمولات بما هي محمولات ليس وجوداتها في نفسها الا وجودها لموضوعاتها وانما هي كذلك ان وجودها
 في نفسها هو بعينية وجودها لموضوعاتها كما في الاعراض المحمول بها هو محمول ليس له وجود في نفسه يكون موضوع ذلك
 المحمول بل انه لا يوجد في نفسه انما يتصل بمالك الوجود الراجعي بين الموضوع والمحمول وانما اثبت للموضوع لا وجود في
 نفسه وجوده في نفسه هو ثابت للموضوع ففرق بين قولنا وجوده في نفسه هو وجوده في موضوعه وبين قولنا وجوده
 في نفسه هو ثابت للموضوع بل قولنا الوجود في نفسه هو وجوده في نفسه وان يكون موضوع الموجودات في نفسها
 بل موجود لموضوعه وذلك ما نعلم بوجوده في نفسه انتهى ١٩ ثم لا يخفى عليك ان كلام هذا المحقق نص في

ان الوجود الراجح بالحق الثاني لا يتحقق الا في المبادئ فان لها وجودا متفائرا يمكن انتسابها الى موضوعات تلك المبادئ
فلما يتحقق هذا المعنى اذا كان لهذا الشيء وجود متفائر لوجود موضوعه ويكون هذا الشيء بنفسه متعلقا بآخره كالنعت
بالنسبة الى المنعوت واما الامور المحمولة فليس لها وجود متفائر لوجودات موضوعاتها لان الحمل اتحادا متفائرا
في محاط في نفس الامر فليس هناك في نفس الامر وجودان يكون احدهما للحمل والاخر للموضوع حتى يمكن عروض النسبة
واعترض عليه بعض الفضلاء ان مدار الكلام على ان المحمول لا يكون له وجود في نفسه ولم يبين وجهه مع ان طول
الكثير لما فائدة كما هو دأبه وان قيل انه اذا كان له وجود في نفسه هو لموضوعه لم يكن وجوده في نفسه متفائرا مع وجود
الموضوع ليقم اثبات الوجود الراجح للحمل يدل على مخالفة ذاته لذات الموضوع ولا يتصور اتحاد الوجود بينهما حقيقة
والا اتحادا المجازي يتصور في صورة ان يكون للحمل وجود في نفسه وايضا لا يذكي ما يشبه اتحاد الوجود بين العارض و
المعرض فالالاتحاد فيه حقيقة مع تفائر الذاتين كغير تصور لوايد الاتحاد والعرض كما هو جوابه فمناطه ليس بالكلية
والانتراع وهو مشترك بين المبادئ والمستثقات فالحق ان مناط الحمل في العوارض على المحمول واما بخصوص
المواطاة والاستتقاق فتنايش عن المحمول فان كان قابلا لان يقال الموضوع هو هو كان يكون مشتقا وما
في حكمه كان حمله بالمواطاة والافضل بالاستتقاق كالمبادئ واعترض عليه بعض الاكابر قدس سره
بانه نادر من بعيد فانك قد عرفت ان الوجود الراجح بهذا المعنى انما هو المنتسب الى الغير وهذا لما يصح اذا تعذر
وجود المنتسب والمنسب اليه واذا لا يتصور فيما يكون فيه حمل بالمواطاة ومناط الاتحاد وليس على مجرد الانتراع
او الانضمام بل على انتزاع شيء يصبح معتبرا وعنوانا عما ينتزع عنه في وجود هذا المنتزع هو وجود المنتزع عنه لانه
هو اما اذا كان الانتزاع انتزاعا شئيا على انه صفة متخارة للمنتزع عنه فوجوده بما انه انتزاعي لا يكون نفس وجود
موضوعه فيمكن انتساب هذا الوجود بما انه للانتزاعي فنسب الى موضوعه فتابع له اختلاف الصفات المحمولة فان
وجوداتها بما هي نفس وجودات موضوعاتها لانها هي انتهى وتحقيق هذا القول انه لا ريب ان اذا قامت بعض
الاعراض بالموجودات قيا ما انضماميا او انتزاعيا كان هذا القيام الذي هو محمول الوجودا على وجود
موضوعاتها اما اذا كان الصفة انضماميا فظاهر واما اذا كان انتزاعيا فانه على الذات كالفوقية
والتحقيقية وغير ذلك كان وجودها زائدا على وجود موضوعاتها فان انتزاع امثال هذه الوجودات لا يحصل
نفس وجود الموضوع بل بالاضافة الى امر اخر او مقابلة امر اخر فوجوداتها ليس نفس وجود موضوعاتها فلا شبهة
في زيادة وجوداتها على موضوعاتها ومخالفة وجودها عن وصفاتها فيمكن انتساب هذا الوجود بما انه للانتزاعي الى
موضوعاتها واما المشتقات فلها اتحاد بالعرض مع موضوعاتها فوجوداتها بما هي نفس وجودات موضوعاتها
والفرضية على ما افاد بعض الاعلام قدس سره ان الاشياء الموجودة ينتزع عنها مفومات لما علاقتها بها وتلك
العلاقة ينسب وجود تلك الموجودات اليها بالعرض بان يكون الوجود حقيقة للموجودات وينسب الى تلك
المفومات بالعرض ويحيل تلك المفومات عنونا لهذه العلاقة ويقال ان الوجود هي تلك المفهوم وذلك
المفهوم الذات فانه عنوان لكل شيء فنهيا كان او خارجيا محققا كان او مقدرا ثم اذا قامت بعض الاعراض
بالموجودات قيا ما انضماميا او انتزاعيا فنقد وجد لما نسبة الى الموجودات والى عنوانها الذي

وجودها وجوده وهو مفهوم الذات فقد حصل من مفهوم الذات مع اعتبار هذا الانتساب مفهوم مشتق وهو
الذات القائم بها ذلك العرض فيحكم بهذا المفهوم على تلك الذات بالاتحاد لان مفهوم الذات كان متحدا ما زاد
عليه الا انتساب المبدء وهو حاصل لتبكيام المبدء فلهذا المفهوم اتحاد بالعرض ويكون هذا الحكم حكاية عن الموضوع
القائم به المبدء هذا على ما هو المشهور في مفهوم المشتق واما على راي المحقق الدواني فلهذا المبدء اعتباران اعتبار
نفس حقيقة بما هي غير الموضوع فهو المبدء القائم واعتباره من حيث هو مع قطع النظر عن هذه المغايرة فله علاقة
مع الموضوع يناسب وجوده اليه فله نحوان من الوجود احدهما وجود مغاير للموضوع وهذا وجوده حقيقة والآخر
وجوده لوجود الموضوع وهذا وجوده بالعرض وهذا هو مفهوم المشتق الذي يحكم باتحاده مع الموضوع انتهى
وقد وقع ان المشتقات لها اتحاد بحيث مع بعضها وتلاوبا بالعرض فوجوداتها بما هي نفس وجود موضوعاتها
وليس لها وجود مغاير لوجود موضوعاتها حتى يكون في نفس الامر وجود ان يكون احدهما للموضوع والآخر
للمحمول حتى يمكن عرض النسبة واما المبادئ فلها وجود في نفسها هو بعينه وجودها بالموضوعات اما الامور المجمولة
فليس لها وجود في نفسها اذا المحمول بما هو محمول ليس له وجود في نفسه هذا لتحقيق قول السيد الباقرونها
انه قد اختلف في ان القضية التي محمولها معدوم بل هو موجبة بلبية مركبة واسالبة بلبية بسيطة فذهب العلامة
القوشجي الى انها سالبة بسيطة والعدم اذا جعل المحمول لا احاجة الى ربط بالموضوع بخلاف ما اذا جعل
المحمول مفهوما آخر سواء ذاب فيه الصد العاصر للمحقق الدواني ووافقه صاحب الافق المبين في القول بالعدم
اذا اخذ في جنس المحمول كقولنا زيد معدوم كانت القضية سالبة بسيطة لا محالة والكلام الذي وقع بين
المعاصرين في مبسوط في محله وهو جعل المحمل غرضنا والغرض منها ذكر ما توهم صاحب الافق المبين
وتفصيله ان العلامة القوشجي قال ان العدم اذا جعل محمولا لا احاجة الى ربط بالموضوع بخلاف ما اذا
جعل مفهوما آخر سواء واذ كان العدم من غير رابطة آخر يكون المعنى سلب الموضوع عن نفسه فيكون النسبة
سلبية واعترض المحقق الدواني بان وجود الرابطة ضروري في كل قضية على ان الفطرة شاهدة بالمغايرة
بين سلب الشيء عن نفسه وانتفاده في نفسه كيف وليصيح تعليل الاول بالثاني بان يقال هو سلب عن
نفسه لانه معدوم في نفسه على ان ذلك في حقيقة قول بان المحمول ليس هو العدم بل هو نفس الموضوع والعدم
رابطة فيصير المال الى ان العدم ليس محمولا اليه فلا يتم التقريب وهو كون النسبة سلبية على تقدير كون
العدم محمولا مع ان خلاف البداية لان اى مفهوم اذا قيس الى مفهوم آخر فللعقل ان يحكم بينهما السلب واليجاب
والعدم من المفومات فاذا قيس الى مفهوم آخر جازا الحكم بسلبية عنه او ايجابه اجاب عنه معاصره اولاً
بان مراد شارح التجريد بقوله يكون المعنى سلب الموضوع من نفسه ليس هو ان معنى زيد معدوم مثل سلب
زيد عن نفسه حتى تكون في قوة قولنا زيد ليس بزيد الا لا يفهم هذا المعنى من زيد معدوم بل اراد ان معناه سلب الموضوع
في نفسه لسلب شئ عنه كما في زيد ليس بقائم وسلب الشئ في نفسه حكم بانتفاده لا انه معلل وثانياً
بانه ان اراد بقوله اى مفهوم اذا قيس الى مفهوم آخر فللعقل ان يحكم بينهما سلب واليجاب ان له ان يحكم بينهما
بذلك حكما يكون الوجود او العدم رابطا بين طرفيه فسلم لكن الكلام في ان يكون العدم محمولا ولا يجوز

الوجود ولا العدم رابطا بين الطرفين حتى تكون السلبية بسيطة والرابطة بينهما لا يكون سوى النسبة حكمية هي
 الاتحاد والملاحظ بين الطرفين وان اراد ان لا ان يحكم بينهما بذلك من غير ان يكون الوجود والعدم
 رابطا بين الطرفين بل مجرد ملاحظة الطرفين ونسبة الحكمية المنزوعة ضرورة ان هذا يخص مفهوم الوجود
 والعدم وحمل ما سواهما لا بد له من جعل الوجود والعدم رابطا كما ذهب اليه القوم ولشهادة الفطرة السليمة
 واجاب المحقق عن ايراد الاول بانه ان اراد بسلب الشئ في نفسه سلب الوجود في نفسه فهو بعينه ما ذكرنا
 وان اراد ان السلب متوجه الى ذات الموضوع لا الى النسبة المحمولى اليه فهو مصادم لبداهته العقل وفطرته على
 انه حينئذ لا يكون في هذه القضية محمول وعن ايراده الثاني بانه من السببين ان مراد القائل ان كل مفهوم سواء
 كان هو الوجود والعدم او غيره يمكن للعقل ان يقسمه الى غيره ويحكم بينهما بالايجاب والسلب وذلك مما لا يقلل
 المنع فلا يتم قوله اذا كان العدم محمولا يكون نسبة سلبية بجواز ان يكون ايجابية ثم الفطرة شاهدة بانه لا بد
 في كل قضية من الرابطة كائنا ما كان المحمول ومن يحكم بخلاف سلامة فطرته ممنوع كيف والفطرة لا تفرق بين
 قضية وقضية ترى الاجراء انتهى واعترض عليه صاحب الاقضية المعتبرين وشرح عليه شيئا بالبيان وقال ثم ما شد
 سخائه ما يتوهم ان العدم اذا اخذ في حيز المحمول لقولنا زيد معدوم لا يتصور العقد الاوجبا مفاده فهو
 للموضوع وان لو اعتبر بالبا كان مفاده سلب العدم عنه وهو ضد المقصود اذ لو ارجع السلب الى ذات الموضوع
 كان المعنى سلب الموضوع عن نفسه وهو ليس معنى العدم بل بمعنى غيره وليس تحليله بل بان يقال هو سلب عن
 نفسه لانه المعدوم في نفسه ان لم يستقد ان معنى العدم هو سلب الشئ في ذاته وانقائه في نفسه لا سلبه عن نفسه
 او سلب الوجود عنه فان ذلك من حيز السلبية المركبة وليس من المستقرات ادعاه تحصل لجعل السلب
 استكرا ان يتصور السلبية الحقيقية في سجع ذاتها مع عزل نظر عن الوجود وسلب الشئ في نفسه من دون اضافة
 الى ثبوت ذلك الشئ ليس مقابل لتقرر صا در عن الجاعل هو ليلية الحقيقة في جوهر بل مع عزل النظر
 عن الوجود وبذلك ان تجد الجاعل بسيط من المشائية اليه لا يستلزم ذلك ذلك تحصل من الوجود
 هو يتحقق نفس الذات لا ثبوت وصفت لها فالعدم ايضا سلب نفس الذات لا سلب مفهومها عنها انتهى
 وفيه على ما افاد استاذ الاستاذ العلامة قدس سره فظهر من جوده (ما اؤلا) فلانه لا يخفى على المتأمل ان هذا الكلام
 مما لا علاقة له بكلام المحقق الدواني فضلا عن ان يكون ايرادا عليه اذ ليس غرضه ان ليلية الحقيقة في
 نفسها غير معقولة وان هذه اليلية يرجع الى سلب الشئ عن نفسه كما فهمه بل محصل ما ذكره ان الحكاية بهذه
 اليلية لا يمكن جعل العدم محمولا وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون في القضية التي محمولا العدم نسبة
 رابطة ام لا فعلى الثاني لا يكون كلاما تاما فضلا عن ان يكون قضية وعلى الاول تلك النسبة اما ايجابية
 او سلبية على الاول تلك القضية موجبة مصداقا ذات الموضوع بحيث يصح انتزاع مبدأ المحمول عنها فان
 كان مما يصح انتزاعه عنها كانت القضية صادقة والا كانت كاذبة فلا يكون مصداق هذه القضية نفس الذات
 وعلى الثاني فالمحمول اما معدوم فيكون مفاده هذه القضية سلب المعدوم عن الموضوع فيكون القضية
 زائدة ليس معدوما وبهذا ضد المقصود ومفهوم الموجود فيكون زائدا ليس بموجود فلم يبق المحمول هو المعدوم

وقد كان الكلام على تقدير كونه محمولاً أو هو نفس الموضوع فذا ليس معنى العدم على انه لا يكون
 المحمول حينئذ المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كونه محمولاً واما ثانياً فمفاد ان العدم
 الماخوذ في المحمول اما معدوم مستقل فلا يكون رابطة فلا يكون هذه القضية سالبة اذ لا بد فيها من
 عدم الرابطة واما عدم الرابطة فلا يكون محمولاً اذا المحمول لابد وان يكون ملحوظاً بالاستقلال ولا
 احتمال لان يكون محمولاً ورابطة لا سيما على ندرج من يقول ان العدم الرابطة والعدم في نفسه
 مختلفان بالتحقيق وانه لا يمكن ان يكون معنى واحد استقلالاً وغير متقل للمجاولين واما ثالثاً
 فلان قولنا زيد معدوم لو كان سالبة لكان عكسه المستوي وهو قولنا المعدوم زيد اليفر سالبة والترجم
 كون هذا العكس سالبة او ارتكاب ان السالبة القاطنة زيد معدوم ولا يمكن عكسه المستوي
 من الاضاحيك التي يضحك منه الصبيان واما رابعاً فلان هذا العكس ضل معترف بانه لابد في كل
 قضية بليته بسيطة كانت او بليته مركبة من حاشيتين نسبة رابطة بينهما هي النسبة البسيطة
 فانه قال قبيل هذا الكلام الذي نقلنا عنه بلفظ ان المسقط في الاعتبار يعني في البليته البسيطة
 هو الوجود والعدم الرابطة اعني النسبة المضمنة في احدى الحاشيتين وهي وراى النسبة الحكمية الرابطة
 بينهما واجزاء القضية هي الحاشيتان والنسبة الرابطة بينهما وانما الاكثر ان يحسب بساطة
 الاجزاء جميعاً في البسيطة وتالف اجزائاً في المركبة وبحسب ما يؤول اليه مفاد العقدين انتهى فقد اعترف
 باشتغال كل قضية على حاشيتين ونسبة رابطة بينهما فنقولنا زيد معدوم اما ان يكون فيه حاشيتان
 ونسبة حكمية رابطة بينهما او لا فلي الثاني لا يكون قضية باعترافه فضلاً عن ان يكون هوالب السالبة
 البسيطة كما زعم وعلى الاول اما ان يكون حاشيتا هذه القضية زيد معدوم فالنسبة الحكمية
 بينهما اما ايجابية فيكون هذه القضية موجبة قطعاً فلا يكون من السوالب البليته البسيطة او
 سلبية فحين الدال على تلك النسبة السلبية على انها لو كانت سلبية كان مفادها سلب المحمول هو المعدوم
 عن الموضوع وهذا المقصود او يكون حاشيتا هذه القضية زيد ومفهوم آخر سوى المعدوم ويكون
 المعدوم رابطة سلبية فلا يكون المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون المحمول هو المعدوم
 فنلنظر الى هذا الرجل كيف يخط ولا يبالى اين يذهب واما خامساً فلان هذا القائل قال بعبد
 هذا الكلام بلا فصل ومن حيث ما تعرفت فاحكم ان كل عقدة حلي من حقه ان يكون فيه موضوع ومحمول
 ونسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب اي مصوغة لصلوح الحاشيتين للتصديق والتكذيب
 فان العقد انما يصير عقداً باعتبار تلك النسبة اذ به ترتب المحمول بالموضوع ويصير المركب منها عقداً
 بالفعل ومحملاً للتصديق والتكذيب ويصلح متعلقاً للادراك التصديقي ايجاباً او سلباً انتهى فنقولنا زيد معدوم
 اما عتد حلي او لا فعلى الثاني كيف يكون من سوالب البليته البسيطة ومحملاً للتصديق والتكذيب
 وكيف يصلح متعلقاً للادراك التصديقي وعلى الاول يجوز فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة
 للتصديق والتكذيب فذلك النسبة اما ايجابية فيكون هذه القضية موجبة واما سلبية فيكون

مفادها سلب المحمول وهو المعدوم عن الموضوع وهذا ضد المقصود فانظر الى هذا الرجل كيف يفتح في الحق واحقاقه ولا ينظر الى سياق كلامه وسبابة واماسا وسافلان السيد قد استعصب بذهب الفلاسفة القدماء قويا ذهبوا اليه ان النسبة الحكمية في كل عقد موجبا كان او سلبا سواسية وان لا النسبة في العقد السالب وراى النسبة الايجابية التي في العقد الموجب وان مدلول العقد السالب ومفاده هو سلب تلك النسبة وليس فيه حمل بل سلب حمل وان لا المادة للعقد السالب بحسب النسبة وانما يكون المادة بحسب النسبة الايجابية ولذلك لا يختلف للمادة في المادة في موجب والسالب بحسب النسبة الايجابية والنسبة السلبية كما نص عليه في الافق المبين فلو كان زيد معدوم مثلاً قضية سالبة كان فيها نسبة حكمية ثبوتية وسلب تلك النسبة الثبوتية باعتبار ان شرط تلك النسبة الثبوتية التي اوردها عليها السلب في هذه القضية اما زيد ومعدوم فيكون مفاد هذه القضية سلب ثبوت المعدوم زيد وهذا ضد المقصود او زيد ومفهوم آخر سوى المعدوم ومحمول القضية هو ذلك المفهوم الآخر لا مفهوم المعدوم وهذا خلف واما سابعاً فلان الكلام على تقدير كون المحمول هو المعدوم والسيد يقول انه على هذا التقدير يوجب السوالب العملية البسيطة فيكون نقيضاً ورفخاً للمللية البسيطة الموجبة القائمة زيد متجوهر او زيد موجود لما اشترط في التناقض اتحاد المحم فليكون بالضرورة محمول هذا السالب ما هو محمول ذلك الموجب فيكون المحمول اما المتجوهر او الموجود فلا يكون المحمول هو المعدوم الذي الكلام على تقدير كونه محمولاً فيكون من السوالب العملية البسيطة زيد ليس موجوداً وليس متجوهر لا زيد معدوم ومحمولاً يكون زيد معدوم من السوالب العملية البسيطة كما زعم واما ثامناً فلانه قد اعترف السيد ونص على ان العقود السالبة لا يكون فيها حمل بل سلب حمل فليست تقدير كون زيد معدوم من السوالب العملية البسيطة اما ان يكون المعدوم في هذه القضية محمولاً لا زيد او يكون المعدوم محمولاً فيبطل الاول لا يكون هذه القضية من السوالب فضلاً ان يكون من سوالب العملية البسيطة اذ على هذا التقدير يكون في هذه القضية حمل لا سلب حمل فلا يكون من السوالب وعلى الثاني خرج الكلام عما فيه فان الكلام على تقدير كون محمولاً هو المعدوم واما ثامناً فلانه قد اعترف بانه لا يتصور المادة الا بحسب النسبة الايجابية فلو كان زيد معدوم قضية سالبة فلا بد من ان يكون هناك نسبة ايجابية يكون للمادة من المواد الثلاث اعني الوجوب والاستناع والا مكان ويكون في تلك القضية السالبة سلب تلك النسبة الايجابية فما شئتاً تلك النسبة الايجابية اما زيد معدوم فيكون هذه القضية موجبة لا سالبة واما زيد وثمناً آخر فلا يكون محمول هذه القضية على تقدير كونها سالبة هو المعدوم بل ذلك المفهوم الآخر وقد كان الكلام على تقدير كون محمولاً هو المعدوم واما عاشر اذ كان قوله مع ان حجة الجعل البسيط من المشائية التي لا يستلزم ذلك في غاية السخافة فان الوجود كما كان عندهم عبارة عن صفة زائدة على الذات كان العدم عبارة عن سلب تلك الصفة الزائدة العارضة لا عن سلب الذات نعم لو كان الوجود عبارة عن الذات كان

العدم عبارة عن سلب الذات غاية الامر ان عدم أي سلب صفة الوجود عن الذات مستلزم عندهم سلب نفس الذات كما
ان الموجودية أي عروض صفة الوجود للذات مساوقة عندهم لفعلية الذات فتقولون ذلك لتحصلهم ان الوجود هو تحقق نفس
الذات لا ثبوت وصف لما فالعدم ايضا سلب نفس الذات لا سلب مفهوم ما عنها ناش من سوء الفهم وعدم التدبر فيما
ذهب اليه المشائية فالحق ان ما زعم السيداتباغا للصد الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني ان زيدا معدوم قضية سالبة
بملية بسيطة و ان ليس فيها النسبة كلام فخرت بل بل من الاضاحيك القول الفصل الذي يطل به بل لا ريب
في ان القضية السالبة مركب تام خبري عنده صلاح للتصديق والتكذيب كما اقره ان كل عقد حمل بمابه وعقد حمل من
حقه ان يكون فيه موضوع ومحمول نسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب فان العقد انما يصير العقد باعتبار تلك
النسبة اذ بهما رابطا لمحمول بالموضوع ويصير المركب منهما عقدا بالفعل محتمل للتصديق والتكذيب ويصلح متعلقا للمادراك
التصديقي ايجابا او سلبا انتهى فقد اعترف في هذا الكلام ان كل عقد لابد وان يكون فيه نسبة رابطة والعقد انما يصير
عقدا باعتبار تلك النسبة وحيث لم تعتبر فيها تلك النسبة لم يكن صالحة للتصديق والتكذيب هذا الرابط لا يخص بالعقد
الحمل الموجب بل الموجب السالب فيه سواء لذل لمزيد سلبا من القداما و المتأخرين لانه ليس في القضية السالبة نسبة
رابطية بل الكل متفقون على ان في السالبة نسبة سلبية وان اختلفوا في ان النسبة السلبية عبارة عن سلب
الرابط بين الحاشيتين في مرتبة الحكمية واد على النسبة الايجابية كما عند القدماء عبارة عن مفهوم بسيط رابط بين شيئين
في مرتبة الحكمية بيا بعد النسبة الايجابية غاية البعد بحيث لا يجوز العقل جماعهما بحسب الصدق والكذب فلا خلاف في
كون القضية السالبة مستثناة عن النسبة السلبية الرابطية بين الحاشيتين ولذا يكون صالحة للتصديق والتكذيب
محتملا للصدق والكذب حكاية ذهنية وان وقع الاختلاف في حقيقتها باجملة لا بد في كل قضية من الرابطة بين
الحاشيتين سواء كانت القضية موجبة او سالبة والقضية مركب خبري بالاتفاق والمركب انما لم يخبر لا يكون مركبا
تابا خبريا حتى يشتمل على موضوع حكاية ذهنية فلو لم يشتمل القضية السالبة على النسبة السلبية لم يكن كلاما تاما مركبا خبريا
فما توهم السيد من عدم اشتمال القضية السالبة على النسبة السلبية كما يخالف الاولين الآخرين في مخالفتهم لها به لعقلية
فببطل توهمه بان زيدا معدوم سالبة من غير رابطية وسلبية واما توهمه بانه سالبة بملية بسيطة فقد علمت تفصيله
فما حصل ان الملية البسيطة سواء كانت موجبة او سالبة يكون حاكية اما عن بقر الذات كما في زيدا
موجود ومتقرر او عن سلبه وليسيت كما في زيدا ليس بوجوده والقضية التي جعل فيها المعدوم محمولا لا يمكن ان يكون
حاكية عن سلب الذات فان القضية القائمة بان زيدا معدوم لو لم يكن فيها نسبة اصلا لا يمكن ان يكون كلاما
فضلا عن ان يكون خبريا وان كانت فيها نسبة ايجابية فلا بد ان يكون حاكية عن مصداق وهذات الموضوع
بحيث يصح انتزاع مبدأ المحمول عنها فان كان لك شخص صادقته والا تكون كاذبة فلا يكون مصداق هذه
القضية نفس الذات وتقره فانه حينئذ لابد ان يكون زيدا بحيث يصح انتزاع العدم عنه كاستزاع العدم

